المنظمة العربية للتنمية الزراعية

آلية عربية
لتمويل
التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي

تقديـــم

تولي الدول العربية ملف الزراعة والغذاء اهتماماً متزايداً وغير مسبوق نتيجة للمتغيرات والمستجدات والأزمات التي شهدتها دول العالم خلال السنوات الماضية، بما فيها التغيرات المناخية، واستخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، وأزمة الغذاء العالمية، والأزمة المالية التي ضاعفت من الآثار السلبية لأزمة الغذاء وبخاصة على الفئات السكانية الأشد ضعفاً وفي الدول التي تعتمد على الإستيراد في سد حاجاتها من الغذاء. وقد أدت كل هذه التطورات إلى اتجاه الدول العربية نحو وضع برامج ومشروعات أكثر طموحاً وفاعلية لزيادة قدرتها في الاعتماد على الذات لتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية، والحد من تفاقم الفجوة الغذائية التي تقدر حاليا بنحو (34.3) مليار دولار، ويُتوقع أن تصل إلى نحو (63.5) مليار دولار عام 2030م إذا ما استمرت عمليات التنمية الزراعية في الدول العربية في المستقبل بمعدلاتها الحالية المتواضعة، وفي ظل ضعف الاستثمارات الزراعية وعدم كفاية التمويل والعون الانمائي المقدم للقطاع الزراعي من المؤسسات التمويلية.

ولعل ما صدر من قرارات بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي من القمم العربية خلال الفترة (2004 ـ 2011م) وكذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ومن الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية يجسد الإرادة السياسية والإهتمام العربي بقضايا التنمية الزراعية وشؤون الأمن الغذائي، ويؤكد على أهمية إيجاد مصدر عربي إضافي كافٍ ومنتظم يساهم في تأمين الحد الأدنى من المتطلبات المالية اللازمة للنهوض بالزراعة العربية لتحقيق معدلات عالية من الأمن الغذائي العربي.

واستشعاراً من المنظمة بأهمية توفير المتطلبات المالية التمويلية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ودعم جهود الدول العربية الرامية إلى تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء، أعدت بحمد من الله وتوفيق منه هذه الدراسة حول إحداث آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، ووافقت عليها جمعيتها العامة بموجب قرارها رقم (32/13ج ع/2012).

استعرضت الدراسة ملامح الزراعة العربية، والقضايا التنموية على المستويين العربي والدولي، وأوضاع الغذاء في الدول العربية، وإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وتحديات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، ومساهمة الصناديق والمؤسسات الإنمائية في التنمية الزراعية العربية، وأخيراً تصور الآلية المقترح لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

والمنظمة إذ تقدم هذه الدراسة لا يسعها إلا أن تتقدم بالشكر والعرفان إلى الخبرات العربية التي ساهمت في إعدادها على المستويين القطري والقومي آملة أن تحقق أهدافها في توفير سبل التمويل الملائمة لتشجيع الاستثمار الزراعي وإحداث نقلة نوعية في عمليات تمويل التنمية الزراعية بالدول العربية.

والله ولـي التوفيق،،

الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي
المديـــر العـــام

المحتويـــــات

الموضـــــــوع	الصفحة
1ـ مقدمة	6
2ـ خلفية عن أهمية القطاع الزراعي العربي	7
3ـ قضايا تنموية	8
1ـ3 قضايا تنموية ذات نطاق دولي	8
1ـ1ـ3 الأزمة المالية	8
2ـ1ـ3 أزمة الغذاء	9
3ـ1ـ3 التغيرات المناخية	9
4ـ1ـ3 الوقود الحيوي	10
5ـ1ـ3 أسعار الطاقة	10
2ـ3 قضايا تنموية ذات نطاق إقليمي	10
1ـ2ـ3 ندرة الموارد المائية	10
2ـ2ـ3 محدودية الموارد الأرضية	10
3ـ2ـ3 التخلف التقني	11
4ـ2ـ3 الاختلالات المؤسسية	11
5ـ2ـ3 قصورالتمويل والإقراض الزراعي	12
6ـ2ـ3 ضعف الاستثمارات الزراعية	13
7ـ2ـ3 تزايد حدة الفقر والجوع	14
8ـ2ـ3 التكامل الاقتصادي الزراعي العربي	15
4ـ أوضاع الغذاء في الدول العربية	15
1ـ4 الإنتاج والتجارة	15
2ـ4 المتاح للاستهلاك	17
3ـ4 الفجوة الغذائية	17
4ـ4 معدلات الاكتفاء الذاتي	17
5ـ4 استشراف الفجوة الغذائية في عام 2030م	17
5ـ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين	19
1ـ5 توجهات الإستراتيجية	19
2ـ5 رؤية الإستراتيجية	20
3ـ5 الأهداف الرئيسة للإستراتيجية	20
4ـ5 البرامج الرئيسة	20

5.5 التمويل ومصادره المحتملة	21
6 ـ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي	21
6.1 أهداف البرنامج	21
6.2 الإطار السلعي	22
6.3 الإطار الجغرافي	22
6.4 الإطار الفني والمكونات الرئيسية	22
6.5 النواتج المتوقعة	23
6.6 المتطلبات المالية لتنفيذ البرنامج	24
7ـ تحديات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي	26
7.1 تنمية الموارد المائية والأرضية العربية وترشيد استخدامها	26
7.2 التحديث التقني للزراعة العربية	26
7.3 توفير الموارد المالية للتمويل والائتمان الزراعي	26
7.4 تفعيل دور مؤسسات المزارعين	27
7.5 زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي	27
7.6 تحسين حالة الأمن الغذائي	27
7.7 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية	28
7.8 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية	28
7.9 تعميق وزيادة الوعي بثقافة التشاركية في العملية التنموية	28
7.10 المواكبة أو المواءمة أو التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية	29
8ـ مساهمة الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية والإقليمية والدولية في التنمية الزراعية العربية	29
8.1 الصناديق والمؤسسات الرئيسية القائمة	29
8.2 الموارد المالية والطاقات التمويلية التجميعية المتاحة	31
8.3 الطاقات التمويلية والإقراضية التجميعية للمؤسسات الإنمائية	34
8.4 نصيب الدول العربية التجميعي من العون المقدم من المؤسسات الإنمائية	34
8.5 حصة قطاع الزراعة التجميعية في نصيب الدول العربية من العون الإنمائي	35
8.6 كفاية العون الانمائي المقدم للقطاع الزراعي من المؤسسات التمويلية	39
9ـ التصور المقترح لإنشاء صندوق عربي للتنمية الزراعية	40
9.1 تمهيد	40
9.2 المبررات	41
9.3 الرؤية	41
9.4 الرسالة	41

9-5 الأهداف والوسائل	42
9-6 العضوية	42
9-7 رأس المال	42
9-8 العناصر الرئيسية لسياسة الصندوق	42
9-9 نطاق العمل والمجالات والأولويات	43
9-10 الجهات المستفيدة	44
9-11 مصادر التمويل	44
9-12 طرق وآليات التمويل	44
9-13 العون الفني والدعم المؤسسي	45
9-14 ضمان مخاطر الائتمان	45
9-15 معايير الأهلية للاقتراض	46
9-16 شروط التمويل	46
9-16-1 حجم القرض	46
9-16-2 نوع القرض	46
9-16-3 الفترة الزمنية للقرض وفترات السماح	46
9-16-4 أسعار الفائدة	47
9-16-5 السقوف الائتمانية	47
9-16-6 الضمانات	47
9-16-7 التحصيل والسداد	48
9-17 التنظيم والإدارة	48
9-18 المتابعة والتقييم	49
9-19 الجوانب المؤسسية	49

1 ـ مقدمة :

أصدرت الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2008م في أعقاب أزمة الغذاء العالمية الأخيرة (2007ـ2008م) «إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية »، والذي تضمن عددا من التدابير والآليات جاء في مقدمتها إطلاق مبادرة لبرنامج طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر. ودعا الإعلان كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً، واستنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة في الدول المؤهلة ضمن ذلك البرنامج . كما تضمن الإعلان التزام حكومات الدول العربية المستضيفة للمشروعات الزراعية العربية المشتركة بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي في مجال الأمن الغذائي .

ووفقا لهذا التوجه، قامت المنظمة بإعداد هذا البرنامج ، وتم عرضه على القادة العرب في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في 20 يناير / كانون الثاني 2009م، حيث اتخذت قراراً بإطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، والطلب من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية المساهمة في توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج، كما تضمن القرار تكليف المنظمة بمتابعة التنفيذ.

وتنفيذا لهذا القرار، قامت المنظمة بإعداد مشروع الخطة التنفيذية الإطارية للمرحلة الأولى للبرنامج 2011ـ2016م، وحددت المتطلبات التنفيذية الفنية والمالية والمؤسسية على مستوى كل دولة مستفيدة من البرنامج، والتي اعتمدت من المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة. وفي إطار المتابعة عرضت المنظمة تطورات سير العمل في تنفيذ البرنامج على قمة شرم الشيخ التنموية: الاقتصادية والاجتماعية2011م، حيث اتخذت قرارا بالطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وأن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة (2011 ـ 2016م)، كما طلبت من المنظمة تكثيف جهودها بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية للترويج للبرنامج لدى المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية والإقليمية.

وعلى الرغم من أن تلك القرارات صدرت على مستوى القمة والجمعية العامة للمنظمة ، مما يؤكد توفر الإرادة السياسية للإنطلاق إلى مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي العربي، غير أن التمويل العربي المتوقع لتنفيذ البرنامج لم تتضح ملامحه حتى الآن، وانقضى العام الأول من المرحلة الأولى المعتمدة للتنفيذ دون أن تتلقى المنظمة من المؤسسات والصناديق التمويلية أية مبادرات أو استجابات مبشرة في هذا الاتجاه إلاّ بشكل محدود. وإزاء هذا الوضع ، فقد تولدت لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية القناعة الكافية لضرورة وجود آلية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية خشية انقضاء باقي سنوات المرحلة الأولى دون التوفيق في توفير الإسناد المالي المطلوب لتنفيذ هذه المرحلة، ومن ثم المراحل التالية، والتي يجب أن يتواصل فيها العمل دون انقطاع، وبنفس الزخم والحماس لتحقيق الأهداف المنشودة ، والنواتج المرجوة خلال العقدين القادمين كما هو محدد بالبرنامج.

إن الانحسار المؤقت لتداعيات الأزمة الغذائية العالمية بتراجع أسعار سلع الغذاء الرئيسية للمواطن العربي نسبيا لا يعني أن المنطقة العربية أصبحت آمنة غذائياً، وأن المبررات التي دعت إلى إعداد وإطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي قد إنتفت الآن، ذلك أن إعلان الرياض لم يصدر للتصدي لأزمة آنية فقط، بل كان شمولياً ومستشرفا لآفاق زمنية أبعد، حيث غطى قضايا متعددة ذات آجال قصيرة ومتوسطة

روعيت عند إعداد البرنامج الطارئ. وبناء عليه، فإن هذا البرنامج جاء في مضمونه تنمويا، يتصدى لقضايا مزمنة آن الآوان بالتعجيل في التعامل معها من منظور عاجل لا يسمح بالتأجيل أو الانتظار لتكرار حدوث أزمة غذائية عالمية جديدة يتم التصدي لها بإعلان جديد. إن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ترى أن الفرصة أصبحت مهيئة بدرجة كبيرة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي في ظل زخم القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية الدورية.

إن الشواهد على أرض الواقع تؤكد على الحاجة إلى تعزيز قدرات مؤسسات التمويل التنموي القائمة، وإحداث رافد إضافي يختص بتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، وذلك إزاء تراجع معدلات العون والإسناد المالي المقدم من هذه المؤسسات إلى قطاع الزراعة في السنوات الأخيرة، وعدم كفاية ما دأبت على تقديمه مجتمعة في الفترات السابقة . إن إحداث هذا الرافد أصبح مطلبا إستراتيجياً ملحاً، بل أكثر إلحاحاً عن أي وقت مضى، فالفجوة التمويلية الزراعية آخذة في التنامي ، شأنها في ذلك شأن نظيرتها الغذائية.

ولقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد تصور لمشروع آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية في الدول العربية استناداً إلى تلك الشواهد، وإنطلاقاً مما صدر من قرارات على مستوى القمة بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وارتكازاً على إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي في مواجهة أزمة الغذاء العالمية، والذي لم تغفل تدابيره وآلياته عن الدعوة لتعبئة الطاقات والموارد لزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، وبالإستناد إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1881 – د .ع 88 – 2011/9/15م)، والذي يقرأ على النحو التالي « اعتماد التصور الشامل لتحقيق الأمن الغذائي العربي بالصيغة المرفقة، ودعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى التنسيق مع الجهات المعنية في الدول العربية لمتابعة تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي».

2 ـ خلفية عن أهمية القطاع الزراعي العربي:

على الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي لعديد من الدول العربية ، إلاّ أنه يلاحظ تراجع أهمية الناتج الزراعي العربي، والبالغ حوالي 108.4 مليار دولار ، بدرجة كبيرة ، حيث أصبح يسهم بنحو (6 %) فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كمتوسط للفترة (2008ـ2010م). ويبلغ عدد العاملين في قطاع الزراعة حوالي 30 مليون نسمة ، وبما يعادل نحو (26.8 %) من إجمالي حجم العمالة الكلية في الوطن العربي ، ونحو (8.7 %) من إجمالي عدد سكان الوطن العربي ، والمقدر بحوالي 346.3 مليون نسمة، وذلك كمتوسط لنفس الفترة ، وهو بذلك يشهد أيضا تراجعا في مساهمته في السكان والقوى العاملة العربية . وتقدر القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الزراعة بنحو 2537 دولار.

وتبلغ المساحة المزروعة في الدول العربية حوالي 71.3 مليون هكتار ، تعادل نحو (5.1 %) من إجمالي المساحة الجغرافية في الوطن العربي. وتقدر المساحة المزروعة بالحبوب فقط بحوالي 29.5 مليون هكتار، وبنسبة تقدر بنحو (41.4 %) من إجمالي المساحة المزروعة. وتبلغ مساحة المحاصيل المستديمة حوالي 5.04 مليون هكتار، أما المساحة الموسمية فتبلغ نحو 45 مليون هكتار، منها نحو (77.2 %) مطرية ، وحوالي (22.8 %) مروية ، أما المساحة المتبقية فتترك بدون زراعة. كما تبلغ مساحة المراعي في الوطن العربي حوالي (331) مليون هكتار، في حين تبلغ المساحة الإجمالية للغابات نحو 88 مليون هكتار، وذلك كمتوسط للفترة (2008ـ2010م). وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساحة المراعي قد تقلصت كثيرا بعد انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان.

وتوجد خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية وهي: الأمطار، المياه السطحية والمياه الجوفية. واثنان غير تقليديين هما مياه التحلية، ومياه التنقية (إعادة الاستخدام). وباستثناء الأمطار، يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية المتاحة حوالي 257.5 مليار متر مكعب تشمل موارد تقليدية قدرها 245.6 مليار متر مكعب بنسبة (95.4 %)، وموارد غير تقليدية قدرها 11.9 مليار متر مكعب، تعادل (4.6 %) من إجمالي الموارد المائية. وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية، إذ تقدر بنحو 209.2 مليار متر مكعب، تمثل (81.2 %) من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية (14.1 %)، أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلاً من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية (3.8 %) و(0.8 %) على التوالي من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي.

3 ـ قضايا تنموية:

يستعرض الجزء التالي بعض القضايا التنموية التي كان لها أثر في مسارات التنمية بالقطاع الزراعي العربي في السنوات السابقة، وما زال هذا الأثر باقيا حتى الآن، ومن المتوقع استمراره مستقبلاً. وتنقسم هذه القضايا وفقاً لنطاق آثارها إلى قضايا دولية، وقضايا إقليمية عربية.

1.3 قضايا تنموية ذات نطاق دولي:

1.1.3 الأزمة المالية:

تمتد آثار الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية بدءا من أغسطس عام 2007م وما تلاها، على الاقتصاديات العالمية، ومنها الاقتصاد الزراعي العربي وحتى اليوم، وذلك من خلال تأثيرها على التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، بسبب تباطؤ الاستثمار في القطاع الزراعي العربي والأنشطة المصاحبة المنتجة للغذاء سواء كانت صناعية أو تجارية، نتيجة ما يعانيه المستثمرون من نقص في السيولة. وتتمثل هذه الآثار أيضاً في انخفاض حجم الصادرات الزراعية، ومنتجات الصناعات الزراعية عموماً وذلك لعدم قدرة البنوك المحلية على فتح اعتمادات تصديرية جديدة من ناحية، وعدم قدرة البنوك الأجنبية في الدول المستوردة على الوفاء بسداد قيمة هذه المنتجات من ناحية أخرى.

2.1.3 أزمة الغذاء:

ساد العالم خلال الفترة من مارس 2007م إلى مايو 2008م أزمة غذاء حادة تضاعفت على أثرها الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وعلى الرغم من تعدد أسباب هذه الأزمة سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو ديموجرافية، إلا أنها تجمعت لتجعل العرض أقل من الطلب، مما أدى في النهاية لارتفاع أسعار الغذاء.

ولقد أدت هذه الأزمة الغذائية إلى ازدياد حالة إنعدام الأمن الغذائي في معظم الدول العربية. وقد أبرزت هذه الأزمة ضرورة توجيه المزيد من الاستثمارات المقدمة لتنمية قطاع الزراعة والغذاء، وتعزيزه بشكل كبير في البلدان النامية، ومن بينها الدول العربية. ولقد ترتب على ذلك احتياج هذه الدول إلى الحصول على المساعدة، والاستفادة من آليات التمويل والاستثمار المتاحة لمواجهة الآثار السلبية لهذه الأزمة، حيث أن استقرار وإتاحة الغذاء في الدول العربية في المستقبل يعتمد في المقام الأول على تزايد الاستثمار في مجال الزراعة في هذه الدول. ويتطلب الأمر ضرورة البحث عن فرص الاستثمار الزراعي العربي المشترك لإنتاج الغذاء، استغلالاً لتوفر رأس المال في بعض الدول، ولإمكانات تنمية الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي وتنمية وترشيد استخدام الموارد المائية ورفع كفاءة القوى العاملة في بعض الدول الأخرى.

3ـ1ـ3 التغيرات المناخية:

تؤثر التغيرات المناخية على موردين طبيعيين أساسين تتميز غالبية الدول العربية فيهما بالندرة النسبية وهما الأرض والمياه. الأمر الذي يؤدي إلى التأثير المباشر وبعيد المدى على التنمية الزراعية، ومن ثم على الأمن الغذائي العربي. ومن المعلوم أن الزراعة البعلية هي السائدة في معظم البلدان العربية ، وتشير الدراسات إلى إمكانية ارتفاع درجات الحرارة من 3ـ7 درجات مئوية في الوطن العربي مع نهاية هذا القرن، وكنتيجة لذلك سوف يقل هطول الأمطار ، وبالتالي انخفاض مستويات المياه الجوفية بنسبة تزيد على (40 %) في المناطق الساحلية للبحر الأحمر ، ومن الممكن زيادة حالات الجفاف بالإقليم ، مما يؤدي إلى المزيد من تدهور الأرض وتصحرها. ومن المخاطر المتوقعة أيضا حدوث آثار كارثية على الإنتاج الزراعي العربي، حيث أن ازدياد درجة الحرارة يرفع كميات المياه اللازمة للمحاصيل الصيفية، فضلا عن شح المياه في الإقليم العربي، ولذلك فإن الزراعة معرضة بدرجة كبيرة لتأثيرات تغير المناخ، مع خطر انخفاض إنتاج الغذاء (50 %). ومن ناحية أخرى تعتبر الدول العربية مستوردة صافية للغذاء ، وبالتالي فإن التغيرات المناخية ستؤثر على عرض الغذاء ، مما يقود إلى تصاعد أسعار الغذاء العالمية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فاتورة الغذاء العربية. وبناء على ما سبق تتضح أهمية توفر المخصصات الفنية والمالية اللازمة لإجراء تقييم أعمق وأشمل للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الدول العربية، لتحديد الأولويات وكذلك لتنفيذ برامج التخفيف والتكيف مع تغير المناخ.

4ـ1ـ3 الوقود الحيوي:

يعتبر الوقود الحيوي البديل الأول للنفط، ويعتمد في إنتاجه على تحويل الكتلة الحيوية ـ سواء كانت ممثلة في صورة «حبوب ومحاصيل زراعية» مثل الذرة وقصب السكر ، ويستخرج منها الإيثانول عن طريق التخمير، أو في صورة «زيوت وشحوم حيوانية» مثل زيت فول الصويا، وزيت النخيل ـ للحصول على الوقود الحيوي. ولقد تزايد خلال السنوات القليلة الماضية الاهتمام الذي توليه العديد من دول العالم المتقدم منها والنامي بالوقود الحيوي، حيث يتوقع أن يصل إنتاج الإيثانول إلى 160 بليون لتر عام 2018م. كما سيتم التحول من إنتاج قمح صالح للخبز إلى إنتاج أقماح عالية النشا لاستخراج الوقود الحيوي. وبالمثل للذرة الشامية. وهو ما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العالم العربي خصوصا أنه يستورد (52.6 %) من الحبوب، و(74.2 %) من الزيوت النباتية، و(68.2 %) من السكر، وذلك وفقا لبيانات متوسط الفترة (2008ـ2010م).

وتشير الإحصاءات إلى تزايد إنتاج الإيثانول من نحو 8.3 مليار جالون في عام 2000م إلى 20.4 مليار جالون تقريبا في عام 2009م، كما تضاعف إنتاج الديزل الحيوي بنحو 11.6 مرة من عام 2000م حتى عام 2009م، حيث ازداد إنتاجه من نحو 231 مليار جالون إلى حوالي 2911 مليار جالون. وارتفع سعر الديزل الحيوي من نحو 2.12 دولار/جالون في عام 2000م إلى نحو 3.71 دولار/جالون عام 2009م بزيادة تقدر بحوالي (75 %) مقارنة بعام 2000م. كما ارتفع إنتاج الإيثانول من محصول الذرة من 4.6 مليار جالون عام 2005م إلى نحو 10.2 مليار جالون عام 2009م ، كما ازدادت كمية إنتاج الإيثانول من محصول القمح من نحو 0.4 مليار جالون إلى نحو 0.8 مليار جالون، وتزايد إنتاج الإيثانول من محصول قصب السكر من نحو 4.2 مليار جالون في عام 2005م إلى 6.7 مليار جالون تقريبا في عام 2009م ، بزيادة تقدر بحوالي (92 %) في المتوسط مقارنة بعام 2005م.

هذا وفي ظل إصرار الدول الرئيسية المنتجة للسلع الغذائية على استخدام المحاصيل في إنتاج الوقود الحيوي، يتوقع أن يزداد الوضع سوءاً في الدول العربية ، وبخاصة في ظل انخفاض الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة لإنتاج الغذاء.

3 ـ 1 ـ 6 أسعار الطاقة:

يعتبر الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار موارد الطاقة من أهم المتغيرات التي تؤثر في التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، فقد شهد سعر النفط ارتفاعاً كبيراً منذ عام 2003م، إلى أن تجاوز السعر أكثر من 150 دولار للبرميل في عام 2008م، ثم تراجعت الأسعار بعد ذلك، ولكنها مازالت عند مستويات مرتفعة نسبياً. ومع استمرار معدلات النمو الاقتصادي لدول نامية هامة مثل الصين والهند يزداد الطلب على الطاقة والنفط بشكل خاص. ويوجد ارتباط شديد بين تقلبات أسعار الطاقة وأسعار الغذاء، ومن ثم التأثير على الأمن الغذائي، حيث أن أسعار الطاقة المرتفعة ترفع من تكاليف عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية، نتيجة لارتفاع تكلفة بعض المدخلات مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري، وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع. وبينما تعادل حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل (4 %) في معظم البلدان المتقدمة فإنها على سبيل المثال، تتراوح بين (8ـ20 %) في بعض البلدان النامية الأكبر حجماً مثل البرازيل والصين والهند، وبالتالي يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادات كبيرة في تكلفة إنتاج الأغذية في البلدان النامية، ومن ثم ارتفاع أسعارها.

2.3 قضايا تنموية ذات نطاق عربي إقليمي:

1.2.3 ندرة الموارد المائية:

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، كما تتسم من ناحية أخرى بسوء توزيعها جغرافياً وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق. وفضلاً عن ذلك، تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي (10.8 %) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه (4.9 %) من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على (0.7 %) فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى (2.1 %) فقط من إجمالي أمطار اليابسة. ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارناً بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ (1 :15)، ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة (1 : 5). يضاف إلى ذلك، أن شطراً لا بأس به من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة.

2.2.3 محدودية الموارد الأرضية:

تختلف نسبة المساحة المزروعة والقابلة للاستثمار الزراعي إلى المساحة الكلية من دولة إلى أخرى، وبوجه عام تعتبر الموارد الأرضية إحدى محددات الإنتاج الزراعي العربي. ونظراً لوقوع المنطقة العربية ضمن الحزام العالمي للأراضي الجافة وشبه الجافة التي تتوقف فيها المساحات المزروعة على الظروف البيئية ومدى توافر المياه اللازمة للزراعة، فإن معظم الدول العربية تسود فيها الزراعة المطرية. هذا وتتعرض مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في مختلف الأقطار العربية لأحد أو بعض مظاهر التصحر ونقص الخصوبة وانخفاض مستوى الإنتاجية، كما أن حوالي ثلثي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة في الوطن العربي لا تزال غير مستغلة، وفي هذا إشارة إلى الطاقات الكامنة العربية للتوسع الأفقي في الأراضي المزروعة في المنطقة العربية عندما تتوافر شروط ومقومات التوسع، والتي تتطلب استثمارات كبيرة. وتقدر المساحات المتروكة بدون استغلال ـ المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد

أو بعض المواسم لعدم كفاءة مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى- في الوطن العربي بحوالي 16.2 مليون هكتار كمتوسط للفترة (2008-2010م)، وهي مساحة لا يستهان بها، حيث تمثل حوالي (22.8 %) من المساحة المزروعة خلال هذه الفترة .

وعلى جانب آخر تفتقر المنطقة العربية إلى وجود مساحات كثيفة من الغابات، نظراً لوقوع معظم أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتتسم نسبة مساحة الغابات من إجمالي المساحة الجغرافية بالثبات النسبي ، إذ بلغت نحو (7 %) تقريباً كمتوسط للفترة 1990-2010م ، كما تقلصت هذه النسبة كثيرا بعد انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان في 2011م ، وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة (20 %) في المتوسط من المساحة الإجمالية لكل بلد. كما تتجه مساحة المراعي الطبيعية بالوطن العربي نحو الانخفاض ، ويعد هذا الانخفاض ذا أثر كبير على الإنتاج الحيواني بالوطن العربي ، إذ أنها تمده بنحو (39 %) من حاجاتها، وهي بذلك تساهم بشكل فعال في إمداد المواطن العربي باللحوم والألبان، كما تلعب دورا هاما في مجال حماية البيئة ، إذ أنها تثبت التربة من الانجراف وتحمي المنشآت المائية وتسهل تسرب المياه الجوفية وتوفر الظروف الملائمة للحياة البرية.

3-2-3 التخلف التقني:

تشير الإحصاءات إلى اتجاه المساحات المزروعة بالري الحديث في الوطن العربي نحو الزيادة المطردة ، حيث بلغت حوالى 4202 ألف هكتار كمتوسط للفترة (2008-2010م). وعلى الرغم مما حدث من تطورات هامة في مجال استخدام التقنيات التي أثرت إيجابيا على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية ، إلا أنه ما زالت هناك فجوة تقنية زراعية ملحوظة ، وبخاصة في الدول العربية الزراعية الرئيسية التي تسودها الزراعة المطرية ، وذلك وفق المعدلات السائدة لتطبيق التقنيات غير التقليدية. ويقدر متوسط استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية في عام 2010م بنحو 9 جرارات لكل 1000 هكتار مزروع ، بينما يبلغ هذا المتوسط نحو19 جرارا على المستوى العالمي. كما أن متوسط الكميات المستخدمة من الأسمدة في الدول العربية منخفض (53كجم /هكتار) بالمقارنة بالمتوسط العالمي (94 كجم/ هكتار)، ولا يغطي استخدام التقاوي والبذور المحسنة سوى (30 %) من المساحات المزروعة . كذلك الحال بالنسبة للإنتاج الحيواني وقطاع الصيد، حيث تسود الأساليب التقليدية للرعي والصيد.

ويساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفجوة التقنية القصور الواضح في الاستثمارات الموجهة إلى البحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية ، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة . وعلى ذلك يمكن القول أنه لا يزال المجال متسعاً لمزيد من الاهتمام لتطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة الاستثمار في هذه المجالات ، وتعزيز الحوافز المقدمة للبحوث الزراعية في البلدان العربية، وإعداد إستراتيجيات مبتكرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات الزراعية بوجه عام.

4-2-3 الاختلالات المؤسسية:

توضح معالم البنية المؤسسية للزراعة العربية تواضع دور المؤسسات الخدمية المساندة، شاملة مجالات البحوث العلمية، الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا، التمويل والائتمان الزراعي، الخدمات البيطرية، الإحصاء والمعلومات، المعامل والمختبرات، الحجر الزراعي، التأمين الزراعي وأنظمة الرقابة على الجودة.

وإضافة إلى هذه المؤسسات المعنية بالجوانب الموردية والفنية، تعاني الزراعة العربية من قصور دور مؤسسات المزارعين، وبخاصة صغار الزراع، شاملة مؤسسات المجتمع المدني في الريف ، وضعف أو غياب المؤسسات التي تعنى بتنمية دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية . وتؤكد المعلومات والإحصاءات الزراعية على أن القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي العربي تتمثل في صغار ومتوسطي المزارعين ، حيث تشكل الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أكثر من (75 %) مما يستثمر في الوطن العربي من الأراضي الزراعية.

5-2-3 قصورالتمويل والإقراض الزراعي:

على الرغم من تعدد مصادر التمويل والإقراض الزراعي ، سواء المحلية المتخصصة أو نظيراتها الانمائية العربية والإقليمية والدولية ، إلا أن قضية الفجوة التمويلية الزراعية مازالت تعد من أهم القضايا التي تؤثر في التنمية الزراعية على المستويات المختلفة. وبوجه عام تعتبر عناصر كفاية الموارد التمويلية وسياسات التوزيع القطاعي والجغرافي والزمني من أهم العوامل الحاكمة التي تؤثر في مخرجات ونتائج أعمال ودور هذه المؤسسات في إحداث التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي الوطني و العالمي .

وعلى الرغم من نجاحات الجهود الإيجابية للعديد من مؤسسات التمويل التنموية ، إلاّ أن تجربة التمويل والإقراض الزراعي ما زالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات الخاصة و المشتركة . ولعل من أهم المظاهرالسلبية ماتعانيه كثير من مؤسسات الإقراض الزراعي المحلية من ضعف في مواردها المالية وضعف وصول المزارعين والمستثمرين الزراعيين إلى مصادر الائتمان في كثير من الدول العربية الزراعية الرئيسة . ويشير الوضع الحالي لبعض مؤسسات التمويل الزراعي المحلية إلى وجود اختلالات في أداء تلك المؤسسات ، حيث يشهد تراجعا في التخصص الاقراضي للأنشطة الزراعية ، مما يساهم في إتساع الفجوة التمويلية في القطاع الزراعي .

وعلى الرغم من أهمية الإقراض متوسط و طويل الأجل في تمويل بناء وتوسيع الطاقات الإنتاجية والبنية الأساسية، إلا أن معظم البنوك وصناديق التمويل الوطنية قد ركزت على الإقراض قصير الأجل لانخفاض المخاطر المرتبطة به ، وزيادة العائد من تدوير رأس المال في المدى القصير . من ناحية أخرى مازالت بعض البنوك الزراعية المتخصصة تعمل في إطار سياسة إقراضية وهياكل مؤسسية لا تتفق مع دورها في مواجهة المتغيرات المحلية والعالمية ، ولم تقم بتعديل قوانينها وأسلوب عملها وإعادة هيكلها بما يتفق مع تلك المتغيرات . هذا بالاضافة إلى استمرار مشاكل الضمانات كمعوق لوصول طالبي القروض ، وبخاصة صغار المزارعين ، لمصادر الائتمان الزراعي .

وعلى صعيد آخر ، افتقدت بعض المؤسسات الوطنية العربية المتخصصة في الإقراض الزراعي إلى العمل وفقا للمنهج التكاملي الديناميكي في مجال الإقراض الزراعي - وهو الذي يتضمن تقديم حزمة من الخدمات المتكامله ، والتي تساعد على رفع الأهلية الائتمانية للعميل وزيادة الكفاءة وضمان سداد القروض - حيث تقدم خدمات الإقراض مرتبطة باستخدام تكنولوجيا متطورة - ومساعدة العميل في تسويق منتجاته.

وبوجه عام يرجع القصور في التمويل والإقراض الزراعي، إضافة إلى الحالات السابقة ، إلى العديد من العوامل لعل من أهمها ضآلة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الإقراض الرسمية (الحكومية) في الدول الزراعية الرئيسية ، وإحجام البنوك التجارية عن الإسهام الايجابي في التمويل الزراعي خشية المخاطر التي تكتنف هذا النشاط ، واتجاه بعض المؤسسات الإقراضية الزراعية المتخصصة إلى تقديم الخدمات الائتمانية التجارية ، والاهتمام بالأنشطة المصرفية الأخرى بهدف زيادة الربح ،مثل تجارة مستلزمات

الإنتاج وتمويل شراء السلع الاستهلاكية في الريف وتمويل أنشطة سريعة العائد دون التركيز على الدور التنموي وأولوياته، وعدم التركيز عند تمويل الأنشطة على الأولويات في مشروعات الأمن الغذائي، وبالتالي فإن كفاءة مثل هذه المؤسسات التمويلية في أداء دور متخصص في التنمية الزراعية آخذة في الانخفاض .

6.2.3 ضعف الاستثمارات الزراعية:

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية استثمارات مالية كبيرة، ويعتبر ضخ المزيد من الاستثمارات وتحديد أولويات استغلالها ، وتحسين كفاءة توظيفها من أهم قضايا التنمية الزراعية العربية . و تشير خريطة توزيع الاستثمارات العربية القطاعية إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية، مما جعل هذا القطاع الأكثر فقرا في موارده ومخصصاته الاستثمارية في مشروعات التنمية الزراعية و توفر الخدمات الزراعية ، هذا بالرغم مما تمتلكه الدول العربية من مقومات تساعد على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، والمتمثلة في امتلاكها العديد من الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية، بالإضافة إلى ما تمتلكه من فوائض مالية ضخمة يمكن أن تستثمر في الزراعة، ولكنها تحتاج فقط إلى مزيد من التنسيق والتوجيه بما يعمل على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، حيث تعتبر الاستثمارات ضرورة ملحة للتوسع الرأسي والأفقي باعتبارهما مرتكزي التنمية الزراعية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المشاريع الزراعية العربية المشتركة لا تركز على المحاصيل الإستراتيجية التي تعاني المنطقة العربية من عجز كبير في ميزانها السلعي كالحبوب والسكر والزيوت ، كذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية التي ركزت على بعض السلع سريعة العائد أو التصنيع الزراعي المحدود.

وتشير سياسات الاستثمار في بعض الدول العربية إلى التحيز للحضر دون الريف، وذلك على حساب الزراعة والتنمية الريفية، كما تعكس ذلك الاستثمارات الحكومية، مما ترتب عليه ضعف التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي، وضعف البنيات الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة، وغياب أو ضعف التخطيط الاستثماري الزراعي، والقصور في خرائط وفرص الاستثمار في هذا القطاع، وغياب نظم التأمين الزراعي والخدمات المساندة الكفوءة ،وغيرها من المشاكل والمعوقات المثبطة التي لا تحفز على توجه القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات الزراعية، وبخاصة المشتركة.

ولقد حظيت قضايا الاستثمار الزراعي على الصعيد العربي بمزيد من الاهتمام، حيث صدر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في يناير / كانون الثاني 2009م بيانا تضمن فقرة عن الاستثمار تنص على الآتي : « التوجيه بتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي، وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ».

كما تضمن فقرة أخرى عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي تنص على الآتي : « العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك، وسرعة تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض 2007م، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، باعتبارهما من أولويات الأمن القومي العربي ».

وتواصلاً مع الاهتمام العربي بقضية الاستثمار بوجه عام، يتم حالياً إعداد ملف حول الاستثمار للعرض على القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة المزمع عقدها في الرياض في مطلع عام 2013م.

7.2.3 تزايد حدة الفقر والجوع:

يشكل الفقر والجوع حلقة مفرغة ، فالجوع يطيل أمد الفقر ؛ لأنه يخفض الإنتاجية ، والفقر يعيق قدرة الفرد على الإنتاج ، ويحول دون حصوله على احتياجاته من الغذاء من ناحية ، ويؤدي إلى انخفاض قدرة المزارعين على توجيه مزيد من الاستثمارات في الزراعة، مما يقلل الإنتاج الزراعي من الناحية الأخرى ويعتبر القضاء على الفقر الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية الثالثة في الدول العربية، وذلك من خلال خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف بين عامي 1990م و2015م. ويمثل الفقر في البلدان العربية ظاهرة ريفية في المقام الأول، ويعيش ربع سكان الوطن تحت خط الفقر الوطني، فيما يقيم نحو (76 %) من هؤلاء الفقراء في المناطق الريفية. وتتمثل الملامح العامة لظاهرة الفقر الريفي في الوطن العربي في أن أغلب الفقراء من ذوي الحيازات الصغيرة والمعدمين من غير الحائزين والعمال الزراعيين المؤقتين ، كما يقل الفقر في المناطق الزراعية المروية ويزداد في المناطق المطرية والنائية والمتدهورة بيئياً. وتتراوح نسبة الفقر في الحضر بين حد أدنى يقدر بنحو(2 %) في تونس وحد أقصى يقدر بحوالي (39%) في جيبوتى، بينما في الريف تتراوح تلك النسبة بين (5 %) في تونس و(85 %) في السودان. كما تتراوح نسبة الفقراء في المناطق الريفية بين (29%) في الأردن كحد أدنى و (84 %) في اليمن كحد أقصى. ويمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان: المجموعة الأولى، تفوق فيها مستويات الفقر عن (40 %)، وتشمل اليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر، والمجموعة الثانية ، تتراوح فيها معدلات الفقر بين (10-25 %)، وتضم الأردن والبحرين وسوريا والعراق ومصر، والمجموعة الثالثة ، تقل فيها نسبة الفقر عن (10%)، وتشمل تونس والجزائر والمغرب ولبنان بالإضافة إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد ظاهرة الجوع في غالبية الدول العربية غير النفطية نتيجة للتدهور البيئي وانتشار الجفاف وزيادة التصحر ، والذي يهدد نحو 2.87 مليون كيلو متر مربع ، أي ما يعادل نحو خمس المساحة الإجمالية للأراضي العربية، مما أدى إلى تقهقر القدرات الإنتاجية للأراضي الزراعية وخفض حالة الأمن الغذائي العربي. ويمكن رصد هذه الظاهرة في الوطن العربي من معدلات سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال المواليد، وتشير إحصاءات متوسط الفترة (2008-2010م)[1] إلى أن نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان بالدولة تتراوح بين (1 %) كحد أدنى في السعودية ، و (40 %) كحد أقصى في جيبوتي. كما تبلغ نسبة الأطفال- دون سن الخامسة- ناقصي الوزن كنسبة من اجمالي عدد الأطفال بالدولة أدناها في الكويت (1.7 %)، وأقصاها (38.6 %) في اليمن. هذا وتجدر الإشارة إلى أن خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلث ما بين عامى 1990 ، 2015 يعتبر أحد الأهداف التنموية للألفية الثالثة في الدول العربية. كما تعتبر اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا أكثر الشعوب العربية تعرضا لظاهرة الجوع المستجدة على الوطن العربي، حيث يقدر مؤشر الجوع بها بنحو (25.4 %)، (22.5 %)، (21.5 %)، (12.7 %) على التوالي.

1 قدرت من بيانات المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء www.ifpri.org

8.2.3 التكامل الاقتصادي الزراعي العربي:

تقف الموارد الزراعية والمالية للدول العربية بصفة عامة حائلا أمام تنمية الإنتاج الزراعي على المستوى القطري، وبالتالي فإن إمكانية التعاون في استغلال الموارد لتعزيز التكامل الزراعي تكمن في الاستفادة من تباين إمكانيات الدول العربية ، وتذليل المعوقات النمطية والمزمنة التي تواجه التنمية الزراعية العربية. ولقد أصبح خيار الإعتماد على تكامل الموارد الذاتية في الدول العربية أكثر ضرورة لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من الغذاء في ظل الأزمات المتكررة. ولعل من أهم دواعي التكامل العربي في مجال إنتاج الغذاء ، تزايد حجم الفجوة الغذائية مع انخفاض معدلات التنمية الزراعية والريفية، والمواجهة غير المتوازنة مع تكتلات احتكارية خارجية، وتباين وتنوع وتكامل الموارد الاقتصادية فيما بين الأقطار العربية. ويواجه التكامل العربي بعدد من التحديات في مقدمتها تنويع مصادر الدخل ، حيث أن المصدر الرئيسي للناتج القومي في جميع الدول العربية مازال يرتكز على قطاع من قطاعات إنتاج المواد الأولية، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتنسيق السياسات والتشريعات الاقتصادية والاستثمارية بين الدول العربية. وبوجه عام هناك عدة مقومات تساعد على نجاح التكامل الاقتصادي العربي ، منها اختلاف الإمكانيات الزراعية والقدرات التمويلية واختلاف الهياكل الإنتاجية بين الدول العربية ، واتساع السوق على نطاق الأمة العربية حيث يتسم السوق المحلي لكل بلد عربي على حده بالضيق .

4 ـ أوضاع الغذاء في الوطن العربي:

تعرض بيانات الجدول رقم (1) إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية ، والمتاح للاستهلاك والفجوة أو الفائض ومعدلات الاكتفاء الذاتي خلال الفترة (2010ـ2008م)، ومنها يتضح ما يلي:

1.4 الإنتاج والتجارة:

- إن إجمالي الكميات المنتجة في الوطن العربي من مجموعة الحبوب قد بلغ حوالي 52 مليون طن ، يمثل القمح والدقيق منها نحو (46.1%)، كما بلغت الكمية المنتجة من البقول نحو 1.28 مليون طن ، ومن الخضر والفاكهة نحو 53.8، 30.7 مليون طن على التوالي. كما بلغ إنتاج السكر المكرر نحو 2.68 مليون طن ، ومن اللحوم نحو 7.9 مليون طن (4.9 مليون طن لحوم حمراء، 3 ملايين طن لحوم بيضاء)، ومن كل من الأسماك ، والألبان ومنتجاتها، والبيض نحو 3.9، و26.1 ، و1.51 مليون طن على التوالي.
- إن كمية الصادرات العربية من المجموعات الغذائية قد بلغت حوالي 16.3مليون طن، بقيمة 11.9 مليار دولار، وتعتبر الأسماك ، والخضر ، والفاكهة أهم الصادرات الزراعية العربية، حيث تمثل نحو (20.6%)، (18.5%)،(17.4%) من إجمالي قيمة صادرات المجموعات الغذائية العربية على التوالي، ويلي هذه المجموعات في الأهمية كلا من الألبان ومنتجاتها(13%)، والزيوت النباتية (12.2%)، والحبوب (6.5%.)، والسكر المكرر (5.4%)، وإجمالى اللحوم (1.9%)، البقول (1.7%)، البيض (0.6%).
- بلغت كمية الواردات العربية من المجموعات الغذائية حوالي 96.1 مليون طن ، بقيمة 47.9 مليار دولار، تمثل الحبوب وحدها نحو (47.3 %) من قيمة هذه الواردات، ويليها في الأهمية كل من الألبان ومنتجاتها (11.2 %)، وإجمالي اللحوم (10.5 %) ، والزيوت النباتية (10.7 %)، والسكر المكرر (7.4 %)، الفاكهة (4.7 %)، الأسماك (2.9 %)، الخضر (2 %) ، البقول (1.9 %)، والبيض (0.7 %).

جدول رقم (1): كمية وقيمة الفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2008-2010م) .

الكمية: الألف طن — القيمة: مليون دولار

الفترة / المجموعات الغذائية	الإنتاج (ألف طن)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	الفجوة الغذائية/الفائض		للفجوة%	الاكتفاء الذاتي (%)
		كمية	قيمة	كمية	قيمة			كمية	قيمة		
جملة الحبوب	51919	1765	767	59139	22635	109293	313.3	(57374)	(21868)	57.1	47.5
القمح والدقيق	24077	958	322	28961	10805	52080	149.3	(28003)	(10483)	27.4	46.2
البطاطس	11247	752	267	835	422	11330	32.4	(83)	(155)	0.4	99.3
جملة البقوليات	1276	218	198	1168	932	2226	6.4	(950)	(734)	1.9	57.3
جملة الخضر	53832	3632	2064	2347	939	52547	150.0	1285	1125	-	102.4
جملة الفاكهة	30735	3183	2191	3374	2274	30926	88.7	(191)	(83)	0.2	99.4
جملة السكر مكرر	2676	1489	643	9209	3531	10396	29.0	(7720)	(2888)	7.5	25.7
الزيوت النباتية	1683	835	1445	4466	5130	5314	15.0	(3631)	(3685)	9.6	31.7
إجمالي اللحوم	7874	128	229	2301	4992	10047	28.7	(2173)	(4763)	12.4	78.4
اللحوم الحمراء	4890	44	81	709	2187	5555	16.0	(665)	(2106)	5.5	88.0
اللحوم البيضاء	2984	84	148	1592	2805	4492	12.7	(1508)	(2657)	6.9	66.4
الأسماك	3879	927	2443	616	1339	3568	10.3	311	1104	-	108.7
الألبان ومنتجاتها	26122	3353	1545	12455	5360	35224	101.3	(9102)	(3815)	10	74.2
البيض	1507	38	70	170	345	1639	4.7	(132)	(275)	0.7	91.9
الإجمالي	192750	16302	11862	96080	47899	272510	779.8	(79760)	(36037)		

المصدر: 1 بيانات عام 2008م ، 2009م من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30.
2. بيانات عام 2010م تقديرية من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي 2010م.

2.4 المتاح للاستهلاك:

- تقدر كمية المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية النباتية في الوطن العربي بحوالي (109.3) مليون طن من الحبوب (47.7 %) منها من القمح والدقيق ، كما تقدر الكميات المتاحة للاستهلاك من كلا من مجموعات البقول ، والخضر ، والفاكهة ، والزيوت النباتية ، والسكر المكرر بحوالي (2.23) ، (52.5) ، (30.9)، (5.3)، (10.4) مليون طن على التوالي كمتوسط للفترة.

- تقدر كمية المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية الحيوانية في الوطن العربي بحوالى (10) ملايين طن من إجمالي اللحوم (منها 5.5 مليون طن لحوم حمراء، و4.5 مليون طن لحوم بيضاء)، ونحو (3.57) ، و(35.2)، و(1.64) مليون طن من مجموعات الأسماك، والألبان ومنتجاتها، والبيض على التوالي كمتوسط لنفس الفترة.

3.4 الفجوة الغذائية:

- توجد فجوة غذائية في جميع المجموعات الغذائية ، باستثناء الخضر والأسماك، تصل قيمتها الإجمالية إلى ما يربو على 36 مليار دولار سنويا . وتقدر قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب بحوالي (21.87) مليار دولار، تعادل نحو (57.1 %) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية، ويمثل القمح والدقيق حوالي (48 %) من قيمة الفجوة في الحبوب.

- بلغت قيمة الفجوة في مجموعة البقول ، والزيوت النباتية ، والسكر المكرر، واللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء، والألبان ومنتجاتها، والبيض حوالي (0.734)، و(3.685)، و (2.888) و(2.106) و(2.657)، و(3.815) ، و(0.275) مليار دولار سنويا على التوالى. وفي المقابل حققت مجموعة الخضر والأسماك فائضا غذائياً بلغت قيمته حوالي (1.125) ، و(1.104) مليار دولار سنويا على التوالي.

4.4 معدلات الاكتفاء الذاتي:

يمكن تقسيم المجموعات الغذائية في الوطن العربي ، كمتوسط الفترة (2008 ـ 2010م) إلى قسمين:

الأول: مجموعات لم يتحقق منها الاكتفاء الذاتي الكامل ، وهي: الحبوب ، والبقول، والسكر المكرر، والزيوت، واللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء ، والألبان ومنتجاتها، والبيض، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعات نحو (47.5 %)، و(57.3 %)، و(25.7 %)، و(31.7 %)، و(88 %)،و(66.4 %)، و(74.2 %)، و(91.9 %) على التوالي.

الثاني : مجموعات تحقق فيها الاكتفاء الذاتي بنسبة (102.4 %)، و(108.7 %) وهي الخضر والأسماك على التوالي. هذا ويمكن اعتبار الفاكهة من المجموعات التي تحقق الاكتفاء الذاتي الكامل ، إذ أنها تحقق نحو (99.4 %).

5.4 استشراف الفجوة الغذائية في عام 2030م:

أوضحت نتائج استشراف الفجوة الغذائية لعام 2030م ، والمبينة بالجدول رقم (2) ما يلي:

- ارتفاع حجم المعروض من مختلف المجموعات الغذائية في الدول العربية ، وكذلك حجم الطلب على هذه المنتجات ، ولكن يلاحظ نمو الطلب بدرجة أكبر منه في حالة العرض بالنسبة

لإجمالي الحبوب والبقوليات والسكر والزيوت النباتية واللحوم والألبان ومنتجاتها، مما يؤدي إلى إتساع الفجوة الغذائية في هذه المجموعات. وفي المقابل تحقيق فائض غذائي في البطاطس والخضر والأسماك والبيض، في حين تحقق معدل يقترب من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لجملة الفاكهة (99.4 %) .

- تقدر قيمة الفجوة من المجموعات الغذائية الرئيسية سالفة الذكر بحوالي 63.5 مليار دولار عام 2030م.
- تمثل الحبوب النصيب الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية العربية المتوقعة في عام 2030م، حيث تسهم بنحو (47.6 %) ، ويأتي في المراتب التالية كل من الألبان ومنتجاتها بنحو (27.9 %)و مجموعة الزيوت النباتية بنحو (9.9 %)، و اللحوم بنحو (8.3 %)، وجملة السكر بنحو (4.3 %).
- تحقيق فائض في مجموعة الخضر والأسماك والبيض والبطاطس يبلغ 1.98 مليار دولار عام 2030م.

في ضوء التقديرات السابقة ، فإنه من المتوقع الآتي :

- تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي في عام 2030م عن متوسط الفترة 2008ـ2010م من البقوليات إلى (45 %) ، ومن مجموعة السكر إلى (24 %) ، ومن مجموعة الزيوت النباتية إلى (26 %)، ومن اللحوم الحمراء إلى (86 %)، ومن اللحوم البيضاء (61 %).
- ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي في عام 2030م عن متوسط الفترة 2008ـ2010م من القمح والدقيق إلى (48 %)، ومن الخضر إلى (104 %) ، ومن البيض (108 %) .
- ثبات نسبي في نسبة الاكتفاء الذاتي في جملة الحبوب، والبطاطس، والفاكهة، والأسماك، والألبان ومنتجاتها.

جدول رقم (2): استشراف الفجوة الغذائية و معدل الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي لعام 2030م.

المجموعات الغذائية	كمية الإنتاج (ألف طن)	كمية الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	الفجوة/ الفائض (ألف طن)	قيمة الفجوة/ الفائض (مليون دولار)	الاكتفاء الذاتي (٪)
جملة الحبوب	60984	126898	(65914)	(30216)	48
القمح والدقيق	29244	61131	(31887)	(14412)	48
البطاطس	15340	15232	108	48	101
جملة البقوليات	1066	2383	(1316)	(1031)	45
جملة الخضر	63780	61221	2559	1659	104
جملة الفاكهة	33699	34046	(347)	(282)	99
جملة السكر مكرر	3100	12928	(9828)	(2741)	24
الزيوت النباتية	1709	6468	(4759)	(6296)	26
اللحوم الحمراء	5568	6499	(931)	(1834)	86
اللحوم البيضاء	3399	5545	(2145)	(3326)	61
الأسماك	4332	4024	308	182	108
الألبان ومنتجاتها	32185	43440	(11255)	(17734)	74
البيض	2065	1919	146	90	108

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة

المصدر: نتائج التنبؤ من خلال تقدير معادلات الاتجاه الزمني المناسبة لكل مجموعة غذائية على حده خلال الفترة 2002-2009م.

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن أوضاع الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسية للمواطن العربي تتجه إلى التفاقم، وبخاصة بالنسبة للبقوليات والسكر والزيوت النباتية واللحوم بنوعيها. ومن هنا تأتي أهمية تحسين الأوضاع الإنتاجية الذاتية لهذه السلع لتقليل الاعتماد على الخارج في المستقبل لما ينطوي من تداعيات سلبية على الأمن الغذئي العربي. وتجدر الإشارة إلى أن استقرار وإتاحة الغذاء في الدول العربية ، يعتمد في المقام الأول على الاستثمار المتزايد في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء في المنطقة العربية.

5 ـ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين:

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين التي أجازتها الجمعية العامة للمنظمة ، ومن ثم اعتمدتها القمة العربية بالرياض في عام 2007م، واعتبرتها جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ودعت المنظمة إلى الشروع في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

1.5 توجهات الإستراتيجية:

وفقاً لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية ، ومؤشرات الأداء الراهنة للزراعة العربية عامة ، وللعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة ، وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة

الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية ، وتعظيما للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهارا للزراعة العربية ، ودفعا لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني ، والمواكبة مع المستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة ، وتعزيزا للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، ووصولا إلى السوق العربية المشتركة ، اعتمدت التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين لتتضمن التوجهات التالية :

- اعتبار أن المياه هي المحدد الرئيس للتنمية الزراعية العربية .
- تنمية وحماية الأراضي الزراعية .
- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي .
- ضرورة التطوير والتحديث التقني للزراعة .
- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية .
- تشجيع الاستثمار الزراعي المشترك .
- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية .
- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية .
- مساهمة التنمية الزراعية المستدامة في ازدهار الريف .
- تعظيم مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

2.5 رؤية الإستراتيجية:

تحددت رؤية الإستراتيجية في الآتي :

« الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي " .

3.5 الأهداف الرئيسة للإستراتيجية:

إنبثقت عن هذه الرؤية خمسة أهداف رئيسة طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين على النحو التالي:

1. انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.
2. الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة.
3. زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان.
4. تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
5. تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

4.5 البرامج الرئيسية:

تتضمن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (7) برامج رئيسية، تضم (34) مجالاً تنموياً، يخصص لكل مجال منها برنامجاً فرعياً، ويندرج تحت كل برنامج فرعي مجموعة من المكونات التنموية التي يبلغ عددها الإجمالي 114 مكوناً. وقد اتسمت البرامج ومكوناتها التنموية بالتناسق والتكامل والترابط مع الرؤية والأهداف الإستراتيجية، مع التركيز على الأولويات التنموية والاهتمام بالمجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور فيها. تحددت البرامج الرئيسية السبعة بإيجاز فيما يلي:

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.

- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية.

5.5 التمويل ومصادره المحتملة:

هناك ثلاثة مصادر تمويلية لتنفيذ البرامج والمكونات التنموية المقترحة في إطار هذه الإستراتيجية، وهي:

- التمويل القطري، والذي تدرجه الدول العربية في خططها التنموية وفق ظروف وخصوصية كل دولة، وهو التمويل المطلوب للبرامج والمكونات التنموية القطرية المقترحة.
- التمويل القومي والمشترك، وهو التمويل الذي سيخصص لتنفيذ البرامج والمكونات القومية والمشتركة. ويتمثل في الموازنات السنوية المعتمدة لمنظمات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص، بالإضافة إلى العون الفني الذي يمكن لهذه المنظمات استقطابه.
- المنح المالية، والتي يمكن استقطابها من الجهات المانحة، لتمويل مشروعات مشتركة أو قطرية محددة، وذلك بالتعاون فيما بين المنظمات العربية المختصة والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة في الدول المستهدفة لهذا النوع من التمويل.

6 ـ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

تنفيذاً لإعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الصادر عن الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2008م، قامت المنظمة بإعداد مشروع برنامج طارئ للأمن الغذائي العربي، الذي أطلقته القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في شهر يناير (كانون ثاني) 2009م بالقرار رقم (ق . ق : 6 د.ع (1) ـ ج 4 ـ 2009/1/20م) .

1.6 أهداف البرنامج:

- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت).
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع المذكورة.
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.
- إتاحة فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، والحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية.

2.6 الإطار السلعي:

يتركز اهتمام المشروع على المجموعات والسلع التالية :

1. مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة كل من القمح والشعير والأرز، والذرة الشامية والذرة الرفيعة.
2. المحاصيل السكرية والتي تشمل كل من قصب السكر والشوندر السكري.
3. محاصيل البذور الزيتية، وبخاصة كل من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس، والزيتون.
4. التمور.
5. المنتجات الحيوانية.

3.6 الإطار الجغرافي:

يشمل البرنامج في الجانب الإنتاجي كلا من تونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، ومصر، والمغرب، واليمن، والأردن، وسلطنة عمان، وموريتانيا. كما يخدم جميع الدول العربية الأخرى باعتبارها مستفيدة من نواتج البرنامج، ويمكن لها المساهمة في المكون الثالث .

4.6 الإطار الفني والمكونات الرئيسية:

في ضوء أهداف البرنامج ، يتحدد الإطار والتصميم الفني للمشروع في المكونات الثلاثة التالية :

1.4.6 مكون تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة:

- المحور الأول : دعم وتطوير قدرات مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقانة.
- المحور الثاني : توفير مستلزمات الإنتاج المناسبة والمحسنة .
- المحور الثالث : استخدام التقانات المتطورة لتعظيم الاستفادة من مصادر المياه المطرية.
- المحور الرابع : دعم وتطوير مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المساندة .
- المحور الخامس : تطوير مؤسسات المزارعين.

2.4.6 مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري:

- المحور الأول : تطوير مرافق ومنظومات إدارة نقل وتوزيع موارد المياه .
- المحور الثاني : تطوير نظم الري الحقلي .

3.4.6 مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

تتسع دائرة المشروعات المتكاملة والمرتبطة التي تتيح آفاقا ومجالات استثمارية هائلة لشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال. وهنا أشار البرنامج إلى ثلاث مجموعات رئيسية لمجالات المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج، وهي على النحو التالي :

- المجموعة الأولى : مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة :

  وتشمل هذه المجموعة على سبيل المثال لا الحصر ، المجالات التالية :

  - مرافق الطرق الرئيسية والزراعية .
  - مشروعات شبكات الطاقة الكهربائية .

- مشروعات مياه الشرب .
- مشروعات الخدمات الزراعية المساندة مثل محطات البحث والإرشاد وغيرها .

• المجموعة الثانية : مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية :

وتشمل المشروعات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية :

- مشروعات تصنيع المكائن والآلات والمعدات الزراعية .
- مشروعات إنتاج التقاوي المحسنة .
- مشروعات إنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية .
- مشروعات إنتاج مستلزمات نظم الري المتطورة .
- مشروعات إنتاج مواد التعبئة والتغليف .

• المجموعة الثالثة : مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي :

وتشمل المشروعات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية:

- مشروعات النقل والتخزين .
- مشروع محطات الفرز والتعبئة .
- مشروعات استخلاص السكر .
- مشروعات استخلاص الزيوت .
- مشروعات طحن الحبوب وضرب الأرز .

وبطبيعة الحال، فإن كل هذه المشروعات تعتبر بمثابة فرص استثمارية يتيحها البرنامج للقطاع الخاص، ورجال الأعمال، ويمكن بلورتها وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الأولية لها، ولما قبل الاستثمار خلال مراحل التنفيذ المختلفة. ويمتد النطاق الجغرافي (المكاني) لهذه المشروعات ليشمل كل الدول العربية وليست الدول المشمولة بالبرنامج فقط، ووفقا للمزايا والتسهيلات التي تقدم للاستثمار وعناصر الإنتاج الأخرى في هذه المجالات، وتوافر المواد الأولية.

5.6 النواتج المتوقعة:

من المتوقع أن يحقق البرنامج نتائج مباشرة تستفيد منها اقتصاديات الدول العربية والمواطن العربي، وذلك من منظور تطورات الإنتاج ومعدلات التنمية الزراعية ، ومن منظور تعزيز أوضاع الأمن الغذائي والحد من الأعباء الاستيرادية ، وأيضا من منظور استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة.

ويلخص الجدول رقم (3) النواتج المباشرة المتوقعة من تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ، والتي تشتمل على زيادة الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية، وتوفير فرص للعمل والحد من البطالة، وإتاحة فرص استثمارية وتحقيق قيمة مضافة من خلال الأنشطة الاستثمارية.

الناتج	البيان
زيادة إنتاج المحاصيل	الحبوب (52% ـ 93%)، المحاصيل السكرية (81%)، البذور الزيتية (55%) ، التمور (115%)
توفير فرص عمل	حوالي 8.9 مليون فرصة عمل
تحقيق قيمة مضافة	حوالي 4.9 مليار دولار (25%) من الإنتاج الاستثماري.
فرص استثمارية للقطاع الخاص	تشمل جميع الدول العربية في المجالات المرتبطة بالمحاصيل المستهدفة

6.6 المتطلبات المالية لتنفيذ البرنامج:

تقدر الالتزامات الحكومية الاستثمارية بنحو 14.3 مليار دولار للفترة الأولى حتى عام 2016م، ترتفع إلى نحو 28.5 مليار دولار حتى عام 2021م ، ثم إلى 31.5 مليار دولار حتى عام 2031م، يضاف إلى هذه الاستثمارات المطلوبة ما يقدر بنحو 840 مليون دولار التزامات حكومية سنوية جارية حتى عام 2016م، تزداد إلى 1.16 مليار دولار ثم إلى 1.35 مليار دولار خلال الفترتين 2020م ،2030م على التوالي .

أما مساهمات القطاع الخاص في المتطلبات المالية لتنفيذ البرنامج ، فيقدر قيمة الاستثمارات المطلوبة بنحو 12 مليار دولار للمرحلتين الثانية عام 2021م والثالثة عام 2031م للبرنامج ، يضاف إلى هذه المساهمات الاستثمارية للقطاع الخاص حوالي 1.11 مليار دولار للنفقات السنوية الجارية خلال الفترة الأولى عام 2016، ترتفع إلى نحو 2.25 ثم إلى 2.65 مليار دولار سنوياً خلال الفترتين الثانية والثالثة على التوالي.

ويوضح الجدول رقم (4) أن جملة المتطلبات المالية التراكمية للبرنامج تقدر في نهاية الفترة المحددة للبرنامج المقترح، أي عام 2031م بحوالي 70.5 مليار دولار، منها حوالي 32.9 مليار التزامات حكومية، وحوالي 37.6 مليار مساهمات مطلوبة من القطاع الخاص. ويبلغ حجم الاستثمارات حوالي 66.5 مليار دولار تمثل حوالي (94.3 %) من جملة المتطلبات التمويلية، أما جملة المتطلبات المالية الجارية فتبلغ 4 مليارات دولار تمثل حوالي (5.7%) من جملة التمويل المطلوب للبرنامج .

جدول رقم (4) : المتطلبات التمويلية التراكمية الاستثمارية والجارية للبرنامج خلال المراحل الثلاث 2016م ، 2021م ، 2031م.

البيان	2016م	2021م	2031م
أولا : الإلتزامات الحكومية :			
أ- الالتزامات الاستثمارية :			
- تطوير شبكات نقل المياه	6558.0	13016.0	13016.0
- مشروعات المرافق والخدمات المساندة	7769.0	15491.0	18533.0
المجموع الفرعي	14327.0	28507.0	31549.0
ب- الالتزامات المالية الجارية السنوية :			
- الإحلال والتجديد لشبكات نقل المياه	196.7	390.5	390.5
- دعم أجهزة البحث والإرشاد الزراعي	642.7	771.2	964.3
المجموع الفرعي	839.4	1161.7	1354.8
جملة الالتزامات الحكومية	15166.4	29668.7	32903.8
ثانيا : مساهمات القطاع الخاص:			
أ- المساهمات الاستثمارية :			
- دعم وتطوير مؤسسات المزارعين	159.7	324.3	405.4
- تطوير نظم الري الحقلي	7023.0	14046.0	21069.0
- مشروعات تصنيع المستلزمات والمدخلات	2259.6	4525.3	5403.3
- مشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات	2997.6	3867.6	8109.7
المجموع الفرعي	12439.9	22763.2	34987.4
ب- المساهمات الجارية السنوية :			
- إحلال وتجديد وصيانة الرى الحقلي .	497.3	1018.5	1423.9
- تطوير الحزم التقنية لتحسين الإنتاجية.	612.9	1225.8	1225.8
المجموع الفرعى	1110.2	2244.3	2649.7
جملة مساهمات القطاع الخاص	13550.1	25007.5	37637.1
ثالثاً :إجمالي المتطلبات التمويلية للبرنامج:	28716.5	54676.2	70540.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، 2009م.

7 ـ تحديات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي:

تواجه الزراعة العربية المستدامة العديد من التحديات سواء داخليا أو خارجيا والتي تؤثر على التنمية الزراعية، ومن ثم على الأمن الغذائي العربي، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1ـ7 تنمية الموارد المائية والأرضية العربية وترشيد استخدامها:

تعد تنمية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد مائية ، وتحسين إدارة وكفاءة استخدام المتاح منها أهم تحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي .وتتطلب الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الزراعة العربية استثمارات كبيرة ، سواء لتطوير نظم وشبكات الري التقليدية أو للتوسع في نظم الر ي الحقلي الحديثة أو لتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار بالأساليب المتطورة والتقليدية.
وعلى الرغم من زيادة الرقعة الزراعية بالوطن العربي في العقود الأخيرة ، إلاّ أن معدل الزيادة السكانية خلال تلك الفترة كان أكبر من معدل الزيادة في الرقعة الزراعية ، مما أدى إلى ا نخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية، وبالتالي تفتت المزيد من الحيازات الزراعية، وكما سبقت الاشارة ، تشكل الحيازات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلاثة أرباع ما يستثمر في الوطن العربي من أراض زراعية، و يتطلب جعل الحيازات الصغيرة أكثر إنتاجية وربحية، العمل على تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية التمويلية والإقراضية.

وبالاضافة إلى التحديات التي تفرضها الحيازات الصغيرة ، فإن المشاكل والمحددات الأخرى المتعلقة بإدارة واستخدام الموارد الأرضية تعتبر بمثابة عناصر حاكمة للتنمية الزراعية المستدامة ، وفي مقدمتها التملح والتغدق والتصحر . وتتطلب برامج تحسين وصيانة الأراضي القديمة ومشروعات استصلاح أراضي جديدة استثمارات ضخمة .

2ـ7 التحديث التقني للزراعة العربية:

من الملاحظ أن المؤسسات والمراكز البحثية والإرشادية الزراعية ومؤسسات المزارعين، والمناط بها إنتاج ونقل وتوطين وتطبيق التكنولوجيا، والارتقاء بالإنتاج والإنتاجية الزراعية، تعاني في غالبية الدول العربية من العديد من المعوقات والمحددات التي تحد من قدراتها على تحقيق الأهداف والسياسات التنموية الزراعية. ولعل من أهم ما يقف كحجر عثرة أمام الاستفادة من القدرات والإمكانات الفنية والبشرية لهذه الأطراف للاضطلاع بدورها ومهامها التطويرية التحديثية هو عدم كفاية المخصصات المالية والموازنات المعتمدة لها . إن توفير الأموال اللازمة للتحديث يعتبر تحديا تقليديا في الدول النامية ، ومن بينها الدول العربية ، فدائما ما يرتبط المستوى التقني للزراعة بالنسب التي تخصص للتطوير والتحديث في الموازنات العامة للدولة ، وهي متدنية في هذه الدول ، كما أن مبادرات القطاع الخاص في هذا المجال محدودة للغاية.

3ـ7 توفير الموارد المالية للتمويل والائتمان الزراعي:

يرتبط التحدي المتعلق بتوفير الموارد المالية للتمويل والائتمان الزراعي في الدول العربية بعدة جوانب أهمها ما يلي :

- الإصلاح المؤسسي لمصادر التمويل الوطنية ، ويتضمن زيادة كفاءة الأداء وإعادة الهيكلة وتطوير النظم واللوائح ، وتنفيذ سياسات تتفق وأهداف تلك المؤسسات ، وعدم الدخول في أنشطة فرعية .
- تعزيز موارد المؤسسات الإنمائية التمويلية القائمة بمختلف مستوياتها ، وتعزيز دور مؤسسات

التمويل الزراعي الوطنية .

- توفير مصادر تمويلية إضافية ثابتة للمشاركة في توفير درجة مناسبة من المساهمة في تغطية الاحتياجات التمويلية الزراعية المستقبلية.

4.7 تفعيل دور مؤسسات المزارعين:

يغلب على الزراعة العربية صغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة ، مما جعل صغار المزارعين يمثلون الغالبية العظمى من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية العربية، وهؤلاء الزراع يفتقرون إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم أمراً حيوياً لحمايتهم وزيادة دخولهم الزراعية . ويلاحظ أن المؤسسات الحالية الموجودة سواء كانت روابط مستخدمي المياه أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية، أو إتحادات المنتجين وغيرها، تتطلب التطوير لتكون أكثر فاعلية ومقدرة على تحقيق أهداف صغار المزارعين، بما يخدم القطاعات الزراعية العربية بصفة عامة. ولقد حدد البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي استثمارات خاصة بهذا الغرض .

5.7 زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي:

إن تقدم الزراعة مرهونا بمزيد من الاستثمارات والتمويل الموجهين إليها. ويكمن التحدي في جذب المزيد من الاستثمار والتمويل إلى القطاع الزراعي العربي إلى اعتماد الكثير من الدول العربية على الزراعة المطرية، وتعرض هذا النمط من الزراعة إلى الخطر بسبب التغيرات المناخية الدورية وضخامة الاستثمارات اللازمة للتكيف معها، وإحجام رأس المال الخاص عن التوجه للاستثمار في الزراعة بوجه عام ووضع هذا شأنه يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات الزراعية العربية، وجعله أكثر جذبا للاستثمار، وهذا يتطلب خلق بيئة استثمارية مناسبة يقع العبء الأساسي فيها على تلك الحكومات المطالبة بتوفير البنية التحتية والبيئة المؤسسية المشجعة. وتواجه الدول العربية في هذا المضمار بتحديات متعددة الجوانب تتمثل في خلق الاستقرار السياسي والأمني، ورفع العائد على رأس المال المستثمر، ووضع سياسات خطط وبرامج للحد من مخاطر الاستثمار، و تفعيل اتفاقيات الاستثمارالعربية. و في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والمتمثلة في الأزمات المتتالية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ، فإنه من المتوقع أن تتناقص المعونات المقدمة لتمويل البنية الأساسية والمشروعات الوطنية . ويفرض ذلك تحديا أكبر ينطوي على الاعتماد على المشاركة العربية من أجل دعم الاستثمار بدلا من الاعتماد على المساهمات من جهات غير عربية ، وعلى أسس اقتصادية تجارية وليس في إطار التكافل . ويمكن للبرنامج العربي للأمن الغذائي العربي أن يقوم بدور مهم في هذا الإطار .

6.7 تحسين حالة الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي. ومنذ عقود طويلة والدول العربية تسعى لتحقيق أمن غذائي قومي عربي وتوفير غذاء آمن ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق الزيادة المنشودة في الإنتاج لمقابلة الطلب المتنامي على الأغذية ، على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والاقتصادية والمالية وبذلك استمر اتساع الفجوة الغذائية . ولتقليص هذه الفجوة القائمة و المتوقعة مستقبلاً، فإن الأمر يتطلب تحقيق نسب أعلى، وبوتيرة متزايدة ، في معدلات الإنتاج تواكب الطلب المتزايد على الأغذية ولو بتأثير السكان فقط . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية القطرية والمشتركة في المنطقة العربية، والخدمات المساندة المناسبة، وتوفير التمويل والاستثمارات الضخمة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

7.7 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية :

تواجه الزراعة العربية تحديا كبيرا، يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، فلم تعد زيادة الإنتاج وحدها كافية ، بل يجب زيادته بتكلفة أقل وجودة عالية وقدرة تسويقية كفوءة يمكن من خلالها المنافسة في الأسواق العالمية. وتتمثل متطلبات هذه المنافسة في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة الحديثة ، بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية. هذا إلى جانب إتباع الممارسات الزراعية الجيدة، والحد من الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات، والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية، وإفساح الطريق أمام القطاع الخاص في هذا المجال . و يقتضي هذا العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية . وهناك العديد من الدول العربية التي تتمتع بمزايا نسبية من خلال منهج سلاسل القيمة العالية في إنتاج مجموعات متعددة من المنتجات الزراعية يمكن دعمها بزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية.

8.7 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية:

يعتبر وقف ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر ، وبخاصة للعمالة الزراعية الماهرة من أهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة وبخاصة في الريف العربي، ومنذ زمن ليس بقريب ، أصبح الريف العربي غير منافس وطارد لهذه العمالة ، كما هو طارد للسكان و الاستثمار .و تؤدي زيادة الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية الزراعية ، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية في المناطق الريفية ، إلى تخفيف حدة الفقر ، وتعزيز دور المرأة الريفية، وخلق فرص العمل ، ومن ثم الحد من الهجرة من الريف إلى المدن ، وتحقيق الاستقرار المنشود.

وتمر المنطقة العربية حاليا بتحول سياسي واجتماعي محوري غير مسبوق، وفي الوقت الذي يعتقد فيه البعض بأنه يولد فرصا جديدة على المديين المتوسط والطويل، إلاّ أنه يفرض في الوقت نفسه مخاطر وتحديات في المدى القصير تتعلق بعدم الاستقرار الاجتماعي، ومن ثم تباطؤ معدلات التنمية المستدامة والأمن الغذائي في المدى القصير .

9.7 تعميق وزيادة الوعي بثقافة التشاركية في العملية التنموية:

من الصعب عدم تصور دور كبير للقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني خلال المرحلة القادمة ،والتي يجب أن يزيد خلالها دور ومسؤوليات هذا القطاع ، من خلال زيادة إنفاقه الاستثماري للتعويض عن انخفاض وتيرة الأنشطة الزراعية الإنتاجية والتسويقية والخدمية المساندة ، كما يتوقع خلالها المزيد من المشاركة من تلك المؤسسات في العملية التنموية بمراحلها المختلفة وفق سلاسل القيمة. من هنا فمن المتوقع مستقبلا أن يقع العبء مناصفة بين الحكومات والقطاع الخاص وهذه المؤسسات في توفير الاستثمارات للمشروعات الإنتاجية الزراعية، والخدمات المساندة كلا وفق مجالات إهتمامه . وبطبيعة الحال ، فإن زيادة الوعي بهذا التوجه كثقافة تعتبر تحديا ، وبخاصة أمام البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ، والذي يرتكز على هذا التصور ،و يحتاج برامج توعية مكثفة في المرحلة القادمة .

10.7 المواكبة أو المواءمة أو التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية:

تفرض المتغيرات المحلية والإقلمية والدولية على الزراعة العربية تحدياً كبيراً، وفي ظل هذه المتغيرات المتتالية ، وأبرزها ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية من فترة لأخرى يستوجب على الدول العربية الإسراع بمراحل التكتل الاقتصادي وصولا إلى السوق العربية المشتركة والكيان الاقتصادي العربي الموحد ، حيث أنه لا يمكن لأي دولة عربية أن تقف في مواجهة مثل هذه الأزمات الاقتصادية بمفردها ، خاصة وأنها أضرت بأكبر الدول الرأسمالية في العالم.

8 ـ مساهمة الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية والإقليمية والدولية في التنمية الزراعية العربية:

1.8 الصناديق والمؤسسات الرئيسية القائمة:

تعتبر الصناديق والمؤسسات الإنمائية التمويلية العربية والإقليمية والدولية مصدراً تمويلياً للمشروعات والبرامج الإنمائية العربية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها قطاع الزراعة. ولقد اهتمت دول العالم، ومن بينها الدول العربية بتنمية وتجديد الموارد المالية لهذه المؤسسات وتطوير أنشطتها وعملياتها التنموية والإقراضية. ويمكن تصنيف أهم الصناديق والمؤسسات التمويلية المهتمة والمعنية بالتنمية الزراعية بدول المنطقة العربية إلى ثلاث مجموعات وفقا للنطاق الجغرافي لعملها وعضويتها على النحو التالي :

المجموعة الأولى: مؤسسات وطنية عربية ، وتضم كلا من:

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1961م).
- صندوق أبو ظبي للتنمية (1971م).
- الصندوق السعودي للتنمية (1974م).

ولقد أنشئت هذه الصناديق الثلاثة من قبل دول عربية منفردة، وهي بذلك تعد بمثابة مؤسسات وطنية، غير أن إهتماماتها وأنشطتها التنموية تمتد لتشمل دولا غير عربية، وعلى نطاق دولي عالمي. ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون الذي تقدمه هذه الصناديق الوطنية نحو 130 دولة . وتتلخص أهدافها في المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية وغيرها من الدول النامية، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة والمنح اللازمة لتمويل هذه المشاريع التي تتوافق مع متطلبات وأولويات خطط و برامج التنمية في الدول المستفيدة.

المجموعة الثانية: مؤسسات عربية إقليمية ، وتشمل كلا من:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1972م).
- صندوق النقد العربي (1976م).
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (1973م).
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (1976م).

ويُعد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المؤسسة التمويلية العربية الوحيدة المعنية بدعم وتنمية الدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وإنجاز المشاريع العربية المشتركة التي تهدف إلى التكامل العربي. أما صندوق النقد العربي فيهدف إلى مساعدة الدول العربية على نهج السياسات الاقتصادية السليمة وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، من خلال دعم موازين المدفوعات وتوفير التمويل للاصلاحات الكلية والقطاعية، وخاصة القطاع المالي والمصرفي سعياً لتحقيق التكامل النقدي العربي، وهو بذلك غير معنٍ بتمويل أو إقراض المشروعات أو البرامج التنموية القطاعية الأخرى. ولقد أنشأ صندوق النقد العربي برنامجاً لتمويل التجارة العربية في عام 1989م، وهو برنامج للتمويل قصير الأجل، وأحيانا متوسط الأجل، للتجارة البينية ولتشجيع الصادرات العربية، وهو موجه أساساً إلى القطاع الخاص بما يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولا يقدم هذا الصندوق تمويلا للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية أو الخدمية .

أما المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، فقد أنشئ بهدف تمويل مشاريع التنمية في الدول الإفريقية فقط، ولا يقدم أي تمويل حتى للدول العربية الواقعة جغرافيا في إفريقيا.

وتعتبر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، المؤسسة العربية الوحيدة المتخصصة التي تعنى بأغراض التمويل والاستثمار في المجالات الزراعية، وهي تأتي ضمن المؤسسات التي تساهم الحكومات العربية وصناديق التنمية العربية في رأسمالها، بهدف القيام بنشاط استثماري أو خدمي من شأنه تعزيز الترابط والتكامل الزراعي العربي.

وتجدر الإشارة في إطار هذه المجموعة من المؤسسات إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والتي أنشئت عام 1975م، بغرض تقديم الضمان ضد المخاطر السياسية والتجارية التي يتعرض لها المستثمرون والمصدرون من الدول العربية في مختلف هذه الدول، وبما يساعد على زيادة الاستثمارات والتجارة العربية البينية بتوفير آلية للضمان ضد المخاطر ، على غرار ما تقدمه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار متعدد الأطراف في دول العالم.

المجموعة الثالثة: مؤسسات إقليمية ودولية ، وتضم كلا من:

- مجموعة البنك الدولي (1944م، 1956م، 1960م، 1988م).
- مجموعة بنك التنمية الإفريقي (1964،م1973م، 1974م).
- البنك الإسلامي للتنمية (1973م).
- صندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية (1976م).
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1978م).

تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات وهي:البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، (1944م)، والذي يقدم القروض إلى حكومات الدول متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA ، 1956م)، التي تقدم قروضاً ذات فوائد (تسمى اعتمادات) ومنحاً إلى حكومات أشد الدول فقراً في العالم ، وعددها (81) دولة، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC،1960م) ، التي تقدم قروضاً ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدة فنية لتحقيق استثمار القطاع الخاص في الدول النامية، إضافة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA، 1988م)، التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر التجارية التي يواجهها المستثمرون في الدول النامية، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID، 1966م)، والذي يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

وتضم مجموعة بنك التنمية الإفريقي ثلاث مؤسسات حكومية هي بنك التنمية الإفريقي ، والذى تأسس عام 1964م، ويهدف إلى الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة والتقدم في دول الإقليم الأعضاء فيه بصورة فردية أو جماعية، وهو بنك إقليمي متعدد الأطراف ، حيث يضم في عضويته 24 بلداً غير إفريقي، إضافة إلى 53 بلداً إفريقياً. أما صندوق التنمية الإفريقي الذي أنشئ عام 1973م فهو نافذة الإقراض الميسر لدى المجموعة، ويهدف بصفة أساسية إلى تخفيض أعداد الفقراء في دول الإقليم الأعضاء. ويعتبر صندوق نيجيريا الاستئماني صندوقاً خاصاً تابع للمجموعة ، وأنشئ عام 1976م لمساعدة جهود التنمية في دول الإقليم منخفضة الدخل التي تتطلب أحوالها الاقتصادية والاجتماعية تمويلاً ميسراً. ولقد انتهت عمليات الصندوق بعد 30 سنة من الإنشاء، كما هو متفق عليه، وتمت الموافقة في 2007م على امتداد حياة الصندوق لمدة عشر سنوات أخرى.

أما البنك الإسلامي للتنمية فهو مؤسسة مالية دولية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب دول العالم الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، مجتمعة أو منفردة، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتبر البنك الإسلامي بمثابة نافذة ذات طابع متفرد من حيث صيغته التمويلية.

تم إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية عام 1976م بعضوية الدول الأعضاء في الدول المصدرة للبترول OPEC تحت مسمى «الصندوق الخاص بالأوبك»، وفي عام 1980 تحول إلى منظمة حكومية تنموية مستقلة لها كيانها الخاص، ويُعرف حاليا بـ «أوفيد» (OFED). واستفادت من الصندوق حتى الآن 130 دولة في مختلف مناطق العالم. ويتعامل الصندوق مع كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وله برنامج ميسر يُجدد دورياً، كما تم إنشاء برنامج لتمويل التجارة في عام 2006م.

وأخيراً الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي يعمل مع السكان الريفيين الفقراء لتمكينهم من زراعة وبيع المزيد من الأغذية بهدف زيادة دخولهم منذ عام 1978م، وهو يقدم منحاً وقروضاً بفوائد متدنية للبلدان النامية. ويعتبر الصندوق مؤسسة مالية ودولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة. ويُعد الصندوق نموذجاً للشراكة بين 166 دولة من بينها دول أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، وغيرها من البلدان النامية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

2.8 الموارد المالية والطاقات التمويلية التجميعية المتاحة:

تشير سنوات إنشاء أو تأسيس المؤسسات أو الصناديق الإنمائية المساهمة في التنمية الزراعية العربية ، وبخاصة العربية منها ، سواء الوطنية أو الإقليمية التي تعمل على نطاق عربي ، إلى حقيقة هامة مفادها أن فترة الرواج أو الانتعاش الاقتصادي التي أحدثها النفط في المنطقة العربية كانت وراء الاهتمام بتوفير مؤسسات إنمائية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة إبان هذه الفترة. ومن الملاحظ أن جميع المؤسسات والصناديق الإنمائية التي تأسست بأموال ومساهمات عربية ، سواء وطنية أو متعددة الأطراف تركز إنشاؤها خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي (1962-1978م). وبطبيعة الحال، خضعت هذه المؤسسات لتطوير ملحوظ في أعمالها ومواردها المالية والبشرية لتواكب التطورات في البنيات الاقتصادية والاجتماعية العربية.

ويلخص جدول رقم (5): الموارد المالية المتاحة لأهم المؤسسات والصناديق الإنمائية المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية . وكما هو موضح بالجدول ، ووفقاً للتقارير السنوية والقوائم المالية

بنهاية عام 2010م، فقد تجاوزت مجموع رؤوس أموال الصناديق والمؤسسات العربية الوطنية والإقليمية المدفوعة 34 مليارا، ويرتفع هذا المبلغ إلى ما يربو على 38.3 مليار دولار بعد إضافة الموارد المالية من المصادر الأخرى من الاكتتابات والمساهمات في المؤسسات الإنمائية، والفرق بين رأس المال المصرح به (المصدر) والمسدد. وتعبر هذه المبالغ عن الموارد المالية المتاحة لتلك المؤسسات والصناديق في الوقت الراهن، ذلك أن البدايات كانت متواضعة للغاية.

أما على الصعيد العالمي، فإن الموارد المالية المتاحة للمؤسسات والصناديق تصل إلى (14) ضعفاً لنظيرتها المتاحة عربيا، حيث تقدر بحوالي 536.5 مليار دولار، مما يمنحها قدرات وطاقات تمويلية تفوق كثيراً تلك القائمة في المنطقة العربية. ولقد استفادت دول هذه المنطقة من مساهمتها التنموية بمعدلات تتجاوز كثيراً تلك التي حصلت عليها من الصناديق والمؤسسات العربية الوطنية والإقليمية، كما سيرد بيان ذلك لاحقاً.

ومن خلال دراسة أنشطة وعمليات المؤسسات والصناديق العربية على مدار سنوات عملها ، يمكن استخلاص بعض الحقائق الهامة التالية:

- تكاد أن تتماثل الأهداف التنموية التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسات، ونطاق عملها الجغرافي العالمي، وبخاصة الوطني منها، أما الإقليمي فيقتصر بطبيعة الحال على الدول العربية وباستثناء الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا .

- تغطي الأنشطة والخدمات والعمليات التي تقدمها هذه المؤسسات والصناديق كافة مجالات وقطاعات التنمية الاقتصادية والخدمية ، وتستخدم في ذلك كافة أساليب وأشكال وصيغ التمويل الرئيسي المتعارف عليها ، كالإقراض، أو المساهمة المباشرة، أو توفير الضمانات .

- توجه غالبية هذه المؤسسات لدعم القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، غير أن الاعتمادات الموجهة لهذا القطاع ما زالت محدودة مقارنة بنظيراتها المعتمدة للحكومات والقطاع العام في الدول المستفيدة.

- تلتزم هذه المؤسسات بالشروط والإجراءات المحددة والمعلنة للاستفادة مما تقدمه من عون لبرامج ومشروعات التنمية للدول التي تقع في نطاق عملها، وبخاصة بالنسبة للأولويات، والتي تحددها الدولة وفق أولوياتها التنموية. بمعنى أن المؤسسات ليست لديها أجندة تنموية يجب الالتزام بها طالما استوفت الدولة شروط الأهلية للحصول على الخدمة.

جدول رقم (5): الموارد المالية المتاحة لأهم المؤسسات والصناديق الإنمائية المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

(مليون دولار)

الصناديق أو المؤسسات	المساهمات في رأس المال [1]	الموارد المالية المتاحة أو المستهدفة [2]	ملاحظات
أ. الصناديق الإنمائية العربية الوطنية: - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - صندوق أبو ظبي للتنمية - الصندوق السعودي للتنمية	6800.0 6381.0 8266.7	7907.8 6381.0 8266.7	- تشمل الموارد والمساهمات في المؤسسات الأخرى - لا توجد موارد أخرى خلاف رأس المال - لا توجد موارد أخرى خلاف رأس المال
مجموع فرعي	21447.7	22555.5	
ب.الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية: - الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي. - صندوق النقد الدولي. - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا . - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.	7200.0 2808.0 2200.0 357.5	9610.9 2808.0 2800.0 534.4	- تشمل الموارد رأس المال - الموارد المالية تعبر عن رأس المال المصرح به - الموارد المالية تعبر عن رأس المال المصرح به
مجموع فرعي	12565.5	15753.3	
ج.الصناديق والمؤسسات الإنمائية الدولية: - مجموعة البنك الدولي. - مجموعة بنك التنمية الإفريقي. - البنك الإسلامي للتنمية . - صندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية. - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.	391443.0 [3]101095.0 6207.8 2463.0 5968.1	391443.0 104754.0 26912.4 5853.5 7537.6	- الموارد شاملة المسدد من رأس المال المكتتب - الموارد شاملة المسدد من رأس المال المكتتب - الموارد شاملة المسدد من رأس المال المكتتب - تشمل الموارد الاحتياطية. - الموارد المالية من مختلف المصادر
مجموع فرعي	507176.9	536500.5	
المجموع الكلي	541190.1	574809.3	

(1) المساهمات في رأس المال المدفوع فقط.
(2) إجمالي الموارد المالية ، شاملة رأس المال المدفوع أو المصرح به.
(3) لا تشمل صندوق التنمية الإفريقي حيث يعتمد على التعبئات.
المصدر: جمعت وحسبت من الجزء الخاص بكفاءة وكفاية المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية بالملحق رقم (1) لهذه الدراسة.

3.8 الطاقات التمويلية والإقراضية التجميعية للمؤسسات الإنمائية:

من خلال عمل هذه المؤسسات والصناديق لتحقيق أهدافها ساهمت بنسب ومقادير متفاوتة للغاية في دعم مسارات التنمية في الدول المستفيدة ، والتي كانت في غالبيتها دول نامية، وكان نصيب الدول الأقل نمواً هو الأوفر في معظم الأحوال. ونظراً لأن أيا من المؤسسات والصناديق المذكورة ليس متخصصاً قطاعياً، فيما عدا الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي على الصعيد العربي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على المستوى العالمي ، فإن المساهمات توزعت على القطاعات الإنتاجية والخدمية، دون تمييز، وجاءت النتائج كيفما أتفق بين الدول والمؤسسة ، أي غير موجهة أو مشتقة من الحاجات الفعلية للقطاع من المنظور التنموي المشترك الذي يتسق مع الأهداف التنموية لتلك المؤسسات والصناديق، وبخاصة ذات الطابع الإقليمي أو الدولي.

ويلخص الجدول رقم (6) جملة ما قدمته أهم المؤسسات والصناديق العربية والإقليمية والدولية المساهمة في التنمية الزراعية العربية ، ونصيب الدول من هذه الجملة، وحصة القطاع الزراعي من هذا النصيب خلال فترات عمل كل مؤسسة. ولقد بلغ ما قُدم من هذه المؤسسات والصناديق مجتمعة لدول العالم على مدار نحو ستة عقود ما جملته (1187.2) مليار دولار ، أي بواقع نحو (19.78) مليار دولار سنويا .

4.8 نصيب الدول العربية التجميعي من العون المقدم من المؤسسات الإنمائية:

يمثل جملة نصيب الدول العربية من جملة العون المقدم من المؤسسات الإنمائية مجتمعة حوالي 167.6 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي (14.1%) من إجمالي ما قدم لدول العالم. ويمكن القول بأن هذا العون قُدم للدول العربية النامية متوسطة الدخل والأقل نموا، وبذلك فهو يقتصر على نحو 17 دولة. وبذلك فإن معدل نصيب الدولة خلال تلك العقود يقدر بحوالي 9859 مليون دولار، أي بواقع 164.3 مليون دولار لكل دولة سنوياً لمختلف القطاعات . وبطبيعة الحال لا يمثل هذا الرقم إجمالي العون الدولي المقدم للدول العربية، بقدر ما يمثل الطاقة الإجمالية لمجموعة المؤسسات المعنية بالدراسة للمساهمة أو لتقديم العون لهذه الدول خلال الفترة المنصرمة (1950-2012م)، والتي تعكس بدرجة كبيرة قدرة هذه المؤسسات المستقبلية على الاستمرار في دعم برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية النامية.

ويشير توزيع هذه الطاقة الإجمالية إلى أن مساهمة المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية- سواء وطنية أو إقليمية عربية- كانت متواضعة في المجموع الكلي ، إذ تمثل ما يقل عن (5%) من هذا المجموع، وقد يُعزى ذلك، لأن بداية هذه المؤسسات كانت متأخرة مما يقرب من عشرين عاماً من البنك الدولي، إضافة لانخفاض رؤوس أموالها مقارنة بالمؤسسات الإقليمية والدولية. أما أهمية مساهمة هذه المؤسسات في نصيب الدول العربية مما قدمته المؤسسات الإنمائية مجتمعة فتبدو أقل مما يجب أن تكون عليه، حيث تمثل نحو (27%) من جملة ما قدمته هذه المؤسسات للدول العربية. ولقد بلغ العون المقدم من المؤسسات والصناديق العربية على المستويين العربي الوطني والإقليمي حوالي 45.6 مليار دولار ، وهو ما يمثل نحو (80%) من مجموع ما قدمته هذه المؤسسات للدول العربية وغير العربية. وتعتبر هذه النسبة متسقة مع نطاق عمل وأولويات هذه المؤسسات. ووفقا لنفس أسس التقدير فإن معدل تقديم المساعدات بأشكالها المختلفة (قروض، منح، مساهمات مع القطاع الخاص) للدولة يقدر بحوالي 2.68 مليار دولار، وبواقع 76.1 مليار دولار سنويا على مدى أربعة عقود (1970-2010م). ويعبر هذا المعدل سواء السنوي أو للدولة عن الطاقة أو القدرة التمويلية والإقراضية المتوسطة لهذه المؤسسات التي سادت هذه الفترة، والتي يمكن أن يستند إليها في الحكم على الطاقات الممكنة مستقبلا، حيث أنها تأخذ في الاعتبار التطورات الاتجاهية والتذبذبات السنوية التي شهدتها هذه القدرة خلال العقود الأربعة.

5.8 حصة قطاع الزراعة التجميعية في نصيب الدول العربية من العون الإنمائي:

بلغ المجموع التراكمي للعون الإنمائي بأشكاله المختلفة المقدم إلى قطاع الزراعة من صناديق ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية على مدار فترات عمل هذه المؤسسات حوالي 6.866 مليار دولار، تمثل نحو (15%) من جملة ما قدمته هذه المؤسسات للدول العربية مجتمعة . وبطبيعة الحال، كانت مُساهمة المؤسسات العربية الإقليمية المُساهِمة في التنمية الزراعية العربية أكبر من نظيراتها العربية الوطنية ، باعتبار أن أنشطة وعمليات الأولى تقتصر على الدول العربية، بينما يتسع نطاق الثانية ليشمل دول العالم . ويتوزع هذا المجموع على النحو التالي:

- 2544.5 مليون دولار تمثل مساهمة المؤسسات العربية الوطنية.
- 4321.8 مليون دولار تمثل مساهمة المؤسسات العربية الإقليمية.

ومن الواضح من جدول رقم (6) أن هذه المؤسسات ، سواء الوطنية أوالإقليمية تعطي أولوية للقطاع الزراعي، حيث يتراوح نصيب هذا القطاع في جملة ما قدمته للدول العربية ما بين (12%)، و نحو (16%)، باستثناء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي التي من الطبيعي أن توجه جُل أنشطتها الاستثمارية للقطاع الزراعي في هذه الدول. ويشير واقع الحال أن هذه الهيئة برأسمالها المحدد البالغ 357.5 مليون دولار، وبمساهمتها المتواضعة للغاية في ذلك المجموع التراكمي (584 مليون دولار)، لا توجه مواردها بالكامل إلى الاستثمار الزراعي، بل أن حوالي (50%) منها موجه إلى المحفظة الاستثمارية في أسواق المال- رغم المخاطر- لارتفاع الدخل المتحقق سنويا من هذا النشاط، مما ترتب عليه تحملها لخسائر كبيرة إبان الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

جدول رقم (6): حصة قطاع الزراعة من نصيب الدول العربية من جملة العون المقدم من أهم المؤسسات والصناديق الإنمائية المساهمة في التنمية الزراعية العربية.

(مليون دولار أمريكي)

الصناديق أو المؤسسات	جملة المقدم من المؤسسات والصناديق	نصيب الدول العربية من الجملة		حصة قطاع الزراعة من نصيب الدول العربية	
		المبلغ	(%)	المبلغ	(%)
أ. الصناديق الإنمائية العربية الوطنية:					
ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (1961ـ2012م)	15,998.3	9,087.5	56.8	1,128.7	12.4
ـ صندوق أبو ظبي للتنمية (1971ـ2010م)	7,384.0	5,861.9	79.4	706.8[1]	12.1
ـ الصندوق السعودي للتنمية (1975ـ2010م)	8,869.1	4,370.0	49.3	709.0	16.2
مجموع فرعي	32,251.4	19,319.4	59.9	2,544.5	13.2
ب. الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية:					
ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1974ـ2010م)	25,721.8	25,721.8	100.0	3,737.7	14.5
ـ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (1976ـ2010م)	584.1	584.1	100.0	584.1[2]	100.0
مجموع فرعي	26,305.9	26,305.9	100.0	4,321.8	16.4
ج. الصناديق والمؤسسات الإنمائية الدولية:					
ـ مجموعة البنك الدولي (1958ـ2012م)	946,000.0	62,260.0	6.6	10,517.0	16.9
ـ مجموعة بنك التنمية الإفريقي (1967ـ2010م)	86,130.0	26,000.0	30.2	2,375[1]	5.9
ـ البنك الإسلامي للتنمية (1976ـ2010م)	70,320.9	30,375.1	43.2	1,678.6[1]	5.5
ـ صندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية (1976ـ2010م)	13,510.3	1,674.4	11.4	331.3	19.8
ـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1978ـ2010م)	12,649.5	1,644.0	13.0	1,644.1	100.0
مجموع فرعي	1,128,610.7	121,953.5	10.8	16,546.0	13.6
المجموع الكلي	1,187,168.0	167,578.8	14.1	23,412.3	14.0

(1) تقديرية.
(2) استثمارات في شركات زراعية وقروض مقدمة لهذه الشركات.
المصدر: جمعت وحسبت من الجزء الخاص بكفاية المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية بالملحق رقم (1) لهذه الدراسة.

وباعتبار المؤسسات الإنمائية العربية الأخرى لا تختص بقطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به فقط، فإن الأهمية النسبية التي يمثلها هذا القطاع في عملياتها تعبر عن أولوية متقدمة لهذا القطاع خلال فترات عملها، وهو ما يعد مؤشراً إيجابيا لإمكانية استمرار هذه المؤسسات في دعم مسيرة التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي العربي. وإزاء ضخامة المتطلبات المالية لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وما ينبثق عن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين من برامج ومشروعات، فإن النصيب الحالي للقطاع الزراعي العربي كقيمة مطلقة وليس كنسبة مئوية لا يعتبر كافٍ، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي تراكم فيها هذا النصيب، والتي تصل إلى ما يزيد على أربعة عقود، مما يدعو إلى ضرورة البحث عن مصادر عربية إضافية ومكملة ومتممة للاحتياجات المالية المستقبلية، وذلك عن طريق زيادة الموارد التمويلية العربية بإحداث مؤسسة (صندوق) متخصصة زراعياً برأس مال كاف تتولى أعباء ومهام الأمن الغذائي ، وبخاصة في سلع الفجوة، ودعم التنمية الزراعية العربية، ولا يتداخل أو يتعارض عملها مع ما هو قائم عربياً ، بل تتكامل معه. وتستند هذه الضرورة إلى الحقائق التالية:

- أن طلبات الدول تنبثق من أولوياتها القطاعية ، وفي ظل قصور الموارد المالية التي تعاني منه غالبية الدول العربية، وبخاصة الأقل نموا، فإن القطاع الزراعي عادة لا يحتل الأولوية التي يستحقها من قبل هذه الدول، والتي تنعكس سلباً على أوضاع الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من حيث القدرة على الإنتاج ووفرة السلع بأسعار مناسبة.

- أن مساهمات المؤسسات القائمة لدعم القطاع الزراعي ليست موجهة ضمن إطار أو خطة ذات إستراتيجية وأهداف زراعية وغذائية محددة، فهي تمنح دون تنسيق عربي بناء على طلبات الدول، وبما لا يخدم الأمن الغذائي العربي في كل الحالات.

- أن هناك دولاً عربية ذات أهمية زراعية وسكانية كبيرة كان طلبها محدوداً على القروض والمنح لقطاع الزراعة، بل وصل الحال إلى أن دولاً تعاني من قصور في مواردها وضعف في استثماراتها الزراعية لم تحصل على أية عون إنمائي من قروض أو منح أو مساهمات استثمارية من أي من هذه المؤسسات العربية الإقليمية القائمة، وبخاصة الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع . وبطبيعة الحال ، كان هذا بناء على رغبتها وأولوياتها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

- أن المتطلبات المالية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال المرحلة القادمة يتجاوز الموارد المخصصة للمؤسسات والصناديق القائمة، مما يفرض على هذه المساهمات أن تعتمد مخصصات أكبر لهذا الغرض ، أو يخصص بعضها لتمويل التنمية الزراعية بالمعدلات المطلوبة مستقبلا، وهو أمر يصعب تحقيقه أو حتى افتراضه مع تنامي الاحتياجات المستقبلية للقطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، وبخاصة قطاعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، والتي تمثل أولوية تنموية متقدمة في الوقت الراهن.

- أن الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وهي المؤسسة العربية المعنية بالاستثمار والشراكة مع الدول لإنشاء شركات زراعية، لا تمتلك الموارد الكافية لتوسيع نطاق عملها . كما أن شركاتها القائمة تعاني من مشاكل ، ومن ثم لا تعكس خبرة سابقة مطلوبة ومشجعة في المرحلة القادمة لتكرارها، حيث الاعتماد على القطاع الخاص سيكون بالتساوي مع الحكومات، وفقا لنطاق اهتمام كل منهما ، وكما هو محدد في هذا البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المعتمد من قمة الكويت . ومن ناحية أخرى يمثل هذا النمط من الاستثمار جزءاً من هذا البرنامج.

- أثبتت أزمة الغذاء العالمية الأخيرة (2007م-2008م) أن المشكلة الرئيسية في المنطقة العربية هي عدم التركيز في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية، وتشتت وتبعثر الجهود المشتركة للتصدي لقضية الأمن الغذائي. وعلى الرغم من صدور إعلان الرياض لتعزيز الجهود العربية للتصدي لهذه الأزمة، الذي انطلق منه البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وبرنامج الغذاء العربي، إلاّ أنه وبعد انقضاء نحو أربع سنوات على إصداره لا توجد ثمة بادرة واحدة تبشر بالتوجه نحو تعبئة أو حشد الموارد المالية للشروع في التنفيذ، بل على العكس تراجع العون الإنمائي الموجه للقطاع الزراعي من غالبية المؤسسات والصناديق التمويلية العربية في السنوات الأخيرة ، وبخاصة عامي 2009م، 2010م، أي عقب الإعلان.

- أن المبالغ التي قدمتها المؤسسات والصناديق الإنمائية شاملة القروض والمنح للحكومات والقطاع الخاص كانت تستخدم في مجالات تنموية تركز على مشروعات الري والتنمية الريفية والإصلاح المؤسسي والثروة الحيوانية والثروة السمكية وغيرها من القطاعات الخدمية والإنتاجية، ولم تعن بالدرجة اللازمة بالتنمية القطاعية السلعية، باعتبارها من الاهتمامات القطرية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المبالغ الكبيرة التي تستحوذ عليها مشروعات الري لا يستفيد منها القطاع الزراعي فقط، بل يجب النظر إليها على أنها مشروعات متعددة القطاعات ويجب ألا تُحمّل على نصيب قطاع الزراعة. وفي ظل ما أفرزته أزمة الغذاء العالمية الأخيرة، فإن الأمن الغذائي العربي مستقبلاً، يجب أن يركز في المرحلة القادمة على تنمية وتطوير المحاصيل الحقلية، وفي مقدمتها الحبوب والبذور الزيتية والسكر، أي سلع العجز الغذائي. وعلى سبيل المثال ، فإن ما قدمه البنك الدولي للمحاصيل الحقلية يمثل (9%) فقط من جملة ما قدمه من مساهمات للدول العربية في المجال الزراعي، والبالغة 10.5 مليار دولار.

ولا تعتبر المؤسسات والصناديق العربية المصدر الوحيد الذي يساهم في برامج ومشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، بل هناك مصادر إقليمية ودولية ، تساهم الدول العربية بنسب كبيرة في رؤوس أموالها، تقدم العون التنموي لهذه المشروعات والبرامج. وكما هو موضح في الجدول رقم (6) فإن مساهمة الصناديق والمؤسسات الإقليمية والدولية قد بلغت على مدار عملها الذي يرجع إلى الخمسينات بالنسبة للبنك الدولي ، حوالي 16.5مليار دولار، أي ما يربو على ضعفيَ المساهمة العربية. وعلى الرغم من أن المؤسسات الإقليمية والدولية يجب أن تكون رافداً مكملاً للأصل وهو المؤسسات والصناديق العربية، إلاّ أن واقع الحال كما تعكسه الأرقام السابقة يشير إلى العكس نظراً لتواضع المساهمة العربية مقارنة بالإقليمية والدولية، بالرغم من الموارد المالية الكبيرة التي تمتلكها الدول العربية مجتمعة. وقد يعني ذلك أن الفجوة التمويلية العربية في المجال الزراعي يتم سدها اعتماداً على الخارج بدرجة أكبر، شأنها في ذلك شأن الفجوة الغذائية، أي أن الدول العربية النامية والأقل نمواً تستورد المال والغذاء معاً.

وتمثل حصة قطاع الزراعة من النصيب العربي فيما قدمته المؤسسات والصناديق الإنمائية الإقليمية والدولية حوالي (14%) في المتوسط، وتتراوح هذه الحصة ما بين (20%) وحوالي (5%) بالنسبة لهذه المؤسسات، باستثناء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والذي لم يتجاوز رأس ماله المدفوع 6 مليارات دولار، ويركز نطاق ومجالات عمله على الزراعة والتنمية الريفية والفقر في الريف. ولقد بلغ الإجمالي التراكمي الذي قدمه هذا الصندوق للدول العربية حوالي 1644.1 مليون دولار، وذلك خلال ما يزيد على ثلاثة عقود (34 عاماً) . وبكل المقاييس يبدو هذا المبلغ متواضعاً مقارنة باحتياج القطاع الزراعي العربي ، وبخاصة مستقبلاً. ويمكن القول بأن مساهمة الصندوق ، والتي تركزت على المشاريع الرائدة في التخفيف من حدة الفقر في الريف تبدو رمزية، وتمثل هذه المساهمة (7.0%) من المجموع الكلي للمؤسسات جميعها، وحوالي (9.9 %) مما قدمته المؤسسات الإقليمية والدولية، على الرغم

من أنه الصندوق الوحيد المتخصص في المجال الزراعي عالمياً، ولكن تتسق هذه النتيجة مع الموارد المالية المتواضعة المتاحة لهذا الصندوق. الأمر الذي يشير إلى أنه حتى على مستوى المؤسسات الدولية والإقليمية، فإن نصيب قطاع الزراعة ، والمتاح له كقيمة وليس كنسبة يبدو متواضعا مقارنة بالإحتياجات التمويلية المستقبلية، والتي تقدر بحوالي 70.5 مليار دولار للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي فقط خلال العقدين القادمين (2012-2032م)، ذلك أن جملة ما حصل عليه القطاع الزراعي عربياً وإقليمياً ودولياً يبلغ 23.4 مليار دولار خلال ما يناهز ستة عقود.

6.8 كفاية العون الإنمائي المقدم للقطاع الزراعي من المؤسسات التمويلية:

فى ضوء ما سبق ، وباعتبار أن عدد الدول العربية التي تحصل على عون إنمائي بأشكاله المختلفة في حدود 17 دولة، فإن معدل نصيب الدولة خلال العقود الستة يقدر بحوالي 1376.5 مليون دولار، وبواقع 22.94 مليون دولار لكل دولة سنوياً. ووفقاً للمتطلبات المالية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي، وهو البرنامج العربي المستقبلي لتحسين أوضاع الأمن الغذائي، فإن المعدل المطلوب يقدر بحوالي 5.9 مليار دولار لكل دولة، بواقع 295 مليون دولار سنوي لكل دولة.

إن هذا البون الشاسع بين الطاقات أو القدرات التمويلية القائمة للمؤسسات الإنمائية على مختلف مستوياتها كما تعكسها الحصيلة التراكمية خلال العقود الستة المنصرمة ، وبين المتطلبات التمويلية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي فقط خلال العقدين القادمين يؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة لمصدر إضافي يساهم في تقليص الفجوة التمويلية والاستثمارية، ويضطلع بدور في الدعم والإسناد المالي العربي المشترك للدول العربية المحورية في التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. ولا تعني هذه الحاجة قصور أو ضعف في الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات والصناديق العربية القائمة، ولكن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالكفاية، ليس من منظور الأوضاع الراهنة، ولكن من المنظور المستقبلي للعقدين القادمين. ولا تنطلق هذه الحاجة من مجرد استنتاج أو معالجة نظرية ، بل ترتكز على واقع مدعم بلغة الأرقام الدقيقة، وممارسة عملية لهذه المؤسسات عبرعقودو سنوات على أرض الواقع.

إن خصوصية الزراعة ، باعتبارها المكون الرئيسي والعنصر الحاكم للقدرة على إنتاج الغذاء، تستوجب أن تكون على رأس قائمة الاهتمامات العربية في المرحلة القادمة، كما هو الحال على الصعيدين العالمي والإقليمي. وإذا ما كانت الدول العربية تتفاوت في هذه الخصوصية، فإن المنظور العربي المشترك يجب أن يتفق عليها.

إن إيجاد مصدر عربي إضافي كاف ومنتظم ومستقر للمساهمة في تأمين الحد الأدنى للمتطلبات المالية المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي العربي يُعد ضرورة قومية ، وبطبيعة الحال ، فإنه لا يفترض أن هذا المصدر سيضطلع باحتياجات قطاع الزراعة والأمن الغذائي منفرداً، بل سوف تستمر المؤسسات الأخرى في تقديم العون والمساعدات الإنمائية لهذا القطاع وفق المعدلات والوتيرة التي تمت في السنوات السابقة، ووفق ما تتحمله مواردها المالية وطاقاتها التمويلية والإقراضية الحالية. هذا الأمر يعظم الفائدة من جميع المؤسسات، وفي نفس الوقت يضمن الآتي :

أولاً : تأمين مصدر تمويل متخصص بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي والإستراتيجية العربية.

ثانياً: الحد من الاعتماد بدرجة كبيرة على مصادر تمويلية خارجية على اختلاف أجندتها التنموية الزراعية مع الأجندة العربية.

ثالثاً: وأخيراً توظيف جزء يسير من الموارد المالية الهائلة المتاحة للدول العربية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي من خلال استثمارات زراعية في المنطقة العربية وليس خارجها وفق التوجهات الحالية .

9 ـ التصور المقترح لإنشاء صندوق عربي لتمويل التنمية الزراعية :

1.9 تمهيد:

في ضوء ما تم استعراضه في الأجزاء السابقة من قضايا وتحديات تنموية زراعية ، يتضح حجم ما أفرزته المتغيرات والمستجدات التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية من مخاطر ومهددات وأزمات تتعلق بالمسارات المستقبلية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. ويزيد من خطورة تلك المستجدات القضايا التنموية العربية المزمنة التي تتعلق با نخفاض كفاءة استخدام الموارد، وتدني معدلات التطوير والتحديث التقني، وضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي، والقصور في الإمكانيات التمويلية الزراعية الذاتية الوطنية ، إضافة إلى تواضع العون والإسناد المالي الموجه من المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية للقطاع الزراعي بصفة عامة ، ونصيب السلع الغذائية الرئيسية منه بصفة خاصة . الأمر الذي ساهم في استمرار تفاقم الفجوات التي تعاني منها الزراعة العربية بوجه عام ، والفجوة الغذائية للعديد من السلع الرئيسية على وجه الخصوص .

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005ـ2025م)، والتي أعتمدت في قمة الرياض عام 2007م . وتستهدف هذه الإستراتيجية تعظيم الاستفادة من المقومات والفرص المتاحة للدول العربية لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة ، وتحقيق المزيد من التطوير والتحديث التقني ، ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية. كما قامت المنظمة بإعداد البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي تنفيذاً لإعلان الرياض عام 2008م لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، والذي أطلق في القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت عام 2009م ، ليساهم أيضا في تحقيق أهداف الإستراتيجية. وبطبيعة الحال ، فإن تنفيذ هذا البرنامج الطارئ أو الإستراتيجية يتطلب تضافر الجهود وتعبئة الموارد العربية ، وبخاصة المالية .

إن الفجوة التمويلية التي أبرزتها الدراسة في الأجزاء السابقة ، أصبحت تفرض ضرورة إحداث آلية عربية لتأمين المتطلبات المالية التمويلية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي على الأقل. ويعتبر إنشاء صندوق عربي متخصص في تمويل أنشطة ومشروعات البرنامج آلية صريحة مناسبة وناجحة لحل المشكلة التمويلية التي يتوقع أن يواجهها تنفيذه وفق المواعيد والمراحل المحددة لها. إن قيام مثل هذا الصندوق سوف يساعد على الإسراع في الشروع في المرحلة الأولى التي دخلت حيز التنفيذ هذا العام 2012م وفق قرار قمة شرم الشيخ التنموية: الاقتصادية والاجتماعية عام 2011م ، ويضمن في نفس الوقت مصدراً منتظماً ومتخصصاً في التمويل الزراعي ، كما سبقت الاشارة إلى ذلك . وبطبيعة الحال يجب أن تتفق أهداف الصندوق المقترح وسياساته وآلياته مع خصائص ومقومات ومتطلبات التنمية الزراعية في الوطن العربي من ناحية، ومع الأهداف والآليات والبرامج المقترحة في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي من ناحية أخرى، وهو ما يتضمنه التصور المقترح التالي لإنشاء صندوق عربي لتمويل التنمية الزراعية في الدول العربية .

2.9 المبررات:

هناك العديد من المبررات المباشرة التي تعزز الحاجة لإنشاء صندوق متخصص للتنمية الزراعية والأمن الغذائي ، ولعل من بينها مايلي:

- تفاقم العجز الغذائي إذا ما استمرت عمليات التنمية الزراعية في الدول العربية في المستقبل بمعدلاتها الحالية المتواضعة، إذ يتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية إلى حوالي (63.5) مليار دولار عام 2030م.
- تركز الفجوة في السلع الغذائية الرئيسية للمواطن العربي ، وهي مجموعة الحبوب (القمح

والأرز والشعير والذرة) وأيضا السكر والزيوت النباتية.

- ضعف الاستثمارات في المشروعات الزراعية؛ نتيجة لضعف الإمكانيات المتاحة لتمويل الاستثمارات الزراعية.
- قصور ما يُقدم من مؤسسات الإقراض والتمويل الزراعي الوطنية في الدول الزراعية الرئيسة عن الوفاء بالاحتياجات التمويلية اللازمة للإسراع من معدلات التنمية الزراعية واستدامتها وتحقيق الأمن الغذائي قطرياً وعربيا .
- بالرغم من كفاية وكفاءة مؤسسات و صناديق التمويل العربية الحالية ، إلاّ أن نصيب القطاع الزراعي مما تقدمه هذه المؤسسات لم يكن متناسباً مع الاحتياجات الفعلية فيما مضى ،وغير كاف للمتطلبات المستقبلية .

3.9 الرؤية:

« مصدر تمويلي عربي ذاتي منتظم أكثر تخصصاً وحداثة واستدامة و مساهمة في توفير الغذاء الآمن للشعوب العربية ، وبناء مجتمعات زراعية وريفية أكثر رفاهية واستقرارا » .

4.9 الرسالة:

تعبئة وتوظيف الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج والمشروعات التنموية الزراعية الإنتاجية والخدمية، سواء منفرداً أو بمساهمات من مؤسسات إنمائية أخرى ، وبما يساهم في الإسراع بمعدلات الإنماء والتنمية الزراعية المستدامة تحقيقا للأمن الغذائي العربي .

5.9 الأهداف والوسائل:

يتمثل الهدف العام من إنشاء الصندوق في مساعدة الدول العربية على تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة الزراعية بتوفيرمساندة مالية عربية لزيادة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها تجاه البرامج التنموية الوطنية أو العربية المشتركة ، وجذب المستثمر العربي للاستثمار في الزراعة والغذاء وخاصة القطاع الخاص ، وبما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ويساعد على حل مشكلة البطالة والتخفيف من حدة الفقر في الدول العربية . وينبثق عن الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية ووسائل تحقيقها تتمثل في :

أ- المساهمة في الإسراع بمعدلات التنمية الزراعية والارتقاء بالمستوى التقني لوسائل الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي من خلال توفير القروض العينية والنقدية الميسرة بآجالها المختلفة لتمويل البرامج والمشروعات والأنشطة الزراعية في مجالات الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية والتصنيع الزراعي.

ب- رفع مستوى الأداء المؤسسي وسرعة الإنجاز وتحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية في الأنشطة والمشروعات الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني المتمثل في إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات والتدريب وتوفير الوسائل والأدوات التكنولوجية الحديثة لرفع كفاءة الكوادر البشرية القائمة على إدارة وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

ت- المساهمة في حل المشاكل التمويلية والفنية القائمة حاليا على مدى سلسلة القيم شاملة مراحل الإنتاج والتجهيز والتسويق للسلع الرئيسية والمرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي ، بتيسير وصول مختلف الفئات المشاركة في هذه المراحل إلى القروض التي يقدمها الصندوق .

6.9 العضوية:

عضوية الصندوق مفتوحة لكل الدول العربية الراغبة في الانضمام للصندوق .

7.9 رأس المال :

هناك بعض العوامل الحاكمة يجب مراعاتها عند تقدير رأس مال الصندوق أهمها:

- لا توجد تجديدات (استعاضة) دورية لرأس المال .
- ضمان استدامة الصندوق.
- سلامة إدارة المحفظة.

ولقد تم تقدير قيمة رأس المال المدفوع في ضوء حزمة من الأسس على النحو التالي :

- المتطلبات المالية للبرنامج الطارىء للأمن الغذائي العربي الإجمالية (70.5 مليار دولار).
- المبالغ المطلوبة سنويا خلال مراحل البرنامج الثلاث:
- نسبة التمويل المقدم من الصندوق في التكلفة الإجمالية للمشروع (50%).
- النسبة الافتراضية لمساهمة الصندوق المقترح في تنفيذ البرنامج (30%) .
- توقعات الإقراض وفقا لآجال القروض :

(40%) إقراض قصير الأجل.
(30%) إقراض متوسط الأجل.
(30%) إقراض طويل الأجل .

- نسب السداد المتوقعة لا تقل عن (95%) .

ووفقا لما سبق يقترح أن يكون رأس المال المُصدر (المصرح به) للصندوق 8 مليارات دولار أمريكي ، ورأس المال المدفوع 4 مليارات دولار أمريكي.

العناصر الرئيسية لسياسة الصندوق:

- المحافظة على أموال الصندوق وتنميتها لضمان الاستدامة ، وذلك من خلال التأكد من سلامة العمليات والتحقق من الأوضاع الفنية والمالية والإدارية للمشاريع التي يتم تمويلها ، والتأكد من الأهلية الائتمانية للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني .
- وضع آلية لتنمية رأس مال الصندوق بما يضمن الاستمرارية لخدمات الصندوق .
- إعطاء أولوية في التمويل وتقديم الخدمات الفنية للقطاع المطري في الدول العربية.
- التركيز على مجالات بناء وتطوير البنية الأساسية وخلق طاقات إنتاجية جديدة.
- الاهتمام بالمشاريع التي تتبنى نقل واستخدام التقنيات الحديثة، وتزيد من فرص العمل، وتضاعف القيمة المضافة .
- التركيز على الإقراض متوسط وطويل الأجل .
- عدم تجاوز التمويل المقدم من الصندوق نسبة (50%) من تكلفة المشروع .
- عدم تمويل أنشطة البحوث أو الإرشاد أو دراسات الجدوى للمشروعات، ولكن يمكن أن تؤخذ تكلفة الدراسات في الاعتبار عند تحديد حجم القرض بناء على طلب العميل.
- اقتصار التمويل على المشروعات الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية ومشروعات الخدمات الزراعية التي تعمل على أسس تجارية وعدم تمويل مشروعات تنموية رائدة.
- مراعاة التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية للدول المستفيدة من خدمات الصندوق .
- عدم التمييز بين الدول الأعضاء المستفيدة من خدمات الصندوق ، وبما لا يتعارض مع فرص نجاح المشروعات في الدول المختلفة ويعظم المنفعة الكلية للوطن العربي .

- اقتصار التيسيرات التي يقدمها الصندوق على شروط الإقراض خلاف الفائدة، ويمكن لمجلس الإدارة أن يمنح شروط امتيازية بسعر فائدة تفضيلي في حالات الدول الأقل نموا ،ووفقا لكل حالة على حده .
- إعطاء أهمية للإجراءات المتعلقة بتحصيل القروض التي تجاوزت آجال استحقاقها من خلال إجراءات المتابعة المستمرة ، وبالتعاون مع مؤسسات ضمان المخاطر المشاركة في العملية الإقراضية.
- تتم جميع المعاملات مع الصندوق بالدولار الأمريكي (عملة سداد المساهمات والموازنة) .

9.9 نطاق العمل والمجالات والأولويات :

يركز الصندوق خدماته وأنشطته على تنمية إنتاج مجموعات محددة من السلع الغذائية، والتي تمثل أولوية في الأمن الغذائي العربي ، كما يقدم خدماته لكامل أنشطة سلسلة القيمة value chain . ومن ثم فإن نطاق عمل الصندوق يشمل أنشطة الزراعة والري والأنشطة المساعدة والمكملة والمرتبطة بتوفير الغذاء .

ويقوم الصندوق بتقديم خدماته التمويلية خلال المراحل التالية:

أ- مرحلة الإنتاج : يتم تقديم القروض لتمويل استخدام التقنيات ، وخاصة الحديثة والمتطورة ، وتوفير مستلزمات الإنتاج .

ب- مرحلة الحصاد وما بعد الحصاد : يتم تقديم القروض لتمويل استخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على تقليل الفاقد ، وأيضا تقنيات تحسين الجودة وخدمات ما بعد الحصاد .

ج- مرحلة التصنيع وإعداد السلعة للاستهلاك النهائي : يتم تقديم القروض لتشجيع التصنيع الزراعي ، واستخدام تقنيات حديثة ، بما يساعد على زيادة القيمة المضافة وخلق فرص للتشغيل وزيادة الدخول .

ووفقاً لأهداف الصندوق ، فإن مجالات العمل وأولوياتها تتضمن مجالات سلعية وقطاعية ، وتتمثل في الآتي:

أولا: في المجال السلعي: يتم التركيز على السلع التالية :

- مجموعة محاصيل الحبوب وأهمها القمح والأرز والشعير والذرة الشامية والذرة الرفيعة.
- مجموعة محاصيل الزيوت وتشمل البذور الزيتية (الفول السوداني والسمسم وبذرة القطن والزيتون وزهرة الشمس).
- مجموعة المحاصيل السكرية وأهمها قصب السكر والشوندر السكري.
- التمور.
- الإنتاج الحيواني ويشمل مشروعات تسمين الماشية وإنتاج الألبان والدواجن والأنشطة المرتبطة بها والمكملة لها.

ثانيا: في المجال القطاعي : تعطى الأولوية للقطاعات التالية :

- استصلاح واستزراع الأراضي.
- جمع ونقل وتوزيع المياه وحفر الآبار.
- مشاريع تحسين وترشيد نظم الري.
- المكننة الزراعية وتشمل المكائن والمضخات والحراثات وملحقاتها وآلات البذور والحصاد ورش المبيدات وغيرها.
- مشروعات التسويق المتخصصة في مجالات التجهيز والنقل والتخزين وغيرها.
- مشروعات التصنيع مثل مصانع السكر ومعاصر الزيت...الخ).
- مشروعات إكثار التقاوي.

- مشروعات إنتاج معدات وأدوات الري.
- مشروعات إنتاج و توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي .

10.9 الجهات المستفيدة:

يقوم الصندوق بتقديم خدماته لجميع الدول العربية ، سواء المساهمة في رأس المال من خلال الحكومات أو القطاع الخاص . وفي كل الأحوال تعطى الأولوية للدول المسددة لحصتها . ويمكن للمؤسسات الوطنية والعربية المشتركة المعنية بمشروعات وبرامج التنمية الزراعية والأمن الغذائي الاستفادة من خدمات الصندوق ، وتضم على سبيل المثال :

- الجهات والهيئات الحكومية في الدول العربية التي تعمل في الأنشطة الزراعية والأنشطة المكملة بأسلوب تجاري وعلى أسس اقتصادية .
- مؤسسات وتنظيمات المزارعين والأعمال الزراعية شاملة اتحادات المنتجين والمصنعين والمسوقين الزراعيين بالدول الأعضاء .
- القطاع الخاص ويشمل المستثمرين من الأفراد والشركات عربية الجنسية.
- الهيئات والشركات والمؤسسات الزراعية العربية المشتركة الثنائية أو متعددة الأطراف ، ويشترط أن تكون هذه الجهات تابعة لواحدة أو أكثر من الدول العربية وتتمتع بجنسيتها .

11.9 مصادر التمويل:

يتم تمويل الصندوق من خلال أحد البدائل التالية :

البديل الأول: مساهمات مفتوحة من الدول العربية ،وبحيث لاتقل مساهمة أية دولة عضو عن (5%) من رأس المال المدفوع .

البديل الثاني: تمويل من حكومات الدول العربية، بالإضافة إلى مساهمات من المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، وبحيث لا تقل مساهمة أي من هذه الجهات سواء الحكومات أو القطاع الخاص عن (5%) من رأس المال المدفوع . وفي ظل هذا البديل ، فإن مصادر التمويل المقترح مساهمتها تشمل :

أ. المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية.
ب. المؤسسات الدولية والصناديق والهيئات التمويلية والإنمائية الإقليمية والدولية.
ج. مؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المزارعين .

12.9 طرق وآليات التمويل:

يقدم الصندوق خدمات الإقراض بشروط تمييزية للفئات والأنشطة المستهدفة ، ويتم الإقراض وفقاً للطرق والآليات التالية:

أ. الإقراض المباشر:

يتم تقديم القروض مباشرة من الصندوق إلى طالبي القروض من الجهات والمؤسسات والإتحادات ومشروعات القطاع الخاص ، ممن تنطبق عليهم شروط التعامل مع الصندوق.

ب. الإقراض غير المباشر:

يقوم الصندوق بتمويل خطوط ائتمان ، يتم تنفيذها بواسطة مؤسسات تمويل وسيطة تكون مؤهلة للتعامل مع الصندوق مثل البنوك والصناديق والاتحادات ، والتي تعيد إقراضها للأنشطة المستهدفة وفقاً لأهداف وقواعد وشروط الإقراض بالصندوق . وبصفة عامة يحدد مجلس إدارة الصندوق المعايير والشروط اللازمة لتقديم التمويل من خلال خطوط الائتمان .

ج. التمويل وفقا للمعاملات الإسلامية :

يقترح أن يتضمن الصندوق فرعا مستقلا للتمويل وفقاً للشريعة الإسلامية ، سواء كان ذلك بنظام المشاركة أو المرابحة أو الإجارة المقترنة بخيار الاقتناء ، على غرار ما هو متبع بالبنك الإسلامي للتنمية

طرق وآليات التمويل

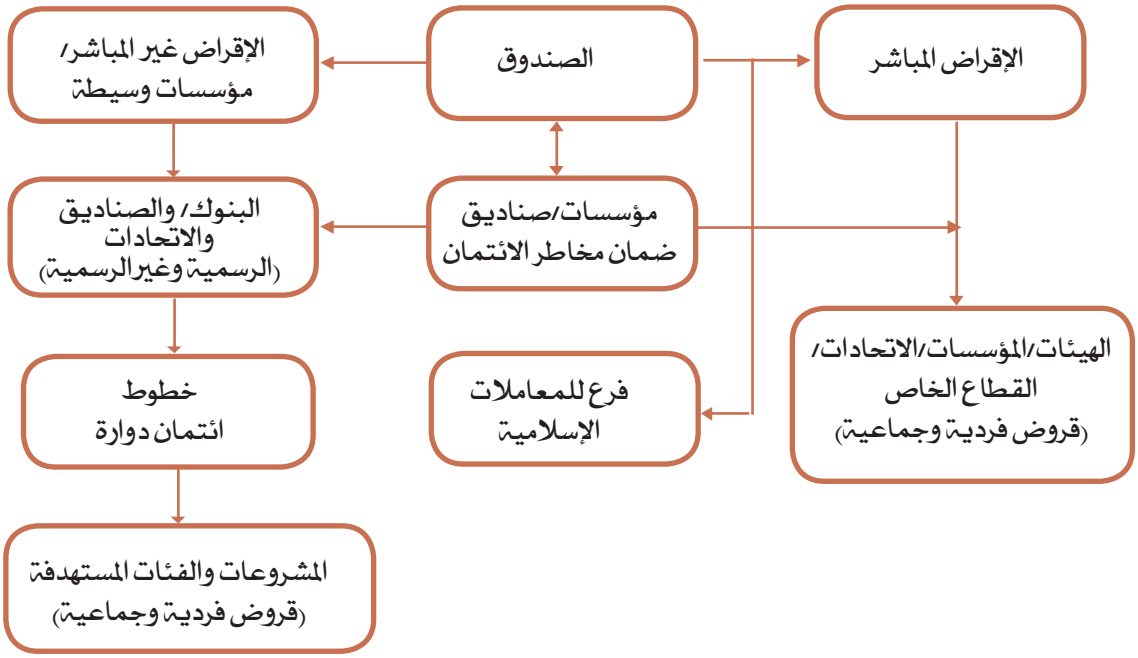

13.9 العون الفني والدعم المؤسسي:

كما يمكن أن يقدم الصندوق خدمات العون الفني والدعم المؤسسي، مثل خدمات التدريب والاستشارات في مجال المعارف الفنية الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية والتنظيمية والإدارية ، ويكون ذلك بطلب من الجهة المستفيدة، ويمكن تضمين التكلفة ضمن قيمة القرض ، وبشروط يحددها مجلس إدارة الصندوق وفقا للاحتياجات وظروف كل حالة . ويساعد ذلك على رفع كفاءة الأنشطة ونجاح استخدام القروض وزيادة الأهلية الائتمانية للمقترض وزيادة قدرته على السداد .

14.9 ضمان مخاطر الائتمان:

يمكن الاستعانة بمؤسسات/صناديق ضمان مخاطر الائتمان ، لضمان نسبة من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للفئات المستهدفة ، سواء كان ذلك من خلال الإقراض المباشر ، أو من خلال مؤسسات وسيطة ، ويتم ذلك نظير نسبة مئوية من قيمة القرض تحصل عليها مؤسسات ضمان المخاطر ، وتحدد هذه النسبة أو يتفق عليها أطراف العملية الائتمانية . ويتم الاستعانة بخدمات ضمان المخاطر اختياريا خاصة في حالة عدم توفر الضمانات الكافية لدى طالبي القروض. وفي حالة تمويل المشروعات المشتركة يمكن الاستعانة بمؤسسات ضمان الاستثمار متعدد الأطراف العربية والدولية.

15.9 معايير الأهلية للاقتراض:

- المشروع مملوكا كليا أو جزئيا لرعايا دولة عربية عضو في الصندوق .
- مؤسسة التمويل الوسيطة تكون مملوكة كليا أو جزئيا لدولة عربية مشاركة في الصندوق.
- سلامة المركز المالي والكفاءة الإدارية والتنظيمية والأوضاع القانونية لمؤسسات التمويل الوسيطة .
- المشروع له ترخيص وسند ملكية أو عقد إيجار ويتمتع بوضع قانوني ويمارس نشاطه دون مخالفة للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية .
- وجود دراسة جدوى فنية ومالية واقتصادية للمشروع .
- وجود خطة تنفيذية للمشروع تتضمن البرنامج الزمني للتنفيذ والتشغيل في المراحل المختلفة .
- أن يكون للمشروع مساهمة مباشرة في التنمية الزراعية المستدامة وتحسين مستوى الأمن الغذائي العربي .
- أن يتوفر للمشروعات عنصر استدامة الموارد والصداقة مع البيئة .
- أن يكون المشروع قد قام بسداد المعاملات السابقة مع الصندوق، وألا يكون عليه التزامات مالية تعوق سداد قرض الصندوق.
- عدم ممانعة الدولة المضيفة لإقامة المشروع .

16.9 شروط التمويل:

1.16.9 حجم القرض:

لا تزيد قيمة القرض على 50 % من قيمة الاستثمارات المطلوبة لتمويل تنفيذ البرنامج أو المشروع ، ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة الباقية ذاتيا، ولايشمل القرض شراء الأراضي ، بينما يقتصر على قيمة البنية الأساسية من المباني والمعدات والآلات والتجهيزات اللازمة للتشغيل ، ويمكن أن يستخدم القرض لتغطية تكاليف التشغيل لفترة معينة خاصة في بداية المشروع.

2.16.9 نوع القرض:

يتم الإقراض عينا أو نقداً وفقا لطبيعة وخصائص كل مشروع ، حيث يقدم القرض عينا في حالات الآلات والمعدات وماشابهها ، وذلك لضمان استخدام القروض في الأغراض التي تم الإقراض من أجلها. كما يمكن تقديم القروض النقدية لتمويل التشغيل لفترة معينة .

3.16.9 الفترة الزمنية للقرض وفترات السماح:

يقدم الصندوق القروض التالية **وفقاً** للمدى الزمني :

- قروض قصيرة الأجل: وتعطى لهذه القروض فترة سماح لمدة سنة ، ويستحق السداد بعد سنتين من تاريخ توقيع القرض ، ويسدد القرض دفعة واحدة في نهاية السنة الثانية.
- قروض متوسطة الأجل: وتعطى لهذه القروض فترة سماح لمدة سنتين ، ويبدأ السداد بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد ، وتسدد القروض خلال فترة 5ـ7 سنوات على أقساط سنوية وفقا لنوع النشاط وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع ومقدرته على السداد.
- قروض طويلة الأجل: وتعطى لهذه القروض فترة سماح تتراوح بين 2ـ3 سنوات ، وفقا لطبيعة المشروع ، والتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع ، وقدرته على السداد ، وتسدد القروض على عشرة أقساط سنوية بعد فترة السماح .

وفي كل الحالات يتم دفع قيمة الفائدة فقط خلال فترة السماح.

9-16-4 أسعار الفائدة:

يقترح أن يتعامل الصندوق بأسعار فائدة تجارية ، ويتم حساب الفائدة على القروض في حالة الإقراض المباشر، بحيث يغطي على الأقل مصروفات الصندوق الإدارية وتكلفة مواجهة التضخم والمخاطر وهامش ربحي مقبول يحدده مجلس الإدارة ، حتى لا يتآكل رأسمال الصندوق، وتتحقق عوائد للمساهمين ، أما في حالة الإقراض من خلال وسيط مثل البنوك والاتحادات ؛ أي في حالة خطوط الائتمان ، فإنه يضاف إلى سعر الفائدة جزءاً لمواجهة المصروفات والتحفيز للمؤسسة الوسيطة .

9-16-5 السقوف الائتمانية:

تتحدد السقوف الائتمانية وفقا لعدة عوامل أهمها حجم رأس المال ، ونسبة الائتمان المسموح به إلى رأس المال ، ونسبة السيولة إلى رأس المال ، وطبيعة وحجم المشروعات التي يمولها الصندوق . ووفقا للافتراضات والأسس التي تم في ضوئها اقتراح رأس المال المدفوع ، فإن الطاقة الإقراضية السنوية المقترحة تقدر بنحو 870 مليون دولار خلال سنوات المرحلة الأولى . وكقاعدة عامة بالنسبة للتمويل المباشر، ومع مراعاة التوازن بين الدول الأعضاء، فإن سقف التمويل للمشروع الواحد المقدم من أي دولة يجب ألاَ يتجـــاوز 5 % من المحفظة الاقراضية. وفي حالة تعدد المشروعات يجب ألا يتجاوز حجم الدين للدولة الواحدة قِبَل الصندوق 10 % من إجمالي الديون الكلية للصندوق تجنباً للمخاطر . أما بالنسبة للسقوف الائتمانية لطرق وآجال التمويل فيقترح الآتي:

أولا: في حالة التمويل المباشر :

أ- القروض قصيرة الأجل 5-10 ملايين دولار .
ب- القروض متوسطة الأجل 10-20 مليون دولار .
ت- القروض طويلة الأجل في حدود 40 مليون دولار.

وفي كل الحالات لا تزيد هذه السقوف على (50 %) من التكاليف الرأسمالية للمشروع.

ثانيا: في حالة التمويل غير المباشر :

لا يتجاوز حجم التمويل الذي يقدمه الصندوق للمؤسسة الوسيطة كخطوط ائتمان 100 مليون دولار.

9-16-6 الضمانات:

يتطلب الاقتراض من الصندوق بصفة عامة توفير الضمانات الكافية المتعارف عليها في مؤسسات الإقراض النظيرة . وفي حالات الإقراض للمؤسسات الحكومية تكون الدولة هي الضامن لسداد القرض. وفي حالة القطاع الخاص تقدم الأفراد الضمانات العقارية والأصول الرأسمالية والضمانات البنكية ،أما في حالة اقراض اتحادات المنتجين والمشروعات المشتركة فتقدم الضمانات الجماعية. في جميع الحالات يجب أن تغطي الضمانات المقدمة قيمة القرض الممنوح .

ويمكن في حالات عدم توفر الضمانات المطلوبة ، وبموافقة مجلس إدارة الصندوق قبول كل أو بعض من أشكال الضمانات التالية ، وبما يتوافق في جميع الحالات مع طبيعة المشروع والمخاطر المرتبطة به :

أ- ضمان أصول المشروع لصالح الصندوق حتى انتهاء السداد.
ب- مساهمة مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان.
ت- التأمين على الأصول الرأسمالية للمشروع.

9.16.7 التحصيل والسداد:

هناك أساليب عديدة لتسديد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه ، ومن أكثر الأساليب المتبعة شيوعا ما يلي:

- تسديد أصل القرض على مبالغ سنوية متساوية مع دفع الفائدة سنويا على الجزء المتبقي غير المسدد من أصل القرض.
- تسديد أصل القرض والفائدة المركبة المستحقة عليه بدفع مبالغ سنوية متساوية ،وذلك بدون فترة سماح، حيث يتم سداد القرض من أول سنة.
- السداد بفرض وجود فترة سماح يتم خلالها دفع الفائدة فقط على أصل القرض ،ثم يسدد أصل القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ سنوية متساوية خلال فترة تسديد القرض.
- السداد بفرض وجود فترة سماح وعدم دفع الفائدة على أصل القرض خلال فترة السماح ولكن مع تراكم هذه الفائدة أو رسملتها Capitalized Interest ثم تسديد القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ سنوية متساوية خلال فترة تسديد القرض .
- السداد بفرض وجود فترتي سماح ، وفي الفترة الأولى لا تدفع أية مبالغ سواء من أصل القرض أو الفائدة خلال فترة السماح الأولى ولكن مع تراكم هذه الفائدة أو رسملتها ، وفي الفترة الثانية تدفع الفوائد المستحقة فقط ، أما بقية المدة فإنه يتم تسديد القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ سنوية متساوية.
- السداد في حالة وجود فترة سماح لا تدفع فيها أية مبالغ سواء من أصل القرض أو الفائدة المركبة المستحقة عليه ، مع عدم تراكم الفائدة(وهي حالة نادرا ما تحدث)، ثم يسدد القرض والفائدة المركبة بدفع مبالغ سنوية متساوية في المدة المتبقية.

ونظرا للحاجة إلى زيادة تدفقات السداد السنوية ، وبخاصة خلال السنوات الأولى لعمل الصندوق ، يُقترح إنتهاج أسلوب دفع الفائدة على أصل القرض خلال فترة السماح، ثم يُسدد أصل القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ سنوية متساوية أو متناقصة خلال فترة تسديد القرض .

9.17 التنظيم والإدارة:

يضم الهيكل التنظيمي والاداري للصندوق مجلس محافظين ومجلس إدارة وجهاز تنفيذي.

أ .مجلس المحافظين:

يتكون مجلس المحافظين من وزراء المالية والزراعة، وتعين كل دولة عضو محافظاً ونائباً. ويعتبر هذا المجلس بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة، كما له أن يفوض مجلس الإدارة في ممارسة أي سلطة من سلطاته عدا بعض السلطات التي تحددها اتفاقية الإنشاء. ولكل محافظ عدد معين من الأصوات يتناسب مع عدد أسهم الدولة التي يمثلها في الصندوق.

ب. مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من عدد من المديرين غير المتفرغين ونائباً لكل منهم ينتخبهم مجلس المحافظين من الخبرات العربية المشهود لها بالكفاءة في المجالين المالي والزراعي ، ويتم اختيار أعضاء المجلس بواسطة مجلس المحافظين، ولمدة محددة. ويتولى مجلس الإدارة إدارة الصندوق بوجه عام، ويباشر السلطات المخولة له التي يحددها مجلس المحافظين.

ج. المدير العام :

يقوم مجلس المحافظين بتعيين المدير العام / رئيس مجلس الإدارة، والذي يتولى رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة. ويقوم المدير العام، بصفته المدير التنفيذي للصندوق، بإدارة أعمال الصندوق تحت إشراف أعضاء مجلس الإدارة.

د. الجهاز التنفيذي :

يقترح أن يضم الإدارات الرئيسية التالية:

- العمليات المالية .
- الخدمات المعاونة.
- الإستراتيجيات وإدارة المعلومات.
- إدارة البرامج.

18.9 المتابعة والتقييم:

يركز الصندوق على جدية المتابعة الائتمانية بغرض التقييم الدوري للأداء ، من حيث استخدام القروض في المشروعات المخصصة لها ، والنتائج المتحققة ، والمعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات والصندوق، والالتزام بالسداد ، ومعدلات التحصيل المتحققة ، إضافة إلى رصد المخاطر المحتملة والمساعدة في وضع الحلول لها، وتطوير العمل بما يلبي رغبات الدول الأعضاء لضمان استمرار الصندوق في الاضطلاع بمهامه والقيام بأنشطته ، وتتمثل آليات المتابعة فيما يلي :

- يتسلم الصندوق من المقترض تقارير دورية حول تقدم العمل في المشروع .
- يقوم الصندوق خلال فترة تنفيذ المشروع وفي حالة وجود معوقات تواجه المشروعات بإرسال بعثة متابعة لزيارة موقع المشروع وتقديم المشورة والمقترحات .
- تلتزم البنوك والمؤسسات الوسيطة بتقديم تقارير ربع سنوية للصندوق عن الديون المتعثرة وصرف المبالغ وموقف السداد.
- يتلقى الصندوق تقارير ربع سنوية تفصيلية من المؤسسات الوسيطة تتضمن معلومات حول تقدم العمل في المشروعات الممولة من الصندوق.

19.9 الجوانب المؤسسية:

تشتمل الجوانب المؤسسية المتعلقة بالصندوق المقترح على الخطوات التالية :

- موافقة الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على مقترح إنشاء الصندوق في صيغته النهائية التي تتضمن أية ملاحظات أو تعديلات للدول الأعضاء على هذا التصور المقترح.
- أن يعرض على أول اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية للاعتماد والتوجيه بما يراه بشأن التنفيذ.
- في حالة الموافقة يتم إعداد النظام الأساسي والنظام الداخلي للصندوق، ووضع الخطة التنفيذية للإنشاء وممارسة الأنشطة. ويمكن الاستعانة ببيت خبرة و/أو خبرات الصناديق العربية في هذا المجال.
- ويقترح أن يتم الانتهاء من هذه الخطوات خلال أفق زمني لا يتجاوز عامين على أكثر تقدير ، حتى لا تتسع الفجوة الزمنية بين ممارسة الصندوق لأعماله بعد اعتماده وشروع الدول في تنفيذ البرنامج الطارىء للأمن الغذائي العربي .

فريق الدراسة

الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي	المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
الدكتور/ عباس عبد الرحمن أبو عوف	مستشار المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي
الدكتور/ منير فوده سبع	مستشار المنظمة
الدكتور/ صلاح محمود عبد المحسن	خبير اقتصاد زراعي- الشؤون المساندة

مراجعة

الدكتور/ صلاح عبد القادر عبد الماجد	مدير إدارة الأمن الغذائي بالتكليف
الدكتور / ممتاز ناجي السباعي	خبير اقتصاد زراعي إدارة الأمن الغذائي

ملحق رقـــم (1)

كفاية الصناديق والمؤسسات الإنمائية التمويلية المساهمة في تمويل التنمية الزراعية العربية

محتويات ملحق رقم (1)

الموضوع	رقم الصفحة
1 ـ تمهيد:	54
2 ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	57
1.2 النشأة ورأس المال	57
2.2 الهدف والأنشطة ونطاق العمليات	57
3.2 الجهات المستفيدة	58
4.2 أنواع المساعدات	58
5.2 إجمالي أنشطة الصندوق والتوزيع الجغرافي	58
6.2 التوزيع القطاعي للقروض	60
7.2 نصيب الدول العربية من القروض والمعونات والمنح المقدمة للقطاع الزراعي	61
3 ـ صندوق أبوظبي للتنمية	63
1.3 النشأة ورأس المال	63
2.3 الأهداف والوسائل	64
3.3 مجالات العمل والأنشطة	64
4.3 مشاريع صندوق أبوظبي التنموية التراكمية	65
5.3 مساهمات واستثمارات الصندوق	67
6.3 قروض ومنح حكومة أبوظبي	68
7.3 نصيب قطاع الزراعة في الدول العربية المستفيدة من إجمالي القروض والمنح	70
4 ـ الصندوق السعودي للتنمية	72
1.4 النشأة ورأس المال	72
2.4 الأهداف الرئيسة	72
3.4 مجالات النشاط ونطاق العمل	72
4.4 النشاط التنموي التراكمي للصندوق	73
5.4 التوزيع الجغرافي للقروض التراكمية	73
6.4 التوزيع القطاعي للقروض التراكمية	73
7.4 نصيب الدول العربية في القروض التراكمية الإجمالية والزراعية.	75
8.4 التمويل المشترك التراكمي	77
5 ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	80
1.5 النشأة ورأس المال	80
2.5 أغراض الصندوق ونطاق الأعمال	80
3.5 أنشطة الصندوق	80
4.5 متراكم النشاط الإقراضي	81
5.5 التوزيع القطاعي للقروض	83
6.5 أنصبة الدول العربية من القروض المقدمة للقطاع الزراعي	85
7.5 متراكم المعونات	85

8.5 المعونات القطرية	86
9.5 المعونات القومية	87
10.5 التمويل المشترك	88
11.5 مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية والإقليمية	90
6 ـ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	91
1.6 النشأة ورأس المال	91
2.6 الأهداف والوسائل	91
3.6 مجالات العمل والأولويات	92
4.6 النشاط الاستثماري للهيئة	92
5.6 الشركات التي تساهم فيها الهيئة	93
6.6 التوزيع النوعي لاستثمارات الهيئة	95
7.6 التوزيع الجغرافي لاستثمارات الهيئة	95
8.6 شراكة الهيئة في القطاع العام والخاص	97
9.6 النشاط التمويلي والإقراضي	97
10.6 محافظ الاستثمارات المالية	98
7 ـ البنك الإسلامي للتنمية	99
1.7 النشأة ورأس المال	99
2.7 أهداف ووظائف البنك	100
3.7 صيغ ومجالات تمويل مشاريع التنمية	101
4.7 العمليات التمويلية	102
5.7 التوزيع القطاعي لتمويل المشاريع والعمليات و المساعدة الفنية.	104
6.7 نصيب الدول العربية من العمليات التمويلية	105
7.7 صندوق إعلان جدة للأمن الغذائي	106
8.7 عمليات التمويل المشترك	109
8 ـ صندوق الأوبك للتنمية الدولية	110
1.8 النشأة والموارد المالية	110
2.8 الأهداف والوسائل	110
3.8 الأنشطة التراكمية	111
4.8 التوزيع الإقليمي لعمليات القطاع العام	114
5.8 التوزيع القطاعي لقروض مشروعات القطاع العام	114
6.8 نصيب الدول العربية من القروض التراكمية للقطاع العام	115
9 ـ مجموعة بنك التنمية الإفريقي	117
1.9 النشأة والأهداف	117
2.9 الموارد المالية لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية	118
3.9 أنشطة مجموعة بنك التنمية الإفريقي التراكمية	119
4.9 توزيع القروض والمنح على الأقاليم الفرعية	120

5.9 مساهمات مؤسسات مجموعة البنك في الأنشطة	121
6.9 التوزيع القطاعي للاعتمادات التراكمية	122
7.9 نصيب الدول العربية من القروض والمنح التراكمية المعتمدة	126
8.9 نصيب القطاع الزراعي في الدول العربية من الاعتمادات التراكمية	128
10 ـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)	129
1.10 النشأة والعضوية	129
2.10 الأهداف الإستراتيجية ونطاق العمل	129
3.10 الموارد الأساسية للصندوق	130
4.10 التمويل التراكمي للصندوق	130
5.10 التوزيع الجغرافي للعمليات التمويلية	132
6.10 الحافظة الجارية	133
7.10 التمويل المشترك للبرامج والمشروعات المدعومة من الصندوق	134
8.10 التوزيع القطاعي لتمويل الحافظة الجارية	136
9.10 نصيب الدول العربية في التمويل التراكمي والحافظة الجارية	137
11 ـ مجموعة البنك الدولي	139
1.11 البنك الدولي للإنشاء والتعمير	139
2.11 المؤسسة الدولية للتنمية	140
3.11 مؤسسة التمويل الدولية	141
4.11 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	141
5.11 المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	141
6.11 عمليات مجموعة البنك الدولي	142
1.6.11 تطور أنشطة البنك الدولي	142
2.6.11 التوزيع الجغرافي لعمليات البنك الدولي	145
3.6.11 التوزيع القطاعي لعمليات البنك الدولي	145
4.6.11 حصة الدول العربية في عمليات البنك الدولي	148
5.6.11 تطور الإقراض لقطاع الزراعة في الدول العربية في عمليات البنك الدولي	149
6.6.11 نصيب الدول العربية في الإقراض المقدم لقطاع الزراعة من البنك الدولي	152
7.11 عمليات مؤسسة التمويل الدولية	153
1.7.11 تطور أنشطة المؤسسة	154
2.7.11 التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسة	155
3.7.11 التوزيع القطاعي لعمليات المؤسسة	155
4.7.11 نصيب الدول العربية من عمليات المؤسسة	156
8.11 أنشطة عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	157
1.8.11 تطور أنشطة الوكالة	157
2.8.11 التوزيع الجغرافي والقطاعي لأنشطة الوكالة	158

1 ـ تمهيد :

اتسمت الفترة منذ بداية الستينات إلى ما قبل نهاية السبعينات 1962- 1978م، أي في أعقاب الطفرة البترولية التي شهدتها المنطقة العربية على وجه الخصوص، بالرغم من إنشاء مؤسسات إنمائية تمويلية تعنى بالتنمية الاقتصادية سواء في هذه المنطقة، أو خارجها. وهناك مجموعة من هذه المؤسسات أنشئت من قبل دول عربية تعد بمثابة مؤسسات وطنية، غير أن اهتماماتها التنموية تستند إلى نطاق إقليمي ودولي. وتشمل هذه المؤسسات ما يلي:

أ. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1961م).
ب. صندوق أبوظبي للتنمية (1971م).
ت. الصندوق السعودي للتنمية (1977م).
ث. المصرف العربي الليبي الخارجي (1974).

وهناك مجموعة أخرى ذات طابع إقليمي في الأساس ، أنشئت من قبل أطراف عربية متعددة، سواء كلها أو بعضها، وتشمل المؤسسات التالية:

أ. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1972م).
ب. صندوق النقد العربي (1976) .
ج. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (1973).

ولقد تزامن أو ترافق مع هذا الاهتمام العربي بصناديق ومصارف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اهتمام موازٍ على صعيد إقليمي أو دولي أسفر عن إنشاء مجموعة أخرى من المؤسسات النظيرة، لعل من أهمها التي تساهم في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ومنها ما يلي:

- البنك الإفريقي للتنمية (1964م).
- صندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية (1976م).
- البنك الإسلامي للتنمية (1976م).

وبطبيعة الحال ساهمت الدول العربية جميعها أو بعضها في إنشاء هذه المؤسسات في إطار موقعها الجغرافي أو إنتمائها الاقتصادي أو الديني.

وبالإضافة إلى هذه الصناديق والمصارف، أنشئت مؤسستان مختصتان في المجال الزراعي أحدهما عربية خالصة ، والأخرى دولية تعنيان بالتنمية الزراعية وهما :

- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (1976م).
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1978م).
- وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، أي على الصعيد الدولي، فقد سبق هذا الاهتمام الإقليمي والوطني إنشاء مؤسستين مهمتين هما: البنك الدولي (1944م) ، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1966)، ولقد تطور البنك الدولي ليصبح مجموعة البنك الدولي، والتي تضم المؤسسات التالية:
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.
- مؤسسة التمويل الدولية IDA.
- المؤسسة الدولية للتنمية IFC.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار IGSID.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية أنشأت أيضاً المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(1974 م)، والتي طورت من أعمالها ، وتعرف الآن بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات.

وبذلك يمكن القول أن هناك عدداً لا بأس به من المؤسسات والصناديق الإنمائية والتمويلية التي تعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، حيث تقدم جميعها باستثناء واحد وهو المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا قروضاً ومنحاً ومساهمات ومعونات فنية إلى الدول العربية، وبدرجات متفاوته من الاهتمام القطاعي. وبطبيعة الحال، فإن القطاع الزراعي، شأنه في ذلك شأن بقية القطاعات، يحظى باهتمام من قبل هذه الصناديق والمؤسسات، و يحصل على نصيب متفاوت أيضاً مما تقدمه من قروض أو منح أو معونات أم مساهمات في رؤوس الأموال والشركات.

إلى جانب ما سبق، هناك أيضاً المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تضطلع بأدوار تنموية اقتصادية واجتماعية تشمل القطاع الزراعي والأمن الغذائي ، وهي متعددة بدرجة يصعب حصرها في هذا السياق .

ولقد قدمت أهم هذه الصناديق والمؤسسات الإنمائية التمويلية مجتمعة إلى القطاع الزراعي في الدول العربية منذ تواريخ إنشائها، وحتى نهاية عام 2010 م ما جملته حوالي 22.6 مليار دولار ، تمثل نحو 13.5% مما قامت بتقديمه من إسناد مالي أوعون إنمائي لهذه الدول[1] لمختلف القطاعات طوال فترات عملها المتباينة، أي على مدار نحو ستة عقود، وبمعدل سنوي يقدر بنحو 22.12 مليون دولار للدولة الواحدة سنوياً وهو معدل لا يبدو متناسباً مع الاحتياجات المستقبلية لدعم تمويل تنمية القطاع الزراعي العربي ليستمر في اضطلاعه بمهامه في الوفاء بالإحتياجات الغذائية السكانية، ولو بذات المعدلات الراهنة للاكتفاء الذاتي، سلع الغذاء الرئيسية، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار المعدلات المطردة في النمو السكاني والتحسن في الدخول وزيادة الوعي بالتغذية، والتداعيات المتوقعة من التغير المناخي واستخدامات الغذاء كوقود حيوي وانعكاساتها السلبية على مستويات الإنتاج والمتاح للاستهلاك من السلع الغذائية، وبخاصة ذات الفجوة المتنامية في الدول العربية.

إن تقييم أداء الصناديق والمؤسسات الإنمائية التمويلية محل الإعتبار ليس من بين أهداف هذه الدراسة، ولا يدخل في نطاق أعمالها، ذلك أن الهدف الرئيسى لها هو البحث عن آلية متخصصة لتمويل احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وبرامج الأمن الغذائي الهادفة إلى تحسين أوضاع الاكتفاء الذاتي المستقبلية. وبطبيعة الحال، فإن مساهمات هذه الصناديق والمؤسسات ستظل من بين المصادر المهمة لتمويل تلك الاحتياجات، غير أن السؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: «هل ما هو قائم حالياً من مصادر تمويلية للتنمية الزراعية العربية المستدامة كافٍ من المنظور الكلي؟ بمعنى آخر هل ما هو متاح في الوقت الراهن من مصادر يكفي لإمداد القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى المرتبطة به باحتياجاتها التمويلية بالكفاية المطلوبة، أي بالقدر المطلوب وفي التوقيت والمكان المناسبين ، وللمجال الأمثل أو الأنسب، بخاصة في حالة عجز الحكومات عن توفيرها».

ويلزم هنا التأكيد على أن هذه الآلية الجاري البحث في إنشائها لا ولن تعتبر بديلاً عن دور الحكومات ومساهماتها التنموية، غير أن الخبرة السابقة والدروس المستفادة من الممارسات العملية لتلك الصناديق والمؤسسات تشير إلى أهمية وحيوية دور العون والاسناد الانمائي الذي تساهم به المؤسسات والصناديق التمويلية العربية والإقليمية والدولية، وبخاصة في سد الفجوة التمويلية المزمنة التي تعاني منها غالبية الدول العربية الزراعية، وبخاصة ذات الإمكانات الموردية الواعدة.

1 باستثناء دول الخليج العربية ، ما عدا سلطنة عمان بالنسبة لبعض المؤسسات.

ومما لاشك فيه أن هذه الفجوة التمويلية الزراعية سواءً على مستوى المشروعات الكبيرة والمتوسطة، أو على مستوى المزارع التقليدي الصغير كانت ولا تزال، وستبقى عنصراً حاكماً ومحدداً لتحقيق معدلات التنمية المستهدفة واللازمة لتجاوز الفجوات الأخرى التي تعاني منها الزراعة العربية، كالفجوة التقنية والغذائية والاستثمارية، .... الخ.

إن الإجابة عن التساؤل المطروح سلفاً تستوجب فحص الإمكانات المتاحة للمصادر التمويلية القائمة، والنصيب الذي يحصل عليه قطاع الزراعة والأمن الغذائي من هذه الإمكانات، ومن ثم مضاهاة هذا النصيب المطلق وليس النسبي فيما هو مطلوب توفيره أو تأمينه في المرحلة القادمة من مصادر تمويلية ائتمانية تساعد الدول العربية ذات الإمكانات والفرص الزراعية الواعدة على الوفاء بالتزاماتها الوطنية والقومية للنهوض بقطاعاتها الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي العربي بالمفهوم المتفق عليه عالمياً، بإعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن الغذائي العالمي.

وتفرض المناقشة الموضوعية والحيادة لقضية كفاية المتاح من مؤسسات تمويلية تتبع المسار التاريخي لجملة ما حصل عليه قطاع الزراعة والأمن الغذائي من نصيب، والأولوية التي يُحظى بها هذا القطاع بين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، وذلك كمياً وليس وصفياً.

ويمكن القول بأن الدراسات حول هذا الموضوع، وهي عامة ومحدودة للغاية لم توله حقه من التحليل والتمحيص، مما ساهم في أن يسود الاعتقاد بكفاية تلك المصادر لكل القطاعات على الأصعدة الرسمية العربية، بالرغم من مناداة المسؤولين بالمؤسسات الدولية المعنية والمهتمة بالتنمية الزراعية بأهمية عودة الاهتمام بالزراعة إلى أجندة التنمية، ومضاعفة الموازنات والأنصبة التي يحصل عليها القطاع من الإئتمان والمنح، وبخاصة لغايات الأمن الغذائي . وفي هذا السياق تتوقع مجموعة البنك الدولي ازدياد المساندة والعون المالي من بعض عناصر مجموعته (المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسات التمويل) للزراعة والقطاعات المتصلة بها من متوسط سنوي بلغ 4.1 مليار دولار في السنوات المالية 2006 – 2008م إلى ما بين 6.2 مليار و 8.3 مليار دولار سنوياً في فترة السنوات المالية 2010 – 2012م. ومن بين مجالات التركيز لهذه المساندة زيادة إنتاجية قطاع الزراعة والربط بين المزارعين والأسواق وتدعيم سلاسل القيمة Value chains .

ويهتم الجزء التالي من الدراسة بتحليل الوضع الراهن للصناديق والمؤسسات الإنمائية التمويلية العربية والإقليمية والدولية ذات المساهمات المالية المقدرة في التنمية الزراعية العربية المستدامة والأمن الغذائي العربي، وذلك من حيث الأهداف والمهام، رأس المال وتطوره، تطور الطاقات الإقراضية والإئتمانية الكلية، المجالات والأولويات القطاعية، نصيب القطاع الزراعي بالمفهوم الأشمل من القروض والمنح والمعونات المقدمة، التوزيع الجغرافي للتسهيلات المالية المقدمة للقطاع الزراعي في الدول العربية، ومن ثم تحليل المحصلة الكلية والاستنتاجات، مع الإشارة إلى عناصر القوة ونقاط القوة والفرص والإمكانات .وفي هذا السياق يلزم التأكيد على ما سبقت الإشارة إليه بأن هذه الصناديق والمؤسسات تعتبر بمثابة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية بما قدمته، وما ستظل تقدمه من مساهمات في حدود ما يتاح لها من إمكانات وموارد.

2 ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

2ـ1 النشأة ورأس المال:

تأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 1961/12/31م، برأسمال قدره 50 مليون دينار كويتي، تضاعف إلى 100 مليون دينار كويتي بعد عامين. وفي عام 1974م ارتفع رأس مال الصندوق إلى مليار دينار كويتي. ومنذ ذلك التاريخ توسع الصندوق في عملياته لتغطي كل البلدان النامية، وليس الدول العربية وحدها. وفي مارس 1981م تمت زيادة رأس المال لتصل إلى ملياري دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 6.8 مليار دولار[1].

وبلغت مساهمات الصندوق الكويتي الملتزم بها في موارد المؤسسات الإنمائية حتى 2011/3/31م نحو 431.081 مليون دينار كويتي، دفع منها 331.764 مليون دينار كويتي . وتتوزع هذه المساهمات على المؤسسات الإنمائية على النحو التالي :

المؤسسة	الملتزم به	المدفوع
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	169.700	169.700
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	14.616	14.616
الصندوق الإفريقي للتنمية	73.414	63.006
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	2.000	2.000
البنك الإفريقي للتنمية	32.570	3.352
مؤسسة التنمية الدولية	35.387	35.387
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	16.488	15.323
برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة	13.953	2.861
البرنامج الخاص لمساعدة الدول الإفريقية	72.953	25.519
المجموع	431.081	331.764

المصدر : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، التقرير السنوي (49) ، 2010ـ 2011م

2ـ2 الهدف والأنشطة ونطاق العمليات :

يهدف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها. ويقوم الصندوق بالأنشطة التالية :

- تقديم القروض والنشاطات.
- تقديم المنح على سبيل المعونة الفنية، وتوفير أنواع المعونات الأخرى.
- الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية، وغيرها من المؤسسات الإنمائية، وتمثيل دولة الكويت فيها.

أما بالنسبة إلى نطاق عمليات الصندوق، فقد تركزت عملياته بشكل أساسي على قطاعات الزراعة والري والنقل والإتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي، ثم إضيفت إليها القطاعات الاجتماعية لتشمل العمليات التعليمية والصحية.

1 ـ الدينار الكويتي يعادل 3.4 دولار أمريكي وفق البيانات المنشورة على موقع الصندوق الكويتي على الشبكة الدولية (الإنترنت) بتاريخ 2012/1/9م

3.2 الجهات المستفيدة:

يجوز للصندوق الكويتي أن يقدم مساعدته إلى جهات متنوعة، وتشمل هذه الجهات الآتي :

- الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة.
- مؤسسات التنمية سواءً منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية، وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي.
- المؤسسات التي تضطلع بمشروعات مشتركة بين عدد من الدول النامية والمنشآت المختلطة والخاصة ذات الشخصية الاعتبارية، والتي يكون لها طابع إنمائي ولا يقتصر هدفها على مجرد تحقيق الربح، ويشترط أن تكون هذه المنشآت تابعة لواحدة أو أكثر من الدول النامية وتتمتع بجنسيتها.

4.2 أنواع المساعدات :

- القروض المباشرة والكفالات.
- التمويل الموازي أو المشترك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أو التابعة لإحدي الدول.
- تقديم المنح لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية سواء تعلقت تلك الدراسات بمشروعات يسهم الصندوق في تمويلها أو غير ذلك. وتشمل هذه الدراسات مجالات مختلفة منها الأبحاث السابقة على الاستثمار، والأبحاث الخاصة باستقصاء فرص الاستثمار والمشاريع ودراسات الجدوي وإعداد المشاريع للتنفيذ والدراسات القطاعية.
- تقديم المشورة الفنية فيما يتعلق بالجوانب الفنية والمالية والاقتصادية والقانونية للمشاريع أو البرامج أو سياسات الإنماء، أو فيما يتعلق بتقديم المساعدات في مجال التنمية.
- المساهمة في رأسمال وموارد مؤسسات التنمية.
- المساهمة في رأسمال المؤسسات المؤهلة لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق لا يقوم بتقديم مساعدات مالية تستهدف دعم الميزانيات العامة أو دعم موازين المدفوعات.

5.2 إجمالي أنشطة الصندوق والتوزيع الجغرافي :

أ ـ القروض :

ساهم الصندوق الكويتي للتنمية منذ إنشائه حتى يناير (كانون ثاني)2012، أي على مدار 50 عاماً، بتقديم 806 قرضاً ، بقيمة إجمالية بلغت 4617.227 مليون دينار كويتي، تعادل نحو 15.7 مليار دولار ، أي بمعدل 314 مليون دولار سنوياً، وحوالي 16 قرضاً في كل عام.

ويبلغ عدد الدول المستفيدة من هذه القروض 102 دولة موزعة على مناطق العالم على النحو التالي :

المنطقة	عدد الدول	عدد القروض	النصيب %
دول عربية	16	306	54.90
دول إفريقية	40	250	17.07
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	19	154	19.32
دول وسط آسيا وأوروبا	16	57	6.30
دول أمريكا اللاتنية والبحر الكاريبي	11	39	2.41
الإجمالي	102	806	100.00

المصدر : ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (49)، 2010ـ2011م
ـ بيانات منشورة على موقع الصندوق الكويتي على الشبكة الدولية(الإنترنت) بتاريخ 2012/1/9م

ويوضح الجدول السابق أن الدول العربية قد حظيت بالنصيب الأكبر من أنشطة الصندوق الكويتي الإقراضية من حيث القيمة (حوالي 54.9 %) أي نحو 2535 مليون دينار كويتي، وأيضاً من حيث العدد، حيث حصلت على 306 قرضاً تمثل حوالي 38 % من إجمالي عدد القروض. كما يلاحظ أن أنشطة الصندوق تغطي 16 دولةً عربيةً من بين 22 دولةً معظمها دول نامية، وذلك وفقاً للهدف من إنشائه وهو مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى.

ب ـ المعونات الفنية والمنح :

قدم الصندوق القروض بشروط ميسرة، حيث تراوحت آجالها ما بين 20 ـ 28 سنة، وتراوحت فترة الإمهال (السماح) في سداد القروض من 3 إلى 6 سنوات، بينما تراوحت أسعار الفائدة على القروض ما بين 5.1% ـ 5.3% ، بما في ذلك نسبة قدرها 5.0% كمصاريف إدارية، وقد انعكست هذه الشروط على قيمة المنح في عمليات الصندوق، حيث تراوحت ما بين 39.32% ـ 43.34% .

ومن ناحية أخرى ، بلغ عدد المساعدات الفنية والمنح المقدمة من الصندوق منذ تأسيسه، حتى يناير (كانون ثان) 2012م نحو 293 معونة/ منحة، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 88 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 299.2 مليون دولار أمريكي، بواقع نحو 6 ملايين دولار سنوياً خلال تلك الفترة. ولقد خصص جزء هام من هذه المعونات والمنح لتغطية نفقات دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات. ووفقاً لسياسة الصندوق يتم تحويل المبالغ المنصرفة من معونة إلى قرض في تلك الحالات التي ينجم عن استخدام المعونة مشروعاً يسهم الصندوق في تمويله، والتي بلغ عددها 64 معونة/ منحة . وبناءً عليه يصبح صافي عدد المساعدات الفنية والمنح التي قدمها الصندوق منذ إنشائه 229 معونة/ منحة بلغت قيمتها الإجمالية 79.6 مليون دينار كويتي، بمعنى أنه قد تم دمج ما قيمته حوالي 8.4 مليون دينار كويتي من المعونات المقدمة مع القروض.

ويوضح البيان التالي توزيع هذه المعونات والمنح على مناطق العالم ونصيب كل منطقة منها:

الدول والمؤسسات	عدد المنح	القيمة مليون دينار كويتي	النصيب %
الدول العربية	83	46.308	52.61
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	24	4.126	4.69
الدول الإفريقية	53	8.875	10.08
دول آسيا وأوروبا	21	3.408	3.87
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6	0.875	0.99
المؤسسات	42	16.053	18.24
مجموع الدول والمؤسسات	229	79.645	90.48
مساعدات فنية تحولت إلى قروض	64	8.381	9.52
المجموع النهائي	293	88.026	100.00

المصدر : ـ الصندوق الكويتي للتنمية، التقرير السنوي (49)، 2010 – 2011م
ـ بيانات منشورة على موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الشبكة الدولية (الإنترنت) في 2010/1/9م

وكما هو الحال بالنسبة للقروض، فقد حظيت الدول العربية بالنصيب الأكبر من المعونات والمنح، حيث حصلت على نحو 46.3 مليون دينار كويتي تمثل حوالي 52.6 % من إجمالي المعونات والمنح المقدمة خلال الفترة منذ الإنشاء حتى 2012/1/9م، وبما يعادل حوالي 157.45 مليون دولار، بمعدل يقدر بحوالي 3.15 مليون سنوياً.

6ـ2 التوزيع القطاعي للقروض :

يوضح البيان التالي توزيع القروض التي قدمها الصندوق الكويتي منذ إنشائه وحتى 2012/1/9م

القطاع	عدد القروض	قيمة القروض مليون دينار كويتي	النصيب %	
			العدد	القيمة
النقل	338	1604.818	41.93	34.75
الزراعة	118	553.50	14.64	11.99
الصناعة	61	337.862	7.68	7.32
الطاقة	140	1228.457	17.37	26.61
المياه والصرف الصحي	78	429.721	9.68	9.31
الاتصالات	14	101.122	1.74	2.19
اجتماعي	23	179.750	2.85	3.89
بنوك التنمية	18	134.789	2.23	2.92
أخرى	16	47.236	1.98	1.02
المجموع	806	4617.227	100.00	100.00

المصدر : بيانات منشورة على موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الشبكة الدولية (الإنترنت) في 2010/1/9م

يشير البيان السابق إلى أن قطاع الزراعة احتل مرتبة متقدمة بين الأولويات الإقراضية للصندوق الكويتي، إذ كان ترتيبه الثالث بنسبة حوالي 12 % من إجمالي قيمة القروض الممنوحة ، وبحوالي 14.6 % من إجمالي عدد القروض، ومن هذه النسب حصل قطاع الزراعة على نحو 553.5 مليون دينار كويتي خلال الفترة المذكورة، أي ما يعادل حوالي 1881.9 مليون دولار أمريكي، وبمعدل سنوي يبلغ 37.62 مليون دولار.

وبمقارنة هذا المتوسط بما حصل عليه القطاع الزراعي من قروض في السنوات الأخيرة يتضح أن نصيب هذا القطاع يشهد تراجعاً متواصلاً، حيث أصبح يمثل حوالي 2.2 % وفقاً لبيانات السنة المالية 2011/2010م، وهو ما يقل عن نسبة الخمس من المتوسط العام خلال الفترة منذ الإنشاء وحتى نهاية مارس (آذار) 2011م.

7.2 نصيب الدول العربية من القروض والمعونات والمنح المقدمة للقطاع الزراعي:

بلغ عدد القروض المقدمة لقطاع الزراعة في الدول العربية خلال الفترة من بداية عمل الصندوق الكويتي حتى 2012/1/9م نحو 56 قرضاً تمثل 47.5 % من إجمالي العدد المقدم من الصندوق لهذا القطاع ، والبالغ 118 قرضاً. وتصل قيمة هذه القروض إلى حوالي 331.98 مليون دينار كويتي، تعادل 1128.73 مليون دولار أمريكي. وبذلك يقدر المعدل السنوي للقروض المقدمة من الصندوق للدول العربية مجتمعة (10 دول) في المجالات الزراعية بحوالي 6.64 مليون دينار كويتي، تعادل 22.57 مليون دولار أمريكي.

وتمثل قيمة القروض المقدمة للقطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 13.1 % من جملة القروض التي حصلت عليها هذه الدول، والبالغة قيمتها كما سبقت الإشارة حوالي 2535 مليون دينار كويتي، تعادل 8619 مليون دولار أمريكي، وهو بذلك يعتبر الثالث في الترتيب بعد قطاعي الطاقة (32.1 %) والنقل (25.1 %) كما هو الحال على المستوى الإجمالي، مع اختلاف ترتيب القطاعين الأول والثاني.

ويوضح جدول رقم (1-1) نصيب كل من الدول العربية من إجمالي القروض المقدمة من الصندوق ونصيب قطاع الزراعة في هذه القروض خلال الفترة منذ إنشائه وحتى 2012/1/9م.

وتتقدم المغرب الدول العربية التي حصلت على قروض للقطاع الزراعي من حيث قيمة القروض التي حصلت عليها، وذلك بإجمالي يصل إلى 125.2 مليون دينار كويتي (425.7 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يعادل 37.7 % من جملة ما قدم من قروض للدول العربية لهذا القطاع. وتتوزع بقية القيمة بين الدول التسع الأخرى بقيم تتراوح ما بين 4.3 إلى 52.0 مليون دينار كويتي (14.62 إلى 176.8 مليون دولار أمريكي).

جدول رقم (1-1): المجموع التراكمي للقروض المقدمة للدول العربية ونصيب قطاع الزراعة حتى يناير (كانون ثان) 2012م .

الدول	إجمالي القروض		القروض المقدمة لقطاع الزراعة		الأهمية النسبية لقروض قطاع الزراعة (%)
	العدد	القيمة مليون دينار كويتي	العدد	القيمة مليون دينار كويتي	
الأردن	25	176.719	5	23.825	13.50
البحرين	16	143.045	-	-	0.00
تونس	31	139.475	7	30.918	22.17
الجزائر	4	21.880	1	9.000	41.13
جزر القمر	4	6.672	-	-	0.00
جيبوتي	12	40.237	-	-	0.00
السودان	22	177.378	5	21.900	12.35
سوريا	28	332.914	4	23.883	7.17
الصومال	4	29.715	2	13.345	44.91
العراق	2	6.386	-	-	0.00
سلطنة عمان	22	164.609	-	-	0.00
لبنان	18	166.719	-	-	0.00
مصر	34	553.888	3	52.000	9.39
المغرب	37	392.303	13	125.201	31.91
موريتانيا	16	88.298	2	4.289	4.86
اليمن	31	94.953	14	27.558	29.02
المجموع	306	2535.193	56	331.948	13.09

المصدر : بيانات منشورة على موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الشبكة الدولية (الإنترنت) في 2010/1/9م.

وبوجه عام يعكس توزيع القروض على الدول العربية عدم التوافق بين أهمية الدول العربية الزراعية والنصيب الذي حصلت عليه هذه الدول، باستثناء المغرب، كما هو الحال بالنسبة للسودان ومصر وسوريا. كما يعكس حقيقة هامة، وهي الانخفاض العام في معدلات قيمة الإقراض للقطاع الزراعي إذا ما أخذت الفترة الزمنية في الإعتبار (50 عاماً).

أما بالنسبة للمعونات والمنح المقدمة للدول العربية، والتي بلغ إجمالها حوالي 54.3 مليون دينار كويتي، فقد بلغ الموجه منها إلى قطاع الزراعة حوالي 1.9 مليون دينار كويتي، أي ما يمثل نحو 3.5 % فقط من هذا الإجمالي. ولقد حصلت كل من الصومال وموريتانيا على أعلى الأنصبة، تليها كل من مصر وسوريا. ويلاحظ أن دولاً زراعية كبرى لم يكن لها نصيب من هذه المعونات والمنح مثل المغرب . ويوضح الجدول رقم (1-2) المنح والمساعدات الفنية المقدمة للدول العربية، ونصيب القطاع الزراعي منها كإجمالي تراكمي للفترة منذ إنشاء الصندوق وحتى يوليو/تموز 2010، ونسبة ما يمثله هذا

النصيب في إجمالي المعونات المتحصل عليها لكل دولة، والتي تبدو متباينة بدرجة كبيرة، وبما لا يتوافق مع ما يمثله القطاع الزراعي من أهمية في غالبية هذه الدول.

جدول رقم (2ـ1) نصيب قطاع الزراعة من المجموع التراكمي للمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى يوليو (تموز) 2010م

(دينار كويتي)

الدول	إجمالي المنح والمعونات الفنية	المنح والمعونات الفنية لقطاع الزراعة	الأهمية النسبية %
الأردن	2504258	49987	1.99
البحرين	31554933	70000	0.22
جزر القمر	731629	-	00.00
جيبوتي	236842	-	00.00
السودان	332867	56492	16.97
سوريا	625000	300000	16.00
الصومال	528947	528947	100.00
سلطنة عمان	141735	141735	100.00
فلسطين	7315430	-	00.0
الكويت	641127	5000	00.78
لبنان	3357839	99987	2.98
مصر	1075540	300000	2789
المغرب	1150000	-	00.00
موريتانيا	1285652	343950	26.75
اليمن	2863942	6377	0.22
المجموع	54318741	1902466	3.50

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية، التقرير السنوي (48)، 2009ـ2010م

3 صندوق أبوظبي للتنمية :

1ـ3 النشأة ورأس المال :

أنشيء صندوق أبوظبي للتنمية في منتصف يوليو/ تموز 1971م، برأس مال 8 مليارات درهم إماراتي، كمؤسسة وطنية ذات كيان مستقل محكومة من قبل حكومة أبوظبي ، ويسهم الصندوق في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية لحكومة أبوظبي. وتتركز نشاطاته في العديد من الدول الشقيقة والصديقة التي تستفيد من القروض الميسرة التي يقدمها الصندوق لتمويل الأنشطة التنموية ، أو من مساهماته الاستثمارية المباشرة بالمشاركة مع القطاع الخاص في تلك الدول، أو من المنح والقروض التي تقدمها حكومة أبوظبي لتنفيذ مشاريع تنموية فيها، حيث يتولى الصندوق إدارتها في مقره الرئيسي في مدينة أبوظبي.

ويبلغ رأس مال الصندوق المدفوع كما في عام 2010م نحو 6.381 مليار درهم إماراتي، وبوجه عام شهد رأس المال المد فوع تطوراً يكاد يكون سنوياً على مدار الفترة منذ الإنشاء حتى الآن.

2.3 الأهداف والوسائل :

تتركز أهداف صندوق أبوظبي للتنمية في الهدفين التاليين :

- مساعدة الدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر.
- دعم ومساندة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ولتحقيق هذين الهدفين يتخذ الصندوق الوسائل التالية :

- تقديم الموارد المالية للدول النامية - دعماً لنموها الاقتصادي - في شكل قروض ميسرة لتمويل مشاريع تنموية فيها.
- تأسيس شركات استثمارية والمساهمة في شركات قائمة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تنشأ فيها الشركات، وكذلك تعزيز موارد الصندوق ضماناً لمواصلة رسالته التنموية.
- إدارة المنح والقروض المقدمة من حكومة أبوظبي للدول النامية ، بغرض المساهمة في مشاريعها التنموية، حيث يتابع الصندوق آليات ومراحل تنفيذ تلك المشاريع.

3.3 مجالات العمل والأنشطة :

يتركز عمل الصندوق على الخطوات العملية للقضاء على الفقر في الدول النامية من خلال تقديم المساعدات في شكل قروض ميسرة بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية مثل مشاريع الكهرباء والمياه والمواصلات والصحة والزراعة والتعليم لتحقيق التنمية المستدامة. وتخضع هذه المشاريع إلى التقييم الفني والاقتصادي، ويتم التأكد من جدواها.

ولضمان استدامة عملياته وتعزيز موارده، يسهم الصندوق في استثمارات ذات عوائد مجدية ومضمونة مع مؤسسات القطاع الخاص في الدول النامية . بالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بإدارة المنح والقروض التي تقدمها حكومة أبوظبي، حيث يلعب دوراً أساسياً في تقييم وتصميم وتنفيذ المشاريع الممولة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أحكام وشروط الإقراض تعتمد على عدة عوامل يتم تقييمها في فترة تقديم القرض . وتتراوح نسبة الفائدة ما بين 2 إلى 6 %، وفترة السداد من 15 إلى 20 سنة، مع فترة سماح من 3 إلى 5 سنوات. ويجب أنَ لا تتجاوز قيمة تمويل الصندوق عن 50 % من التكلفة التقديرية للمشروع. وتلتزم الدولة المستفيدة باعفاء القرض التنموي من جميع الرسوم والضرائب، وتخضع جميع طلبات الإقراض للموافقة من قبل مجلس إدارة الصندوق.

ولقد بلغ عدد الدول التي استفادت من أنشطة الصندوق منذ تأسيسه حتى عام 2010 م نحو 56 دولة في جميع أنحاء العالم، أقيم على أراضيها مشاريع يزيد عددها على 293 مشروعاً ، وبقيمة إجمالية تتجاوز 27 مليار درهم إماراتي، تعادل 7.384 مليار دولار أمريكي.[1] وتشمل هذه القيمة ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل في الآتي:

- قروض ومنح الصندوق التنموية ، وعددها 207 مشروعاً.
- مساهمات واستثمارات الصندوق.
- قروض ومنح حكومة أبوظبي ، وعددها 86 مشروعاً.

1 سعر الصرف 3.67 درهم إماراتي مقابل الدولار الأمريكي كما في يناير/ كانون ثان 2011م.

ويلخص البيان التالي تطور إجمالي هذه المكونات، شاملة التزامات الصندوق وحكومة أبوظبي التراكمية خلال السنوات الخمس الأخيرة (2006 - 2010م) بالمليون درهم إماراتي :

السنة	إجمالي التزامات قروض الصندوق	إجمالي التزامات منح الصندوق	إجمالي التزامات قروض حكومة أبوظبي	إجمالي التزامات منح حكومة أبوظبي	رأس المال المدفوع
2006	11889.74	527.47	2712.12	5646.87	2000.00
2007	11948.55	666.50	3814.02	5661.62	4000.00
2008	11597.77	722.47	4089.49	3796.82	6000.00
2009	12076.22	750.59	3814.02	10154.01	6000.00
2010	13100.88	743.44	3796.96	9451.64	6381.00

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، أبوظبي، 2011م.

ويلاحظ أن منح حكومة أبوظبي قد شهدت طفرة في عام 2009م، حيث تضاعفت ثلاث مرات تقريباً مقارنة بما كانت عليه في العام السابق، مما زاد من أنشطة الصندوق الإجمالية بنسبة تصل إلى 30 %خلال السنوات الخمس الأخيرة من عمله.

4.3 مشاريع صندوق أبوظبي التنموية التراكمية:

أ. التوزيع الجغرافي :

تعد المشاريع التنموية محور عمل الصندوق، حيث يقوم بتقديم القروض الميسرة إلى حكومات الدول النامية في مختلف القطاعات.وتنتشر أنشطة صندوق أبوظبي للتنمية في دول العالم، حيث أصبحت تغطي 56 دولةً كما في نهاية عام 2010م. وتتوزع هذه الدول على المناطق الجغرافية على النحو التالي :

المنطقة	عدد الدول
المنطقة العربية	17
إفريقيا	22
آسيا	15
أخرى	2
الإجمالي	56

وتستحوذ الدول العربية على نحو ثلثي عدد مشاريع الصندوق التنموية، فيما تحصل هذه الدول على حوالي 82.1 % من قيمة هذه المشاريع، حيث بلغت قيمة القروض والمنح المقدمة من الصندوق لهذه الدول خلال الفترة 1971 - 2010م حوالي 11.362 مليار درهم إماراتي، تعادل نحو 3.1 مليار دولار أمريكي، أي بمعدل سنوي يقدر بحوالي 79.4 مليون دولار أمريكي للدول العربية المستفيدة من قروض ومنح الصندوق مجتمعة.

ويتوزع عدد وقيمة أنشطة الصندوق على بقية مناطق العالم، ويوضح الجدول رقم (1-3) نصيب هذه المناطق فيما قدمه الصندوق من منح وقروض خلال فترة عمله التي تقارب أربعة عقود. ويلاحظ من هذا

الجدول أن معدل نصيب الدولة من هذه المنح والقروض متفاوت بدرجة كبيرة، ويعتبر نصيب الدولة في المنطقة العربية هو الأعلى، إذ تقدر بحوالي 668.35 مليون درهم إماراتي، مقابل 46.95 مليون درهم إماراتي في إفريقيا، وحوالي 65.8 مليون درهم إماراتي في آسيا. ويعكس ذلك التوزيع أهمية ونوعية المشروعات التي يمولها الصندوق في المنطقة العربية، كما يفسر ارتفاع الأهمية النسبية للقيمة مقارنة بنظيراتها للعدد في المنطقة العربية.

جدول رقم (3-1): التوزيع الجغرافي لإجمالي مشاريع الصندوق التنموية التراكمية حتى عام 2010م

المنطقة	عدد الدول	عدد المشاريع		قيمة المشاريع	
		العدد	%	مليون درهم	%
الدول العربية	17	138	66.7	11362	82.1
الدول الإفريقية	22	42	20.3	1033	7.5
الدول الآسيوية	15	21	10.1	987	7.1
الدول الأخرى	2	6	2.9	462	3.3
المجموع	56	207	100.0	13844	100.0

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، أبوظبي 2011م

ب- التوزيع القطاعي:

يعرض الجدول رقم (1-4) التوزيع القطاعي لإجمالي مشاريع الصندوق التنموية والتراكمية كما في نهاية عام 2010م ، ومنه يتضح أن مشاريع النقل والمواصلات تستحوذ على النصيب الأكبر من القروض والمنح التي قدمها الصندوق خلال فترة عمله سواء بالنسبة للعدد أو القيمة، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الكهرباء والمياه، ثم قطاع الزراعة والري واستصلاح الأراضي، ثم قطاع الصناعة والتعدين بنسبة متقاربة.أما بقية القطاعات، فتأتي بعد ذلك بنسب أقل بدرجة ملحوظة.

ويقدر نصيب قطاع الزراعة والري والاستصلاح، والذي يُحظى بأولوية متقدمة، كما سبقت الإشارة بحوالي 2.5 مليار درهم إماراتي، تعادل نحو 671 مليون دولار أمريكي. هذا وقد بلغ عدد المشروعات في هذا القطاع 35 مشروعاً، تمثل نحو 16.9 % من إجمالي عدد المشروعات التراكمية التي مولها الصندوق خلال الفترة محل الاعتبار.

جدول رقم (4-1): التوزيع القطاعي لإجمالي مشاريع الصندوق التنموية التراكمية حتى عام 2010م

(مليون درهم إماراتي)

القطاع	عدد المشاريع		قيمة المشاريع	
	العدد	%	القيمة	%
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	35	16.9	2462	17.8
الكهرباء والمياه	45	21.8	2780	20.1
الإسكان	17	8.2	1044	7.5
النقل والمواصلات	46	22.2	3766	27.2
الصناعة والتعدين	30	14.5	2038	14.7
الخدمات الاجتماعية والصحية	17	8.2	648	4.7
الأخرى	17	8.2	1106	8.0
المجموع	207	100.0	13844	100.0

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، أبوظبي، 2011م.

5-3 مساهمات واستثمارات صندوق أبو ظبي:

يساهم ويستثمر صندوق أبوظبي للتنمية في 13 شركةً بقيمة تقدر بحوالي 895.92 مليون درهم إماراتي. وقد إنخرطت هذه الشركات في عدد من القطاعات ، كما يوضحها البيان التالي :

م	الدولة	اسم الشركة	القطاع	نسبة تملك الصندوق%
1	السودان	شركة أبوظبي للتنمية	القابضة	100
2	المغرب	شركة رباب	القابضة	82.82
3	مصر	شركة ابوظبي للاستثمارات السياحية	السياحة	84.28
4	بنجلاديش	شركة الإمارات وبنجلاديش للاستثمار	القابضة	60
5	المغرب	شركة اتحاد المغرب والإمارات للصيد البحري[1]	الزراعة والثروة السمكية	40
6	الإمارات	مزارع العين للإنتاج الحيواني [2]	الزراعة والثروة السمكية	24
7	المغرب	شركة دلما للاستثمارات السياحية	السياحة	33.71
8	تونس	شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية	السياحة	32.31
9	المغرب	شركة النخيل للمغرب والإمارات	السياحة	17
10	عُمان	شركة أسمنت ريسوت	الصناعة	15
11	النمسا	شركة مركز المؤتمرات النمساوي	العقارات	7.5
12	المغرب	شركة أسمنت المغرب	الصناعة	5.39
13	تونس	الشبكة التونسية للسيارات والخدمات	السيارات	9.3

(1) عام 1989م (2) عام 1981م

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، أبوظبي ، 2011م.

ويشير البيان السابق إلى أن نصيب قطاع الزراعة والثروة السمكية في مساهمات واستثمارات اختصر على مشروعين من بين 13 شركة تم تأسيسهما عامي 1981، 1989م.

ويوضح الجدول رقم (1-5) توزيع قيمة هذه المساهمات والاستثمارات التراكمية على القطاعات المذكورة. ويقدر نصيب قطاع الزراعة والثروة السمكية بحوالي 4.5 % من الإجمالي، حيث تبلغ قيمة هذين المشروعين نحو 40.14 مليون درهم إماراتي، أي ما يعادل حوالي 10.94 مليون دولار أمريكي. وتمثل نسبة مساهمة الصندوق فيهما 40 %، 24 % كما هو وارد في البيان السابق كمساهمات واستثمارات الصندوق.

جدول رقم (1-5): التوزيع القطاعي لإجمالي مساهمات واستثمارات الصندوق التراكمية حتى 2010م

(بالمليون درهم إماراتي)

القطاع	العدد	قيمة المشاريع	النسبة المئوية للقيمة %
الشركات القابضة	3	216.72	24.2
السياحة	4	300.59	33.5
الصناعة	2	176.94	19.8
الزراعة والثروة السمكية	2	40.14	4.5
السيارات	1	80.06	8.9
العقارات	1	81.47	9.1
المجموع	13	895.92	100.0

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، أبوظبي، 2011م.

6-3 قروض ومنح حكومة أبوظبي:

بطبيعة الحال، تمثل المنح الجزء الأكبر من جملة ما تقدمه حكومة أبوظبي من قروض ومنح إلى دول العالم من خلال الصندوق، حيث تمثل المنح نحو 71.3 %، مقابل حوالي 5.4 % لنظيرتها التي يقدمها الصندوق.

ولقد بلغ العدد الإجمالي التراكمي لمشاريع حكومة أبوظبي التنموية 86 مشروعاً، شملت عدداً من الدول العربية والإفريقية والآسيوية ودول في مناطق أخرى من العالم. ويقدر إجمالي قيمة ما قدم لهذه الدول من قروض ومنح نحو 13.248 مليار درهم إماراتي، منها حوالي 9.452 مليار درهم إماراتي في صورة منح لتنفيذ مشروعات تنموية في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

أ- التوزيع الجغرافي :

كما هو الحال بالنسبة لصندوق أبوظبي للتنمية، والذي يتولى مسؤولية إدارة المنح والقروض المقدمة من حكومة أبوظبي للدول النامية، فقد استحوذت الدول العربية على النصيب الأكبر من جملة منح وقروض حكومة أبوظبي التراكمية، حيث حصلت على نحو 10.2 مليار درهم إماراتي، لإقامة عدد 61 مشروعاً على أراضيها، أي أنها حصلت على حوالي 76.6 % من قيمة المنح والقروض، وحوالي 84.5 % من عددها. ووفقاً لذلك، فإن المعدل السنوي لما قدمته حكومة أبوظبي من خلال الصندوق للدول العربية المستفيدة مجتمعة يبلغ حوالي 260.3 مليون درهم إماراتي، تعادل 70.9 مليون دولار أمريكي سنوياً.

وتأتي الدول الآسيوية في المكانة الثانية، تليها الدول الإفريقية بنسب يوضحها الجدول رقم (1-6) الذي يعرض التوزيع الجغرافي لإجمالي عدد وقيمة مشاريع حكومة أبوظبي التراكمية التنموية المقدمة خلال الفترة 1971 – 2010م.

جدول رقم (1-6) التوزيع الجغرافي لإجمالي مشاريع حكومة أبوظبي (القروض والمنح) التراكمية التنموية حتى عام 2010م

(القيمة: بالمليون درهم إماراتي)

المنطقة	عدد المشاريع	إجمالي القروض		إجمالي المنح		المجموع الكلي	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	61	3209	84.5	6942	73.5	10151	76.6
الدول الإفريقية	11	584	15.4	369	3.9	953	7.2
الدول الآسيوية	13	4	0.1	2103	22.2	2107	15.9
الدول الأخرى	1	0	0.0	37	0.4	37	0.3
الإجمالي	86	3797	100.0	9451	100.0	13248	100.0

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية، التقرير السنوي 2010 م، أبوظبي، 2011م.

ب- التوزيع القطاعي:

تحصل القطاعات الأخرى غير المصنفة منفردة على أعلى نصيب من القروض والمنح التي تقدمها حكومة أبوظبي للدول النامية من خلال الصندوق، حيث تمثل ما يقرب من الثلث (29.6 %) . وتأتي قطاعات البنية التحتية مجتمعة فى المرتبة التالية، وفي مقدمتها الإسكان، ثم النقل والمواصلات والتخزين، ثم تأتي الكهرباء والمياه في ذيل القائمة. وتحصل هذه القطاعات مجتمعة على حوالي 40 % من إجمالي قيمة القروض والمنح. أما القطاعات الخدمية والمتمثلة في الخدمات الاجتماعية والصحية فقد حصلت على ما نسبته 10.9 % من هذا الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1-7).

جدول رقم (1-7) : التوزيع القطاعي لإجمالي مشاريع حكومة أبوظبي للتنمية التراكمية حتى 2010م

(القيمة: بالمليون درهم إماراتي)

القطاع	عدد المشاريع		قيمة التمويل	
	العدد	%	القيمة	%
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	9	10.5	1221	9.2
الكهرباء والمياه	5	5.8	668	5.1
الإسكان	14	16.3	2752	20.8
النقل والمواصلات والتخزين	13	15.1	1895	14.3
الصناعة والتعدين	6	7.0	1342	10.1
الخدمات الاجتماعية والصحية	23	26.7	1448	10.9
أخرى	16	18.6	3922	29.6
المجموع	**86**	**100.0**	**13248**	**100.0**

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، أبوظبي، 2011 م.

وبالنسبة لقطاع الزراعة والري واستصلاح الأراضي فيأتي في مرتبة متأخرة (قبل الأخيرة) بنسبة تقدر بحوالي 9.2 % من القيمة، حيث بلغ نصيبه من القروض والمنح المقدمة من حكومة أبوظبي حوالي 1.221 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل حوالي 332.7 مليون دولار أمريكي. ولقد غطى هذا المبلغ 9 مشروعات على مدار الفترة 1991 ـ 2010م، أي بواقع حوالي 37 مليون دولار للمشروع الواحد.

وبذلك تبلغ جملة ما حصل عليه قطاع الزراعة والري واستصلاح الأراضي مما قدمه كل من صندوق أبوظبي للتنمية وحكومة أبوظبي 3.683 مليار درهم إماراتي لإقامة 44 مشروعاً في مختلف مناطق العالم المستفيدة من القروض والمنح المقدمة منهما، أي بواقع 83.7 مليون درهم إماراتي للمشروع، تعادل نحو 22.8 مليون دولار للمشروع الواحد في المتوسط.

أما بالنسبة للمعدل السنوي لجملة القروض والمنح المقدمة لقطاع الزراعة والري والاستصلاح من الصندوق والحكومة فيقدر بحوالي 94.4 مليون درهم إماراتي، تعادل حوالي 25.7 مليون دولار أمريكي سنوياً لجميع الدول المستفيدة منهما على مدار الفترة 1971 – 2010م.

7ـ3 نصيب قطاع الزراعة في الدول العربية المستفيدة من إجمالي القروض والمنح [1]:

تعطي البيانات الواردة في الجدول رقم (1ـ8) مؤشرات أولية عن الأهمية النسبية لكل من الدول العربية المستفيدة في جملة القروض والمنح التي قدمها كل من صندوق أبوظبي للتنمية وحكومة أبوظبي معاً، ولما حصل عليه قطاع الزراعة والري واستصلاح الأراضي من هذه الجملة لإقامة مشروعات بهذه الدول العربية.

ووفقاً للبيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق أبوظبي للتنمية على الشبكة الدولية (الإنترنت) في نهاية يناير/كانون ثان 2012م، يبلغ العدد الإجمالي للمشروعات 257 مشروعاً في كل الدول ومختلف القطاعات وجميع الأوضاع التنفيذية (جديد ـ منتهي ـ تحت التنفيذ) ومن كل الأنواع (منحة ـ قرض) وبواسطة كل من حكومة أبوظبي أو صندوق أبوظبي للتنمية. ويبلغ عدد المشروعات وفق هذا الإجمالي 180 مشروعاً، منها 31 مشروعاً تمثل نصيب قطاع الزراعة والري واستصلاح الأراضي من هذا الإجمالي.

ويستخلص من توزيع هذه المشروعات على الدول العربية النتائج التالية:

1 ـ أن عدد الدول العربية المستفيدة مما قدمه كل من صندوق أبوظبي وحكومة أبوظبي من خلال الصندوق 17 دولة، إحدى عشرة دولة فقط منها هي التي حصلت على قروض و/ أو منح لمشروعات زراعية.

2 ـ أن عدد المشروعات في الدول العربية الممولة من الصندوق و/ أو حكومة أبوظبي يمثل حوالي 70 % من جملة المشروعات (جديدة ـ منتهية ـ تحت التنفيذ)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالأهمية النسبية لعدد الدول العربية في العدد الكلي للدول المستفيدة (30.4 %)، مما يشير إلى الأولوية التي يعطيها الصندوق للدول العربية في الإقراض والمنح.

3 ـ أن عدد المشروعات الزراعية محدود للغاية ـ وبوجه عام مقارنة بالفترة الزمنية التي قدمت خلالها

1 لا تتوافر بيانات منشورة عن قيمة المشاريع المقامة في الدول كل على حده، ويقتصر ما هو متاح على إعداد هذه المشروعات، كما لا تتطابق الأعداد على المستوى الإجمالي بين ما هي منشورة بالتقرير السنوي لعام 2010م، وما هو متاح على الموقع الإلكتروني للصندوق في يناير/ كانون ثان 2012م.

القروض والمنح (نحو أربعة عقود) ـ حيث يبلغ حدها الأقصي 7 مشروعات، كما هو الحال بالنسبة لليمن، وهي من الدول العربية الأقل نمواً، وذلك على الرغم من ارتفاع أهمية القطاع الزراعي.

جدول رقم (8ـ1) : إجمالي عدد المشروعات الممولة من الصندوق وحكومة أبوظبي إلى الدول العربية وعدد مشروعات قطاع الزراعة حتى يناير/ كانون ثانٍ 2012م.

الدول	إجمالي القروض والمنح [1]		القروض والمنح لقطاع الزراعة [2]		الأهمية النسبية لقروض ومنح قطاع الزراعة
	عدد	%	عدد	%	
الأردن	11	6.1	2	6.5	18.2
الإمارات	13	7.2	0	-	-
البحرين	13	7.2	1	3.2	7.7
تونس	12	6.7	3	9.7	25.0
الجزائر	6	3.3	1	3.2	16.7
جيبوتي	4	2.2	0	-	-
السودان	12	6.7	4	12.9	33.3
سوريا	11	6.1	1	3.2	9.1
الصومال	2	1.1	0	-	-
سلطنة عمان	15	8.3	1	3.2	6.7
فلسطين	1	0.6	0	-	-
القمر	3	1.7	0	-	-
لبنان	8	4.5	0	-	-
مصر	15	8.3	4	12.9	26.7
المغرب	27	15.0	5	16.1	18.5
موريتانيا	6	3.3	2	6.5	33.3
اليمن	21	11.7	7	22.6	33.3
المجموع	180	100.0	31	100.0	17.1

(1) تشمل الزراعة والري وإستصلاح الأرضي.
(2) تشمل المشروعات الجديدة وتحت التنفيذ والمنتهية.
المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت) ، يناير/ كانون الثاني 2012 م

1 ـ إن توزيع المنح والقروض على الدول العربية لا يعكس غطاءً أو معياراً يتسق مع واقع المشروعات، حيث حصلت المغرب على أكبر عدداً من القروض والمنح لإقامة مشروعات على أراضيها (37 مشروعاً)، وهي ليست الدولة الأكثر كثافة سكانية أو الأقل نمواً أو الأعلى إمكانات تنموية قطاعية، تليها اليمن، ثم سلطنة عمان ومصر.

وبالإستناد إلى معدلات القروض والمنح المقدمة للمشروعات الزراعية كمتوسط عام، يمكن بالقياس تقدير المبالغ التي حصلت عليها نظيرتها المقامة في الدول العربية، حيث تقدر بحوالي 706.8 مليون دولار لهذه الدول مجتمعة، أي بواقع 64.25 مليون دولار للدولة في المتوسط خلال الفترة 1971- 2010 م.

4 ـ الصندوق السعودي للتنمية :

1.4 النشأة ورأس المال:

تأسس الصندوق السعودي للتنمية في 1394/8/14هـ الموافق 1974/9/1م، كمؤسسة عامة تتولى تنفيذ سياسة حكومة المملكة العربية السعودية الرامية لمساعدة الدول النامية. ولقد بدأ الصندوق أعماله بتاريخ 1395/2/18هـ الموافق 1975/3/1م. ويتمتع الصندوق بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، وله مجلس إدارة، ويتولى نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السلطة التنفيذية.

بدأ الصندوق نشاطه برأس مال قدره 10مليارات ريال سعودي مقدم من حكومة المملكة العربية السعودية، وتمت زيادته على ثلاث مراحل ليصبح 31 مليار ريال سعودي.

2.4 الأهداف الرئيسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، ودعم الصادرات الوطنية السعودية، غير النفطية عن طريق تمويل الصادرات وضمانها.

3.4 مجالات النشاط ونطاق العمل :

يمارس الصندوق نشاطين رئيسيين أحدهما غير محدد جغرافياً، والآخر وطني يقتصر على المملكة العربية السعودية، وعلى النحو التالي:

أ ـ تمويل المشروعات الإنمائية :

وتتم مساهمة الصندوق في هذه المشروعات عن طريق تقديم قروض ميسرة، ونشاطه غير محدد من الناحية الجغرافية، وهو يتعامل مباشرة مع حكومات الدول النامية للمساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية ذات الأولوية، ويعطي الصندوق الأولوية للدول الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض.

ويتم تقديم القروض الإنمائية وفق قواعد أساسية تراعي الشروط التالية :

- ثبوت الجدوي الاقتصادية أو الإجتماعية للمشروع المطلوب تمويله من الصندوق.
- أن يتم دفع مبلغ القرض وإسترداده بالريال السعودي.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة 5 % من رأس مال الصندوق ، ونسبة 50 % من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له.
- لا يجوز أن يتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأي بلد في آن واحد نسبة 10 % من رأس مال الصندوق.

ب ـ تمويل وضمان الصادرات :

هو نشاط بدأ في 1419/12/26 هـ الموافق 1999/4/12م ، ويقوم الصندوق من خلاله بمهمة تمويل وضمان الصادرات الوطنية غير النفطية ، ويقتصر على المملكة العربية السعودية.

4.4 النشاط التنموي التراكمي للصندوق :

بلغ عدد اتفاقيات القروض التي وقعها الصندوق السعودي للتنمية منذ بداية نشاطه في عام 1395/1394هـ (1975م) وحتى نهاية 1491/ 1432هـ (2010م) ما جملته 489 اتفاقية قرض خصصت لتمويل 472 مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً اقتصادياً، ساهم الصندوق في تمويلها بمبلغ إجمالي تراكمي قدره حوالي 33.259 مليار ريال سعودي، تعادل نحو 8.87 مليار دولار أمريكي[1].

النشاط	العدد	القيمة (مليون ريال)
المشاريع	446	32521.4
البرامج	26	737.6
الإجمالي	472	33259.0

5.4 التوزيع الجغرافي للقروض التراكمية :

استفاد من القروض التي قدمها الصندوق السعودي للتنمية على مدار فترة عمله (1975 – 2010م) عدد كبير من الدول النامية في مختلف أنحاء العالم بلغ 77 دولة. ويوضح الجدول رقم (1-9) توزيع هذه الدول على مناطق العالم الجغرافية، حيث تقع 43 دولة في أفريقيا، 27 دولة في آسيا، 7 دول في مناطق أخرى. وتستحوذ آسيا على النصيب الأكبر من مبالغ القروض، على الرغم من أن عدد القروض المقدمة لها تقل عن تلك المقدمة للدول الإفريقية. وقد يفسر ذلك بطبيعة المشروعات والبرامج الممولة في كل منهما ومجالاتها التنموية. كما سيتضح من التوزيع القطاعي والجغرافي لقروض الصندوق التراكمي والوارد بالجدول رقم (1-9).

جدول رقم (1-9): التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق السعودى للتنمية التراكمية خلال الفترة 1395/1394-1432/1431هـ (1975-2010م).

المناطق	عدد الدول	المشاريع		البرامج		إجمالي المشاريع والبرامج		
		العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	الإجمالي %
إفريقيا	43	249	15192.74	23	383.09	272	15576.03	46.8
آسيا	27	188	16816.63	2	242.02	190	17058.65	51.3
مناطق أخرى	7	9	511.81	1	112.50	10	624.31	1.9
الإجمالي	77	446	32521.18	26	737.61	*472	33258.99	100.0

* يبلغ عدد اتفاقيات القروض الموقعة 489 إتفاقية، ويعزى السبب في اختلاف عدد المشاريع والبرامج عن القروض الموقعة إلى حصول عدد من المشاريع على أكثر من قرض.

المصدر : الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي 1432/1431هـ (2010م) ، الرياض .

6.4 التوزيع القطاعي للقروض التراكمية :

تغطي القروض التي يقدمها الصندوق قائمة كبيرة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتتفاوت الأهمية النسبية لهذه القطاعات وفقاً للأولويات الإقراضية التي تحددها الدول المستفيدة، وبخاصة الدول

1 سعر الصرف للدولار 3.75 ريال سعودي وفقاً للأسعار بتاريخ 2012/2/14م

النامية التي يهتم بها الصندوق. ويعرض الجدول رقم (1-10) توزيع القروض التراكمية على القطاعات الرئيسية والفرعية، ومنه يستخلص النتائج التالية :

جدول رقم (1-10): التوزيع القطاعي لقروض الصندوق السعودي للتنمية التراكمية خلال الفترة 1395/1394 ـ 1432/1431هـ (1975 – 2010م).

القطاع	الإجمالي				% من الإجمالي	
	عدد المشاريع والبرامج		المبلغ بالمليون ريال			
أ ـ النقل والإتصالات :						
1ـ النقل	153		9802.80		29.47	
- الطرق	101		6174.65		18.57	
- السكك الحديدية	15		1635.96		4.92	
- الموانئ البحرية	21		1600.45		4.81	
- المطارات	16		391.74		1.17	
2ـ الاتصالات	6		276.62		00.83	
مجموع فرعي للنقل والاتصالات	159		10079.4		30.30	
ب ـ الزراعة	80		5244.54		15.77	
جـ الطاقة	51		6780.35		20.39	
د ـ البنية الاجتماعية						
1ـ المياه والصرف الصحي	34		2110.01		6.34	
2ـ التعليم	53		2871.42		8.63	
3ـ الصحة	32		2014.56		6.06	
4ـ الإسكان والتنمية الحضرية	19		1058.74		3.18	
مجموع فرعي البنية الإجتماعية	138		8054.73		24.22	
هـ الصناعة والتعدين	18		1942.60		5.84	
وـ القطاعات الأخرى	26		1157.35		3.48	
الإجمالي	472		33258.99		100.00	

المصدر : الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي 1432/1431هـ (2010م) ، الرياض .

- إن قطاع النقل منفرد، وهو من بين العناصر الرئيسية للبنية التحتية الاقتصادية ـ يحتل مكان الصدارة بنسبة 29.5 % من مبالغ القروض خلال الفترة 1995– 2010م، يليه قطاع البنية الاجتماعية ككل بنسبة 24.2 %، ثم قطاع الطاقة بنسبة 20.4 %. ومن بين القطاعات المؤخرة قطاع الصناعة والتعدين، والذي لا يحظى في الدول النامية بأولوية متقدمة.
- إن قطاع الزراعة بوجه عام يحصل على نصيب كبير نسبياً يقدر بحوالي 15.8 % من إجمالي القروض التراكمية، غير أن ترتيبه في الأولوية يأتي متأخراً مقارنة بالقطاعات الرئيسية الأخرى. ويقدر جملة ما حصل عليه هذا القطاع الحيوي في الدول النامية بحوالي 5.244 مليار ريال سعودي

على مدار 36 عاماً، أي ما يعادل نحو 1.4 مليار دولار أمريكي وذلك لتمويل 80 مشروعاً، أي بمعدل يقدر بحوالي 17.5 مليون دولار للمشروع الواحد.

- إن المبلغ المقدم للتمويل يقدر بحوالي 18.8 مليون دولار أمريكي للمشروع الواحد كمتوسط عام، وهو يفوق نظيره في القطاع الزراعي، ويقل كثيراً عن متوسط مشروعات قطاع الطاقة (حوالي النصف)، هذا التفاوت يفسر الاختلاف فيما بين الأهمية النسبية للأعداد والمبالغ التي حصلت عليها القطاعات المختلفة.

وبطبيعة الحال، فإن التوزيع القطاعي للقروض المقدمة من الصندوق السعودي يختلف فيما بين المناطق الجغرافية، وفيما يلي بيان بهذا التوزيع القطاعي والجغرافي للقروض التراكمية :

القطاع	إفريقيا		آسيا		مناطق أخرى	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
النقل والاتصالات	93	4550.68	62	5353.74	4	1750.00
الزراعة	62	3779.23	18	1465.31	-	-
الطاقة	15	1693.48	35	4975.81	1	111.06
البنية الاجتماعية	70	3703.84	64	4125.14	4	225.75
الصناعة والتعدين	12	1277.21	6	665.39	-	-
القطاعات الأخرى	20	571.59	5	473.26	1	112.50
الإجمالي	272	15576.03	190	17058.65	10	624.31

المصدر : الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي 1432/1431هـ (2010م) ، الرياض.

ويلاحظ من هذا التوزيع أن قطاع الزراعة في إفريقيا يحظى بأولوية متقدمة (الثاني في الترتيب) مقارنة بالمناطق الأخرى، إذا حصل على حوالي 24.3 % من المبالغ المقدمة لتمويل المشروعات مقابل حوالي 8 % في آسيا، ولم تحصل المناطق المتبقية على أية قروض زراعية ، وهو بذلك يلي قطاع النقل مباشرة.

كما يلاحظ أن قطاع الطاقة يحتل أولوية متقدمة في دول آسيا، إضافة لقطاع النقل والبنية الاجتماعية، وهو ما يفسر ارتفاع متوسط المبالغ التي تحصل عليها المشروعات في هذه المنطقة مقارنة بنظيره في إفريقيا كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

7.4 نصيب الدول العربية في القروض التراكمية الإجمالية والزراعية:

إجمالي عدد القروض التراكمية:

يبلغ عدد الدول العربية المستفيدة من القروض التراكمية التي قدمها الصندوق السعودي للتنمية على مدار فترة عمله 15 دولة. ولقد حصلت هذه الدول مجتمعة على 198 قرضاً، تمثل حوالي 42 % من مجموع القروض التراكمية ، وتبلغ قيمة تلك القروض نحو 16.4 مليار ريال سعودي تعادل حوالي 4.37 مليار دولار أمريكي.

ويتسق توزيع هذه القروض على الدول العربية إلى حد ما مع سياسة الصندوق بإعطاء الأولوية للدول النامية، حيث يأتي اليمن في مقدمة الدول باعتبارها من بين الدول العربية الأقل نمواً يليها السودان، وفيما عدا ذلك لا يعكس التوزيع نوعاً من الارتباط بين درجة النمو الاقتصادي والقروض التي حصلت عليها الدول، باستثناء بعض الدول ذات الموارد المالية والطبيعية المحدودة .

ويقدر معدل الإقراض السنوي للدول العربية مجتمعة بحوالي 468.2 مليون ريال سعودي (124.8 مليون دولار أمريكي)، فيما يقدر معدل الإقراض للمشروع الواحد بحوالي 82.8 مليون ريال سعودي في المتوسط (22.1 مليون دولار أمريكي).

قروض قطاع الزراعة التراكمية:

تقتصر القروض المقدمة للقطاع الزراعي على 11 دولة عربية فقط تخلو من بعض الدول الزراعية الرئيسية مثل سوريا وسلطنة عمان، ولقد حصلت هذه الدول مجتمعة على 36 قرضاً بقيمة تبلغ حوالي 2.659 مليار ريال سعودي (نحو 709 مليون دولار أمريكي). وتتركز هذه القروض في كل من السودان والمغرب ومصر والجزائر وتونس والصومال، وجميعها دول زراعية مهمة ولو بدرجات متفاوتة.

ويوضح الجدول رقم (1ـ11) أيضاً الأهمية النسبية لمبالغ القروض المقدمة للقطاع الزراعي في الدول العربية، والتي تتفاوت بدرجة ملحوظة، حيث تتراوح ما بين 95 % و نحو 1 % في الدول التي حصلت على هذه القروض، وتتسق هذه الأهمية مع أهمية القطاع الزراعي في هذه الدول بصورة واضحة.

جدول رقم (1ـ11): نصيب الدول العربية من إجمالي القروض وقروض القطاع الزراعي التراكمية المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية خلال الفترة 1394/1395هـ – 1431/1432 هـ (1975–2010م).

الدولة	إجمالي القروض		قروض قطاع الزراعة (1)		التركيز القطري لمبالغ القروض		الأهمية النسبية لمبالغ قروض الزراعة
	العدد	المبلغ مليون ريال	العدد	المبلغ مليون ريال	الإجمالي %	قطاع الزراعة %	
الأردن	18	1183.63	1	12.70	7.2	0.5	1.1
البحرين	6	623.76	-	-	3.8	-	-
تونس	20	1371.55	5	306.97	8.4	11.6	22.4
الجزائر	18	1408.09	4	357.00	8.6	13.4	25.4
جيبوتي	7	232.73	1	15.00	1.4	0.6	6.4
السودان	18	1943.15	8	573.76	11.9	21.6	29.5
سوريا	13	1928.85	-	-	11.8	-	-
الصومال	4	352.59	3	317.29	2.1	11.9	90.0
سلطنة عمان	5	274.17	-	-	1.7	-	-
جزر القمر	2	44.00	-	-	0.3	-	-
لبنان	21	1020.00	1	37.5	6.2	1.4	3.7
مصر	12	1362.53	3	378.64	8.3	14.2	27.8
المغرب	19	1483.00	5	455.42	9.0	17.1	30.7
موريتانيا	11	1017.35	2	119.10	6.2	4.5	11.7
اليمن	24	2140.09	3	85.29	13.1	3.2	4.0
الإجمالي	198	16385.49	36	2658.67	100.0	100.0	16.2

(1) تشمل القروض المقدمة لإقامة السدود ومشاريع الري ومصانع السكر والتنمية الريفية.
المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي 1431/1432 هـ(2010) م، الرياض.

ومن واقع البيانات الواردة في الجدول المذكور، فإن المعدل السنوي لإقراض القطاع الزراعي خلال الفترة 1975 – 2010 يقدر بحوالي 76 مليون ريال سعودي، تعادل 20.3 مليون دولار أمريكي، أما معدل الإقراض للمشروع الزراعي فيقدر بحوالي 73.85 مليون ريال سعودي في المتوسط (19.7 مليون دولار أمريكي) ويعتبر هذا المعدل منخفضاً نسبياً مقارنة بالمتوسط العام لإجمالي القروض.

8.4 التمويل المشترك التراكمي:

تضم قائمة الجهات المشاركة في التمويل مع الصندوق السعودي للتنمية خلال الفترة 1394 / 1395هـ – 1432/1431هـ (1975- 2010م) عدداً كبيراً من المؤسسات والصناديق والوكالات والبنوك والبرامج الإنمائية والتمويلية العربية والإقليمية والدولية.

ويعرض البيان التالي هذه الجهات:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	- بنك التسليف الإيطالي
- صندوق أبو ظبي للتنمية	- البنك اليوغسلافي للتعاون الاقتصادي
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	- بنك التنمية الإفريقي
- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	- البنك الإسلامي للتنمية
- صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار (اليابان)	- البنك الآسيوي للتنمية
- صندوق المساعدات والتعاون الفرنسي	- بنك التنمية الكاريبي
- صندوق التصنيع في الدول النامية (الدنمارك)	- بنك التنمية للأمريكتين
- صندوق التنمية الإفريقي	- بنك غرب إفريقيا للتنمية
- الصندوق الحيوي لتنمية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا	- بنك التنمية لدول غرب إفريقيا الوسطى
- صندوق الأوبك للتنمية الدولية	- بنك شرق وجنوب إفريقيا للتجارة والتنمية
- الصندوق الأوروبي للتنمية	- بنك انسكليدا الاسكندنافي
- صندوق النقد الدولي	- بنك الاستثمار الأوروبي
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- المساعدات البريطانية لما وراء البحار	- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
- الوكالة الكندية للتنمية الدولية	- مؤسسة تنمية دول الكومنولث
- وكالة التنمية السويدية	- المؤسسة الخيرية الأمريكية لتحديات الألفية
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	- شركة التنمية السويسرية
- هيئة تنمية الصادرات (كندا)	- المجموعة الاقتصادية الأوروبية
- هيئة التنمية الدولية	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الخزانة المركزية للتعاون الاقتصادي (فرنسا)	- بنك الغذاء العالمي - بنك الإعمار الألماني

ويلخص الجدول رقم (1-12) القروض الممولة تمويلاً مشتركاً من بين القروض الموقعة من الصندوق السعودي للتنمية ونسبة التمويل المشترك في هذه القروض على مستوى المناطق الجغرافية.

جدول رقم (1-12): التمويل المشترك التراكمي خلال الفترة 1431/1432هـ (1975-2010م)

المنطقة	القروض الموقعة		القروض الممولة تمويلاً مشتركاً		التمويل المشترك (%)
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
إفريقيا	272	15576.02	197	10630	68.25
آسيا	190	17058.65	100	9948.97	58.32
مناطق أخرى	10	624.31	5	260.10	41.66
الإجمالي	472	33258.98	302	20839.07	62.66

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي 1431/1432هـ (2010م)، الرياض.

وكما هو موضح بالجدول السابق يبلغ عدد القروض الممولة تمويلاً مشتركاً 302 قرضاً بقيمة إجمالية تراكمية بمبلغ نحو 20.84 مليار ريال سعودي، تمثل حوالي 62.6 % من إجمالي القروض التراكمية الموقعة، وتتفاوت هذه النسبة بين المناطق المختلفة. وبذلك يمكن القول بأن إجمالي قيمة القروض التي ساهم الصندوق في تمويلها منفرداً يبلغ حوالي 12.42 مليار ريال سعودي (3.312 مليار دولار أمريكي)، قدمت إلى 170 قرضاً.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المسحوبات التراكمية من القروض الموقعة خلال الفترة 1394/1394 – 1432/1431هـ (1975-2010م) يبلغ 25.143 مليار ريال سعودى (6.705 مليون دولار أمريكى)، وهو ما يمثل حوالي 75.6 % من إجمالي قيمة القروض الموقعة من الصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في مشروعات تنموية في الدول النامية، وقد سحبت هذه المبالغ لتمويل 427 مشروع وبرامج في هذه الدول، أي ما يعادل حوالي 90.5 % من العدد الإجمالي التراكمي للمشروعات والبرامج.

وبطبيعة الحال تختلف نسبة المسحوبات التراكمية في المناطق الجغرافية عن النسبة المذكورة سواء للعدد أو المبالغ، حيث تتراوح هذه النسبة بالنسبة للمبالغ ما بين نحو 65 % وحوالي 77.2 %.

وفي سياق استعراض دور الصندوق السعودي للتنمية في مساعدة الدول النامية في مختلف مناطق العالم كمؤسسة حكومية، فإنه يلزم التنويه إلى ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساهمات في المؤسسات التنموية العربية والإقليمية والدولية حتى 2010/12/31م، ويعرض البيان التالي هذه المساهمات:

المؤسسات	رأس المال بالمليون دولار	مساهمة المملكة	
		المبلغ بالمليون دولار	%
صندوق النقد العربي	2808.000	416.286	14.83
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	6993.042	1677.693	23.99
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	2800.000	684.952	24.46
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	194.481	13.111	6.80
البنك الإسلامي للتنمية	27846.000	6574.131	23.60
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	3435.008	1033.280	30.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	189943.000	5403.800	2.84
صندوق النقد الدولي	334844.818	10757.670	3.21
هيئة التنمية الدولية	199130.910	2348.520	1.18
مؤسسة التمويل الدولية	2369.396	30.062	1.27
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	3652.000	4439.778	12.04
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	1912.825	59.813	3.13
بنك التنمية الإفريقي	101095.283	188.050	0.19
صندوق التنمية الإفريقي (1)	-	8326.318	0.47
الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي	350.350	78.671	22.47
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات	232.05	20.885	9.00
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	1000.000	76.240	7.62
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	750.000	120.000	16.00
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	10000.000	1000.000	10.00
الحساب الخاص لدعم مشروعات القطاعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	2000.000	500.000	25.00

(1) ليس للصندوق رأس مال، ويعتمد الصندوق على التعبئات المدفوعة من الدول المانحة
المصدر : الصندوق السعودى للتنمية، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت)، 2012/2/14م.

5 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

1.5 النشأة ورأس المال :

أنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الصندوق العربي) كأول مؤسسة إقليمية عربية للتمويل الإنمائي عام 1972م، بهدف دفع مسيرة التعاون والتكامل العربي، وذلك برأسمال قدره 15.4 مليون دينار كويتي. وتطور بعد ذلك رأس المال بزيادات سنوية اعتباراً من عام 1973م، حتى بلغ 663 مليون دينار كويتي في عام 1989م. ولقد استقر رأس المال عند هذا الحد إلى أن تمت زيادته إلى 2 مليار دينار كويتي عام 2008م، أي ما يعادل حوالي 7.2 مليار دولار أمريكي[1]. ولقد وصل مجموع موارد الصندوق العربي بنهاية عام 2010م نحو 2669.7 مليون دينار كويتي، فيما بلغ فائض دخل الصندوق العربي 2233.7 مليون دينار كويتي.

2.5 أغراض الصندوق ونطاق الأعمال:

تتمثل أهم أغراض الصندوق في تمويل المشاريع التي تعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي على الدول الأعضاء. ولتحقيق أغراضه يقوم الصندوق بالمهام التالية :

- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تتضمن شروط ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الأفضلية للمشاريع الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشاريع العربية المشتركة.
- تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر ، بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي.
- توفير الخبرات والعون الفني في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.
- إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق العربي، ويتم تمويلها من موارده وأية موارد أخرى، وتحدد وثائق إنشاء تلك الصناديق أغراضها وصلاحياتها وإدارتها والقواعد المنظمة لعملياتها.
- إنشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تهدف إلى تنفيذ وتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء ، بما في ذلك توفير وتمويل الخدمات المالية والفنية والاستثمارية اللازمة.
- تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض والضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشآت ذات الشخصية الإعتبارية، والمساهمة في رؤوس أموالها، وتوفير عمليات التمويل الأخرى والخدمات المالية والفنية والاستثمارية اللازمة، وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يحددها مجلس الإدارة المنصوص عليه في المادة (22) من اتفاقية إنشاء الصندوق العربي.

3.5 أنشطة الصندوق :

تستند أنشطة الصندوق العربي إلى عدة مبادئ مستوحاه من أحكام اتفاقية الإنشاء، لعل من أهمها:

- أن تكون المشاريع الممولة ذات أولوية ضمن خطط وبرامج التنمية.
- أن يتم التأكد من خلال الدراسات من جدوى المشاريع الفنية الاقتصادية.
- أن يتم وضع الأطر القانونية والتنظيمية والفنية الكفيلة بضمان سلامة المشاريع، وبما يحقق

1 سعر صرف الدينار الكويتي 3.6 دولار أمريكي ، وفقاً لبيانات الصندوق العربي بنهاية 2010م .

أهدافها.
- أن تسهم الجهة المستفيدة بنصيب معقول في تمويل المشروع.
- مراعاة التوازن في توزيع القروض على الدول طبقاً للمعايير المقررة.
- إعطاء الأولوية للمشاريع العربية المشتركة التى تعضد التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- وضع ضوابط لتنفيذ المشاريع بما يكفل تحقيقها لأهدافها والحصول على أفضل الشروط الفنية والمالية لتنفيذها.

ويمارس الصندوق العربي أنشطته من خلال المساهمة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية تحديداً، وذلك عن طريق تقديم القروض لتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة الجديدة، وتطوير المشاريع القائمة. كما يقوم الصندوق بتقديم المعونات القطرية والقومية بهدف توفير الدعم المؤسسي والتدريب وتطوير المهارات وإعداد الدراسات العامة والبحوث، وعقد المؤتمرات والندوات، بالإضافة إلى الإسهام في تمويل البرامج الطارئة في بعض الدول العربية.

وفي ضوء تنامي الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في إنجازات مشاريع التنمية، قرر مجلس محافظي الصندوق في عام 1977م تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق العربي على نحو يخوّل للصندوق المساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الإنمائية في الدول العربية. وتأخذ مدخلات الصندوق العربي في تمويل مشاريع القطاع الخاص عدة أشكال منها المساهمة في رأس المال والإقراض وضمان القروض وتقديم خطوط إئتمان ، وذلك بالإضافة إلى تقديم الدعم المؤسسي والخدمات الفنية، واعتبارا من ذلك التاريخ أضيفت هذه المهمة إلى أغراض الصندوق العربي.

كما أنشئ مؤخراً لدى الصندوق العربي حساب خاص بمبلغ ملياري دولار أمريكي يهدف إلى تمويل ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة العائدة للقطاع الخاص بالدول العربية، وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في يناير/ كانون ثانٍ 2009م. وساهم الصندوق في هذا الحساب بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي.

4.5 متراكم النشاط الإقراضي :

أ- القطاع العام :

بدأ الصندوق العربي عملياته عام 1974م، ولقد بلغ المجموع التراكمي لعدد القروض التي قدمها الصندوق منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية عام 2010م نحو 568 قرضاً تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 6879.1 مليون دينار كويتي، تعادل نحو 24.765 مليار دولار أمريكي[1]. ولقد ساهمت هذه القروض في تمويل 480 مشروعاً في 17 دولة عربية، وغطت نحو 26.2 % من التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة.

ويوضح الجدول رقم (1-13) نصيب كل من الدول العربية من القروض المقدمة من الصندوق العربي خلال الفترة 1974 – 2010م، حيث كانت المغرب ومصر في مقدمة هذه الدول بنسب تقدر بحوالي 15 % و14.4 % على الترتيب، تليها كل من سوريا واليمن بنسبة تبلغ حوالي 9.5 % ، وتتوزع القروض على بقية الدول العربية بنسب متفاوتة، وبما يعكس إلى حد كبير التوازن المنشود في سياسة الصندوق الإقراضية، والوزن النسبي للدول المقترضة في الجانبين التنموي والسكاني.

1 وفقاً لسعر صرف الدنيار الكويتي في يناير/ كانون ثان 2012م ، والذي يقدر بحوالي 3.6 دولار أمريكي

ووفقاً لما سبق، فإن المعدل السنوي للإقراض خلال الفترة 1974-2010م يقدر بحوالي 185.9 مليون دينار كويتي يعادل 669.3 دولار أمريكي في المتوسط، وذلك لمجموع الدول المستفيدة ولمختلف القطاعات.

ب- القطاع الخاص :

كما سبقت الإشارة، فقد بدأ الصندوق العربي عمليات تمويل مشروعات القطاع الخاص منذ عام 2001م، وقدم حتى نهاية عام 2010م نحو 12 قرضاً بقيمة إجمالية تصل إلى 48.3 مليون دينار كويتي، تعادل نحو 163.9 مليون دولار أمريكي. وقد استخدمت هذه القروض في تمويل 10 مشاريع في خمس دول عربية، ليست من بينها مشاريع زراعية، وغطت حوالي 16.2% من إجمالي تكاليف المشاريع الممولة. كما ساهم الصندوق العربي في رأس مال (5) شركات قطاع خاص بمبلغ 23.6 مليون دينار كويتي، يعادل نحو 85 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (13-1): المجموع التراكمي للقروض المقدمة من الصندوق العربي للدول العربية ونصيب القطاع الزراعي خلال الفترة 1974 - 2010م

(القيمة: الف دينار كويتي)

الدول المستفيدة	جملة القروض		القروض المقدمة للقطاع الزراعي		الأهمية النسبية لقيمة القروض للقطاع الزراعي
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	
الأردن	43	477.7	11	121.4	25.4
البحرين	19	271.5	-	-	-
تونس	47	578.8	13	144.0	24.9
الجزائر	26	395.3	6	77.3	19.6
جيبوتي	18	53.0	1	1.9	3.6
السودان	32	428.8	8	115.5	26.9
سوريا	50	667.0	9	86.1	12.9
الصومال	12	40.7	3	9.5	23.3
العراق	10	59.7	1	8.0	13.4
سلطنة عمان	24	317.5	1	3.0	0.9
فلسطين	5	17.0	2	6.0	35.3
لبنان	25	393.0	1	31.0	7.9
ليبيا	9	175.7	-	-	-
مصر	49	993.2	-	-	-
المغرب	63	1030.9	27	347.5	33.7
موريتانيا	45	317.7	4	10.3	3.2
اليمن	90	661.7	16	63.3	9.6
المجموع	567	6879 .2	103	1025	100

المصدر :- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2010م ،الكويت 2011م.
- بيانات منشورة على موقع الصندوق العربي على الشبكة الدولية (إنترنت)، يناير/ كانون الثاني 2012م

ويوضح البيان التالي توزيع هذه القروض والمساهمات على الدول المستفيدة خلال الفترة محل الإعتبار (2001 - 2010م):

الدول	العدد	القيمة (ألف دينار كويتي)
أ ـ القروض الموقعة:		
الأردن	1	4500
البحرين	1	3000
السودان	1	2778
موريتانيا	1	1000
اليمن	8	37050
المجموع	12	48328
ب ـ المساهمة في رأس المال[1]		
السعودية	1	1641.40
مصر	1	365.63
اليمن	1	7107.39
السودان	1	7236.25
أخرى	1	7250.00
المجموع	5	23600.67

(1) المبلغ المعادل بالدينار الكويتي وفقاً لسعر التمويل عند السداد .

المصدر : ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2010م، الكويت، 2011م

ـ قاعدة بيانات المشاريع على موقع الصندوق العربي على الشبكة الدولية (الإنترنت) يناير/ كانون الثاني 2012م

5.5 التوزيع القطاعي للقروض:

تتوزع القروض المقدمة من الصندوق العربي خلال الفترة منذ ممارسة عملياته عام 1974م وحتى نهاية عام 2010م على ثلاثة قطاعات رئيسية على النحو التالي :

- مشروعات البنية الأساسية بنسبة 69 %.
- مشروعات القطاعات الإنتاجية بنسبة 21.3 %.
- مشروعات قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 7.8 %.
- بالإضافة إلى مشروعات القطاعات الأخرى (غير المصنفة) بنسبة 2.3 %.

وتضم قطاعات البنى الأساسية كل من النقل والمواصلات، والطاقة والكهرباء، والمياه والصرف الصحي. أما القطاعات الإنتاجية فتشمل كلاً من قطاع الزراعة والري والتنمية الريفية وقطاع الصناعة والتعدين، فيما تضم الخدمات بصفة أساسية قطاعات التعليم والصحة والإسكان.

ويوضح الجدول رقم (1-14) هذا التوزيع والأهمية النسبية لنصيب كل قطاع فرعي من القطاعات الرئيسية، وذلك خلال عام 2010م، وعلى امتداد الفترة 1974 – 2010م. ومن هذا الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية :

جدول رقم (14-1) : التوزيع القطاعي للقروض المقدمة من الصندوق العربي في عام 2010م، وخلال الفترة 1974- 2010م.

القطاعات الاقتصادية	خلال عام 2010م		خلال الفترة 1974 – 2010م	
	المبلغ	%	المبلغ	%
1- قطاعات البنى الأساسية :				
النقل والمواصلات	135.00	37.5	1761.90	25.6
الطاقة والكهرباء	142.00	39.4	2271.75	33.0
المياه والصرف الصحي	30.00	8.3	712.25	10.4
مجموع فرعي	307.00	85.2	4745.90	69.0
2- القطاعات الإنتاجية				
الصناعات والتعدين	34.50	9.6	440.05	6.4
الزراعة والري والتنمية الريفية	12.00	3.3	1024.80	14.9
مجموع فرعي	46.50	12.9	1464.85	21.3
3- قطاع الخدمات الاجتماعية	-	0.0	506.50	7.4
4- القطاعات الأخرى	7.00	1.9	161.80	2.3
المجموع الكلي	360.50	100.0	6879.05	100.0

(1) تشمل بصفة أساسية قطاعات التعليم والصحة والاسكان

(2) تشمل القروض التي قدمت لتمويل مشروعات طارئة

المصدر : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2010م، الكويت 2011م.

إن قطاعي الطاقة والكهرباء، والنقل والمواصلات يتصدران قائمة المشروعات، بنصيب يقرب من الثلثين، ويشهد هذا النصيب تزايداً في الأهمية خلال السنوات الأخيرة، حيث حصلا على نصيب يفوق ثلاثة أرباع قيمة ما قدمه الصندوق العربي من قروض عام 2010م (76.9 %).

احتل قطاع الزراعة أولوية متقدمة (المرتبة الثالثة) من حيث قيمة القروض التي حصل عليها من الصندوق العربي خلال الفترة محل الدراسة، وبمتوسط عام يمثل حوالي 14.9 %من المجموع التراكمي لقيمة القرض. بصفة عامة تعتبر هذه الأولوية متقدمة ، غير أنها تراجعت بصفة مستمرة، وبدرجة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، حتى قدرت نسبة ما حصل عليه قطاع الزراعة والري والتنمية الريفية عام 2009 بحوالي 4.5 %، وعام 2010م بحوالي 3.3 % فقط ، وبهذه النسبة يأتي هذا القطاع في آخر قائمة القطاعات المصنفة، وبما يتناقض مع الدعوات القائمة خلال هذه السنوات لإعطاء أولوية مطلقة لقطاع الزراعة والأمن الغذائي العربي.

يقدر متوسط نصيب قطاع الزراعة والري والتنمية الريفية السنوي من القروض التي قدمها الصندوق العربي على مدار 37 عاماً من الإقراض بحوالي 27.7 مليون دينار كويتي سنوياً، أي ما يعادل حوالي 99.7 مليون دولار أمريكي. ويتوزع هذا المتوسط على الدول العربية المستفيدة بأنصبة متفاوتة كما سيرد بيان ذلك لاحقاً.

وبصفة عامة، تتصف قروض الصندوق العربي بشروط ميسرة لمساعدة الدول العربية في تنفيذ خططها الإنمائية، حيث حرص الصندوق على زيادة وتطوير درجة اليسر في قروضه على مدار عمله، وذلك من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتصل إلى 2.5 % للدول العربية ذات الدخل المنخفض، 3.0 % للدول العربية الأخرى، وزيادة فترة السماح والسداد التي تتراوح بين 22 و25 عاما.

6.5 أنصبة الدول العربية من القروض المقدمة للقطاع الزراعي:

بلغ عدد القروض المقدمة لقطاع الزراعة والري والتنمية الريفية 103 مشروع ، وهو ما يمثل 18.1 % من جملة أعداد القروض المقدمة من الصندوق العربى للدول العربية خلال الفترة 1974-2010م، والبالغ عددها 568 قرضاً، تقدر قيمتها بحوالي 1024.8 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 3.7 مليار دولار أمريكي.

ولقد حصل على هذا العدد (14) دولة عربية من بين الدول المستفيدة من قروض الصندوق خلال هذه الفترة، ولكن بأنصبة متباينة بدرجة كبيرة، حيث تتراوح بين قرض واحد و 27 قرضاً، ومن ثم تتفاوت أهمية هذه القروض فى إجمالي ما حصلت عليه كل دولة من قروض، وأيضاً بدرجة كبيرة، مما يشير إلى درجة عالية من التركز المكاني للقروض المقدمة للقطاع الزراعى والري والتنمية الريفية، وفيما يلي أهم معالم النتائج المستخلصة من توزيع القروض الزراعية على الدول العربية:

- حصلت (4) دول عربية هى كل من المغرب وتونس والسودان والأردن على نحو 71.1 % من قيمة القروض المقدمة من الصندوق لقطاع الزراعة والري والتنمية الريفية.
- تاتي المغرب (وهى دولة زراعية رئيسية)، فى صدارة الدول المستفيدة من القروض المقدمة من الصندوق العربي لقطاع الزراعة من حيث القيمة، وبنصيب يعادل حوالي ثلث القيمة الكلية للقروض(33.9 %).
- لم تحصل دولة عربية ذات ثقل زراعى وسكاني (مصر) على أية قروض لأغراض تنموية زراعية أو ريفية بوجه عام. وبطبيعة الحال ، فإن الدول هي التي تحدد مجال الإقتراض، حيث لا يضع الصندوق قيودا أو ينتهج سياسة تتدخل فى الاختيار أو تحديد مجال الاقتراض للدول المقترضة. وبوجه عام تبدو قيمة القروض للقطاع الزراعي متوافقة مع أهمية هذا القطاع في الدول العربية من حيث الأهمية النسبية ، باستثناء حالات محددة مثل مصر.
- تواضع أعداد وقيم القروض التي حصلت عليها الدول العربية بوجه عام من الناحية القيمية، وطول الفترة التي قدمت فيها هذه القروض (37 عاماً)، إذ يقدر المتوسط السنوي للعدد بنحو 2.8 قرضاً لجميع الدول، وللقيمة بحوالي 27.7 مليون دينار كويتي لنفس الدول. وإذا ما أخذ عدد الدول التي حصلت على هذه المتوسطات في الاعتبار، فإن ذلك يشير إلى أن تكرار حصول الدول العربية على قروض لتنمية قطاع الزراعة والري والريف لا يحدث سنوياً لجميع الدول، بل على فترات لكل دولة، وهو أمر لا يتسق مع الحاجة المستمرة والمتجددة سنوياً للتمويل الزراعي المساند للتنمية الزراعية في المنطقة العربية، وبخاصة في الدول ذات الثقل الزراعي كالسودان ومصر والمغرب والعراق وسوريا.

7.5 متراكم المعونات :

بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها الصندوق العربي منذ بداية نشاطه عام 1974م وحتى نهاية عام 2010م ما جملته 946 معونة بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 161.8 مليون دينار كويتي (582.5 مليون دولار أمريكي). ولقد استفادت من هذه المعونات كافة الدول العربية، باستثناء جزر القمر التي انضمت مؤخرا لجامعة الدول العربية. ويمكن التميز بين مستويين أو نوعين من المعونات التي يقدمها الصندوق على النحو التالي :

- معونات قطرية، وهي التي تقدم إلى الدول الأعضاء.
- معونات قومية، وهي التي يقدمها الصندوق إلى المؤسسات الإنمائية على مختلف مستوياتها.

8.5 المعونات القطرية:

يوضح الجدول رقم (1-15) توزيع المعونات القطرية من حيث العدد والقيمة ، وما يمثله هذا المستوى من المعونات بالنسبة للإجمالي المقدم من الصندوق العربي خلال الفترة 1974 – 2010م.

ولعل من أبرز ملامح هذا التوزيع ما يلي :

جدول رقم (1-15): المجموع التراكمي للمعونات المعتمدة المقدمة من الصندوق العربي للدول العربية ونصيب قطاع الزراعة خلال الفترة 1974 – 2010م

الدول المستفيدة	جملة المعونات المقدمة		المعونات المقدمة للقطاع الزراعي		الأهمية النسبية لمعونات القطاع الزراعي
	العدد	القيمة (ألف دينار كويتي)	العدد	القيمة (ألف دينار كويتي)	
الأردن	38	6544	5	1170	17.9
الإمارات	7	194	-	-	-
البحرين	10	1510	2	340	22.5
تونس	9	1340	1	80	6.0
الجزائر	9	1635	-	-	-
جيبوتي	7	1150	2	170	14.8
السعودية	6	270	-	-	-
السودان	21	12622	5	1105	8.8
سوريا	16	3820	4	1300	34.0
الصومال	3	320	1	120	37.5
العراق	5	820	1	100	12.2
سلطنة عمان	14	4725	1	140	3.0
فلسطين	171	28485	12	4840	17.0
قطر	1	50	-	-	-
الكويت	16	2575	1	300	11.6
لبنان	28	14151	2	800	5.7
ليبيا	2	345	-	-	-
مصر	38	10505	-	-	-
المغرب	23	4910	-	-	-
موريتانيا	27	6025	8	1770	29.4
اليمن	42	7875	11	1220	15.5
المجموع الجزئي	493	109871	56	13455	12.2
معونات قومية	453	51966			
الإجمالي قطري وقومي	946	161837			
البرنامج العاجل لدعم فلسطين 97761 (1)					

(1) قيمة الدعم المقرر من قبل مجلس محافظي الصندوق العربي لصالح الشعب الفلسطيني الذي بدأ عام 2001م حتى 2010م.

المصدر : - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، التقرير السنوي 2010م، الكويت، 2011م

- بيانات منشورة على موقع الصندوق العربي على الشبكة الدولية (الإنترنت) يناير/ كانون ثان 2012م.

- إن الدول/ تحصل على النصيب الأكبر من المعونات، حيث يقدر نصيبها بحوالي 109.9 مليون دينار كويتي (395.6 مليون دولار أمريكي)، يمثل نحو 68 % من جملة المعونات المقدمة من الصندوق أي أكثر من الثلثين ، خلال الفترة محل الاعتبار.

• إن دولة فلسطين حصلت على أكبر قدر من الدعم القطري عدداً وقيمةً ، وبنصيب يمثل 25.9 % من إجمالي قيمة الدعم المقدم من الصندوق، أي الربع تقريباً، هذا بخلاف البرنامج العاجل لدعم فلسطين الذي بدأ منذ عام 2001م. ويصل مقدار الدعم التراكمي المقدم من خلال هذا البرنامج لفلسطين حتى نهاية عام 2010م إلى حوالي 97.8 مليون دينار كويتي (352 مليون دولار أمريكي).

على غرار القروض، هناك تركز نسبي في الدعم القطري، حيث تحصل (3) دول أخرى هي لبنان، السودان، مصر على ما مجموعه 37.3 مليون، والذي يمثل 33.9 % من جملة ما قدم من معونات. أما الباقي فيتوزع بتفاوت ملحوظ على الدول الأخرى، ويرتبط التوزيع إلى حد كبير بدرجة النمو الاقتصادي (مستوى الدخل)، وهو ما يعكسه الجدول المذكور.

أما نصيب القطاع الزراعي من الدعم المقدم من الصندوق للدول العربية فقد بلغ 56 معونة، تصل قيمته الإجمالية إلى حوالي 13.46 مليون دينار كويتي (حوالي 48.5 مليون دولار أمريكي)، تمثل حوالي 12.2 % من المجموع التراكمي للمعونات خلال الفترة محل الإعتبار. وقد حصلت على هذه المعونات (14) دولة عربية تأتي في مقدمتها دولة فلسطين بنسبة تبلغ حوالي 36 %. ويتوزع الباقي بين الدول الأخرى بدرجة واضحة من التباين، مع بعض التركيز على الدول الزراعية وذات الدخل المنخفض مثل موريتانيا وسوريا واليمن والسودان والأردن. وكما هو الحال بالنسبة للقروض، لم تحصل مصر على معونات موجهة للقطاع الزراعي، على عكس الحال بالنسبة للمغرب أولى الدول الحاصلة على القروض، فلم تحصل على أية معونات لقطاعها الزراعي. هذا وتتراوح الأهمية النسبية للمعونات المقدمة للقطاع الزراعي في جملة المعونات المقدمة لكل من الدول المستفيدة ما بين 3 % و 34 %.

9.5 المعونات القومية:

قدم الصندوق العربي على مدار 37 عاماً 453 معونة قومية تبلغ قيمتها حوالي 51.97 مليون دينار كويتي (187.1 مليون دولار أمريكي). وتضم قائمة المؤسسات الوطنية العربية والإقليمية والدولية التي استفادت مما قدمه الصندوق من معونات خلال هذه الأعوام عدداً كبيراً من المؤسسات العاملة في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والإجتماعية. ولقد إستفادت من هذه المعونات مجموعة من المؤسسات العربية والإقليمية ذات العلاقة أو المعنية بالمجالات الزراعية والري والتنمية الريفية في المنطقة العربية. وبلغ عدد المعونات القومية التي حصلت عليها هذه المؤسسات 71 معونة تقدر قيمتها الكلية بحوالي 15.96 مليون دينار كويتي (57.5 مليون دولار أمريكي).

ولقد جاء في مقدمة المؤسسات الإقليمية التي حصلت على معونات من الصندوق العربي لخدمة التنمية الزراعية المركز الدولي للبحوث الزراعية للمناطق الجافة، والذي حظي بالنصيب الأكبر من هذه المعونات ، حيث بلغ عددها 45 معونة بقيمة كلية تصل إلى نحو 10 ملايين دينار كويتي (36 مليون دولار أمريكي)، تمثل حوالي 19.1 % من إجمالي المعونات القومية.وتحتل المنظمة العربية للتنمية الزراعية المرتبة الثانية بعدد يبلغ (11) معونة تقدر قيمتها بحوالي 4.3 مليون دينار كويتي (15.39 مليون دولار)، تمثل حوالي 2.8 % من الإجمالي.

وكما هو موضح بالجدول رقم (1-16)، تضم قائمة المؤسسات محل الاعتبار أيضا كلاً من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمركز الدولي للزراعة الملحية، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. ويعرض هذا الجدول نصيب كل من هذه المؤسسات من المعونات القومية التي قدمها الصندوق العربي خلال الفترة 1974 – 2010م.

جدول رقم (1-16) : المجموع التراكمي للمعونات القومية المعتمدة والجهات المستفيدة منها ذات العلاقة بقطاع الزراعة والري والتنمية الريفية خلال الفترة 1974 – 2010م

الجهة المستفيدة	المعونات المقدمة		الأهمية النسبية من جملة المعونات
	العدد	القيمة (دينار كويتي)	
المركز الدولي للبحوث الزراعية للمناطق الجافة (إيكاردا)	45	9955	19.1
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	11	4275	8.2
المركز الدولي للزراعة الملحية	3	825	1.6
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)	3	455	0.9
المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية	2	304	0.6
اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)	7	147	0.3
المجموع الفرعي	71	15961	30.7
الجهات الأخرى القومية	382	36005	69.3
جملة المعونات القومية	453	51966	100.0

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، التقرير السنوي 2010م، الكويت، 2011م

المشاريع العربية المشتركة :

في إطار الجهود لدعم المشاريع العربية المشتركة وبناء الهياكل الأساسية وتقوية وسائل الاتصال والترابط فيما بين الدول الأعضاء، قدم الصندوق العربي منذ بدء نشاطه وحتى نهاية 2010م، وإضافة لما قدمه من قروض للدول العربية، 67 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ 349.1 مليون دينار كويتي (1257.72مليون دولار أمريكي)، أسهمت في تمويل 31 مشروعاً عربياً مشتركاً في مجالات الاتصالات والربط الكهربائي والغاز الطبيعي والطرق الدولية، وبذلك لا تتضمن هذه القروض مشروعات عربية في مجالات الزراعة والري والتنمية الريفية.

10.5 التمويل المشترك:

في إطار تنسيق مداخلاته مع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التمويل المشترك للمشاريع العربية، بلغ متراكم مساهمات الصندوق العربي في هذا المجال حوالي 3.4 مليار دينار كويتي (12.24 مليار دولار أمريكي)، أي ما نسبته حوالي 33.6 % من إجمالي التمويل المشترك البالغ 10.1 مليار دينار كويتي خلال الفترة 1974 – 2010م. ويعرض الجدول رقم (1-17) مساهمات المؤسسات المذكورة في هذا التمويل خلال هذه الفترة.

جدول رقم (1-17) : أنشطة الصندوق العربي في التمويل المشترك خلال الفترة 1974 – 2010م

(بالمليون دينار كويتي)

م	المؤسسات	قيمة المساهمات في التمويل المشترك	نسبة المساهمة %
1-	(أ) مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية :		
	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	3406.0	33.6
	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	1080.2	10.7
	صندوق أبوظبي للتنمية	267.7	2.6
	الصندوق السعودي للتنمية	390.6	3.9
	البنك الإسلامي للتنمية	740.8	7.3
	صندوق الأوبك للتنمية الدولية	94.5	0.9
	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	5.0	0.05
	المصرف العربي الليبي الخارجي	3.0	0.03
	المجموع الفرعي	5987.8	59.1
	(ب) تمويل عربي آخر	466.8	4.6
2-	مؤسسات التمويل الدولية :		
	البنك الدولي	719.7	7.1
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	54.3	0.6
	البنك الإفريقي للتنمية	652.1	6.4
	المجموع الفرعي	1426.1	14.1
3-	الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية	2253.7	22.2
	الإجمالي	10134.4	100.0

المصدر : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، التقرير السنوي 2010م، الكويت، 2011م

أما الجدول التالي رقم (1-18) فيوضح التوزيع القطاعي لمساهمات الصندوق العربي في التمويل المشترك خلال تلك الفترة، والذي يشير إلى أن قطاع الزراعة في الدول العربية قد حصل على حوالي 516 مليون دينار كويتي تعادل هذه القيمة حوالي 1.858 مليار دولار أمريكي. وتمثل هذه القيمة نحو 15.2 % من قيمة المساهمات المقدمة من الصندوق العربي للتمويل المشترك للمشاريع في الدول العربية. ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع الطاقة والكهرباء وقطاع النقل والاتصالات، مما يشير إلى اهتمام الصندوق بهذا القطاع سواءً في أنشطته الإقراضية للدول أو للمشروعات المشتركة، وبدرجة تكاد تكون متساوية.

جدول رقم (1-18): التوزيع القطاعي لمساهمة الصندوق العربي في التمويل المشترك خلال الفترة 1974-2010م

القطاع	قيمة المساهمات للصندوق العربي في التمويل المشترك	
	مليون دينار كويتي	%
النقل والإتصالات	777	22.8
الطاقة والكهرباء	1459	42.8
المياه والصرف	289	8.5
الصناعة والتعدين	171	5.0
الزراعة والري	516	15.2
الخدمات الاجتماعية	184	5.4
قطاعات أخرى	10	0.3
الإجمالي	3406	100.0

المصدر : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2010م، الكويت، 2011م

11.5 مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية والإقليمية :

أنشئت في عام 1975م، وهي كيان جماعي يعتبر بمثابة منتدى لتنسيق المساعدات، ويهدف إلى تحقيق المزيد من الفعالية في تقديم العون عن طريق الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوافرة لدى مؤسسات المجموعة، وبتنسيق التمويل والإجراءات المصاحبة، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج الكبرى التي تتجاوز قدرات أية مؤسسة بمفردها، بالإضافة إلى تحقيق أهداف مشتركة وإرساء صلة واضحة بين المساعدة التنموية والعلاقات الاقتصادية الأخرى بالبلدان المستفيدة.

وتضم مجموعة التنسيق مؤسسات التنمية العربية ذات الأطراف الثنائية والمتعددة، إلى جانب مؤسستين أخرتين تسهم الدول العربية فيها بحصص كبيرة. وتتألف المجموعة حالياً من تسع مؤسسات، وهي حسب الترتيب الأبجدي كما يلي :

- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند).
- البنك الإسلامي للتنمية.
- صندوق أبوظبي للتنمية.
- صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد).
- الصندوق السعودي للتنمية.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- صندوق النقد العربي.
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (باديا).

ويرتكز التنسيق بشكل عام على المعاملات لا السياسات، كما ينصب التركيز على التكامل بين المعونات المقدمة.

ويتولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حالياً مهام التنسيق بين المؤسسات أعضاء اللجنة، والإعداد لاجتماعاتها الدورية التي تعقد مرتين في العام. ولقد عقدت المجموعة مؤخراً عدة اجتماعات مع عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية والقطرية، منها البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والوكالة الفرنسية للتنمية. واستهدفت هذه الإجتماعات دراسة سبل تقوية التعاون والتنسيق لتعزيز آليات دعم التنمية في المنطقة العربية، وخاصة مجالات الأمن الغذائي والمائي، والطاقة والكهرباء في المناطق العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاقاً بين رؤساء مجموعة التنسيق والبنك الدولي يقتضي القيام بنشاطات مشتركة تتركز بشكل أساسي في خمسة مجالات يأتي في مقدمتها المياه والأمن الغذائي.

6 الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي:

1.6 النشأة ورأس المال :

تأسست الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976 كمؤسسة مالية واستثمارية عربية ذات شخصيه قانونية اعتبارية، ووقعت اثنتا عشرة دولة عربية على الوثائق القانونية، وعلى نفاذ الاتفاقية والنظام الأساسي للهيئة في مارس/آذار 1977. وانضمت في تواريخ لاحقة لعضوية الهيئة ثماني دول عربية أخرى، ليصبح عدد الدول المساهمة (20) دولةً عربيةً[1].

يبلغ رأس المال المصرح به 150 مليون دينار كويتي، في حين بلغ رأس مال الهيئة المدفوع نحو 100.35 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 357.5 مليون دولار، كما في 2012/12/31م، وتساهم في رأس مال الهيئة حكومات الدول الأعضاء فقط، أما استثمارات الهيئة فيمكن أن يساهم فيها القطاع الخاص أيضاً.

2.6 الأهداف والوسائل:

تتمثل الأهداف الرئيسية للهيئة في الآتي :

- المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي العربي .
- تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء ، مع مراعاة توفير أكبر قدر من المواد الغذائية.
- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الأعضاء.

وتتخذ الهيئة الوسائل التالية لتحقيق أهدافها:

- الاستثمار في كافة مجالات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي والمجالات المرتبطة به، والمتفرعة عنه.
- تنفيذ المشروعات والأنشطة الأخرى اللازمة لنشاطها الاستثماري والإنمائي، والمكملة لذلك النشاط مع مراعاة الأساليب التجارية المستقرة ومقتضيات السلامة المالية.
- إجراء الأبحاث الزراعية التطبيقية.
- التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الاستثمار والإنماء.

1 فقط ليبيا وجيبوتى ليست أعضاء حالياً بالهيئة

3.6 مجالات العمل والأولويات :

وفقاً للأهداف، يغطي نشاط الهيئة الزراعي القطاعات التالية :

- إنتاج نباتي.
- إنتاج حيواني.
- تصنيع زراعي.
- أبحاث زراعية.
- خدمات ومستلزمات زراعية.
- تسويق وتجارة بينية زراعية.

وتعطي الهيئة أسبقية للمشروعات التي تساهم في إنتاج السلع الإستراتيجية، وفقاً لحجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي وللميزات النسبية في المجالات التالية :

- الحبوب وبخاصة القمح.
- الزيوت النباتية، وبخاصة زيوت زهرة الشمس والسمسم والفول السوداني وبذرة القطن والزيتون .... إلخ
- السكر.
- الألبان ومشتقاتها.
- اللحوم الحمراء.
- الدواجن.
- الأسماك.
- الخضر والفاكهة.
- السلع المساندة أو المكملة، وبخاصة الأسمدة والأدوية البيطرية ... ألخ.

4.6 النشاط الاستثماري للهيئة :

تعتبر الأنشطة الاستثمارية المالية والإنمائية هي أساس عمل الهيئة، وهي تضم أربعة أنشطة على النحو التالي :

- الاستثمار المباشر في الإنتاج والتصنيع من خلال مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات الزراعية.
- تمويل وإقراض الشركات التي تساهم فيها الهيئة.
- الاستثمار في المحافظ المالية.
- البرامج التنموية.

وتتولى الهيئة من خلال الإدارة المختصة الإشراف على دورة المشروع بداية من بلورة الفرص الاستثمارية وإعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوي النهائية ، وتأسيس المشروع وتنفيذه حتى دخوله مرحلة الإنتاج التجاري ، فضلاً عن المتابعة والدعم الفني للشركات.

5.6 الشركات التي تساهم فيها الهيئة:

بلغ عدد الشركات والمؤسسات القائمة التي تساهم فيها الهيئة في 2012/12/31م عدد (25) شركة[1]، بالإضافة إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فيما بلغ عدد الشركات تحت التأسيس والتنفيذ (8) شركات، وتتوزع هذه الشركات على 12 دولةً عربيةً فقط مساهمة في الهيئة بطبيعة الحال.

ويبلغ حجم استثمارات الهيئة في الشركات القائمة ، وتلك التي قيد التنفيذ نحو 99.85 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 357.5 مليون دولار أمريكي، تعادل نحو 99.6 % من رأس مال الهيئة المدفوع حتي 2012/12/31م، وتشمل هذه الاستثمارات المساهمات في رؤوس أموال الشركات، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.ويعرض الجدولان رقمي (1-19) ، (1-20) قائمة الشركات القائمة، والشركات تحت التأسيس والتنفيذ على الترتيب وتوضح بيانات الجدولين أسماء الشركات التي تحدد مجال عملها، الدولة المضيفة للشركة، تاريخ التأسيس، قيمة رأس المال المصرح به بالعملة الوطنية، و/ أو الدولار الأمريكي ونسبة مساهمة الهيئة في رأس مال هذه الشركات.

1 تتضمن برنامج تمويل التجارة العربية لصندوق النقد العربي، والذي ساهمت الهيئة فيه، ويدرج هذا في وثائق الهيئة على أنه أحد الأنشطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من أنه برنامج عربي قومي.

جدول رقم (1-19): قائمة الشركات القائمة (1) والدول المضيفة ومساهمة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي حتى نهاية 2010م

الشركة	الدولة	تاريخ التأسيس	قيمة رأس المال المصرح به بالمليون	مساهمة الهيئة %	ملاحظات
شركة سكر كنانة	السودان	1975	183.75 جينه سوداني	5.6	
الشركة العربية لمصايد الأسماك	السعودية	1979	81.53 ريال سعودي	39.0	قطاع خاص
الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية	السودان	1982	9.00 جينه سوداني	51.0	
الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق	السودان	1982	4.45 جينه سوداني	51.0	قطاع خاص
شركة المرجي لتربية الماشية وتنمية الزراعة	تونس	1982	7.87 دينار تونسي	41.0	قطاع خاص
شركة بوبيان للأسماك	الكويت	1985	0.596 دينار كويتي	22.0	
الشركة العربية العراقية لإنتاج الألبان	العراق	1986	14.50 دينار عراقي	50	
الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية (غدق)	سوريا	1987	440.0 ليرة سورية	50	
الشركة العربية للإنتاج والتسويق الزراعي	السودان	1987	7.4 دينار سوداني	42.5	
الشركة العربية القطرية للإنتاج الزراعي	قطر	1989	47.0 ريال قطري	50.0	
الشركة العربية لتصنيع معدات الدواجن والماشية	الإمارات	1992	50.00 درهم إماراتي	27.5	
شركة أقروزيتاكس	تونس	1995	6.0 دينار تونسي	25.0	
الشركة العربية لتصنيع معدات الري المتطورة	سوريا	1996	190.0 ليرة سورية	25.0	
الشركة الأهلية للزيوت النباتية	سوريا	1996	1500.0 ليرة سورية	40.0	
الشركة العمانية الأوروبية للصناعات الغذائية	سلطنة عمان	1996	5.1 ريالاً عمانياً	30.69	
الشركة العربية السودانية للبذور	السودان	1997	12.0 دولار أمريكي	25.0	
شركة الفيوم لصناعة السكر	مصر	1997	445.93 جنيه مصري	26.9	
شركة منافذ الحبوب	المغرب	1999	91.0 درهم مغربي	30.0	
الشركة العربية لحفظ وتصنيع الحاصلات الزراعية	مصر	1999	52.65 جنيه مصري	25.8	قطاع خاص
شركة روابي الإماراتية	الإمارات	2001	400.0 درهم إماراتي	27.6	
شركة مزارع دواجن الصفا	سلطنة عمان	2001	5.0 ريالاً عمانياً	30.9	قطاع خاص
الشركة العربية لإنتاج المحاصيل	السودان	2003	10.0 دولار أمريكي	52.8	قطاع خاص
شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي	السودان	2004	0.1 جنيه سوداني	42.5	
الشركة المتميزة لإنتاج الخضر والمحاصيل والزراعة	السودان	2007	0.1 جنيه سوداني	42.5	

بالإضافة إلى كل من برنامج تمويل التجارة العربية بصندوق النقد العربي بالإمارات والذي أنشئ عام 1989 بمساهمة قدرها 676.98 مليون دولار أمريكي وتسهم الهيئة بنحو 0.7 % من قيمة رأس المال ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت والتي تأسست عام 1974 وساهمت الهيئة فيها بنحو 390 ألف دولار أمريكي.

المصدر : الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، التقرير السنوي 2010م ، الخرطوم .

جدول رقم (1-20): قائمة الشركات تحت التأسيس والتنفيذ والدول المضيفة ومساهمة الهيئة في رأس المال بنهاية عام 2010م

م	الشركة	الدولة المضيفة	سنة التأسيس	رأس المال المصرح به بالمليون	مساهمة الهيئة%
1	شركة الروبيان العربي	السعودية	2004	33.77 ريال سعودي	45
2	الشركة التعاونية العربية (دواجن عسير)	السعودية	2007	160.0 ريال سعودي	30
3	الشركة الزراعية القابضة	السعودية	2010	180.0 ريال سعودي	20
4	المركز العربي للهندسة الوراثية والتقانات الحيوية	الإمارات	2007	6.50 دولار أمريكي	33.3
5	الشركة العربية لإنتاج الأدوية البيطرية	السودان	2006	33.00 دولار أمريكي	14.5
6	شركة سكر النيل الأبيض المحدودة	السودان	2003	351.0 دولار أمريكي	13.88
7	شركة الخدمات الزراعية (المزدانة للزراعة بدون حرث)	السودان	2010	5.00 دولار أمريكي	16.0
8	شركة الخدمات الزراعية	موريتانيا	..	1.40 دولار أمريكي	46.7

المصدر : الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، التقرير السنوي 2010م ، الخرطوم .

6-6 التوزيع النوعي لاستثمارات الهيئة :

تصنف استثمارات الهيئة في الشركات القائمة والشركات تحت التأسيس والتنفيذ إلى خمسة أنواع وفقا لمجالات عملها ، ويلخص البيان التالي الأهمية النسبية للأنواع الخمسة :

المجال	النسبة المئوية
التصنيع الزراعي	44
الإنتاج النباتي	30
الإنتاج الحيواني	20
التسويق والتجارة البينية العربية	3
الخدمات والمستلزمات الزراعية	3
المجموع	100

وعلى الرغم من أن الأولويات المشار إليها سلفاً ترتكز على إنتاج السلع الإستراتيجية وفقاً لحجم الفجوة الغذائية العربية، غير أن هذا التوزيع النوعي لا يبدو متسقاً مع هذه الأسس الإستراتيجية .

6-7 التوزيع الجغرافي لاستثمارات الهيئة:

يوضح الجدول رقم (1-21) توزيع الاستثمارات على الدول المستضيفة للشركات التي ساهمت فيها الهيئة. ووفقاً للبيانات المتاحة بنهاية عام 2009م ـ تستحوذ السودان على ما نسبته نحو 57 % من المجموع التراكمي لاستثمارات الهيئة في الشركات الزراعية بأنواعها، بمعنى التركز الواضح للاستثمارات في هذه الدول الزراعية الأساسية. ومن بين الدول ذات الأهمية كل من مصر والعراق ، حيث تقدر النسبة التي يمثلها نصيب كل منهما بنحو 9.53 %، 7.03 %. أما بقية الدول فيقل نصيبها عن

5 %، ويقل نصيب كل من المغرب وموريتانيا عن 1 %. ولقد حصلت دول الخليج العربية (باستثناء البحرين) على ما جملته حوالي 20.1 % من استثمارات الهيئة التراكمية خلال فترة عملها.

جدول رقم (1-21) : التوزيع الجغرافي لاستثمارات الهيئة في الدول العربية بنهاية عام 2009م (1)

الدولة	عدد الشركات (2)	المساهمات المدفوعة (2) (مليون دينار كويتي)	الأهمية النسبية %
الإمارات	4	7.31	7.71
تونس	2	1.33	1.40
السعودية	3	4.65	4.90
السودان	10	54.00	56.91
سوريا	3	4.14	4.36
العراق	1	6.67	7.03
سلطنة عمان	2	3.72	3.92
قطر	1	1.89	1.99
الكويت	2	1.10	1.16
مصر	2	9.04	9.53
المغرب	1	0.86	0.91
موريتانيا	1	0.17	0.18
المجموع	32	94.88 (3)	100.00

(1) تشمل هذه الاستثمارات المساهمات في رؤوس أموال الشركات وبرنامج تمويل التجارة العربية لصندوق النقد العربي بالإمارات، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت، والمركز العربي للتقانة الحيوية والهندسة الوراثية بالإمارات، ومشروع بموريتانيا.

(2) يبلغ عدد شركات القطاع الخاص في هذه القائمة (19 شركة)، ويقدر إجمالي مساهمات الهيئة في هذه الشركات بـ 32.184 مليون دولار.

(3) تعادل نحو 332 مليون دولار كما في 2009/12/31م.

المصدر : الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، التقرير السنوي 2009م

ويلاحظ إضافة لهذا التركز، أن حجم الاستثمارات التراكمية ، التي تقدر بحوالي 332 مليون دولار بنهاية 2009م، ونحو 357.5 مليون دولار بنهاية عام 2010م[1]، يتعادل تقريباً مع رأس المال المدفوع، والذي قد يبدو متواضعاً في ضوء المهام والأهداف المناط بها للهيئة . وقد تفسر محدودية رأس المال هذا التركز النسبي، والذي يشير لعدم كفاية المحفظة الاستثمارية المباشرة لتغطية الهيئة لجميع الدول الأعضاء ذات الثقل الزراعي بشكل متوازن.

وعلى الرغم من ارتفاع نصيب السودان، إلا أن جملة مساهمات الهيئة في الشركات القائمة والتي تم تأسيسها وتنفيذها فيه تقدر بحوالي 189 مليون دولار خلال 32 عاماً، أي بمعدل يقل عن 6 ملايين سنوياً، وهي مساهمة متواضعة للغاية بالمقارنة واحتياجات القطاع الزراعي في السودان، الذي يمتلك إمكانات كبيرة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي . وبطبيعة الحال، فإن الوضع في بقية الدول

1 تشير بيانات جدول رقم (1-20) أن هناك مشروعين تم تأسيسهما عام 2010م في كل من السعودية والسودان لا تتوافر بيانات عن قيمة مساهمة الهيئة فيها.

الزراعية والدول ذات الثقل الاستهلاكي السكاني يبدو أقل تواضعاً، حيث تقل مساهمة الهيئة في الاستثمار الزراعي عن هذا المعدل كثيراً ، إذ بلغت هذه المساهمة في المغرب نحو 3 ملايين دولار، وفي موريتانيا حوالي 595 ألف دولار خلال نفس الفترة 1978 - 2010 م.

8.6 شراكة الهيئة في القطاع العام والخاص :

تقدر جملة الاستثمارات التراكمية في الشركات القائمة والشركات تحت التأسيس والتنفيذ التي ساهمت فيها الهيئة بما مجموعه 651 مليون دينار كويتي، تعادل حوالي 2.32 مليار دولار أمريكي، ولقد كانت مساهمة الأطراف الثلاثة المساهمة في هذه الشركات بالنسب التالية :

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	% 15
القطاع العام (الحكومات)	% 55
القطاع الخاص	% 30

وبطبيعة الحال، فإن مساهمة الهيئة في الشركات المذكورة متباينة، وتحكمها اعتبارات كثيرة تتعلق بالسلامة المالية، وكما هو موضح بالجدول رقم (1-19) تتراوح مساهمات الهيئة ما بين حوالي 52.8 % كحد أعلى، وحوالي 5.6 % كحد أدنى، وذلك باستثناء مساهمتها في كل من برنامج تمويل التجارة العربية لصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هذا ويقدر إجمالي أصول الشركات التي تساهم فيها الهيئة وشركاؤها من القطاعين العام والخاص بنهاية عام 2009م نحو 3.8 مليار دولار.

9.6 النشاط التمويلي والإقراضي:

أ- المحفظة الإقراضية :

يهدف النشاط التمويلي والإقراضي إلى توفير التمويل قصير ومتوسط الأجل لتلبية احتياجات شركات الهيئة، حيث يقدم للشركات لتنفيذ برنامج التحديث والتأهيل والتوسعة لزيادة طاقاتها الإنتاجية القائمة، أو إضافة طاقات إنتاجية جديدة. كما يقدم التمويل قصير الأجل لتوفير الاحتياجات التشغيلية لشركات الهيئة كمدخلات الإنتاج ومقابلة تكاليف التشغيل الأخرى. وتتنوع أدوات الهيئة في توفير التمويل عبر تقديم ضمانات للشركات للحصول على تمويل من المؤسسات المالية المحلية والاقليمية بشروط مناسبة.

وتقوم الهيئة بتخصيص مواردها المالية لتغطية إحتياجات هذا النشاط ، مع تعبئة موارد مالية إضافية من خلال الحصول على خطوط تمويل من البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل معها، وإعادة إقراضها للشركات.

ولقد بلغ إجمالي المحفظة الإقراضية المباشرة (تراكمية) التي قدمتها الهيئة لشركاتها في 2010/12/31م نحو 226.63 مليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو 215.02 مليون دولار في العام السابق 2009م، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 5 % . أما ضمانات القروض، فقد قدمت الهيئة لعدد من الشركات ضمانات بنحو 69 مليون دولار. وتمثل قروض الهيئة لشركاتها في السودان حوالي 91.7 %، لما يواجه بعضها من مشاكل مالية تتعلق بالديون.

بـ خطوط التمويل الإقراضي :

في إطار السعي لتوفير موارد مالية إضافية تتناسب آجالها واحتياجات شركات الهيئة، حصلت الهيئة على خطوط تمويل مباشرة متوسطة الأجل، وخط تمويل سلعي بضمان القوائم المالية للهيئة، وتتلخص هذه الخطوط في الآتي :

- خطوط تمويل متوسطة الأجل من بنك الخليج الدولي:
حصلت الهيئة على خطوط تمويل من بنك الخليج العربي بمبلغ 160 مليون دولار، إستخدم منه 45 مليون دولار تم سدادها، والرصيد القائم المتبقي بمبلغ 115 مليون تم تصفيته لارتفاع تكلفته، واستبداله بخط تمويل من الحفيظ المالي للهيئة بنفس القيمة وبشروط أيسر.

- خط تمويل سلعي من الصندوق السعودي للتنمية ـ برنامج تنمية الصادرات السعودية:
حصلت الهيئة على خط تمويل سلعي من هذا الصندوق بمبلغ 5 ملايين دولار، وتمت زيادة الخط إلى 10 ملايين دولار، ينفذ وفقاً لصيغة المرابحة الإسلامية. وتتراوح آجال سداد التمويل بين سنة واحدة وسبع سنوات ، وفقاً لطبيعة السلع الممولة . وقد تبنت الهيئة مجموعات من التوجهات الجديدة لإدارة الاستثمار، تهدف في مجملها إلى إصلاح اختلالات أو تشوهات قائمة ترى الإدارة أهمية التصدي لها، لعل من أهمها :

- إنشاء صندوق القروض الدوارة لتمويل صغار المنتجين برأس مال 100 مليون دولار، تساهم الهيئة فيه بنحو 10 ملايين دولار، ويتم حالياً الترويج لهذا الصندوق لدى المؤسسات المالية.
- إنشاء صندوق القروض التشغيلية الدوارة بنحو 40 مليون دولار لتوفير التمويل المطلوب لاستغلال كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة للشركات بتكاليف تمويل أقل بالاستفادة من علاقات الهيئة بالمؤسسات التمويلية.
- تحديث نظام إدارة القروض، هذا الموضوع ما زال قيد المتابعة.
- تحديث السياسة التمويلية والإقراضية بتنويع مصادر تمويل الهيئة، وتنويع المحفظة الإقراضية قطاعياً وجغرافياً، وتقليل نسبة التركيز لضمان الجودة، ووضع ضوابط وشروط للحصول على خطوط التمويل وطريقة توظيفها.
- تطويرسياسة لإدارة الاستثمار، من أهم عناصرها إعادة هيكلة مساهمة الهيئة في الشركات بالتخلص من المساهمة في بعض الشركات بما يخدم أهداف الهيئة، والعمل على زيادة مردود المحافظ المالية.

10.6 محافظ الاستثمارات المالية:

تقوم الهيئة بالاحتفاظ بالسيولة المتاحة لديها في محافظ مالية بغرض استثمارها وتحقيق عوائد مجزية منها وبمعدلات مخاطر معقولة ، ويتم الإشراف على عملية الاستثمار من قبل اللجنة المالية لمجلس إدارة الهيئة، وفق معايير وأسس يحددها مجلس الإدارة. ولقد كانت هذه الاستثمارات مصدراً مهماً في توفير الأرباح والسيولة لتمويل البرنامج الاستثماري السنوي للهيئة تحت الظروف العادية، حيث تعرضت هذه المحافظ لخسائر غير مسبوقة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة . ولقد بلغت قيمة خسائر الهيئة من هذه المحافظ إبان هذه الأزمة بنهاية عام 2008م حوالي 118.4 مليون دولار، مقابل دخل في عام 2007م وصل إلى 50.79 مليون دولار، وهذا ما يشير إلى خضوع محافظ الاستثمارات المالية لهزات، يجعلها لا تتسم بالاستقرار المنشود.

ولقد بلغ إجمالي المحافظ المالية في 2010/12/31م، حوالي 310.9 مليون دولار، وتم تعيين مدراء جدد لمحافظ الهيئة خلال عام 2010م ، سعيا لتحسين ورفع العائد من المحافظ الاستثمارية الذي بلغ عام 2010م حوالي 21.88 مليون دولار مقابل 55.52 مليون دولار عام 2009م. وقد بلغ السحب من المحافظ الاستثمارية خلال عام 2010م نحو 34.1 مليون دولار أمريكي لمقابلة متطلبات التدفقات النقدية للهيئة . وبوجه عام تعتمد سياسة السحب من المحافظ على التقليل من تأثير السحب على الأداء الإجمالي للمحافظ قدر الإمكان. هذا وتتأثر المحفظة الاستثمارية للهيئة بالحظر الأمريكي المفروض على دولة المقر، فيما يتعلق بالتعامل في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي.

ومن خلال استعراض عناصر الدخل السنوي للهيئة يتبين محورية المحافظ الاستثمارية في هذا الدخل، وعلى النحو الذي يمكن استخلاصه من البيانات التالية :

مليون دولار

مصدرالدخل	2007	2008	2009	2010
الدخل من الشركات	11.83	8.87	5.65	7.11
الدخل من القروض	5.42	5.128	5.21	5.47
مصادر أخرى	1.19	1.012	1.36	3.93
الدخل من الاستثمارات (المحافظ)	50.79	(118.4)	55.52	21.88
إجمالي الدخل	69.23	(103.39)	67.74	38.39

الأرقام بين الأقواس تعبر عن قيم سالبة.

وتتأكد هذه المحورية إذا ما أخذ في الإعتبار أن المحافظ الاستثمارية المالية (310.9 مليون دولار بنهاية عام 2010م) تكاد تتعادل من حيث القيمة مع حجم الاستثمارات التراكمية في الشركات، أي المحفظة الاستثمارية المباشرة (357.5 مليون دولار خلال نفس الفترة)، وتفوق في قيمتها المحفظة الإقراضية (226.63 مليون دولار بنهاية 2010م أيضاً). الأمر الذي ينطوي على درجة من التحيز إلى الوسائل ذات العوائد الأعلى، وهو ما لا يتفق مع الأهداف الرئيسية الثلاثة للهيئة.

7 ـ البنك الإسلامي للتنمية :

1ـ7 النشأة ورأس المال :

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية أنشئ بموجب قرار صادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في عام 1393 هـ (1973م)، وافتتح البنك رسميا في الخامس من شهر شوال 1395 هـ الموافق العشرين من أكتوبر / تشرين أول 1975م .ولقد زاد عدد الأعضاء أكثر من الضعف ، حيث زاد من 22 دولة في بدايته إلى أن وصل إلى 56 دولة عام 1431هـ (2010م). وتتوزع هذه الدول على القارات الأربع (إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا اللاتينية).

وعلى صعيد آخر تطور البنك من كيان واحد ليصبح الآن خمسة كيانات هي:

1ـ البنك الإسلامي للتنمية (البنك).
2ـ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (المعهد)، 1401 هـ (1981م).
3ـ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ، 1415هـ (1994 م).
4ـ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ،1420 هـ (1999م).
5ـ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ،1429هـ (2008م).

بلغ حجم رأسمال البنك المصرح به حتى نهاية عام 1412هـ (يونيو 1992) 2 مليار دينار إسلامي[1] ، ارتفع في عام 1413هـ (1992م) إلى 6 مليارات دينار إسلامي ، وبلغ رأس المال المصدر (المكتتب به) 4.1 مليار دينار إسلامي . وفي عام 1422هـ (2001) ارتفع مرة أخرى رأسمال البنك المصرح به إلى 15 مليار دينار إسلامي ، ورأس المال المصدر إلى 8.1 مليار دينار إسلامي. وأخيرا تمت زيادة رأس المال المصرح به للبنك ليصبح 30 مليار دينار إسلامي ، والمكتتب به ليصبح حوالي 16 مليار دينار إسلامي، وذلك منذ عام 1427هـ (2006م).

ووفقا للقوائم المالية للعام 1431هـ (2010) بلغ رأس المال المدفوع 4031071 ألف دينار إسلامي ، أي ما يعادل نحو 6.2 مليار دولار أمريكي . ورأس المال المكتتب به 15.864 مليار دينار إسلامي ، تعادل حوالي 26.9 مليار دولار، ولقد بلغت قيمة المسحوبات التراكمية خلال الفترة 1396ـ1431هـ (1976ـ2010م) حوالي 46929 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 36719.1 مليون دولار أمريكي للمدفوعات خلال نفس الفترة .

2.7 أهداف ووظائف البنك :

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي إلى شعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء ، مجتمعة ومنفردة، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وتشمل وظائف البنك الآتي:

- تقديم أشكال مختلفة من المساعدة الإنمائية لتمويل التجارة ومكافحة الفقر من خلال التنمية البشرية، والتعاون الاقتصادي وتعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة .
- تعبئة الموارد المالية بالوسائل التي توافق أحكام الشريعة الإسلامية .
- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتعزيز التبادل التجاري بينها، وبخاصة في السلع الإنتاجية.
- تقديم المساعدة الفنية، وتوفير التدريب للموظفين الذين يتولون النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية.

1 الدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي ، وتعادل في حدود 1.54 دولار أمريكي ، وفقا لتقديرات عامي 1430هـ و1431هـ.

3.7 صيغ ومجالات تمويل مشاريع التنمية :

تصنف الصيغ التي يتبعها البنك الإسلامي لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء إلى فئتين رئيستين هما : صيغة التمويل الميسر ، وصيغة التمويل العادي . أما التمويل الميسر فهو التمويل بالقروض أو المساعدة الفنية ، بينما التمويل العادي يشمل التمويل وصيغة الإجارة، البيع بالأجل، والاستصناع وخطط التمويل . وهناك صيغ أخرى تشمل المساهمة في رأس المال والمشاركة في الأرباح . وبصفة عامة تستفيد كافة الدول الأعضاء من تمويلات البنك . وفيما يلي عرض لهذه الصيغ :

أ ـ التمويل بالقروض:

من خلال هذه الصيغة يقدم البنك تمويلاً لأجل طويل لتنفيذ مشاريع التنمية، ولاسيما في قطاع الزراعة (تنمية الأراضي، والري، وشبكات الطرق والتنمية في الحيازات الصغيرة، ومشاريع إمدادات المياه في الريف....الخ)، وقطاع البنية الأساسية (النقل والمرافق الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات ونحو ذلك).

بـ المساعدة الفنية :

يقصد بها تقديم الخبرة الفنية لأحد المشاريع ، أو لوضع السياسات المساعدة في إعداد ذلك المشروع وتنفيذه. كما تقدم المساعدة الفنية لتعين على تنمية المؤسسات والموارد البشرية . وهناك نوعان من المساعدة الفنية، الأولى تتعلق مباشرة بأحد المشاريع، والثانية ذات الطابع الاستشاري .

ج ـ صيغ التمويل العادي:

1. الإجارة: إحدى صيغ التمويل متوسطة وطويلة الأجل وتكون موافقة لأحكام الشريعة. ومن الناحية القانونية فهي بيع منفعة. وهي تعني ترتيبات لتمويل معدات رأسمالية أو أصول ثابتة يقدمها البنك الإسلامي (المؤجر) لفترة معينة من الزمن نظير سداد أقساط إجارة دورية ، ويحتفظ البنك بملكية هذه الأصول .
2. البيع بالأجل: وهو تمويل متوسط المدة استحدثه البنك ، وهو يماثل البيع لأجل/ الشراء عن طريق الاستئجار، ولكن تنقل الملكية للمشترك.
3. الاستصناع: وهو عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف في إنتاج شئ معين وفقا لمواصفات يتم الاتفاق بشأنها وبسعر وتاريخ محددين، ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج والتجهيز.
4. خطوط التمويل: يقدمها البنك الإسلامي للمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي والبنوك الإسلامية في الدول الأعضاء، وبخاصة لتعزيز وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والصناعات التحويلية، وفي مشاريع البنية الأساسية، ويستثنى من ذلك المشاريع التي لا تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

د ـ صيغ التمويل الأخرى:

- المساهمة في رأس المال: ومن خلالها يساهم البنك في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحققة للربح الموافقة للشريعة الإسلامية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر تنموي على اقتصاد الدول الأعضاء.
- المشاركة في الأرباح : وهي أحد أشكال الشراكة لتجميع الأموال بواسطة البنك وطرف آخر لتمويل مشروع محدد، ويحصل كل شريك على نسبة من الأرباح أو يتحمل نسبة حصته من الخسائر بالتناسب مع حصته، وتكون هذه الصيغة مناسبة للمشاريع التي يتوقع أن تحقق معدلات عائد مالي عالية.

ويوضح البيان التالي الأهمية النسبية لصيغ تمويل المشاريع في العمليات التراكمية لمجموعة البنك الإسلامي خلال الفترة 1396 هـ - 1431 هـ (1976-2010م):

(القيمة: مليون دينار إسلامي)

البند	1430هـ (2009م)		1431هـ (2010م)		1396هـ-1431هـ 1976 - 2010م	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
القروض	36	235.0	43	245.4	837	4039.1
المساهمة في رأس المال	43	290.3	27	175.1	315	1956.8
الإجارة	36	568.7	25	744.2	416	6296.9
البيع بالأجل	9	337.0	3	29.0	238	2648.0
اعتمادات تمويل مختلط	4	38.5	1	66.7	36	462.5
المشاركة في الأرباح	-	-	-	-	11	147.2
الاستصناع	26	1063.1	30	1350.1	196	5443.7
أخرى	93	529.3	22	183.2	211	1318.9
الإجمالي	247	3062	151	2794	2260	22313
إجمالي القيمة بالدولار الأمريكي		4738		4301		32316

المصدر : البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1431هـ (2010م)، جده، 2011م.

ومن الواضح أن القروض هي أكثر الصيغ إقبالاً من حيث الأعداد المقدمة من البنك، غير أن صيغة الإجارة هي الأعلى قيمة مقارنة بالصيغ الأخرى، إذ تمثل حوالي 28.2 % من المجموع التراكمي للقيمة الإجمالية للمشاريع الممولة ، تليها صيغة الاستصناع بنسبة 24.45 %، ثم القروض بنسبة 18.1 % وتعتبر الأخيرة الصيغة المناسبة للإقراض للمشاريع الزراعية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إضافة إلى خطوط التمويل التي يمكن أن يستفيد منها صغار المزارعين من خلال المؤسسات الوطنية للتمويل الزراعي.

4.7 العمليات التمويلية :

يقدم البنك الإسلامي للتنمية منذ نشأته مساعدات إنمائية لكل من القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء من خلال العمليات الثلاث الرئيسة ، وهي :

- العمليات العادية ، وتشمل تمويل المشاريع والمعونة الفنية .
- تمويل التجارة .
- عمليات صندوق الوقف (المعونة الخاصة).

وقد بلغ جملة ما قدمه البنك من تمويل صافٍ تراكمي للأنواع الثلاثة من العمليات المذكورة حتى نهاية عام 1431 هـ (2010م) حوالي 49.7 مليار دينار إسلامي تعادل نحو 70.3 مليار دولار أمريكي ، وذلك لتمويل ما جملته 6895 عملية. ويتركز أغلب ما يقوم به البنك من أنشطة تمويلية في مجال تمويل التجارة ، والذي استحوذ على نحو 54 % من إجمالي قيمة التمويل. يليه تمويل المشاريع بنسبة تصل إلى حوالي 44.5 %، ثم عمليات المعونة الخاصة 1 % فالمساعدة الفنية 0.5 %.

ويلخص الجدول رقم (1-23) العمليات التراكمية لمجموعة البنك بحسب فئات التمويل الكبرى (الرئيسة) من عام 1396 هـ إلى نهاية عام 1431هـ (1 يناير /كانون ثاني 1976ـ 6 ديسمبر / كانون أول 2010)، وذلك من حيث إعداد العمليات وقيمتها من الدينار الإسلامي وما يعادلها بالدولار الأمريكي لكل من صافي أو إجمالي الاعتمادات .

جدول رقم (1ـ23): العمليات التراكمية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بحسب فئات التمويل الكبرى من عام 1396هـ إلى نهاية عام 1431هـ (يناير/ كانون ثاني 1976 ـ 6 ديسمبر/ كانون أول 2010م

البند	العدد	القيمة بالمليون		الأهمية النسبية للتنمية بالدينار الإسلامي (%)
		الدينار الإسلامي	دولار أمريكي	
تمويل المشروعات :				
صافي الاعتمادات	2260	22313.0	32315.9	44.91
إجمالي الاعتمادات	2562	24955.5	35860.0	44.62
المساعدة الفنية :				
صافي الاعتمادات	1063	246.1	343.6	0.49
إجمالي الاعتمادات	1126	261.0	364.1	0.47
عمليات تمويل التجارة :				
صافي الاعتمادات	2231	26583.4	36959.3	53.50
إجمالي الاعتمادات	2738	30159.7	41920.4	53.93
عمليات المعونة الخاصة :				
صافي الاعتمادات	1341	541.9	702.1	1.01
إجمالي الإعتمادات	1374	547.7	710.1	0.98
مجموع صافي الاعتمادات	6895	49684.3	70320.9	100.00
مجموع إجمالي الاعتمادات	7800	55923.9	78854.6	100.00

المصدر : البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1431هـ (2010م)، جدة، 2011م

ويتم تمويل المشاريع والعمليات الواردة في البندين الأول والثاني من الجدول السابق إما من الموارد الرأسمالية العادية، أو من الصناديق أو الكيانات التي تشكل مجموعة البنك والتي تشمل صندوق حصص الاستثمار، ومحفظة البنوك الإسلامية، وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والخزانة. وتعتبر الموارد الرأسمالية العادية هي المصدر الرئيس لتمويل المشروعات من مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما في ذلك قطاع الزراعة بطبيعة الحال. ولقد بلغ جملة ما سحب من الموارد الرأسمالية العادية لتمويل المشاريع، فيما بين عامي 1396 هـ ـ 1431هـ (1976ـ2010) حوالي 17.5 مليار دينار إسلامي (25.3 مليار دولار أمريكي)، شاملة المساعدة الفنية (246.1 مليون دينار إسلامي). أما تمويل المشاريع والعمليات من الصناديق والكيانات المذكورة فيما سبق ، فقد بلغت جملته خلال تلك الفترة حوالي 5.02 مليار دينار إسلامي (7.4 مليار دولار أمريكي) .

وتمثل قيمة تمويل المشاريع أو العمليات من الموارد الرأسمالية العادية شاملة المساعدة الفنية، حوالي 35.3 % من الإجمالي التراكمي للتمويل المقدم من « مجموعة البنك » على مدار فترة عمله ، والبالغ

قيمته نحو 49.7 مليار دينار إسلامي (70.3 مليار دولار أمريكي) . وبذلك يقدر المعدل السنوي لتمويل المشاريع أو العمليات لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية بالدول الأعضاء بحوالي 486.1 مليون دينار سنويا (702.8 مليون دولار أمريكي).

5.7 التوزيع القطاعي لتمويل المشاريع والعمليات و المساعدة الفنية:

يوضح الجدول رقم (1-24) التوزيع القطاعي لصافي المبالغ المعتمدة للمشاريع والعمليات والمساعدة الفنية من الموارد الرأسمالية العادية في عامي 1430هـ (2009م)، 1431هـ (2010م) وخلال الفترة 1396 هـ- 1431هـ ، (1976- 2010 م).

ويشير هذا الجدول إلى أن تمويل المشاريع من الموارد الرأسمالية العادية قد شهد في عام 1431هـ (2010م) زيادة بنسبة 10.2 % مقارنة بالعام السابق له، حيث بلغت قيمته حوالي 2396.6 مليون دينار إسلامي (3702.6 دولار أمريكي). وعلى المستوى القطاعي ظلت الطاقة القطاع الأكثر استفادة من مخصصات الموارد الرأسمالية العادية، يليها النقل. ويأتي قطاع الزراعة الثالث أوالرابع في الترتيب، وهي أولية متقدمة، حيث كان نصيبه 289، 242 مليون دينار إسلامي في عامي 1430 هـ، 1431 هـ على الترتيب. وتعكس هذه القيم توجهاً إلى تراجع أهمية قطاع الزراعة من حيث القيمة ، على الرغم من الأولوية المتقدمة التي يحظى بها في تلك المخصصات سنويا.

أما نصيب القطاعات من العمليات التراكمية للبنك على مدار 36 عاما فيشير إلى أن قطاعي الطاقة والنقل يأتيان في المقدمة دائماً، أي أن العامين الآخرين كانا امتداداً للسنوات السابقة، حيث حصل كل منهما على نحو 23 % من القيمة ، يليها قطاع المياه والصرف والخدمات المصرفية بنسبة 12.5 % . أما قطاع الزراعة ، والذي حصل على أكبر عدد من القروض خلال الفترة محل الاعتبار (493 معاملة تمثل 18.6 % من العدد الإجمالي) فقد كان ترتيبه الرابع من حيث القيمة ، حيث حصل على ما قيمته حوالي 1.81 مليار دينار إسلامي (2.572 مليار دولار أمريكي)، تمثل هذه القيمة نحو 10.3 % من المجموع الكلي لصافي المبالغ المعتمدة للمشاريع والعمليات طوال فترة عمل البنك ، وتعتبر هذه المكانة متقدمة بالمقارنة مع بقية القطاعات. هذا ويقدر المعدل السنوي للقروض المقدمة من البنك للدول الأعضاء مجتمعة طوال فترة عمله بحوالي 50.33 مليون دينار إسلامي سنويا، تعادل هذه القيمة نحو 71.5 مليون دولار أمريكي . ولا تتوافر بيانات القروض التي حصلت عليها الدول العربية منفردة من البنك الإسلامي للقطاع الزراعي لتقدير مثل هذا المعدل.

جدول رقم (1-24): التوزيع القطاعي لصافي المبالغ المعتمدة للمشاريع والعمليات والمساعدات الفنية من الموارد الرأسمالية في عامي 1430 ـ 1431هـ (2009 – 2010م)، وخلال الفترة 1396 ـ 1431هـ (1976 – 2010م).

القيمة بالمليون دينار اسلامي

القطاعات	1430هـ (2009م)		1431هـ (2010م)		1396 ـ 1431هـ (1976 – 2010م)		الأهمية النسبية للقيمة (%)
	العدد	القيمة بالدينار الإسلامي	العدد	القيمة بالدينار الإسلامي	العدد	القيمة بالدينار الإسلامي	
الزراعة	47	289.0	29	242.2	493	1811.9	10.3
التعليم	27	80.9	19	80.2	422	1537.7	8.8
الطاقة	11	650.9	14	792.4	201	4089.1	23.3
المالية	28	108.1	48	93.9	255	797.2	4.5
الصحة	26	42.9	26	98.0	259	906.7	5.2
الصناعة والتعدين	11	73.4	8	212.4	208	1764.6	10.1
المعلومات والإتصالات	1	-	7	0.4	54	205.4	1.2
الإدارة العامة	1	-	1	0.1	68	40.7	0.2
التجارة	4	1.8	-	-	35	36.6	0.2
النقل	20	600.5	11	659.9	390	4152.9	23.7
المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	16	327.1	16	224.1	362	2200.5	12.5
المجموع	192	2174.6	179	2396.6	2647	17543.3	100.0
مجموع القيمة بالدولار الأمريكي	-	3343.6	-	3702.6	-	25270.3	-

المصدر : البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1431هـ (2010م)، جدة، 2011م .

6-7 نصيب الدول العربية من العمليات التمويلية:

يلخص البيان التالي مجموع ما حصلت عليه الدول العربية (22 دولة) من صافي المبالغ التراكمية المعتمدة لتمويل العمليات مصنفة وفقا لفئات التمويل الكبرى خلال فترة عمل البنك 1396 هـ - 1431هـ (1976- 2010 م).

القيمة بالمليون دينار اسلامي/ دولار امريكي

البند	العدد	القيمة بالدينار الإسلامي	القيمة بالدولار الأمريكي	الأهمية النسبية للقيمة بالدينار الإسلامي (%)
تمويل المشاريع	1017	10465.8	15063.5	48.34
المساعدة الفنية	303	72.6	101.1	0.34
عمليات تمويل التجارة	1067	10986.8	15056.7	50.76
عمليات المعونة الخاصة	197	121.1	153.8	0.56
مجموع الدول العربية	2584	21646.4	30375.1	100.0
إجمالي صافي الاعتمادات	6895	49684.3	70320.9	

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1-25) بالملحق.

ويستخلص من هذا البيان النتائج الرئيسية التالية :

- أن مجموع ما حصلت عليه الدول العربية مجتمعة خلال الفترة محل الاعتبار يبلغ 21.6 مليار دينار إسلامي (30.4 مليار دولار أمريكي) ، والذي يمثل نحو 43.6% من قيمة إجمالي صافي الاعتماد للدول الأعضاء ، أي أن المعدل السنوي للعمليات التمويلية يقدر بنحو 601.3 مليون دينار إسلامي في المتوسط سنويا.
- أن عمليات تمويل التجارة ، يليها تمويل المشاريع يستحوذ على النصيب الأكبر من العمليات التمويلية للدول العربية (نحو99%)، وهو ما يتطابق إلى حد كبير مع الوضع العام للدول الأعضاء بالبنك فيما يتعلق بفئات التمويل الكبرى.
- أن نصيب الدول العربية في تمويل المشاريع والمساعدة الفنية يبلغ حوالي 10.54 مليار دينار إسلامي. ولقد سبقت الإشارة إلى أن هذه الفئة من التمويل هي التي تحصل عليها القطاعات الإنتاجية والخدمية . وبناءً عليه، فإن المعدل السنوي لنصيب هذه القطاعات يقدر بحوالي 292.8 مليون دينار إسلامي 421.2 مليون دولار أمريكي.
- بافتراض أن قطاع الزراعة يحصل على نفس النسبة من صافي المبالغ المعتمدة للمشاريع والعمليات المساعدات على المستوى العام ، والبالغة (10.3 %)[1] ، فإنه بالقياس يمكن أن يقدر نصيب القطاع الزراعي في الدول العربية بما قيمته 1.09 مليار دينار إسلامي خلال الفترة محل الاختبار ، أي بمعدل سنوي قد يبلغ 30.16 مليون دينار إسلامي تعادل نحو 43.52 مليون دولار أمريكي للدول العربية مجتمعة في المتوسط .

وبطبيعة الحال تتباين الدول العربية ، وجميعها مستفيدة مما يقدمه البنك من مختلف فئات التمويل، وذلك من حيث أهمية هذه الفئات، والمبالغ الإجمالية المتحصل عليها لكل فئة، وبالتالي نصيب القطاعات الإنتاجية والخدمية ، بما فيها قطاع الزراعة .ويوضح الجدول رقم (1-25) نصيب كل من الدول العربية (22 دولة) من العمليات التراكمية لمجموعة البنك بحسب فئات التمويل الكبرى ، والمجموع الكلي لهذه العمليات خلال فترة عمل البنك ، أي على مدار 36 عاما.

7-7 صندوق إعلان جدة للأمن الغذائي:

في مايو /أيار 2008م ، وأثناء أزمة الغذاء العالمية ، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية حزمة تمويلية لبرنامج الأمن الغذائي في إطار « إعلان جدة » بمبلغ 1.5 مليار دولار يوزع على خمس سنوات ، أي بواقع 300 مليون سنويا ، يتم تمويلها على النحو التالي:

- 1.050 مليار دولار من موارد البنك العادية .
- 250 مليون دولار من المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة .
- 200 مليون دولار من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص .

ويصاحب ذلك دعم من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات للبرنامج عن طريق التأمين وتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي . ويعطي البرنامج الأولوية للدول الأعضاء الأقل نموا، كما يمكن للدول الأخرى المتضررة من الأزمة الاستفادة من تلك الحزمة. ويشمل نطاق الحزمة التدابير قصيرة المدى ومتوسطة المدى ذات الصلة بالأمن الغذائي.

1 لا تتوفر بيانات تفصيلية عن العمليات التمويلية على مستوى كل قطاع في كل دولة ، سواء في التقارير السنوية ، أو على موقع البنك على الشبكة الدولية (الانترنت).

جدول رقم (1-25): نصيب الدولة العربية من العمليات التراكمية لمجموعة البنك بحسب فئات التمويل الكبري من عام 1396 ـ 1431هـ (يناير/ كانون الثاني 1976 ـ 6 ديسمبر/ كانون الأول 2010م)

الدول	تمويل المشاريع			المساعدات الفنية		
	العدد	دينار إسلامي	دولار أمريكي	العدد	دينار إسلامي	دولار أمريكي
الأردن	65	654.3	917.7	23	4.8	6.5
الإمارات	90	504.3	756.0	8	0.7	0.9
البحرين	91	950.9	1385.8	6	0.9	1.3
تونس	53	757.2	1107.0	9	1.7	2.5
الجزائر	40	446.9	591.7	11	3.0	4.0
جزر القمر	4	8.8	11.1	13	3.4	4.9
جيبوتي	31	160.1	242.9	16	2.7	3.7
السعودية	91	1115.9	1654.9	23	2.6	3.7
السودان	95	728.4	1065.8	25	3.8	5.4
سوريا	38	643.3	921.2	7	1.1	1.6
الصومال	6	19.3	24.1	15	2.9	4.0
العراق	7	53.4	68.2	8	0.9	1.3
سلطنة عمان	36	450.7	598.1	7	1.8	2.4
فلسطين	22	58.3	82.0	11	4.6	6.7
قطر	32	389.3	590.0	1	0.1	0.1
الكويت	27	185.2	268.5	7	1.2	1.6
لبنان	51	587.8	825.9	8	3.9	5.7
ليبيا	17	280.9	386.0	4	2.4	3.3
مصر	44	637.8	907.8	13	2.8	3.9
المغرب	59	1113.3	1619.7	21	3.9	5.5
موريتانيا	60	359.9	523.4	39	16.6	23.0
اليمن	58	359.8	515.7	28	6.8	9.1
مجموع الدول العربية	1017	10465.8	15063.5	303	72.6	101.1
صافي الاعتمادات	2260	22313.0	32315.9	1063	246.1	343.7
%	45	46.9	46.6	28.5	29.5	29.4

تابع جدول رقم (1-25):

(المبالغ بالمليون)

الدول	عمليات تمويل التجارة			عمليات المعونة الخاصة			المجموع الكلي		
	العدد	دينار إسلامي	دولار أمريكي	العدد	دينار إسلامي	دولار أمريكي	العدد	دينار إسلامي	دولار أمريكي
الأردن	69	678.9	824.8	1	0.2	0.3	158	1338.2	1749.3
الإمارات	19	329.5	469.7	-	-	-	117	834.5	1226.6
البحرين	19	203.5	286.5	-	-	-	116	1155.3	1673.6
تونس	160	803.9	1094.9	4	3.3	4.2	226	1566.1	2208.6
الجزائر	188	1490	1887.7	7	4.5	5.6	246	1944.4	2489.0
جزر القمر	3	5.9	7.5	3	0.9	1.1	23	19.0	24.6
جيبوتي	1	7.6	12.0	10	1.7	2.3	58	172.1	260.9
السعودية	162	1879.4	2750.9	2	0.1	0.1	278	2998.0	4409.6
السودان	29	264.4	372.4	20	19.4	23.5	169	1016.0	1467.1
سوريا	25	108.8	130.5	1	0.2	0.3	71	753.4	1053.6
الصومال	4	36.1	46.2	43	9.6	13.3	68	67.8	87.6
العراق	35	264.9	301.3	12	4.0	5.5	62	323.3	376.3
سلطنة عمان	1	1.4	2.0	2	0.4	0.5	46	454.3	603.0
فلسطين	-	-	-	42	41.3	53.3	75	104.2	142.0
قطر	-	-	-	-	-	-	33	389.4	590.1
الكويت	48	763.1	1131.5	4	6.5	7.5	86	956.0	1409.1
لبنان	11	157.9	221.5	21	7.0	9.8	91	756.6	1062.9
ليبيا	10	280.0	299.8	2	2.9	3.8	33	516.2	692.9
مصر	118	1626.9	2323.4	4	1.1	1.5	179	2268.6	3236.6
المغرب	117	1721.9	2389.3	4	1.2	1.5	201	2840.3	4016.0
موريتانيا	7	60.8	84.5	7	7.7	11.1	113	447.0	642.0
اليمن	41	351.9	420.3	8	7.1	8.6	135	725.7	953.7
مجموع الدول العربية	1067	10986.8	150567	197	121.1	153.8	25845	21646.4	30375.1
صافي الاعتمادات	2231	26583.4	36959.3	1341	541.9	702.0	689	49684.3	70320.9
(%)	47.8	41.3	40.7	14.7	22.3	21.9	37.5	43.6	43.2

المصدر : البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1431هـ (2010م)، جدة، 2011م.

وفي نهاية عام 1431هـ (2010م) بلغ إجمالي الاعتمادات في إطار « مبادرة إعلان جدة» أكثر من 692 مليون دولار أمريكي ، وهو ما يمثل نحو 47 % من إجمالي موارد هذه المبادرة. ويتضمن ذلك اعتمادات قدرها 472 مليون دولار أمريكي قدمها البنك من باب المساعدة ذات الأمد القصير والمتوسط والطويل موزعة على أعضاء «مجموعة البنك » المذكورة آنفا.

8.7 عمليات التمويل المشترك:

يشارك البنك بصفته عضواً في مجموعة التنسيق العربية في أنشطة تمويلية مشتركة مع المؤسسات التنموية العربية . ويلخص البيان التالي عمليات التمويل المشترك للبنك مع أعضاء هذه المجموعة خلال فترة عمله:

(مليار دولار أمريكي)

المؤسسة	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي	منطقة المشروعات	القطاع
صندوق أبوظبي للتنمية	27	10	إفريقيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسط آسيا	البنية التحتية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	89	4	إفريقيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	البنية التحتية والصناعة
الصندوق السعودي للتنمية	75	14	إفريقيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البنية التحتية، التنمية الزراعية والريفية، والصحة والتعليم
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	75	18	دول عربية	الطاقة، والنقل، والمياه
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	54	3.7	الدول الإفريقية	النقل، والتنمية الزراعية والريفية
صندوق ألاوبك للتنمية الدولية	102	2.5	الدول الأعضاء الأقل نمواً	الطاقة، والنقل، والتنمية الزراعية والريفية، والصحة
المجموع	422	52.2		

إضافة للتمويل المشترك مع أعضاء مجموعة التنسيق ، يقوم البنك بأنشطة تمويلية مشتركة مع المؤسسات العالمية والإقليمية. ويوضح البيان التالي حجم هذه الأنشطة التراكمي مع أهم هذه المؤسسات:

(مليار دولار أمريكي)

المؤسسة	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي	منطقة المشروعات	القطاع
البنك الدولي	60	15	إفريقيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسط آسيا	البنية التحتية ، الصحة والتعليم
بنك التنمية الآسيوي	20	5	جنوب، وجنوب شرقي آسيا	البنية التحتية ولاسيما الطاقة
بنك التنمية الإفريقي	46	9	إفريقيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	البنية التحتية، الطاقة، المياه والنقل
بنك الاستثمار الأوروبي	24	11	إفريقيا ، وآسيا	البنية التحتية، والصناعة
المجموع	150	40		

وفقاً لما سبق، فإن جملة الأنشطة المشتركة التي ساهم البنك الإسلامي في تمويلها يبلغ عددها 497 مشروعا، تقدر قيمتها بحوالي 92.2 مليار دولار أمريكي، وتتركز المشروعات الزراعية المشتركة في تلك الأنشطة مع كل من الصندوق السعودي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) .

8 ـ صندوق الأوبك للتنمية الدولية:

8 ـ 1 النشأة والموارد المالية:

أنشئ صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) في يناير/ كانون ثان 1976م، إثر مؤتمر عقده وزراء المالية في الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وكان عددها آنذاك 13 دولة. أطلق عليه عند الإنشاء الصندوق الخاص بالأوبك، إنطلاقاً من فكرة إنشاء صندوق مشترك لتقديم المعونات، على أن تكون موارده إضافية إلى تلك الموارد التي تقدمها دول الأوبك من خلال العديد من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف.
وفي عام 1980م، قامت الدول الأعضاء بتحويل الصندوق إلى منظمة حكومية تنموية مستقلة لها كيانها الخاص، وعرف بإسمه الرسمي «صندوق الأوبك للتنمية الدولية»، ومقره في مدينة فيينا بالنمسا. وحصل الصندوق على صفة مراقب لدى الأمم المتحدة.

ولقد بدأ أوفيد عملياته في أغسطس/ آب 1976م بموارد أولية بلغت قيمتها 800 مليون دولار. وقد جُددت هذه الموارد ثلاث مرات. ويبلغ إجمالي موارد « الأوفيد» كما في بداية عام 2011م نحو 5853 مليون دولار موزعة على النحو التالي[1] :

المساهمة المدفوعة	2463 مليون دولار
الإحتياطي	3390 مليون دولار
إجمالي الموارد	5853 مليون دولار

وتتكون موارد أوفيد بوجه عام من المساهمة الطوعية التي تتبرع بها البلدان الأعضاء في الأوبك، إضافة إلى الدخل العائد على الاستثمارات والقروض.

8 ـ 2 الأهداف والوسائل:

حدد صندوق الأوبك رؤيته في التطلع إلى عالم تكون فيه التنمية المستدامة، المتمركزة حول بناء القدرات البشرية، واقعاً يعيشه الجميع. أما رسالته فتتمثل في تعزيز شراكة بلدان الجنوب مع سائر البلدان النامية في العالم قاطبة بغية القضاء على الفقر.

وتتركز الأهداف الرئيسية للأوفيد في الآتي:
- تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في الأوبك وسائر البلدان النامية ، تعبيراً عن التضامن فيما بين بلدان الجنوب.
- تقديم المساعدة، وعلى وجه الخصوص، إلى البلدان الفقيرة منخفضة الدخل في سعيها نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

و يحق لصندوق الأوبك للتنمية الدولية المشاركة في جميع المهام الضرورية والطارئة لتحقيق أهدافه، وذلك بالوسائل التالية:
- تقديم المساعدات المالية بشروط ميسرة على شكل قروض للمشاريع والبرامج الإنمائية ولدعم موازين المدفوعات، وكذلك تمويل التجارة.
- المشاركة في تمويل أنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية.

1 لا يشمل هذا المبلغ مساهمات البلدان الأعضاء في الأوبك، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 9.72 مليون دولار، والتي قدمتها الدول الأعضاء للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وصندوق النقد الدولي عن طريق «أوفيد» .

- تقديم المنح دعماً للمساعدات التقنية، والمعونات الغذائية، والبحوث والأنشطة المماثلة، والإنمائية الإنسانية في حالات الطوارئ.
- الإسهام في موارد المؤسسات الإنمائية الأخرى التي يعود نشاطها بالنفع على البلدان النامية.
- خدمة البلدان الأعضاء في الأوبك بصفتها عنصراً فاعلاً في الساحة المالية الدولية، حيثما يرى أن من المناسب القيام بعمل جماعي.

3.8 الأنشطة التراكمية :

من حيث المبدأ، يحق لجميع البلدان النامية، باستثناء البلدان الأعضاء في الأوبك، الحصول على مساعدات أوفيد، بيد أن أقل البلدان نمواً تحظى بأولوية أعلى. وقد استفاد من مساعدات أوفيد المالية حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م عدد من الدول يصل إلى 130 بلداً ، موزعة على مناطق العالم على النحو التالي :

- إفريقيا	51
- آسيا والمحيط الهادي	41
- أمريكا اللاتينية والكاريبي	31
- أوروبا	7

ومنذ عام 1976م وحتى ذلك التاريخ أنجز الأوفيد 2916 عملية، تبلغ قيمتها 13.510 مليار دولار قدمت للمساعدات الإنمائية لدول هذه المناطق . و تضم هذه المساعدات أربع فئات أو أنماط رئيسية، إضافة للمساعدات التي قدمت للمنظمات وعددها منظمتان هما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد الدولي ، ويوضح البيان التالي نصيب كل فئة من إجمالي هذه العمليات:

النشاط	العدد	%
- عمليات القطاع العام	1324	45.4
- عمليات تمويل التجارة	69	2.4
- عمليات القطاع الخاص	161	5.5
- عمليات المنح	1362	46.7
المجموع	2916	100.0

ويوضح الجدول (1-26) توزيع هذا المبلغ على أنشطة أوفيد المختلفة .

ويشير هذا الجدول إلى أنه على صعيد القطاع العام، قام أوفيد بتنفيذ سبعة عشر برنامجاً إقراضياً منذ نشأته حتى التاريخ المذكور فيما سبق ، وأصبح البرنامج الإقراضي الميسر الثامن عشر سارياً منذ بداية عام 2011م[1] . ولقد بلغ الإجمالي التراكمي الذي تم التعهد به لدعم الـ 1324 قرضا للقطاع العام مبلغاً قدره حوالي 9.5 مليار دولار، صرف منها ما نسبته 61.7 %، أي بواقع 167.11 مليون دولار أمريكي سنوياً في المتوسط. وبذلك يكون نصيب كل دولة من المبالغ المنصرفة حوالي 1.29 مليون دولار سنوياً في المتوسط في مختلف المجالات والقطاعات.

1 يستمر أجل البرنامج ثلاث سنوات .

ووفقاً لأهداف أوفيد، فإن التوزيع لا يتم بالتساوي بين الدول، حيث مثلت القروض الميسرة الممنوحة للبلدان ذات الدخل المنخفض نحو 70 % من إجمالي القروض المقدمة للقطاع العام. وتستحوذ إفريقيا على نصف التعهدات المذكورة، ويوجه معظمها إلى جنوب الصحراء في إفريقيا.

جدول رقم (1-26): الأنشطة التراكمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية حتى 30 نوفمبر / تشرين الثاني 2011م

القيمة بالمليون دولار

النشاط	عدد العمليات	التعهدات	المصروفات	الأهمية النسبية للتعهدات %
1. عمليات القطاع العام :				
ـ تمويل المشاريع	1057	8104	4520	59.99
ـ دعم ميزان المدفوعات	185	724	714	5.36
ـ تمويل البرامج	44	333	312	2.47
ـ المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون	37	270	253	2.00
ـ الصندوق الإئتماني لمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو	1	50	50	0.37
المجموع الفرعي	1324	9481	5849	70.19
2.عمليات تمويل التجارة	69	1041	807	7.71
3.عمليات القطاع الخاص	161	1489	824	11.02
4. عمليات المنح : ـالمساعدات التقنية		145	129	1.07
ـ معونات الإغاثة في حالات الطوارئ		67	65	0.50
ـ الأبحاث والأنشطة المماثلة		17	15	0.13
ـ الحساب الخاص بمكافحة الأيدز		78	63	0.58
ـ الحساب الخاص بمكافحة فقر الطاقة		0.3	0.1	0.00
ـ حساب المنح الخاص بالمعونات الغذائية		20	20	0.14
ـ الحساب الخاص بفلسطين		96	77	0.71
ـ المساهمة الخاصة المقدمة للإيفاد		20	20	0.14
ـ الصندوق المشترك للسلع الأساسية		84	41	0.62
ـ المجموع الفرعي	1362	527.3	430.1	3.89
ـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)		861	732	6.37
ـ صندوق الإئتمان الخاص بصندوق النقد الدولي		111	111	0.82
الإجمالي	2916	13510.3	8753.1	100.00

المصدر: صندوق الأوبك للتنمية الدولية : لمحة عامة 1976 – 2011م، فيينا، النمسا، ديسمبر/ كانون أول 2011م.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد أسس أوفيد مرفق القطاع الخاص كإطار لدعم هذا القطاع، وذلك عام 1988م. ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م، تمت الموافقة على 161 عملية في مختلف المناطق، وبلغ حجم التعهدات نحو 1489 مليون دولار أمريكي، صرف منها ما نسبته 55.3 %.

ولقد تم إنشاء برنامج تمويل التجارة في الأوفيد عام 2006م، وقدم خلال هذا البرنامج تسهيلات إئتمانية لنحو 69 متعاملاً، بلغت قيمتها الإجمالية 1041 مليون دولار أمريكي، كما قدم ضمانات اقتسام المخاطرة بمبلغ 1750 مليون دولار. وتقدر نسبة ما صرف من التسهيلات حوالي 77.5 %.

وفيما يتعلق بالمنح، فهي عبارة عن مساعدات يقدمها أوفيد لدعم العمليات الإنمائية الاجتماعية والإنسانية من خلال ثلاثة برامج منتظمة رئيسية تتمثل في الآتي :

- المساعدات التقنية.
- الأبحاث والأنشطة المماثلة.
- الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارىء.

كما أسس الصندوق حسابات خاصة للمنح من أجل الاستجابة العاجلة إلى الإحتياجات العالمية الملحة، وكما هو موضح في الجدول رقم (1-26). كما تم تأسيس كل من برنامج المنح الدراسية السنوية وجائزة أوفيد السنوية للتنمية في عام 2006م. وبنهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2001م، وصل عدد المنح المقدمة إلى 1362 منحة تبلغ قيمتها الإجمالية 527.3 مليون دولار أمريكي.

إضافة لما سبق، فقد ساعد أوفيد في توفير ما مجموعه 972 مليون دولار أمريكي لاثنتين من المؤسسات الدولية، إحداهما مؤسسة زراعية هي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ 861 مليون دولار.

ويستخلص من العرض السابق النتائج الرئيسية التالية :

- إن تمويل مشاريع القطاع العام يستحوذ على أعلى نسبة سواءً في قيمة التعهدات أو المصروفات، والتي تصل إلى حوالي 60 % من إجمالي التعهدات، وحوالي 85.5 % من الإجمالي الفرعي لعمليات القطاع العام. ويأتي نصيب القطاع الزراعي ضمن هذا الإجمالي الفرعي.
- إن قيمة المنح المقدمة إلى المساعدات التقنية تأتي في مقدمة عمليات المنح، وبنسبة تقدر بحوالي 27.6 %، يليها الحساب الخاص بفلسطين. وبوجه عام لا تتعدى قيمة المنح 11 %.
- إن المساعدات المقدمة للمنظمات الدولية تمثل نسبة لا بأس بها، تقدر بحوالي 7.2 %، وهي بذلك تتفوق على جملة عمليات المنح المقدمة في مختلف المجالات.
- أن نصيب مرفق القطاع الخاص يعتبر كبير نسبياً، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار عمر هذا المرفق، حيث حصل على ما نسبته نحو 11 %.

وبوجه عام فإن قائمة الأنشطة تبدو متنوعة، وتغطي مجالات وقطاعات عريضة، مما قد يحول دون التركيز على قطاعات بعينها إذا اقتضت الحاجة إلى معدلات تمويلية مرتفعة لهذه القطاعات في المستقبل القريب. وبطبيعة الحال يتسق هذا التنوع مع سياسة الأوفيد التي تنبثق عن أهدافه ومهامه المحددة منذ إنشائه، وعبر مسيرة عمله.

4.8 التوزيع الإقليمي لعمليات القطاع العام :

كما سبقت الإشارة، تأتي إفريقيا في مقدمة المناطق من حيث النصيب الذي حصلت عليه من عمليات القطاع العام بفئاتها المختلفة ، يليها إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهما الإقليمان الأقل نمواً وأدنى دخلاً.

ويعرض الجدول رقم (1-27) التوزيع الإقليمي لعمليات القطاع العام المتعهد بها حتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م. وتعكس بيانات هذا الجدول التوافق بين سياسات الأوفيد الإقراضية ونتائج العمليات التمويلية التنموية، حيث حصلت إفريقيا على حوالي 81 % من قروض دعم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي تتركز في هذا الإقليم. كما استحوذ نفس الإقليم على نحو 59 % من قروض كل من دعم موازين المدفوعات والبرامج. وتجدر الإشارة إلى أن 8 دول عربية تقع في هذا الإقليم، واستفادت كل من جزر القمر والصومال من هذه القروض الخاصة، كما سيوضح ذلك لاحقاً.

جدول رقم(1-27): التوزيع الإقليمي لعمليات القطاع العام المتعهد بها حتى30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م.

(مليون دولار أمريكي)

الإقليم	قروض المشاريع		قروض دعم موازين المدفوعات		قروض البرامج		قروض دعم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون		الإجمالي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
إفريقيا	3872	47.8	430	59.4	195	58.6	219	81.1	4716	50.0
آسيا	2913	35.9	176	24.3	64	19.2	0	-	3154	33.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1158	14.3	118	16.3	74	22.2	51	18.9	1401	14.9
أوروبا	160	2.0	-	-	0	-	0	-	160	1.7
الإجمالي	8104	100	724	100	333	100	270	100	9431	100

المصدر : صندوق الأوبك للتنمية الدولية، لمحة عامة 1976، فيينا، النمسا، ديسمبر/ كانون أول 2011م.

5.8 التوزيع القطاعي لقروض مشروعات القطاع العام:

يعرض البيان التالي الأهمية النسبية لقروض القطاع العام التي قدمت من الأوفيد لمشروعات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية :

القطاع	%	القطاع	%
الطاقة	19	شبكات المياه والصرف الصحي	8
النقل	32	البنوك التنموية	2
الزراعة	16	الصناعة والإتصالات	1
التعليم	9	القطاعات المتعددة	7
الصحة	6		
		الإجمالي	100

المصدر: صندوق الأوبك للتنمية الدولية، لمحة عامة 1976 ـ 2011 فيينا، النمسا، ديسمبر/ كانون أول2011م

ويشير هذا التوزيع إلى استحواذ قطاع النقل على النصيب الأكبر، يليه قطاع الطاقة، وهما من قطاعات البنية التحتية المهمة، ثم قطاع الزراعة الذي يحتل المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بحوالي 16 %، وهي مرتبة متقدمة. وقد يعزى ذلك إلى إرتباط نشاط الزراعة بالدول الأقل نمواً، ومن ثم جاء ترتيبها متقدماً من حيث النسبة.

8 ـ 6 نصيب الدول العربية من القروض التراكمية للقطاع العام:

يلخص الجدول رقم (1-28) ما حصلت عليه الدول العربية من قروض لتمويل المشروعات، ونصيب قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي فيها كما في 17 يونيو/ حزيران 2011م. ولعل من أبرز الملاحظات على ما ورد في الجدول من بيانات ما يلي :

- إن نصيب الدول العربية في الإجمالي التراكمي للقروض التي قدمها الأوفيد للقطاع العام لتمويل المشروعات يمثل حوالي الخمس، بينما عدد الدول التي حصلت على هذه القروض (13 دولة) يمثل عشر العدد الإجمالي للدول المستفيدة من قروض الأوفيد، مما يشير إلى ارتفاع نصيب هذه الدول بوجه عام.

جدول رقم (1-28): نصيب الدول العربية في القروض التراكمية للقطاع العام كما في 17يونيو/حزيران 2011م

الدول	مجموع قروض تمويل المشروعات		قروض الزراعة والتصنيع الزراعي		الأهمية النسبية لقروض الزراعة والتصنيع الزراعي
	القيمة بالمليون دولار	%	القيمة بالمليون دولار	%	
الأردن	68.92	4.12	16.92	5.11	24.6
تونس	125.90	7.52	13.00	3.92	10.3
جيبوتي	45.55	2.72	-	-	-
السودان	235.92	14.09	151.82	45.82	19.4
سوريا	133.40	7.97	23.00	6.94	17.2
الصومال[1]	39.21	2.34	5.50	1.66	4.2
فلسطين	18.00	1.08	-	-	-
جزر القمر[2]	11.25	0.67	-	-	-
لبنان	72.40	4.33	13.40	4.04	18.5
مصر	330.63	19.75	45.00	13.58	13.6
المغرب	227.39	13.58	41.39	12.49	18.2
موريتانيا	130.80	7.81	21.30	6.43	16.3
اليمن	234.77	14.02	-	-	-
المجموع الكلي للدول العربية	1674.14	100.0	331.33	100.0	19.79
إجمالي القروض التراكمية للمشروعات	8104.00	100.0	1296.64	16.0	16.0
%	20.66	-	25.55	-	-

(1) بالإضافة إلى قرض لدعم ميزان المدفوعات بقيمة 31.05 مليون دولار أمريكي.
(2) بالإضافة إلى قرض لدعم ميزان المدفوعات بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي ، وآخر لتمويل البرامج بقيمة 2 مليون دولار.
المصدر : صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت)، كما في يناير/ كانون ثاني 2012م.

يقدر معدل نصيب كل دولة من هذه القروض بحوالي 128.8 مليون دولار خلال الفترة 1976 – 2011، أي على مدار 35 عاماً. وبذلك يبلغ المعدل السنوي للدولة نحو 3.68 مليون دولار أمريكي، وهو معدل يفوق المتوسط العام.

- تعتبر أنصبة الدول العربية الأكثر سكاناً والأقل نمواً الأعلى، وباستثناء اليمن، فإن جميع هذه الدول تقع في إقليم إفريقيا وهي مصر والسودان والمغرب وتونس وموريتانيا على الترتيب. وعلى أية حال، فإن أنصبة الدول العربية تتراوح بين ما يقرب من 20 % (مصر)، وأقل من 1 % (جزر القمر).
- يبلغ إجمالي ما حصل عليه القطاع الزراعي من قروض لتمويل المشروعات حوالي 331.3 مليون دولار، تمثل نحو 20 % من إجمالي القروض التي قدمت للقطاع العام بالدول العربية، وهي نسبة مرتفعة، مقارنة بالمعدل العام على مستوى جميع الدول المستفيدة (16 %).
- بالرغم من ارتفاع الأهمية النسبية لقروض تمويل المشروعات الزراعية، إلا أن معدل نصيب الدول يعتبر متواضعاً، حيث يبلغ حوالي 36.81 مليون دولار للدولة، أي بواقع 1.05 مليون دولار سنوياً لكل دولة. ولقد اقتصر عدد الدول العربية التي حصلت على قروضاً لمشاريع زراعية على (9) دول فقط من (13) دولة عربية تعاملت مع الأوفيد على مدار سنوات العمل، ولقد خلت هذه الدول من دول زراعية مثل اليمن.
- تتفاوت الأهمية النسبية للقروض الموجهة للقطاع الزراعي، فيما بين الدول العربية، غير أنها باستثناء الصومال- حيث الأوضاع غير مستقرة- تتجاوز 10 %، وتصل إلى مستويات عالية نسبياً في حالة كل من الأردن والسودان والمغرب ولبنان وسوريا، حيث تراوحت بين 17 % و 25 %. ولقد حصل السودان منفرداً على نحو 46 % من جملة ما حصلت عليه الدول العربية مجتمعة، وذلك بإعتبارها من الدول الأقل نمواً.

وبوجه عام، فإن الأوفيد يوجه الجزء الأكبر مما يقدمه من مساعدات إنمائية إلى المناطق الريفية، فضلاً عن توفير الدعم المباشر للزراعة، بما في ذلك إنتاج الثروة الحيوانية والأسماك. وتشمل المساعدات الاستثمار في البنى التحتية الريفية وفي المجالات التي تعزز تنمية المشاريع الخاصة سواء من داخل المزرعة أو خارجها. ومن ناحية أخرى، يقدم أوفيد التمويل المنتظم إلى البحوث الزراعية، ونقل الممارسات الزراعية الجيدة إلى أصحاب المزارع الصغيرة. وعلى صعيد آخر يقدم أوفيد دعماً منتظماً لأنشطة برنامج الغذاء العالمي ، كما هو موضح بالجدول رقم (1-26).

وفي ضوء كل ما سبق، فإنه يلاحظ أن الأوفيد يولي اهتماماً بقطاع الزراعة والتنمية الزراعية، ويؤكد ذلك الأولوية التي يحتلها القطاع فيما تقدمه من مساعدات إئتمانية، غير أن المعدلات السنوية أو التي تحصل عليها الدول، وهي الأعلى، تبدو متواضعة إذا ما أخذ في الاعتبار الاحتياجات التمويلية المستقبلية اللازمة لدفع عجلة التنمية الزراعية العربية المستدامة، وتحسين أوضاع الأمن الغذائي في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

9 مجموعة بنك التنمية الإفريقي:

1.9.1 النشأة والأهداف:

تضم مجموعة بنك التنمية الإفريقي ثلاث مؤسسات حكومية هي:

- بنك التنمية الإفريقي.
- صندوق التنمية الإفريقي.
- صندوق نيجيريا الائتماني.

ويتمثل الهدف الأسمى للمجموعة في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في بلدان الإقليم الأعضاء ، مما يسهم في تخفيض أعداد الفقراء بها . وتسعى مجموعة البنك لتحقيق هذا الهدف عن طريق:

- حشد وتخصيص الموارد للنهوض بالاستثمار في بلدان الإقليم الأعضاء.
- تزويد هذه البلدان بالمساعدة التقنية، وكذلك المشورة بشأن السياسة لدعم جهود التنمية.

(أ) بنك التنمية الإفريقي:

بنك التنمية الإفريقي هو بنك تنمية إقليمي متعدد الأطراف، تأسس البنك عام 1964م، وبدأ عملياته رسمياً في 1967م، ومقره الحالي المؤقت في تونس العاصمة بعد نقله من كوت ديفوار (أبيدجان) عام 2003م. يضم المساهمون فيه (53) دولة إفريقية (بلدان الإقليم الأعضاء)، إضافة إلى (24) دولة غير إفريقية (البلدان من خارج الإقليم).

ويتحقق المشار إليه فيما سبق بتمويل المشروعات والبرامج التنموية، من خلال:

- تقديم القروض للقطاع العام ، بما في ذلك القروض المستندة لسياسة، والقروض للقطاع الخاص والاستثمار في أسهم رأس المال.
- تقديم المساعدة الفنية للمشروعات والبرامج التي تقدم الدعم المؤسسي.
- استثمار رأس المال العام والخاص.
- المساعدة في تنسيق سياسات وخطط التنمية لبلدان الإقليم الأعضاء.
- تقديم منح تصل إلى مليون دولار في كل عملية للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، وبحد أقصى عمليتان كل سنة واحدة.

ويولي البنك أولوية عالية للمشروعات والبرامج الوطنية والمتعددة الجنسيات التي تدعم التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

ويقدم البنك القروض لعملائه بشروط غير ميسرة. ومنذ عام 1997م يخضع سعر الفائدة لترتيبات خاصة للوفاء بحاجة العملاء. وتتحدد فترة السداد وفق الشروط التالية:

- فترة سداد حتى (20) سنة، منها فترة سماح لا تتجاوز (5) سنوات بالنسبة لقروض القطاع العام.
- فترة سداد حتى (14) سنة، منها فترة سماح لا تتجاوز (4) سنوات بالنسبة لحدود التسهيلات الائتمانية المضمونة من سلطة عامة.
- فترة سداد تتراوح بين (5) سنوات و(20) سنة منها فترة سماح تتراوح بين سنة وثلاث سنوات لمشروعات القطاع الخاص.

(ب) صندوق التنمية الإفريقي:

أنشئ صندوق التنمية الإفريقي، الذي يضم البنك والدول المشاركة في عام 1973م ، وبدأ عملياته في 1974م. ويهدف الصندوق إلى تخفيض أعداد الفقراء في بلدان الإقليم، وذلك بتقديم القروض والمنح بشروط ميسرة لمشروعات وبرامج بلدان الإقليم الأعضاء منخفضة الدخل، وأيضا المساعدات التقنية من أجل الدراسات وأنشطة بناء القدرات.

ولا تُحمل قروض الصندوق بأعباء الفوائد، ولكنها تُحمل برسوم خدمة يبلغ (0.75 %) سنوياً على الرصيد القائم، وبعمولة ارتباط قدرها 0.50 % سنوياً على الارتباطات غير المنصرفة. وتمتد فترة سداد قروض المشروعات 50 عاماً، منها 10 سنوات فترة سماح، في حين تبلغ فترة سداد حدود التسهيلات الائتمانية 20 سنة، منها 5 سنوات فترة سماح. كما يقدم الصندوق منحاً إلى بلدان الإقليم الأعضاء، وهذه المنح تقدم بدون أي أعباء للفائدة.

(ج) صندوق نيجيريا الائتماني:

وهو صندوق خاص تابع لبنك التنمية الإفريقي تم إنشاؤه في 1976م بمقتضى اتفاقية بين مجموعة للبنك وحكومة نيجيريا، وأصبح الصندوق ساري المفعول في إبريل/ نيسان 1976م. وبموجب شروط الإنشاء انتهت عمليات الصندوق بعد 30 عاماً من تاريخ السريان. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2006م تم التعاقد لتقييم نشاط الصندوق، ووفقاً لنتائج وتوصيات التقييم، وافقت السلطات النيجيرية على امتداد حياة الصندوق لمدة عشر سنوات أخرى. ولقد بدأ برنامج الإقراض من جديد في 2009م.

2.9 الموارد المالية لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية:

حتى نهاية عام 2009م كان رأس المال المصرح به للبنك **الإفريقي للتنمية** 22.12 مليار وحدة حسابية. وفي عام 2010م زاد البنك موارد رأسماله ثلاثة أمثال إلى 67.69 مليار وحدة حسابية، أي بنسبة 200 %، أي ما يربو على 100 مليار دولار أمريكي. وتعتبر هذه الزيادة العامة هي السادسة لزيادة رأس المال المصرح به. كما ارتفع رأس المال المكتتب فيه من 21.818 مليار وحدة حسابية في عام 2009م، إلى 23.95 مليار وحدة حسابية في عام 2010م. أما رأس المال المدفوع من المكتتب به فقد بلغ في نهاية هذا العام 2.376 مليار وحدة حسابية (3.659 مليار دولار أمريكي).

و يحشد البنك تمويلاً إضافياً من خلال شراكاته على الصعيدين الدولي والإقليمي على حد سواء، ولقد وصل التمويل المشترك في عام 2009م إلى 9.16 مليار وحدة حسابية (14.1 مليار دولار أمريكي)، ساهم البنك فيها بنسبة 20.3 %. وفي عام 2010م بلغت قيمة مشروعات التمويل المشترك 8.41 مليار وحدة حسابية (12.95 مليار دولار)، ساهم البنك فيها بنسبة 15.2 %.

أما بالنسبة لموارد **صندوق التنمية الإفريقي** فتتكون من الاشتراكات والاستعاضات (التجديدات) الدورية من قبل الدول المشاركة التي تجري عادة كل 3 سنوات. وبموجب الاستعاضة الثانية عشرة التي تغطي الفترة 2011-2013م، تمت الموافقة على مبلغ 4.1 مليار وحدة حسابية (6.31 مليار دولار أمريكي)، يمثل 10.6 % من مستوى الاستعاضة الحادية عشرة.

كذلك الحال بالنسبة **لصندوق نيجيريا الائتماني**، حيث تمت في 2010م استعاضة رأس ماله المبدئي البالغ 80 مليون دولار أمريكي في 1981م بمبلغ 71 مليون دولار أمريكي.

3.9 أنشطة مجموعة بنك التنمية الإفريقي التراكمية:

شكلت الإستراتيجية متوسطة الأجل 2008 ـ 2012م لمجموعة البنك محور تركيز عمليات مجموعة البنك الحالي. وقد تواكب إطلاق هذه الإستراتيجية في 2008م مع بدء أزمات الوقود والغذاء والمال التي كان لها تأثير كبير على دول الإقليم الأعضاء وتصدى البنك سريعاً، وعلى نحو مرن لتلبية احتياجات عملائه خلال هذه الأزمة ، كما سيتضح ذلك من عرض أنشطة مجموعة البنك خلال السنوات الأخيرة، وعلى مدار فترات عمل كل من مؤسسات هذه المجموعة.

ولقد اعتمدت مجموعة البنك خلال الفترة 1967ـ2010م ما مجموعه 3526 قرضاً ومنحة، بقيمة إجمالية تبلغ 55.93 مليار وحدة حسابية، تعادل وفقاً لأسعار الصرف في عام 2010م حوالي 86.13 مليار دولار أمريكي ،موزعة على مؤسسات المجموعة الثلاث على النحو الموضح في البيان التالي:

المؤسسة	عدد العمليات	المبلغ (بالمليون وحدة حسابية)	% لنصيب المؤسسة من المبلغ	الفترة
بنك التنمية الإفريقي	1144	32890.5	58.8	2010ـ1967
صندوق التنمية الإفريقي	* 2309	22731.3	46.6	2010ـ1974
صندوق نيجيريا الائتماني	73	310.3	0.6	2010ـ1976

* منها 842 منحة.

المصدر: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، تونس، 2011م.

ويعتبر بنك التنمية الإفريقي نافذة الإقراض غير الميسر في مجموعة البنك ، والتي تمول من خلالها أنشطة التنمية في 13 دولة متوسطة الدخل من بينها الدول العربية الست الواقعة في مجال إفريقيا (الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المغرب وموريتانيا)، وثلاث دول خليط، والتي تستطيع أن تحصل أيضاً على موارد صندوق التنمية الإفريقي لتمويل المشروعات والبرامج (الرأس الأخضر، نيجيريا وزيمبابوي). وإضافة لذلك، فإن من الأهداف الرئيسية لنافذة البنك تقديم الموارد للقطاع الخاص في كل بلدان الإقليم الأعضاء (53 دولة) من خلال تقديم قروض مباشرة، وخطوط ائتمانية، ومشاركة في أسهم رأس المال وضمانات للمشروعات الخاصة السليمة القادرة على البقاء من الناحية المالية، وللمشروعات متعددة الجنسيات التي تدعم التكامل الإقليمي.أما صندوق التنمية الإفريقي فهو نافذة الإقراض الميسر لدى مجموعة البنك بالنسبة للدول التي لا تستطيع الحصول على أموال نافذة البنك، إلاّ بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص. ويتم تخصيص موارد الصندوق على أساس الجدارة الائتمانية للدولة ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.ويقدم صندوق نيجيريا الائتماني موارد ميسرة إضافية للمشروعات في شتى القطاعات. خاصة في الدول منخفضة الدخل.

4.9 توزيع القروض والمنح على الأقاليم الفرعية:

يعرض الجدول رقم (1-29) توزيع القروض والمنح المقدمة من مجموعة البنك على الأقاليم الفرعية خلال الفترة 1967-2010م. ويلاحظ من البيانات الواردة في هذا الجدول الآتي:

- أن إقليم شمال إفريقيا حصل على أعلى نصيب، وذلك على الرغم أنه يشمل أقل عدداً من الدول. ويضم هذا الإقليم ست دول كلها عربية. ويبلغ نصيب هذه الدول مجتمعة حوالي 16.25 مليار وحدة حسابية.
- أن نصيب إقليم شمال إفريقيا يأخذ اتجاهاً متزايداً خلال السنوات الخمس الأخيرة 2006-2010م.
- أن عام 2009م يعتبر عام من الطلب الاستثنائي لموارد مجموعة البنك، ويبدو من الجدول المذكور أن دول إقليم جنوب إفريقيا كانت أكثر الدول استفادة من هذا الوضع الاستثنائي، يليه إقليم غرب إفريقيا، فالعمليات متعددة الجنسيات.

جدول رقم (1-29): قروض ومنح البنك المعتمدة والتراكمية حسب الإقليم الفرعي، خلال الفترة 1967-2010

(مليون وحدة حسابية)

الإقليم	عدد الدول	2006	2007	2008	2009[1]	2010	1967-2010		
							المبلغ	%	متوسط نصيب الدولة
وسط إفريقيا	7	160.3	429.5	74.0	274.9	234.6	4733.0	8.5	676.1
شرق إفريقيا	12	528.7	576.3	569.9	515.6	560.3	8376.7	15.0	698.1
شمال إفريقيا	6	668.9	591.9	819.9	1050.4	1471.9	16250.4	29.0	2708.4
جنوب إفريقيا	12	260.4	539.6	475.9	3395.2	492.8	10902.2	19.5	908.5
غرب إفريقيا	16	271.8	251.6	633.5	1242.0	595.8	11962.8	21.4	747.7
متعدد الجنسيات	-	417.9	193.3	597.0	1027.0	319.1	3706.8	6.6	-
مجموع القروض والمنح	53	2308.1	2582.3	3170	7505.7	3674.5	55932.0	100	1055.3
عدد العمليات	-	137	100	133	181	139	3801[2]		

(1) عام من الطلب الاستثنائي لموارد البنك نظراً للأزمة المالية العالمية.
(2) يبلغ العدد التراكمي للقروض والمنح 3525 قرضاً ومنحة، تمثل الفروق عمليات أخرى.
المصدر: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، تونس، 2011م.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الحقائق التالية:

- إن جميع دول إقليم شمال إفريقيا وعددها (6) دول من بلدان بنك التنمية الإفريقي (دول متوسطة الدخل)، فيما عدا موريتانيا فلا تستطيع أن تقترض إلاّ من موارد صندوق التنمية الإفريقي، إلاّ بالنسبة للقطاع الخاص كما سبق التنويه إلى ذلك.
- إن دول غرب إفريقيا وعددها 16 دولة مؤهلة للحصول على موارد صندوق التنمية الإفريقي فقط، إلاّ بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص، وهناك دولتان هما (نيجيريا والرأس الأخضر) وباعتبارهما بلدين خليط، يمكن لهما الاقتراض من كل من نافذة البنك والصندوق.

- إن دول شرق إفريقيا وعددها 12 دولة، ومن بينها 4 دول عربية (جيبوتي، جمهورية القمر المتحدة، السودان، الصومال) غير مؤهلة إلا للحصول على موارد الصندوق فقط، باستثناء القطاع الخاص كالمعتاد، ويستثنى من هذه الدول سيشل فقط.
- بالنسبة لدول جنوب إفريقيا وعددها 12 دولة، فإن خمس منها مؤهلة لنافذة البنك، وست دول مؤهلة لنافذة الصندوق، ودولة واحدة خليط (زيمبابوي) أي مؤهلة للنافذتين.
- تصنف دول إقليم وسط إفريقيا وعددها (7) دول إلى مجموعتين أيضا، اثنتين منها مؤهلة لنافذة البنك، والباقي مؤهل لنافذة الصندوق فقط، وبطبيعة الحال فإن القطاع الخاص في جميع الدول مؤهل لنافذة البنك.

وفيما يلي عرض لمساهمات مؤسسات مجموعة البنك في ظل هذه المعطيات:

5.9 مساهمات مؤسسات مجموعة البنك في الأنشطة:

أ. البنك الإفريقي للتنمية:

سبقت الإفادة بأن عدد العمليات التراكمية التي قام بها البنك خلال فترة عمله الممتدة (45 عاماً) قد بلغ 1144 عملية منها 154 عملية خاصة. وقد غطت هذه العمليات المناطق الفرعية المختلفة بنسب متفاوتة على النحو التالي:

شمال إفريقيا	47.7 % (تضم دول عربية فقط)
جنوب إفريقيا	22.3 %
غرب إفريقيا	14.6 %
إفريقيا الوسطى	8.0 %
شرق إفريقيا	3.7 % (من بينها 4 دول عربية).
متعددة الأقاليم	3.0 %

ويلاحظ تركيز نشاط البنك في دول شمال وجنوب إفريقيا، باعتبار أنها دول متوسطة الدخل، وبحسبان أن البنك نافذة غير ميسرة للإقراض. كما سيلاحظ أنه المؤسسة الوحيدة ضمن المجموعة التي تتعامل مع القطاع الخاص في إطار توزيع الأدوار داخل المجموعة ، كما هو موضح فيما سبق.

ب. الصندوق الإفريقي للتنمية:

باعتبار الصندوق النافذة الميسرة للإقراض في مجموعة البنك، فقد قدم 842 منحة تمثل 36.5 % من مجموع عمليات الصندوق. ويلاحظ أن هذه العمليات هي الأكبر عدداً في المجموعة، بالرغم من أنه ليس بالأقدم (37 عاماً). وتتركز أنشطة الصندوق في البلدان منخفضة الدخل، ويعكس ذلك توزيع عملياته على المناطق الفرعية:

غرب إفريقيا	31.1
شرق إفريقيا	31.0 (من بينها 4 دول عربية)
جنوب إفريقيا	15.3
متعددة الأطراف	11.0
وسط إفريقيا	6.2
شمال إفريقيا	2.4 (تضم دول عربية فقط)

ويعكس هذا العدد الأكبر الإقبال على النافذة الميسرة في المجموعة، غير أن مبالغ القروض التي قدمها البنك تفوق نظيرتها التي قدمها الصندوق بنسبة 44.7 %، حيث أن الضوابط والشروط على الإقراض الميسر تضع بعض القيود على مبالغ القروض وتكرارها. وبوجه عام تتسق الأرقام المجمعة سواء بالبنك أو الصندوق مع سياسة المجموعة في توجيه موارد الصندوق للعمليات في البلدان منخفضة الدخل والبلدان الخليط.

ج. صندوق نيجيريا الائتماني:

يقتصر تعامل الصندوق مع 32 دولة من بين الدول الأعضاء في مجموعة البنك، وباعتباره نافذة إضافية للإقراض الميسر بدون المنح، يعمل هذا الصندوق بتركيز أكثر على البلدان المنخفضة، وهو ما يعكسه التوزيع التالي للعمليات على الأقاليم الفرعية:

غرب إفريقيا	41.9
شرق إفريقيا	25.7 (من بينها 4 دول عربية)
جنوب إفريقيا	24.6
شمال إفريقيا	3.3 (تضم دول عربية فقط)
متعددة الأقاليم	4.5

وتعتبر معاملات هذا الصندوق محدودة من حيث العدد والقيمة، فهو الأحدث (1976)، كماتوقفت أنشطته منذ عام 2006 حتى استعيدت بتواضع في 2009، ومن ثم فهو يمثل أقل من 1 % من أنشطة وعمليات مجموعة البنك (0.6 %).

ومن ذلك التوزيع، والتوزيعين السابقين في حالتي البنك والصندوق يبدو واضحاً أن المعاملات الاقتراضية للدول العربية تتركز في البنك الإفريقي للتنمية (47.7 % من معاملات البنك)، وأن المعاملات مع كل من الصندوقين محدودة (2.4 % من الصندوق الإفريقي، 3.3 % من صندوق نيجيريا)، وهي تهم الدول العربية الأربع ذات الدخل المنخفض، والتي تعتبر محدودة للغاية كما سيرد بيان ذلك لاحقاً.

6.9 التوزيع القطاعي للاعتماد التراكمية:

يوضح الجدول رقم (1-30) التوزيع القطاعي للقروض والمنح المعتمدة التراكمية المقدمة من مجموعة البنك الإفريقي للتنمية خلال الفترة 1967-2010م. ووفقاً للبيانات الواردة في هذا الجدول فقد اجتذبت عناصر البنية التحتية نصيب الأسد بما جملته 19.7 مليار وحدة حسابية (30.35 مليار دولار)، وتشمل هذه العناصر الإمدادات بالكهرباء والاتصالات والنقل. ويمثل هذا المبلغ حوالي 35.2 %، من القيمة الإجمالية التراكمية للمنح والقروض.

جدول رقم (1-30): التوزيع القطاعي لإجمالي القروض والمنح المعتمدة التراكمية المقدمة من مجموعة البنك الإفريقي للتنمية خلال الفترة (1967-2010م):

بالمليون وحدة حسابية

القطاع	2006	2007	2008	2009[1]	2010	1967-2010	
						المبلغ	%
الزراعة والتنمية الريفية	240.7	178.8	163.8	218.0	68.3	7506.9	13.42
القطاع الاجتماعي	244.3	119.7	224.2	228.6	193.6	5303.3	9.48
• التعليم	65.0	28.6	119.1	1981.6	48.3	2808.5	5.02
• الصحة	80.0	-	89.6	9.2	1.2	1589.8	2.84
• أخرى	99.3	91.2	15.5	20.7	144.2	905.0	1.62
الإمداد بالمياه والصرف الصحي	227.7	211.5	236.8	297.4	444.1	4236.7	7.57
الإمداد بالكهرباء	167.2	930.0	535.5	2233.5	887.6	8218.0	14.69
الاتصالات	-	33.0	-	84.3	32.4	1061.0	1.90
النقل	462.8	756.9	641.1	1292.7	1239.4	10429.2	18.65
التمويل	495.1	87.8	297.9	808.4	319.9	6904.3	12.34
العمليات متعددة القطاعات	414.3	120.5	728.5	2186.5	301.2	9299.0	16.63
الصناعة والتعدين والمحاجر	55.9	162.7	274.3	111.7	188.0	2754.3	4.92
التنمية الحضرية	-	-	-	0.6	-	2.5	(2)
البيئة	-	9.8	70.0	44.0	-	216.5	0.40
الإجمالي	2308.1	2582.3	3170.2	7505.7	3674.5	55932.0	100.00

[1] عام من الطلب الاستثنائي لموارد البنك نظراً للأزمة المالية العالمية.

[2] أقل من 0.01 %.

المصدر: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، تونس، 2011م

أما القطاع المنفرد الذي يأتي تالياً في الترتيب فهو قطاع الزراعة والتنمية بنسبة تقدر بحوالي 13.4 %، حيث حصل على حوالي 7.5 مليار وحدة حسابية، ثم يأتي قطاع التمويل بنسبة 12.34 %. وتحظى العمليات متعددة القطاعات بنسبة كبيرة تصل إلى حوالي 14.7 %، وهي تفوق القطاعين السابقين كل على حده.

وتختلف أهمية قطاع الزراعة والتنمية الريفية في الأهمية النسبية فيما بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى الأقاليم الفرعية، أو على مستوى مؤسسات مجموعة البنك. ويوضح الجدول رقم (1-31) القروض والمنح التراكمية المقدمة من هذه المؤسسات الثلاث خلال السنوات 2008 - 2010م، وعلى مدار فترات العمل لكل مؤسسة كما في نهاية عام 2010م.

ويلاحظ من هذا الجدول ما يلي :

- أن القروض والمنح التي قدمها صندوق التنمية الإفريقي للقطاع الزراعي باعتباره النافذة الميسرة ، تمثل النسبة الأعلى في كل الفترات والسنوات الواردة في الجدول مقارنة بما يقدمه كل من البنك الإفريقي للتنمية وصندوق نيجيريا الائتماني، فقد بلغت قيمة هذه القروض والمنح التراكمية حوالي 4.65 مليار وحدة حسابية مقابل 2.79 مليار وحدة حسابية للصندوق الإفريقي للتنمية، و نحو 62.3 مليون وحدة حسابية لصندوق نيجيريا.
- أن نسبة ما قدمه الصندوق الإفريقي للتنمية لقطاع الزراعة والتنمية الريفية يمثل نحو 20.5 % من إجمالي عملياته الإقراضية والمنح، فيما تبلغ هذه النسبة من البنك الإفريقي للتنمية حوالي 8.5 % فقط. وقد يفسر ذلك بأن القروض الميسرة والمنح التي يقدمها هذا الصندوق تعتبر جاذبة للقطاع الزراعي ، وبخاصة من الدول منخفضة الدخل التي يحتل فيها هذا القطاع أولوية متقدمة.
- أن هناك تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بوجه عام للمبالغ التي حصل عليها القطاع الزراعي، وبخاصة بالنسبة للبنك الإفريقي للتنمية، حيث كانت الأولوية لقطاعات البنية الأساسية خلال، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ولقد شهد عام 2009م طلباً استثنائياً على كل من قطاعات الإمدادات الكهربائية والنقل والعمليات متعددة القطاعات، واستمر الاهتمام بعد ذلك على حساب بقية القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الزراعة، جدول رقم (1-30).

وكما سبقت الإشارة ، فإن الإقراض لمشروعات وبرامج قطاع الزراعة والتنمية تختلف أولويته على مستوى الأقاليم الفرعية، حيث التباين والاختلاف في درجة النمو، فالأقاليم التي تضم الدول منخفضة الدخل والخليط يرتفع فيها نصيب قطاع الزراعة والتنمية الريفية، كما هو الحال في إقليمي شرق وغرب إفريقيا، وكذا إفريقيا الوسطى، على عكس الحال في إقليم شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا على الترتيب.

جدول رقم (1-31): القروض والمنح التراكمية المقدمة من مؤسسات مجموعة البنك الثلاث خلال السنوات 2008 - 2010، وعلى مدار فترات العمل حتى نهاية 2010 لكل مؤسسة المبالغ بالمليون وحدة حسابية

المؤسسة	2008				2009 *				2010				2010-1967			
	الإجمالي		قطاع الزراعة والتنمية الريفية		الإجمالي		قطاع الزراعة والتنمية الريفية		الإجمالي		قطاع الزراعة والتنمية الريفية		الإجمالي		قطاع الزراعة والتنمية الريفية	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
البنك الإفريقي للتنمية[1]	1522.8	48.0	70.8	43.2	5337.3	71.1	60.1	27.6	2247.1	61.2	27.8	40.7	32890.5	58.8	2790.2	37.2
صندوق التنمية الإفريقي[2]	1647.4	52.0	93.0	578	2163.4	28.8	152.9	70.1	1426.7	38.8	40.5	59.3	22731.3	40.6	4654.4	62.0
صندوق نيجيريا الاستئماني[3]	-	-	-		5.0	0.1	5.0	2.3	0.7	**	-	-	310.3	0.6	62.3	0.0
المجموع	3170.2	100.0	163.8	100.0	7505.7	100.0	218.0	100.0	3674.5	100.0	68.3	100.0	55932.0	100.0	7506.9	100.0

* عام من الطلب الاستثنائي لموارد البنك نظرا للأزمة المالية العالمية.

** أقل من 0.01%.

(1) الفترة من 1967-2010.

(2) الفترة من 1974-2010.

(3) الفترة من 1976-2010.

المصدر: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2010، تونس، 2011م.

ويوضح الجدول رقم (1-32) مصفوفة التوزيع القطاعي للعمليات التراكمية المعتمدة لمجموعة البنك على مستوى الأقاليم الفرعية خلال الفترة 1967 - 2010م. وتؤكد بيانات هذا الجدول العلاقة بين درجة النمو الاقتصادي ومجالات الاقتراض للدول الأعضاء، وعلى النحو التالي :

- إن كل الدول الإفريقية الأعضاء في مجموعة البنك دول نامية، ومن ثم فإن مجالات البنية التحتية الأساسية تستحوذ على النصيب الأكبر في كل الأقاليم بنسب تتراوح بين حوالي الثلث والنصف تقريبا.
- إن قطاع الزراعة في دول شمال إفريقيا وجنوبها يحصل على نصيب منخفض بالمقارنة بنظيره في الأقاليم الفرعية الأخرى، إذ يتراوح بين حوالي 8 - 10 %.
- إن التمويل يمثل أهمية في دول شمال إفريقيا متوسطة الدخل، حيث يصل نصيب التمويل إلى الخمس (20 %)، وهو بذلك يعتبر القطاع الثاني في ترتيب الأهمية. ووفقا للمعايير المشار إليها فيما سلف، فإن دول هذا الإقليم وجميعها دول عربية مؤهلة للاقتراض من البنك وليس الصندوق (باستثناء موريتانيا)، وهي بذلك تحصل على قروض غير ميسرة من البنك فقط، ومن ثم فإن قطاع الزراعة يبدو أنه لا يأتي في أولوية متقدمة، كما هو واضح من الجدول المذكور.

جدول رقم (1-32): التوزيع القطاعي للقروض والمنح التراكمية المقدمة من مجموعة البنك على مستوى الأقاليم الفرعية خلال الفترة 1967 - 2010م

القطاع /الإقليم	شمال إفريقيا (%)	جنوب إفريقيا(%)	شرق إفريقيا(%)	غرب إفريقيا(%)	إفريقيا الوسطى(%)
البنية التحتية	43.0	44.8	45.3	33.4	46.7
الزراعة والتنمية الريفية	8.5	10.1	20.8	18.8	14.5
متعدد القطاعات	15.8	22.4	16.0	16.5	18.1
القطاع الاجتماعي	7.1	7.1	11.7	13.8	12.5
الصناعة والتعدين والمحاجر	5.4	4.6	3.1	6.7	6.5
التمويل	20.0	10.9	2.8	10.3	1.3
البيئة	0.2	0.1	-	-	-
أخرى	-	-	0.3	0.5	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2010، تونس، 2011 .

7.9 نصيب الدول العربية من القروض والمنح التراكمية المعتمدة:

كما سبقت الإشارة، تقع الدول العربية في إقليمين هما شمال إفريقيا (6 دول)، وشرق إفريقيا (4 دول). وتصنف هذه الدول وفق معايير مجموعة البنك على أنها دول متوسطة الدخل (دول شمال إفريقيا) ودول منخفضة الدخل (دول شرق إفريقيا). ووفقا لذلك فإن مجموعة الدول العربية الواقعة شمال إفريقيا، باستثناء موريتانيا، مؤهلة للحصول على قروضها من البنك الإفريقي للتنمية، وهو النافذة غير الميسرة. أما نظيرتيها في شرق إفريقيا فهي مؤهلة للقروض والمنح التي يقدمها الصندوق الإفريقي للتنمية وصندوق نيجيريا الاستئماني. أما القطاع الخاص فيتعامل مع البنك وليس الصندوق في كل من الإقليمين.

وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (1-33) الحقائق التالية :

- يعتبر نصيب أربع من الدول العربية هو الأعلى مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى في مجموعة البنك، ذلك أن ليبيا تكاد لا تقترض .
- أن نصيب بقية الدول العربية وعددها (5) متواضع نسبيا.
- يبلغ إجمالي ما حصلت عليه الدول العربية مجتمعة حوالي 17 مليار وحدة حسابية ، تعادل حوالي 26.2 مليار دولار أمريكي. ويعتبر هذا النصيب الأعلى مقارنة بأي مصدر آخر من المؤسسات التنموية التمويلية العربية والإقليمية، إذا ما أخذ في الاعتبار عدد الدول المستفيدة، والتي تتركز بالدرجة الأولى في كل من المغرب وتونس ومصر والجزائر على الترتيب. ويمثل هذا المبلغ حوالي 30.4 % مما قدمته مجموعة البنك من قروض ومنح بصفة تراكمية خلال الفترة 1967- 2010م.
- يعتبر نصيب كل من السودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر متدنياً مقارنة بالدول العربية الإفريقية الأخرى، حيث لا يصل نصيبها مجتمعة إلى 1.4 % من الإجمالي الكلي ، ولا يتعدى 10 % من حصة إقليم شرق إفريقيا، كذلك الحال بالنسبة لموريتانيا التي لا يتجاوز نصيبها 1 % من الإجمالي، وحوالي 3 % من مبلغ إقليم شمال إفريقيا.
- إن نصيب الدول العربية يأخذ إتجاهاً عاماً متزايداً زيادة مطردة . خلال السنوات الخمس 2006 ـ 2010م، على الرغم من التراجع الواضح لما تحصل عليه الدول العربية

جدول رقم (1-33): نصيب الدول العربية من إجمالي القروض والمنح التراكمية المقدمة من مجموعة البنك الإفريقي للتنمية خلال الفترة 1967 ـ 2010م

(المبالغ: مليون وحدة حسابية)

الإقليم/ البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2010-1967	
						المبلغ	%
دول شرق إفريقيا:							
جزر القمر	-	-	1.5	15.9	0.6	82.7	0.15
جيبوتي	0.3	6.5	57.8	0.3	-	179.2	0.32
السودان	0.3	9.6	-	-	0.7	361.5	0.65
الصومال	0.3	-	-	-	-	151.4	0.27
مجموع فرعي الدول العربية	0.9	16.1	69.3	16.2	1.3	774.8	1.39
اعتمادات شرق إفريقيا	528.7	576.3	569.9	515.6	560.3	8376.7	14.98
دول شمال إفريقيا:							
تونس	14.7	87.8	282.7	276.7	296.6	4460.3	7.97
الجزائر	-	0.6	-	0.9	-	1890.2	3.38
مصر	398.5	316.7	302.4	77.9	651.4	3760.9	6.71
ليبيا	-	-	-	-	0.6	0.6	*
المغرب	245.9	180.8	217.0	583.0	519.7	5637.5	10.08
موريتانيا	9.7	6.0	17.7	112.4	3.6	500.8	0.90
مجموع فرعي الدول العربية	668.9	591.9	819.9	1050.4	1471.9	16250.4	29.05
اعتمادات شمال إفريقيا	668.9	591.9	819.9	1050.4	1471.9	16250.4	29.05
إجمالي الدول العربية	669.8	608.0	889.2	1066.6	1473.2	17025.2	30.44
الإجمالي العام	2308.1	2582.3	3170.2	7505.7	3674.5	55932.0	100.0
نصيب الدول العربية (%)	29.0	23.5	28.0	14.2	40.1	30.4	-

*أقل من 0.01 %.

المصدر: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2010،م تونس، 2011م.

المنتمية لإقليم شرق إفريقيا، وأيضا موريتانيا. وقد يعزى السبب في التراجع إلى توقف صندوق نيجيريا الاستئماني عن العمل منذ عام 2006م، وحتى عام 2009م، إلى جانب مشاكل المديونية للدول المنخفضة الدخل بوجه عام. حيث لم يحصل بعض هذه الدول على قروض، أو أن قيمة ما حصل عليه كان متدنيا للغاية.

8.9 نصيب القطاع الزراعي في الدول العربية من الاعتمادات التراكمية:

يمثل نصيب قطاع الزراعة في إقليم شمال إفريقيا حوالي 8.5 % من إجمالي ما حصل عليه هذا الإقليم من قروض ومنح تراكمية، وبذلك يبلغ هذا النصيب حوالي 38.1 % (2.127 مليار دولار)، وذلك باعتبار أن دول الإقليم عربية فقط. هذا بالإضافة إلى نصيب القطاع في الدول العربية الواقعة في إقليم شرق إفريقيا، وعددها 4 دول.

ووفقاً للنسبة التي يمثلها قطاع الزراعة والتنمية المستدامة في إقليم شرق إفريقيا، (20.8 %)، فإن نصيب هذا القطاع في الإقليم يقدر بحوالي 1.742 مليار وحدة حسابية، ويقدر نصيب الدول العربية منه بحوالي 161 مليون وحدة حسابية[1]. وبذلك يقدر إجمالي نصيب قطاع الزراعة والتنمية الريفية في الدول العربية من الاعتمادات الإجمالية التراكمية بحوالي 1.542 مليار وحدة حسابية (2.375 مليار دولار) على مدار 45 عاماً من التعامل مع مجموعة البنك. وبناءً عليه، فإن المعدل السنوي للقروض والمنح التي حصلت عليها الدول العربية الأعضاء بهذه المجموعة من مؤسساتها مجتمعة يقدر بحوالي 34.27 مليون وحدة حسابية، تعادل حوالي 52.77 مليون دولار سنوياً.

ويمثل هذا المعدل حوالي 9.1 % من المعدل السنوي لإجمالي القروض والمنح المقدمة من مجموعة البنك خلال الفترة 1967-2010م، والمقدر بحوالي 378.3 مليون وحدة حسابية (582.7 مليون دولار أمريكي).

1 باعتبار أن نصيب الدول العربية يمثل حوالي 9.0 % من جملة ما حصل عليه إقليم شرق إفريقيا من اعتمادات تراكمية خلال الفترة 1967-2010.

10 ـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) :

10ـ1 النشأة والعضوية:

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) هومؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ، غايتها استئصال الفقر والجوع من المناطق الريفية من البلدان النامية.

وقد أنشئ الصندوق بغية التصدي لموجات الجفاف وأزمة الغذاء التي أثرت على ملايين السكان في إفريقيا وآسيا في مطلع السبعينيات، حيث اتفق في مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد عام 1974م على أن ينشأ صندوق دولي لتمويل مشروعات التنمية الزراعية في الدول النامية. ولقد بدأ الصندوق عملياته وممارسة أنشطته في عام 1978م. ويعتبر الصندوق ثمرة شراكة فريدة تجمع بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ودول نامية أخرى، والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وتعتبرالعضوية في الإيفاد مفتوحة لأي دولة عضو في الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة . ويضم الصندوق في عضويته 167 دولة، وتمتد عملياته وأنشطته إلى 163 دولة موزعة على مناطق العالم على النحوالتالي:

- إفريقيا الغربية والوسطى (24 دولة).
- إفريقيا الشرقية و الجنوبية (21 دولة).
- آسيا والمحيط الهندي (54 دولة).
- أمريكا اللاتينية والكاريبي (33 دولة).
- الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا (31 دولة).

وتقع الدول العربية في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا و أوروبا، ماعدا موريتانيا فتقع في منطقة إفريقيا الوسطى والغربية، وجزر القمر وتقع في منطقة إفريقيا الشرقية والجنوبية.

10ـ2 الأهداف الإستراتيجية ونطاق العمل:

يستثمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ستة مجالات رئيسية ذات أهمية لضمان حصول السكان الريفيين الفقراء على ما يلزمهم من تنظيم ومهارات بصورة أفضل ليستفيدوا من :

- الموارد الطبيعية ولاسيما الأراضي والمياه.
- التقنيات الزراعية والخدمات الإنتاجية الأفضل.
- مجموعة واسعة من الخدمات المالية الريفية.
- أسواق للمدخلات والمنتجات الزراعية تتسم بالشفافية والتنافس.
- فرص العمالة وتنمية المشروعات غير الزراعية.
- عمليات وضع البرامج والسياسات على المستويين المحلي والقطري.

ويقدم الصندوق القروض والمنح إلى الدول النامية لتمويل برامج ومشروعات مبتكرة للتنمية الزراعية والريفية، تصل إلى الفئات الفقيرة والمهمشة والضعيفة من السكان في المناطق الريفية.

10-3 الموارد المالية للصندوق:

يستمد الصندوق تمويله من عدة مصادر تشمل الآتي:

- رأس مال الصندوق.
- إيرادات الاستثمارات.
- تدفقات القروض العائدة (السداد).
- مساهمات المؤسسات المتعددة الأطراف.

ووفقاً لاتفاقية الإنشاء، بلغت المساهمات الأساسية الملتزم بها من الدول المؤهلة للعضوية الأساسية آنذاك (يونيو/حزيران 1976م) وعددها 92 دولة، ما يعادل حوالي 1011.776 مليون دولار أمريكي[1]، على أن تتم المراجعة للتجديد ثلاث سنوات. ولقد شهدت موارد الصندوق ثمانية تجديدات[2]، حيث بدأ التجديد الثامن مع بداية عام 2010م، والذي يستغرق ثلاث سنوات، وكان التعهد بالتجديد حتى نهاية هذا العام بما مجموعه 1076.8 مليون .وفي ضوء التجديدات المستمرة وصلت جملة مساهمات الصندوق 5968.1 مليون دولار، أما جملة المساهمات في الموارد المالية من مختلف المصادر فتصل قيمتها 7537.6 مليون دولار. وكان من المقرر أن تبدأ مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013 – 2015م) في فبراير شباط 2011م.

ولقد بلغت جملة المبالغ المصروفة على القروض 7667.2 مليون دولار أمريكي، فيما وصلت مدفوعات سداد القروض إلى حوالي 2522.3 مليون دولار أمريكي .

10-4 التمويل التراكمي للصندوق:

منذ بداية عملياته عام 1978 وحتى نهاية عام 2010م ، استثمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ما جملته حوالي 11.9 مليار دولار في 829 مشروعاً وبرنامجاً، والتي وصلت إلى حوالي 405 مليون من فقراء الريف في دو ل العالم، والذي يتراوح عددها بين 8 دول (سنة البداية) ويصل إلى 115 دولة في بعض السنوات ، وبنهاية عام 2010م بلغ عدد الدول المتلقية للقروض والمنح 95 دولة، من بينها 11 دولة عربية.

أما المنح المقدمة للمشروعات والبرامج فقد بلغ عددها التراكمي خلال الفترة المذكورة 2315 معونة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 749.5 مليون دولار، أي أن المجموع التراكمي لما قدمه الصندوق من قروض ومنح يصل بنهاية عام 2010 إلى حوالي 12.65 مليار دولار .

ويوضح الجدول رقم (1-34) تطور القروض والمنح المقدمة من الصندوق خلال الفترة 1978 – 2010م، ومن أهم النتائج المستقاة من هذا الجدول ما يلي:

- تطور عدد القروض بالزيادة خلال سنوات الفترة 1978 ـ2010، حيث ارتفع عدد القروض السنوية من 22 قرضا في المتوسط خلال السنوات العشر الأولى من العمل 1978ـ 1988م ليصل حالياً إلى 33 قرضاً في كل من العامين الأخيرين.

1 القيمة كما في يونيو/ حزيران 1976م .

2 تعهدت الدول بالتجديد الثامن للموارد حتى نهاية ديسمبر/ كانون أول 2010م .

جدول رقم (34-1): القروض والمنح المعتمدة المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال الفترة 1978 - 2010م.

الفترات والسنوات	القروض		المنح		إجمالي قيمة القروض والمنح	عدد الدول المتلقية للقروض والمنح [1] سنويا
	العدد	القيمة	العدد	القيمة		
1978-1988	242	2666.7	260	132.1	2798.8	8-89
1989-1998	275	3310.3	953	190.4	3500.7	91-114
1999-2003	130	1990.1	505	137.4	2127.5	115
2004-2008	146	2494.8	410	185.1	2679.9	85-115
2009	33	670.5	99	47.0	717.5	91
2010	33	794.2	88	51.2	845.4	91
1978-2010	859	11926.6	2315	749.5	12676.1	8 [2]-115

(1) عدد الدول المستفيدة من بين الدول الأعضاء من القروض والمنح سنوياً خلال الفترة كحد أدنى وحد أقصى.
(2) عام 1978 بداية عمل الصندوق.
المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ،التقرير السنوي، أعداد مختلفة، من 1997 إلى 2010.

- ارتفاع معدل الإقراض السنوي تدريجيا وبصفة مطردة من حوالي 242.4 مليون دولار كمتوسط للفترة 1978- 1988م ، ليبلغ في عام 2010 م حوالي 794.2 مليون دولار.
- في ذات الاتجاه تطور عدد وقيمة المنح المقدمة من الصندوق للدول الأقل نمواً، ليصل إلى 88 منحة ، يبلغ قيمتها نحو 512 مليون.
- هنالك تراجع في عدد الدول المستقبلة لقروض ومنح الصندوق ، حيث أصبح 91 دولة في كل من عامي 2009، 2010م، بينما كان 115 دولة سنويا خلال الفترة 1999-2003م، مما يشير إلى اتجاه الصندوق إلى التركيز، وبصفة خاصة على الدول الأقل نمواً منخفضة الدخل، وذلك في ظل تزايد قيمة القروض السنوية.

ويقدم الصندوق الجزء الأكبر من التمويل على شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية، وهي قروض لا يُحمل عليها أي فائدة، ولا يفرض عليها سوى رسم خدمة قليل، ويسترد على مدى 40 سنة، وتتضمن فترة سماح لعشر سنوات ، ويقدم الصندوق أيضاً قروضا بشروط متوسطة وعادية.

ولقد أحدث الصندوق مؤخراً إطاراً جديداً يُطلق عليه «إطار القدرة على تحمل الديون»، والذي بموجبه أصبح الصندوق يستخدم المنح بدلاً من القروض لتمويل البرامج والمشروعات في البلدان الفقيرة غير القادرة على تحمل عبء ديونها. أما الدول ذات القدرة المتوسطة على تحمل الديون فتتلقى التمويل مناصفة بنسبة 50 % على شكل قروض، والنصف الآخر (50 %) على شكل منح.

ويستعرض الجدول رقم (1-35) توزيع عمليات الصندوق حسب شروط الإقراض، ومنح القدرة على تحمل الديون خلال الفترة 1978-2010م. وتأتي القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية في المقدمة بنسبة تقدر بحوالي 70 % من قيمة هذه القروض ، تليها تلك المقدمة بشروط متوسطة بنسبة 15.2 %، ثم قروض الشروط العادية بنسبة (10.2 %) . وعلى الرغم من حداثة منح إطار القدرة على تحمل القروض، فهي تمثل حوالي 4.7 % من قيمة العمليات خلال هذه الفترة ، ولم يقدم الصندوق إلا قرضا واحداً بشروط متشددة.

جدول رقم (1-35): توزيع عمليات الصندوق حسب شروط الإقراض، ومنح القدرة على تحمل الديون خلال الفترة 1978 – 2010م.

الفئة	1978-1998	1999-2003	2004-2008	2009	2010	1978-2010 القيم	1978-2010 %
منح إطار القدرة على تحمل الدين :							
المبلغ	-	-	211.7	193.8	149.6	555.1	4.65
عدد المنح	-	-	23	21	14	58	6.31
قروض بشروط تيسيرية للغاية :							
المبلغ	4052.9	1612.5	1861.1	281.0	526.8	8334.3	69.88
عدد القروض	367	105	113	18	22	625	68.01
قروض بشروط متشددة							
المبلغ	-	-	-	-	13.5	13.5	0.12
عدد القروض	-	-	-	-	1	1	0.11
قروض بشروط متوسطة :							
المبلغ	1354.7	171.3	172.1	87.6	27.3	1813.1	15.20
عدد القروض	116	12	11	4	1	14.4	15.67
قروض بشروط عادية :							
المبلغ	625.8	172.3	227.4	108.1	77.0	1210.6	10.15
عدد القروض	51	10	15	9	6	91	9.90
مجموع المبلغ	6033.5	1956.1	2472.4	670.4	794.2	11926.6	100.00
مجموع أعداد المنح والقروض[1]	534	127	162	52	44	919	100.00

(1) قد يمول البرنامج من أكثر من نوع من القروض أو أكثر من منحة من منح القدرة على تحمل الديون ، وهو ما يفسر أن عدد القروض والمنح قد يختلف عن عدد المشروعات الواردة في جداول أخرى ، ولا يشمل الجدول القروض التي ألغيت أو أبطلت تماماً.
المصدر : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2010م، روما، 2011م

5-10 التوزيع الجغرافي للعمليات التمويلية:

يتوزع التمويل المقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على المناطق الخمس المشار إليها سلفاً. ويعتبر نصيب منطقة آسيا والمحيط الهندي الأكبر من حيث العدد والقيمة، في حين تحصل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على أقل نصيب عدداً وقيمة. وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (1-36) هذا التوزيع منذ بداية عمل الصندوق عام 1978م وحتى نهاية عام 2010م . ومن الملاحظ أن نصيب المناطق مما يقدمه الصندوق من تمويل يتأثر بالوزن النسبي للسكان المستفيدين ، وحدة الفقر في الإقليم ، وهو ما يفسر ارتفاع نصيب كل من آسيا والمحيط الهندي، وإفريقيا بأقاليمها الأربعة. ويبلغ جملة ما قدمه الصندوق إلى منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأوروبا خلال هذه الفترة ، والتي تقع فيها معظم الدول العربية (20 دولة)، حوالي 1.94 مليار دولار أمريكي لتمويل 148 مشروعاً وبرنامجاً.

جدول رقم (36-1) : التمويل المقدم من الصندوق للمشروعات والبرامج حسب الأقاليم خلال الفترة 1978 – 2010م

(مليون دولار أمريكي)

المنطقة	عدد الدول بالمنطقة(1)	1978-1998	1999-2003	2004-2008	2009	2010	1978-2010 القيم	1978-2010 %
إفريقيا الغربية والوسطى	24							
مجموع المبلغ		1041.3	398.7	377.7	113.6	152.4	2083.8	17.4
عدد البرامج والمشروعات		133	32	29	8	5	187	21.8
إفريقيا الشرقية والجنوبية	21							
مجموع المبلغ		1008.1	423.7	545.7	140.1	266.4	2384.0	19.8
عدد البرامج والمشروعات		93	27	30	4	8	162	18.8
آسيا والمحيط الهندي	34							
مجموع المبلغ		2044.2	509.7	895.1	217.5	194.2	3860.6	32.1
عدد البرامج والمشروعات		135	26	40	9	7	217	25.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	33							
مجموع المبلغ		960.2	321.1	286.7	102.0	69.0	1739.0	14.5
عدد البرامج والمشروعات		94	19	20	6	6	145	16.9
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	31							
مجموع المبلغ		1035.9	307.8	368.3	104.0	125.4	1941.4	16.2
عدد البرامج والمشروعات		86	24	25	6	7	148	17.2
مجموع التمويل المقدم من الصندوق		6089.8	1961.0	2473.4	677.1	807.4	12008.7	100
مجموع عدد البرامج والمشروعات		521	128	144	33	33	859	100

(1) لا يتشرط أن يكون لكل دول المنطقة مشروع أو برنامج

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التقرير السنوي 2010 م روما، 2011م.

6.10 الحافظة الجارية:

تمثل الحافظة الجارية استثمارات الصندوق في المشروعات والبرامج التراكمية بنهاية العام. وتعبر هذه البرامج والمشروعات عن المشروعات الجاري تنفيذها سواء الجديد أو التي لم يكتمل تنفيذها من السنوات السابقة. وبنهاية عام 2010، بلغ عدد برامج ومشروعات الحافظة الجارية 234، مقارنة بما عدده 218 برنامجاً ومشروعاً في العام السابق (2009). ولقد وصلت الاستثمارات في الحافظة الجارية عام 2010 إلى حوالي 4234.2 مليون دولار، مقارنة بنحو 3.9 مليار دولار في العام السابق. أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 8.7 % .وتتسق هذه الزيادة مع ما سبقت الإشارة إليه من زيادات سواء في قيمة القروض والمنح المقدمة في عام 2010، أو للتجديدات التي تتم دورياً في الموارد المالية الأساسية للصندوق.

وتغطي برامج مشروعات الحافظة الجارية لعام 2010م مختلف المناطق الجغرافية المشمولة بعمليات الصندوق، ويبلغ عدد الدول الإجمالي لهذه الحافظة 91 دولة. ويوضح البيان التالي توزيع أعداد البرامج والمشروعات على هذه الدول وقيمتها في كل منطقة:

المنطقة	عدد الدول	عدد البرامج والمشروعات	المبلغ بالمليون دولار
إفريقيا الوسطى	22	54	777.7
إفريقيا الشرقية والجنوبية	16	50	1010.3
آسيا والمحيط الهندي	18	58	1336.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	19	30	487.8
الشرق الأدنى و شمال إفريقيا وأوروبا	16	42	622.6
المجموع	91	234	4234.9

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التقرير السنوي 2010، روما 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن دول منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأوروبا تضم 9 دول عربية بها، كما تضم دول منطقتي إفريقيا دولتين عربيتين هما جزر القمر وموريتانيا وفق التقسيم الجغرافي لهذه المناطق. هذا وتمثل حافظة البرامج والمشروعات الجارية في مجملها نحو 27 % من جملة العدد التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق خلال الفترة 1978-2010، وحوالي 35.5 % من القيمة التراكمية.

7.10 التمويل المشترك للبرامج والمشروعات المدعومة من الصندوق:

سبقت الإشارة إلى أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعمل مع حكومات البلدان النامية، ومنظمات السكان الريفيين الفقراء ، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتصميم البرامج والمشروعات. كما يعمل الصندوق بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وعلى صعيد آخر، يعمل الصندوق مع الجهات المانحة الأخرى والشركاء في المجتمع الإنمائي الدولي. وبالعمل مع الشركاء يجمع الصندوق بين الخبرة والمعرفة وتحقيق الأثر الأقصى للجهود الإنمائية.

ويوضح الجدول رقم (1-37) التمويل المشترك لبرامج ومشروعات الصندوق خلال الفترة 1978-2010م من المصادر الثلاثة الرئيسية، وهي مساهمات الصندوق والمصادر المحلية والجهات الخارجية.

جدول رقم (1-37): التمويل المشترك لبرامج ومشروعات الصندوق(1) خلال الفترة 1978 – 2010م

الفترات والسنوات	عدد البرامج والمشروعات	مجموع التمويل	مساهمة الصندوق		تمويل مشترك		تمويل محلي (مليون دولار أمريكي)	
			المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1978-1998	521	18622.1	6089.8	32.7	5747.2	30.9	67851.1	36.4
1999-2003	128	4190.7	1961.0	46.8	917.5	21.9	1312.1	31.3
2004-2008	144	5015.6	2473.4	49.3	1117.1	22.3	1425.1	28.4
2009	33	13625	677.1	49.7	313.4	23.0	372.0	27.3
2010	33	2427.4	807.4	33.3	691.7	28.5	928.3	38.2
1978-2010	859	31618.2	12008.7	38.0	8786.7	27.8	10822.6	34.2

(1) ترجع أي فروق في المجاميع عن الواردة في جداول أخرى إلى تقريب الأرقام.
المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2010م ، روما، 2011م.

وتصل جملة هذا التمويل إلى حوالي 31.6 مليار دولار، يساهم فيها الصندوق بنسبة 38.%، والمؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية والجهات والدول المانحة بنسبة 27.8 %، والتمويل المحلي بنسبة 34.2 % في المتوسط . ويلاحظ من هذا الجدول تطور نسب مساهمة كل من الجهات الثلاث خلال سنوات هذه الفترة صعوداً وهبوطاً، غير أن مساهمة التمويل المحلي بدأت في الارتفاع بعد تراجع مساهمة الصندوق بنسبة كبيرة في العام الأخير (2010م). ومن النتائج الهامة التي يعكسها هذا الجدول أن الصندوق حقق نجاحاً في تعبئة موارد مالية من الجهات المشاركة (الداعمة لاستثماراته في الدول الأعضاء) يصل مجموعها ما يقرب من 20 مليار دولار.

ويوضح الجدول رقم (1-38) الجهات متعددة الأطراف الخمس عشره الأولى المشاركة في تمويل البرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق حتى نهاية عام 2010م. ومن بين الجهات مؤسسات تنموية عربية وإقليمية، تساهم فيها الدول العربية ، وفي مقدمتها صندوق الأوبك للتنمية الدولية (اوفيد)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والبنك الإسلامي للتنمية.

وتشمل الجهات الأخرى الواردة في هذا الجدول والتي تقدرجملة مساهمتها بنحو 3.6 % من إجمالي التمويل المشترك خلال الفترة 1978-2010 م كلاً من الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وصندوق إفريقيا، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، ومؤسسات الانديز للتنمية، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف الاستثمار والتنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، والبرنامج العالمي للأغذية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إرساء استعمال المخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

أما الدول المانحة ، والتي ساهمت بنسبة 21 % من مساهمة التمويل المشترك الوارد في الجدول المذكور بعاليه، فتضم حسب ترتيب الأهمية كلاً من بلجيكا وهولندا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، السويد، كندا، النرويج، الدنمارك، والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وسويسرا ولكسمبورج وإيطاليا وإيرلندا وفنلندا واليابان ونيوزيلندا وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

جدول رقم (1-38): التمويل المشترك من الجهات أو الدول الأعضاء المانحة الثنائية أو المتعددة الأطراف للبرامج والمشروعات التي تعود لمبادرة الصندوق خلال الفترة 1978 – 2010

المؤسسة	المبلغ (1) (مليون دولار أمريكي)	%
صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)	468.5	14.6
مصرف التنمية الإفريقي	416.8	13.0
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	259.9	8.1
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	236.1	7.4
برنامج الغذاء العالمي	214.9	6.7
المؤسسة الدولية للتنمية	123.8	3.8
البنك الإسلامي للتنمية	119.3	3.7
مصرف التنمية لغرب إفريقيا	108.8	3.4
مصرف التنمية الآسيوي	106.4	3.3
الاتحاد الأوروبي	101.6	3.2
مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي	80.0	2.5
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	70.3	2.2
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	56.8	1.8
مرفق البيئة العالمية	53.7	1.7
جهات أخرى (2)	117.2	3.6
مجموع فرعي	2534.1	79.0
الدول الأعضاء المانحة	673.4	21.0
إجمالي التمويل المشترك	3207.5	100.0

(1) ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام
(2) لا تشمل الأرقام مشاركة الجهات متعددة الأطراف في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة
المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2010م، روما، 2011م.

8-10 التوزيع القطاعي لتمويل الحافظة الجارية :

وفقاً للأهداف الإستراتيجية ومجالات العمل المحددة للصندوق جاءت الأولويات القطاعية الفرعية، حيث يحتل تمويل مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية مكان الصدارة في تمويل حافظة الصندوق الجارية، وذلك خلال فترة عمله الممتدة طوال الفترة 1978 -2010م . وفي نهاية عام 2010 م بلغت قيمة المشروعات في هذا المجال حوالي 1.14 مليون دولار، تمثل نحو 27 % من المحفظة الجارية بهذا التاريخ. وتأتي الخدمات المالية أو الريفية في المركز الثاني من حيث الأموال المستثمرة، وتليها مباشرة في المركز الثالث الأسواق والبنية الأساسية ذات الصلة. وتمثل هذه الفئات أولوية متقدمة في عمل الصندوق من أجل تحقيق نمو اقتصادي في المناطق الريفية ، وتمكين صغار المنتجين من الوصول إلى الأسواق المجزية والشفافية.

ويوضح الجدول رقم (1-39) الأهمية النسبية للمجالات الفرعية للقطاعات الثلاثة التي تحتل الصدارة، وبقية القطاعات وفق ترتيب تنازلي.

جدول رقم (1-39): توزيع حافظة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الجارية حسب القطاع الفرعي بنهاية عام 2010م

القطاع	المبلغ بالمليون دولار	الأهمية النسبية (%)
الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية (1)	1143.4	27
الخدمات المالية الريفية	677.6	16
الأسواق والبنية الأساسية ذات الصلة	592.9	14
التنمية المجتمعية والبشرية	508.2	12
السياسات والدعم المؤسسي	465.8	11
المشروعات الصغيرة والصغرى	254.1	6
أخرى (2)	592.9	14
الإجمالي	4234.9	100

(1) تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري والثروة الحيوانية والمراعي ومصايد الأسماك والبحوث والإرشاد والتدريب
(2) تشمل القطاعات الأخرى الاتصال والثقافة والتراث والتخفيف من الكوارث وإنتاج الطاقة والرصد والتقييم والإدارة والتنسيق وإدارة ما بعد الأزمات.
المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2010م، روما، 2011م.

9-10 نصيب الدول العربية في التمويل التراكمي والحافظة الجارية:

ساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل ما نسبته حوالي 31.5 % من التكلفة الكلية للمشروعات والبرامج التي تقدمت بها الدول العربية للتمويل، حيث بلغ المجموع التراكمي لقيمة القروض التي حصلت عليها هذه الدول من الصندوق حوالي 1.644 مليار دولار. وتمثل هذه القيمة حوالي 12.97 % من جملة ما قدمه الصندوق من قروض ومنح خلال الفترة 1978-2010م.

ويبلغ عدد البرامج والمشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها 127 برنامجاً ومشروعاً، تمثل 14.8 % من إجمالي العدد المقدم من الصندوق طوال هذه الفترة. ومن بين هذه البرامج والمشروعات هنالك 36 برنامجا ومشروعاً مازالت جارية التنفيذ، أي حوالي 15.7 % من الحافظة الاستثمارية الجارية للصندوق. وتقدر قيمة هذه المنح والمشروعات بحوالي 604.65 مليون دولار، تمثل حوالي 14.3 % من إجمالي قيمة الحافظة الجارية.

ويوضح الجدول رقم (1-40) عدد الدول العربية المتلقية لقروض ومنح الصندوق، وعدد وقيمة البرامج والمشرعات التي يساهم الصندوق في تمويلها في كل دولة عربية. ومن الواضح أنه ليست كل الدول كان لها نصيب من التمويل المقدم من الصندوق، حيث يبلغ العدد الكلي خلال كامل الفترة محل الاعتبار 14 دولة، منها 12 دولة ما زالت بها برامج ومشروعات قيد التنفيذ بالحافظة الجارية. وبطبيعة الحال ، تخلو قائمة الدول العربية من دول الخليج العربي وليبيا، باعتبارها دول نفطية ذات دخل مرتفع. وبوجه عام تأتي مصر في صدارة الدول من حيث نصيبها فيما يقدمه الصندوق من تمويل للدول العربية، كما يلاحظ أن الدول العربية الأقل نمواً هي من بين الدول الأعلى نصيبا من البرامج والمشروعات التي مولها الصندوق، وهي كل من اليمن والسودان وموريتانيا على الترتيب. من ناحية أخرى يرتفع نصيب كل من مصر والمغرب وسوريا وتونس باعتبارها إمادول ذات ثقل زراعي أو سكاني.

جدول رقم (1-40): المجموع التراكمي للتمويل المقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى الدول العربية خلال الفترة 1978 – 2011م (1) .

(القيمة: بالمليون دولار)

الدولة	التمويل التراكمي		الحافظة الجارية		التكلفة الكلية للمشروعات والبرامج	نسبة مساهمة الصندوق %
	العدد	القيمة	العدد	القيمة		
الأردن	7	71.40	1	11.80	189.50	37.7
تونس	10	139.70	2	34.20	343.30	40.7
الجزائر	5	65.60	-	-	124.80	52.6
جزر القمر	5	19.10	1	4.70	32.30	59.1
جيبوتي	5	6.53	2	4.70	23.50	27.8
السودان	19	251.40	8	132.85	596.20	42.2
سوريا	8	159.1	3	65.66	538.20	29.6
الصومال	4	30.30	-	-	123.90	24.5
فلسطين	3	14.70	1	8.80	43.80	33.6
لبنان	3	14.53	-	-	138.41	10.5
مصر	11	323.10	4	153.65	653.40	49.5
المغرب	12	200.60	5	70.79	1524.30	13.2
موريتانيا	13	115.10	3	41.20	287.30	40.1
اليمن	22	232.70	7	76.30	727.40	32.0
مجموع الدول العربية	127	1643.86	37	604.65	5346.31	31.5
الإجمالي العام	859	12676.1 (2)	234	4234.9	31618.20	

(1) حتى تاريخ 2011/12/13 م

(2) مجموع العمليات الممولة من قروض ومنح الصندوق فقط

المصدر: قاعدة بيانات العمليات المنشودة على موقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الشبكة الدولية (الإنترنت)، يناير/ كانون ثاني 2012م.

ويستخلص من الجدول رقم (1-40) النتائج التالية:

- أن المعدل السنوي لنصيب الدول العربية مجتمعة خلال فترة عمل الصندوق يقدر بحوالي 49.8 مليون دور أمريكي في المتوسط سنوياً.
- أن معدل نصيب الدولة فيما قدمه الصندوق خلال هذه الفترة يبلغ في حدود 117.4 مليون دولار أمريكي، أي بمعدل يقدر بحوالي 3.56 مليون دولار سنويا في المتوسط، وبمدى يتراوح ما بين 9.6 مليون كحد أعلى (مصر) ، و 197.9 ألف دولار أمريكي سنويا كحد أدنى (جيبوتي).
- أن نسبة مساهمة الصندوق في التكلفة الكلية للمشروعات والبرامج تتفاوت بدرجة كبيرة، غير أنها تعكس في بعض الحالات ارتباطاً بين هذه النسبة ومستوى النمو الاقتصادي للدولة، مثل السودان وموريتانيا وجزر القمر.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول العربية استفادت من منح إطار القدرة على تحمل الديون، ومن بينها مصر وفلسطين والأردن والمغرب والسودان وسوريا واليمن وموريتانيا وجزر القمر.

11 ـ مجموعة البنك الدولي:

- تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات، وهي:
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.
- المؤسسة الدولية للتنمية IDA .
- مؤسسة التمويل الدولية IFC.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA.
- المركز الدولي لتسوية المنازعات ICSID.

وفيما يلي عرض موجز لنشأة وأهداف دور كل من هذه المؤسسات، ومصادر مواردها المالية وعضويتها :

11ـ1 البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية تملكها البلدان المساهمة، والبالغ عددها 186بلداً . ولقد أنشيء البنك عام 1944م لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، ثم تحول البنك في غضون سنوات قليلة إلى البلدان النامية. ويعمل البنك حالياً مع البلدان الأعضاء لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف في اقتصادياتها الوطنية، وإيجاد حلول للمشكلات الإقليمية والعالمية المُلحة التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، وفي مجالات أخرى مهمة مثل تحقيق الاستدامة البيئية.

ويستهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تخفيض أعداد الفقراء في البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية وتحسين مستويات المعيشة عن طريق تقديم القروض وأدوات إدارة المخاطر والخدمات التحليلية والاستشارية.

ويحصل البنك على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية بإصدار السندات في أسواق رؤوس الأموال الدولية. ويعتبر البنك إحدى أكثر الجهات المقرضة ثباتاً منذ إصداره أول سند له في عام 1947م، ويسمح الدخل الذي حققه البنك على مر السنوات له بتمويل الأنشطة الإنمائية، ويضمن له القوة المالية التي تمكنه من الاقتراض من أسواق رأس المال بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين المتعاملين معه. وحتى يتسنى له تلبية الطلبات الأكثر تطوراً وتقدماً بصورة متزايدة من الدول متوسطة الدخل، يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الوقت الحالي بإجراء إصلاح شامل للأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر وزيادة سهولة التعامل مع البنك. وقد ارتفع صافي دخل البنك القابل للتخصيص إلى 966 مليون دولار في السنة المالية 2011م ، مقابل 764 مليون دولار في السنة المالية السابقة 2010م.

ولتعزيز القدرة المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وافقت لجنة التنمية على حزمة من التدابير، منها زيادة عامة وانتقائية في رأس المال بقيمة 86.2 مليار دولار، مع 5.1 مليار دولار من رأس المال المدفوع، ووافق مجلس المحافظين في مارس/ آذار/2011م على المقررات الخاصة بزيادة رأس المال .

وتعتبر نسبة المساهمات في رأس المال إلى قروض البنك واستثماراته طويلة الأجل مقياساً موجزاً لصورة المخاطر التي يتحملها البنك، وهي نسبة تتم إدارتها بإحكام. ولقد بلغت هذه النسبة 28.7 % في نهاية السنة المالية 2011م. ويبلغ رأس المال القابل للاستخدام والاحتياطات في ذلك العام حوالي 36.7 مليار دولار أمريكي.

2.11 المؤسسة الدولية للتنمية :

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة، والتي أنشئت عام 1960م، تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة، ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب. وتكمل المؤسسة عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهو فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي، والذي يقدم للدول المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية، وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. وتُعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشد بلدان العالم فقراً، والبالغ عددها 81 دولة، بينها 39 دولة في إفريقيا. كما أنها أكبر مصدراً منفرداً لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية والأساسية في الدول الأشد فقراً.

وتقوم المؤسسة بإقراض الأموال (الاعتمادات) بشروط ميسرة، أي بدون فوائد. وتمتد فترة سدادها إلى ما بين 25 إلى 40 سنة، وتشمل فترة سماح مدتها 10 – 15 سنة. كما تقدم المؤسسة منحاً إلى الدول التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها.

وتركز المؤسسة على تحقيق النمو الشامل، ويشمل ذلك:

- السياسات الاقتصادية السليمة، والتنمية الريفية، وأنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة.
- الاستثمار في العنصر البشري والتعليم والرعاية الصحية.
- توسيع نطاق قدرات الدول المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية.
- تحقيق الانتعاش من آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية.
- تشجيع التكامل التجاري والإقليمي.

يبلغ عدد الدول الأعضاء في المؤسسة حالياً 169 دولة، وتحصل المؤسسة على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات الدول الأعضاء الأكثر غنى بالبنك الدولي. كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها.

وتخضع موارد المؤسسة للتجديد كل ثلاث سنوات. وفي إطار العملية الخامسة عشرة لتجديد الموارد التي تغطي السنوات 2009 ـ2011م، بلغ مجموع الموارد المالية المخصصة ما قيمته 43.7 مليار دولار، منها مساهمات جديدة من المانحين قدرها 25.7 مليار دولار، وتعويضات من المانحين عن شطب الديون في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيض الديون قدرها 4.9 مليار دولار. ولقد أختتمت مناقشات العملية السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة في ديسمبر/ كانون ثان/ 2010م، وأسفرت عن حصيلة قياسية بلغت 32.8 مليار دولار وحدة سحب خاصة (ما يعادل 49.3 مليار دولار أمريكي). وتشمل مصادر التمويل الخاصة بهذه العملية التي تغطي السنوات المالية 2012 – 2014م ما يلي:

- موارد ما نحين (52 دولة منها 7 دول جدد) بمبلغ 26.4 مليار دولار أمريكي.
- تعويضات من المانحين عن شطب الديون بمبلغ 5.3 مليار دولار أمريكي.
- حصيلة سداد الاعتمادات بمبلغ 14.6 مليار دولار أمريكي.
- تحويلات من مجموعة البنك الدولي، منها 3 مليارات دولار من الدخل المتحقق من الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن محاور التركيز الخاصة لهذه العملية الأخيرة تشمل التصدي للأزمات وقضايا المساواة بين الجنسين وتغيير المناخ والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، أي لا تعطي أولوية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين[1].

1 بلغ هذا الحد في السنة المالية 2011م نحو 1165 دولار أمريكي

3.11 مؤسسة التمويل الدولية :

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بالتعامل مع القطاع الخاص. وتتمثل رسالة المؤسسة في تشجيع استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية، مما يساعد على تخفيض أعداد الفقراء وتحسين أحوال الناس المعيشية. أنشئت المؤسسة عام 1956م كخطوة أولى من قبل المجتمع الدولي لتعزيز استثمارات هذا القطاع الهام. وتقوم المؤسسة بتقديم القروض ومساهمات رؤوس الأموال وأدوات التمويل المنظم وإدارة المخاطر، والخدمات الاستشارية اللازمة للقطاع الخاص . وتضم المؤسسة 182 بلداً عضواً، ويشترط أن يكون البلد عضواً في البنك الدولي للإنشاء والتعمير لكي ينضم إلى هذه المؤسسة.

وتسعى المؤسسة للوصول إلى الشركات في المناطق والبلدان التي قدرتها على الحصول على رؤوس الأموال والوصول إلى الأسواق المحدودة، والتي يعتبرها المستثمرون التجاريون محفوفة بقدر أكبر من اللازم من المخاطر في حالة عدم مشاركة المؤسسة. وهي تقوم بتقديم تلك الخدمات بدون قبول ضمانات من الحكومات.

ولقد بلغ مجموع رأس المال للمؤسسة في عام 2009م نحو 16.122 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 18.261 مليار في العام السابق له. وقد شهد هذا المجموع تدرجاً متزايداً على الفترة 2005 – 2009م.

4.11 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار :

أنشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في عام 1988م، ويبلغ عدد أعضائها 174 عضواً. وتتيح الوكالة التأمين أو الضمانات ضد المخاطر السياسية، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (DFI) في البلدان النامية .وتعمل الوكالة أيضا على تسوية المنازعات بين المستثمرين والحكومات المضيفة للاستثمارات ،وبذلك تحافظ على الاستثمارات ومنافعها في مسارها الصحيح .وتساعد أنشطة الوكالة في مجالات تبادل المعرفة وتقديم المساعدات الفنية للبلدان النامية في تحديد وتنفيذ إستراتيجيات لتشجيع الاستثمار ، وتتيح الوكالة أيضا المعلومات عن فرص الاستثمار ،وأوضاع مناخ أنشطة الأعمال التجارية ،والتأمين ضد المخاطر السياسية.

وتبلغ الضمانات المصدرة المتجمعة20.9 مليار دولار، وتشمل هذه المبالغ الأموال التي تمت تعبئتها من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات، وذلك حتى 2009م.

ووفقاً للمؤشرات المالية الرئيسية للوكالة عام 2009م، وصل رأس المال العامل إلى 1.044 مليار دولار، وهو يشمل كلاً من رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة واحتياطي حافظة التأمين، ما عدا المبالغ المعادلة للمستردات من إعادة التأمين.

5.11 المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار :

أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عام 1966م، ويضم في عضويته 143 دولة. يقوم المركز بإتاحة تسهيلات للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار الدولية بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة لاستثماراتهم. ويسهم المركز بدور هام في مجال تنمية الاستثمار الدولي والتنمية الاقتصادية. ولقد بلغ العدد الكلي للقضايا المسجلة 292 قضية كما في عام 2009م، كما يقوم المركز ببحوث وأنشطة نشر في مجالي قانون التحكيم الدولي وقانون الاستثمار الأجنبي.

6.11 عمليات مجموعة البنك الدولي :

ارتبطت مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2011م بتقديم 573 مليار دولار أمريكي في مجالات الزراعة, والتجارة, والتمويل، والرعاية الصحية, ومكافحة الفقر، والتعليم، والبنية الأساسية، والحوكمة، وتغير المناخ، ومجالات أخرى في البلدان النامية.

ولقد ارتبط البنك الدولي، الذي يضم كلاً من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بتقديم مبلغ 43 مليار دولار من القروض والمنح للبلدان الأعضاء فيه. ومن أصل ذلك المجموع بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لأشد دول العالم فقراً 16.3 مليار دولار ، وإرتبطت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتقديم ما مجموعه 12.2 مليار دولار، وعبأت مبلغاً إضافياً قدره 6.5 مليار دولار من أجل تنمية القطاع الخاص في الدول النامية. ولقد توجه من ذلك المجموع مبلغ 4.9 مليار دولار إلى دول مؤهلة للاقتراض من هذه المؤسسة. كما أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA ضمانات بمبلغ 2.1 دولار لمساندة استثمارات في دول العالم النامية.

ويعرض الجزء التالي تفاصيل موجزة حول تطور عمليات مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وما قدمته منها إلى الدول العربية، ونصيب قطاع الزراعة فيها.

6.11 ـ 1 تطور أنشطة البنك الدولي :

يوضح الجدول رقم (1-41) تطور مجموع القروض والمنح المقدمة من البنك الدولي بمؤسستيه على مدار سنوات الفترة 1958 – 2012م. ويشير هذا التطور إلى البداية المتواضعة لعمليات البنك الدولي، والتي استمرت خلال الخمسينيات والستينات، وحتى بعد إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1960م.

جدول رقم (1-41) : تطور الارتباطات الإقراضية للبنك الدولي خلال الفترة 1958 - 2012م

السنة	الارتباطات بالمليار دولار	السنة	الارتباطات بالمليار دولار
1958	0.71	1986	16.33
1959	0.70	1987	17.62
1960	0.66	1988	19.17
1961	0.71	1989	21.37
1962	1.02	1990	20.69
1963	0.71	1991	22.62
1964	1.09	1992	21.70
1965	1.33	1993	23.52
1966	1.12	1994	20.79
1967	1.13	1995	22.52
1968	0.95	1996	21.33
1969	1.78	1997	19.15
1970	2.19	1998	28.59
1971	2.51	1999	29.15
1972	2.97	2000	15.28
1973	3.37	2001	17.25
1974	4.31	2002	19.52
1975	5.89	2003	18.51
1976	6.63	2004	20.08
1977	7.04	2005	22.31
1978	8.41	2006	23.64
1979	9.99	2007	24.70
1980	11.51	2008	24.70
1981	12.29	2009	46.91
1982	13.02	2010	58.75
1983	14.48	2011	43.01
1984	15.48	2012[1]	12.55
1985	14.34	**المجموع**	798.10

(1) حتى نهاية فبراير/ شباط 2012م

المصدر : البنك الدولي، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت)، كما في 2012/2/29

ولقد أخذت عمليات البنك في التضاعف، وبخاصة في حقبة السبعينات، حتى بلغت نحو 10 مليارات دولار بنهايتها. وتضاعفت تلك العمليات مرة أخرى بنهاية الثمانينات لتصل إلى حوالي 21.4 مليار دولار في عام 1989م. وخلال العقدين التاليين شهدت العمليات صعوداً وهبوطاً، ولكنها كانت في المتوسط تفوق نظيرتها التي سادت في الثمانينات. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008م) سجلت عمليات البنك الدولي زيادات قياسية في الأعوام اللاحقة، حيث بلغت حوالي 46.91، وحوالي 52.75 مليار في عامي 2009، 2010م على التوالي. وظلت عند حدود هذا المستوى الجديد في عام 2011م كما سبقت الإشارة.

ولقدساهم تعزيز القدرة المالية لمؤسستي البنك الدولي في السنوات الأخيرة على تنشيط عملياتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها السلبية على دول العالم، وبخاصة الدول النامية، والأقل نمواً منها. وتبلغ الارتباطات الإقراضية والمنح التراكمية المقدمة من مؤسستي البنك الدولي ما يقرب من 800 مليار دولار، وذلك منذ بداية عمل كل منهما وحتى نهاية فبراير/ شباط 2012م، استفاد منها 168 دولة في مختلف أرجاء العالم، وبخاصة الدول الأقل نمواً في إفريقيا والمناطق الأخرى. ولقد بلغت حافظة المشروعات في عام 2011م حوالي 171.2 مليار دولار.

ويلخص الجدول رقم (1-42) عمليات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية خلال السنوات الخمس الأخيرة 2006-2011م، والذي يوضح الارتباطات ، والمدفوعات، وسداد القروض، والقروض القائمة ، والقروض غير المدفوعة ، ورأس المال القابل للاستخدام، والاحتياجات، ونسبة المساهمات في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى القروض، إضافة للاعتمادات القائمة، والاعتمادات غير المدفوعة. والمنح غير المدفوعة ، وذلك بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية، فضلا عن المشروعات السنوية خلال هذه الفترة لكل من المؤسستين.

جدول رقم (1-42): موجز عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية خلال الفترة 2006 – 2011م

(مليون دولار)

المؤسسة العملية	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البنك الدولي للإنشاء والتعمير :						
الارتباطات	14135	12829	13468	32911	44197	26737
عدد المشروعات الجديدة	113	112	99	126	164	132
إجمالي المدفوعات	11833	11055	10490	18565	28855	21879
سداد أصل القروض[1]	13600	17231	12610	10217	11624	13885
القروض القائمة	103004	97805	99050	105698	120103	132459
القروض غير المدفوعة	34938	35440	38176	51125	63574	64435
دخل العمليات	1740	1659	2271	572	800	1023
رأس المال القابل للاستخدام والاحتياجات	33339	33754	36888	36328	36106	38689
نسبة المساهمات في رأس مال البنك إلى القروض(%)	33	35	38	34	29	29
من المؤسسة الدولية للتنمية :						
الارتباطات	9506	11867	11235	14041	14550	16269
عدد المشروعات الجديدة	173	188	199	176	190	غ م
إجمالي المدفوعات	8910	8579	9160	9219	11460	10282
سداد أصل القروض[1](الاعتمادات)	1680	1753	2182	2209	2349	2501
الاعتمادات غير المسددة (القائمة)	127028	102457	113542	112894	113474	125287
الاعتمادات غير المدفوعة	22026	24517	27539	29903	30696	38059
المنح غير المدفوعة	3630	4642	5522	5652	5837	6830

(1) شاملاً السداد قبل مواعيد الاستحقاق. غ.م : غير متاحة

المصدر : البنك الدولي، التقرير السنوي 2011، 2012م، واشنطن DC.

11-6-2 التوزيع الجغرافي لعمليات البنك الدولي :

تتوزع عمليات ومشروعات البنك الدولي بمؤسستيه على مناطق العالم وبنسب متفاوتة يحكمها عدد الدول المؤهلة للاقتراض من كل منهما في كل منطقة، والعدد الكلي للدول الواقعة من النطاق الجغرافي للإقليم الفرعي. ووفقاً لهذا التفاوت يتحدد حجم حافظة المشروعات المخصصة لكل إقليم جغرافي، وكما هو موضح بالبيانات التالية لارتباطات البنك الجديدة عام 2011م :

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير		المؤسسة الدولية للتنمية		المجموع	%	حافظة المشروعات (مليار دولار)
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1942	7.3	123	0.8	2065	4.8	9.4
أوروبا وآسيا الوسطى	5470	20.5	655	4.0	6125	14.2	22.6
شرق آسيا والمحيط الهادي	6370	23.8	1627	10.0	7997	18.6	29.9
جنوب آسيا	3730	13.9	6400	39.3	10130	23.6	38.1
إفريقيا	56	0.2	7004	43.1	7060	16.4	38.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	9169	34.3	460	2.8	9629	22.4	32.5
الإجمالي	26737	100	16269	100	43006	100	171.2

ويعطي هذا التوزيع الجغرافي مؤشراً عن نشاط مؤسستي البنك الدولي في أقاليم العالم، حيث يلاحظ أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن بينها غالبية الدول العربية متوسطة الدخل، مؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بينما تقع أكثر الدول المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في منطقة إفريقيا، حيث تتركز دول العالم الأشد فقراً ومن بينها العدد الأكبر من الدول العربية الأقل نمواً، كما سيرد بيان ذلك لاحقاً. وبوجه عام توجه هذه المؤسسة نحو نصف ارتباطاتها الإقراضية الميسرة والمنح إلى منطقة إفريقيا.

وتمثل المنح حوالي 17.3 % من عمليات المؤسسة الدولية للتنمية التي تصل عام 2011 م إلى 16.27 مليار دولار، حيث بلغت قيمتها حوالي 2.82 مليار دولار، فيما بلغت قيمة القروض الميسرة المقدمة منها حوالي 13.45 مليار دولار.

11-6-3 التوزيع القطاعي لعمليات البنك الدولي :

يحتل قطاع القانون والعدالة والإدارة العامة، وهي مجالات ترتبط بالسياسات العامة والإصلاح مكان الصدارة في سلم أولويات البنك الدولي الإقراضية، يليه قطاع النقل، ثم قطاع الطاقة والتعدين، وبنسب تقدر بحوالي 21.4 %، 16.4 %، 13.4 % على التوالي، وذلك كمتوسط للفترة 2005 – 2011م. يأتي بعد ذلك مجال الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، ثم مجال إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات، فمجال التمويل، فالتعليم بنسب تتراوح بين 11.7 % و 7.4 % . أما قطاع الزراعة والصيد والحراجة ، فتقدر حصته في المتوسط بحوالي 61 % ، يليه الصناعة والتعدين، ثم يأتي في ذيل القائمة قطاع المعلومات والاتصالات، وبذلك فإن مجالات الزراعة تحتل مرتبة متأخرة، حيث تأتي الثامنة بين عشرة قطاعات رئيسية كما يوضح الترتيب السابق الإشارة إليه.

وعلى الرغم من هذه الأولوية المتأخرة نسبياً، إلاّ أنه يلاحظ من الجدول (1-43) أن قيمة حصة قطاع الزراعة والصيد والحراجة في الإقراض المقدم من مؤسستي البنك الدولي قد تضاعفت اعتباراً من عام 2009، أي في أعقاب أزمة الغذاء العالمية (2007 – 2008م) والأزمة المالية العالمية (2008م)، وذلك في ظل الدعوة بعودة الاهتمام بهذا القطاع في أجندة البنك الدولي.

جدول رقم (1-43) : التوزيع القطاعي للإقراض خلال السنوات المالية 2005-2011م.

(القيمة : مليون دولار)

القطاع	البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة والصيد والحراجة	القيمة	1934	1752	1717	1361	3400	2618	2128
	%	8.7	7.4	7.0	55	7.3	4.4	5.0
التعليم	القيمة	1951	1991	2022	1927	3445	4945	1733
	%	8.7	8.4	8.2	7.8	7.3	8.4	4.0
الطاقة والتعدين	القيمة	1823	3030	1784	4180	6267	9295	5807
	%	8.2	12.8	7.2	16.9	13.4	16.9	13.5
التمويل	القيمة	1675	2920	1416	1541	4236	9157	897
	%	7.5	9.8	6.6	6.2	9.0	15.6	2.1
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى	القيمة	2216	2132	2752	1608	6305	6792	6707
	%	9.9	9.0	11.1	6.5	13.4	11.6	15.6
الصناعة والتجارة	القيمة	1630	1542	1181	1544	2806	1251	2167
	%	7.3	6.5	4.8	6.3	6.0	2.1	5.0
المعلومات والاتصالات	القيمة	191	81	149	57	329	146	640
	%	0.8	0.4	0.6	0.2	0.7	0.3	1.5
القانون والعدالة والإدارة العامة	القيمة	5569	5858	5468	5296	9492	10828	9673
	%	25.0	24.8	22.1	21.4	20.2	18.4	22.5
النقل	القيمة	3138	3215	4949	4830	6261	9002	2638
	%	14.1	13.6	20.0	19.6	13.4	15.3	20.1
امدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات	القيمة	2180	1721	3059	2860	4365	4103	4617
	%	9.8	7.3	12.4	9.6	9.3	7.0	10.7
مجموع القطاعات	القيمة	22307	23641	24696	24702	46906	58747	43006
	%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
إجمالي قيمة القروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير		13611	14435	12829	13467	32911	44197	26737
إجمالي قيمة القروض من المؤسسة الدولية للتنمية		8696	9506	11867	11235	13995	14550	16269

المصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك، 2009، 2011 واشنطن DC.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي أنشأ في عام 2008م برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية بغرض تقديم إغاثة فورية للبلدان الأشد تأثراً بارتفاع أسعار الغذاء، وارتفع الدعم المقدم من هذا البرنامج بمقدار 86 مليون دولار ليصل إلى 1.24 مليار دولار في تلك السنة المالية، مقابل 1.15 مليار دولار في السنة المالية 2009. ولقد جاء مبلغ 202 مليون دولار من الصندوق الاستئماني لبرامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية، و نحو 878.8 مليون من المؤسسة الدولية للتنمية، و نحو 200 مليون من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وبنهاية عام 2010 م بلغت قيمة الأموال التي عبأها البنك أكثر من 352 مليون دولار من أجل مساندة مختلف أنواع الإجراءات التدخلية في إطار برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية.

وفي يوليو تموز 2009م، اعتمد البنك خطة عمل جديدة للزراعة بعنوان « تنفيذ برامج الزراعة من أجل التنمية خطة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بالزراعة للسنوات 2010 -2012م». وتغطي هذه الخطة مجالات رئيسية هي:

- زيادة إنتاجية قطاع الزراعة.
- الربط بين المزارعين والأسواق وتدعيم سلاسل القيمة.
- تخفيض المخاطر ونقاط الضعف.
- تسهيل الدخول إلى قطاع الزراعة والخروج منه.
- الدخل غير الزراعي في المناطق الريفية.
- تعزيز استدامة البيئة والخدمات البيئية.

وبطبيعة الحال، فإن أهمية قطاع الزراعة تختلف سنوياً، وفيما بين مناطق العالم. ووفقا لتقديرات عامى 2010،2011م، حيث يمثل هذا القطاع في المتوسط 4.4 %، 5.0 % من مجموع ارتباطات البنك الدولي لهذين العامين، كان نصيب الزراعة والصيد والحراجة على مستوى مناطق العالم على النحو الوارد في البيان التالي:

المنطقة	2010م	2011م
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3	12
جنوب آسيا	7	4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1	2
أوروبا وآسيا الوسطى	2	2
شرق آسيا والمحيط الهادي	10	4
أفريقيا	5	12

ومن الواضح من هذا البيان أن حصة قطاع الزراعة غير مستقرة، وتخضع للأولوية التي تقدرها الدول سنوياً في ضوء متطلبات التنمية في القطاعات الأخرى، ففي حين كانت 3 % في عام 2010م بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفعت إلى 12 % في عام 2011م. كذلك الحال في إفريقيا، والعكس صحيح بالنسبة لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، وما يهم هو الدول العربية، والتي تنتمي في معظمها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يبدو أن هناك عودة للاهتمام بقطاع الزراعة.

4.6.11 حصة الدول العربية في عمليات البنك الدولي:

تصنف الدول العربية حالياً وفقاً لأهليتها لاقتراض الأموال من مؤسستي البنك الدولي إلى ثلاث فئات على النحو التالي:

1. الفئة الأولى: دول مؤهلة للإقتراض من أموال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتضم الأردن وتونس والجزائر وسوريا وسلطنة عمان وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) لبنان وليبيا ومصر والمغرب.
2. الفئة الثانية: دول مؤهلة للإقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتضم جمهورية جزر القمر الاتحادية وموريتانيا واليمن.
3. الفئة الثالثة: دول مؤهلة للإقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وغير مقترضة في الوقت الراهن وهي جيبوتي والسودان والصومال.

وهناك فئة رابعة لا تتلقى أموالاً من البنك الدولي، وتضم دول الخليج العربية فيما عدا سلطنة عمان. أما الدول المؤهلة للإقتراض من المؤسستين فلا تضم أي دول عربية حتى الآن.
ولقد بلغت جملة القروض والائتمان والمنح التراكمية المقدمة من مؤسستي البنك الدولي إلى الدول العربية، وفق التصنيف السابق، في نهاية فبراير/شباط/ 2012م حوالي 51.96 مليار دولار.

ويوضح الجدول رقم (1-44) توزيع هذه الجملة على الدول العربية المستفيدة، ومصدرها وأهميتها النسبية ومنه نستخلص النتائج التالية:

- أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قدم نحو 41.12 مليار دولار كقروض غير ميسرة إلى الدول العربية، وبنسبة 79.1 % مما حصلت عليه هذه الدول من البنك الدولي بمؤسستيه، وتتسق هذه النتيجة مع أهلية الدول العربية للتعامل مع البنك، حيث أن غالبية الدول العربية مؤهلة للتعامل معه.
- أن القروض الميسرة التي قدمتها المؤسسة الدولية للتنمية تبلغ حوالي 8.62 مليار دولار، وقد استفادت منها كل الدول العربية وفق شروط فيما عدا الجزائر وسلطنة عمان ولبنان وليبيا.
- تمثل المنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 1.2 % فقط من إجمالي الإقراض، استفادت منها الدول العربية الأقل نمواً وهي جيبوتي وجمهورية القمر وموريتانيا واليمن ، أما السودان فهي الآن من بين الدول غير المقترضة.
- تأتي مصر في مقدمة الدول العربية المتعاملة مع البنك الدولي، تليها المغرب، ثم تونس والجزائر والأردن ويبلغ مجموع ما حصلت عليه هذه الدول الخمس حوالي 77.4 % من إجمالي الإقراض المقدم للدول العربية ، أما الباقي 22.6 % فموزع بنسب متباينة بين بقية الدول وعددها (12) دولة.

جدول رقم (44-1): جملة القروض والائتمان والمنح التراكمية المقدمة من البنك الدولي للدول العربية في نهاية فبراير/شباط 2012م

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD	المؤسسة الدولية للتنمية IDA		الإجمالي	الأهمية النسبية للدول
		قروض	منح		
الأردن	3210.20	87.64	-	3297.84	6.3
تونس	6670.13	79.80	-	6749.93	13.0
الجزائر	5911.83	-	-	5911.83	11.4
جيبوتي	-	158.85	41.96	200.81	0.4
السودان	166.00	1355.41	-	1521.41	2.9
سوريا	613.20	48.74	-	661.94	1.3
الصومال	-	526.52	-	526.52	1.0
العراق	406.20	508.50	-	914.70	1.8
س.عمان	157.05	-	-	157.05	0.3
فلسطين	1576.86 (2)	-	-	1576.86	3.0
ج. القمر	-	132.45	15.11	147.56	0.3
لبنان	1595.18	-	-	1595.18	3.1
ليبيا (1)	3.00 (2)	-	-	3.00	*
مصر	10542.05	1984.45	-	12526.50	24.1
المغرب	11704.65	53.46	-	11758.11	22.6
موريتانيا	146.00	1035.85	21.00	1202.85	2.3
اليمن	-	2647.01	557.93	3204.94	6.2
المجموع	42702.35	8618.68	636.00	51957.03	100.0

* أقل من 0.01 %

(1) أول عملية تمت بتاريخ 2011/12/11 م لمساعدة مرحلة الانتقال (2) القيمة غير مصنفة من حيث الجهة المقدمة لها.

المصدر: البنك الدولي، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت) فبراير/شباط 2010م.

- تتفاوت الدول العربية في تعاملها مع البنك الدولي بمؤسستيه الإقراضيتين للحكومات بدرجة كبيرة ، خاصة في ظل حالة التركز الشديد المشار إليها في الفقرة السابقة، حيث تتراوح عمليات ومشروعات البنك في هذه الدول بين 12.5 مليار دولار (مصر) 147.6 مليون دولار، (جمهورية جزر القمر)، باستثناء حالة ليبيا التي بدأت التعامل مع البنك في نهاية عام 2011م فقط. وعلى أية حال، فإن الاقتراض من البنك الدولي يخضع لشروط ومعايير دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤهل الدول للاقتراض من أمواله لمشروعات أو الحصول على ائتمان أو منح.

11-6-5 تطور الإقراض لقطاع الزراعة في الدول العربية في عمليات البنك الدولي:

شهد نصيب قطاع الزراعة والصيد والحراجة في الدول العربية من العمليات الإقراضية والتمويلية والمنح التي قدمها البنك الدولي بمؤسستيه تطورات كبيرة ارتبطت بالتطورات في عمليات هاتين المؤسستين على مدار سنوات عملهما، والتي ترجع إلى حقبة الخمسينات. وبطبيعة الحال، فإن أولويات الدول

القطاعية تمثل حجر الزاوية في هذا المجال. وتعكس البيانات الواردة في الجدول رقم (1 - 45) تطورات الإقراض لقطاع الزراعة خلال الفترة 1950– 2012م[1]. ويمكن من خلال هذه التطورات استخلاص المؤشرات التالية:

- أن هناك إتجاهاً عاماً متزايداً في معدلات الإقراض السنوية للقطاع الزراعي في الدول العربية على مدار الأربعة عقود الأولى من الفترة 1950 - 2012م، أي من الستينيات وحتى نهاية التسعينيات.
- أن معدلات الإقراض خلال الفترة 2000–2008م شهدت تراجعاً كبيراً وتذبذباً ملحوظاً بسبب تراجع الاهتمام بقطاع الزراعة. واعتباراً من عام 2009م بدأ الاهتمام بقطاع الزراعة في العودة، وتضاعفت قيمة القروض المقدمة له لتصل إلى ما يقرب من 400 مليون في عام 2010م، وحوالي 227 مليون خلال شهرين فقط من عام 2012م.
- يعتبر عقد الثمانينات الأكثر زخماً في التعامل مع البنك الدولي لصالح القطاع الزراعي ،إذ قدم خلال هذا العقد فقط حوالي34 % من جملة ما حصل عليه القطاع طوال الفترة محل الاعتبار، أي أكثر من الثلث. وبطبيعة الحال، فقد شهد هذا القطاع اهتماماً ملحوظاً خلال تلك الفترة، سواءً من النواحي الفنية أو من النواحي السياسية المتعلقة بإعادة هيكلة القطاع.
- أن الحد الأقصى لعدد العمليات والمشروعات الزراعية الممولة من البنك الدولي في الدول العربية بلغ 15 مشروعاً عامي 1985، 2010، أي إبان فترة الزخم وعودة الاهتمام في السنوات الأخيرة . ويتراوح هذا العدد بين مشروع واحد و(13) مشروعاً فيما عدا هذين العامين.
- أن عدد الدول العربية المتعاملة مع البنك الدولي خلال سنوات الفترة 1950–2012م في المجال الزراعي لم تتجاوز (8) دول في أي من هذه السنوات، ويصل إجمالي عدد الدول العربية التي حصلت على قروض لأغراض زراعية 15 دولة، موضحة بالجدول رقم (1 - 45)

1 قدم البنك الدولي (3) قروض في عام 1950 لكل من العراق وتركيا وتايلاند، وتبلغ قيمة القرض المقدم للعراق 12.8 مليون دولار وهو أول قرض يقدم لدولة عربية في هذا المجال.

جدول رقم (1-45): القروض المقدمة من مجموعة البنك الدولي للدول العربية في المجالات التنموية الزراعية

السنة	العدد		القيمة المرتبطة بها مليون دولار	السنة	العدد		القيمة المرتبط بها مليون دولار
	القروض	الدول العربية المستفيدة			القروض	الدول العربية المستفيدة	
1950	1	1	12.80	1987	4	3	132.40
1960	1	1	15.50	1988	11	6	569.80
1961	1	1	32.50	1989	10	7	582.25
1963	1	1	3.00	1990	4	4	105.00
1964	1	1	17.50	1991	6	5	285.60
1965	1	1	10.00	1992	4	4	337.60
1967	2	2	21.00	1993	9	5	620.50
1968	1	1	5.00	1994	5	5	397.40
1969	1	1	46.00	1995	5	3	193.00
1970	1	1	26.00	1996	6	3	446.20
1971	3	2	14.20	1997	6	4	223.70
1972	3	3	85.30	1998	5	3	391.00
1973	5	4	132.40	1999	2	2	300.74
1974	7	7	164.50	2000	3	3	174.30
1975	6	4	72.10	2001	2	2	53.90
1976	10	4	193.00	2002	6	5	56.03
1977	4	4	121.50	2003	6	5	168.32
1978	8	5	237.00	2004	3	3	105.00
1979	11	7	299.00	2005	2	2	126.31
1980	13	7	386.70	2006	6	5	182.70
1981	7	4	142.90	2007	9	6	284.26
1982	9	5	168.50	2008	5	5	47.68
1983	8	6	393.20	2009	7	5	140.20
1984	5	4	92.00	2010	15	6	399.02
1985	15	8	471.90	2011	5	4	226.11
1986	8	6	437.90	**الإجمالي**	279	(2)15	10084.31

(1) تشمل القروض والمنح المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير اعتبارا من عام 1950م ، والمؤسسة الدولية للتنمية اعتباراً من عام 1960م.

(2) مجموع الدول العربية المستفيدة خلال الفترة.

المصدر: مجموعة البنك الدولي، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية والإنترنت، في 2012/2/15م.

وتغطي القروض والائتمان والمنح المقدمة من البنك الدولي مجالات زراعية عديدة، وتتفاوت الأهمية النسبية لهذه المجالات ، وعلى النحو الموضح في البيان التالي:

القطاع	النسبة المئوية %
- الإرشاد الزراعي والبحوث	16.3
- المحاصيل الحقلية	9.0
- الزراعة والصيد والحراجة العامة	31.5
- الإنتاج الحيواني	7.3
- الغابات	12.7
- الري	23.2
الإجمالي	100.0

ويشير هذا التوزيع إلى أن كلاً من الإنتاج الحيواني والمحاصيل الحقلية يحتلان أولوية متأخرة، بينما يحتاج إنتاج المحاصيل الحقلية، وبخاصة الحبوب والزيوت والسكر إلى المزيد من العناية والاهتمام في ظل ما أفرزته أزمة الغذاء العالمية من تداعيات سلبية على أسعار هذه السلع.

6.6.11 نصيب الدول العربية في الإقراض المقدم لقطاع الزراعة من البنك الدولي :

بلغ إجمالي قيمة الإقراض الموجه لقطاع الزراعة بمجالاته الفنية والتنموية في الدول العربية حوالي 10.52 مليار دولار أمريكي، استفاد منها - كما سبقت الإشارة - 15 دولة عربية بيانها كما هو وارد في الجدول رقم (1-46) ، الذي يلخص نصيب كل من هذه الدول فيما قدمته مؤسستا البنك الدولي من قروض ومنح وائتمان لقطاع الزراعة، وأهمية هذا النصيب في جملة ما قدم لهما خلال الفترة 1950 – 2012م. ويستخلص من هذا الجدول ما يلي :

- أن قطاع الزراعة حصل على نحو خُمس جملة ما قدمه البنك الدولي إلى الدول العربية من إقراض عددياً وقيمياً وهو نصيب مرتفع نسبياً. ولقد تأثر هذا النصيب بالمعدلات العالية للاقراض التي حصل عليها القطاع خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وليس بنظيره للسنوات الأخيرة، وبخاصة خلال العقد الأول من القرن الحالي، وقبل أزمة الغذاء العالمية الأخيرة (2006 – 2008م).

- أن الأهمية النسبية للقطاع تفوق النصف في حالة السودان والصومال ،وبوجه عام فإن هذه الأهمية عالية في الدول العربية ،وبخاصة الزراعية الرئيسية مثل المغرب وسوريا ومصر وغيرها.

- يقدر متوسط نصيب الدولة الواحدة كميا بحوالي672 مليون دولار، أي بواقع حوالي 12.7 مليون دولار سنوياً لكل دولة على مدار الفترة 1950-2012م. ويعتبر هذا المعدل متواضعاً إذا ما أخذ في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية للقطاع سواء التنموية، أو الفنية المتعلقة بزيادة الإنتاج والانتاجية لسلع الفجوة الغذائية في المنطقة العربية، وكما يوضحها البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي للعشرين عاماً القادمة، وفي ظل ما يقدم من المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية الأخرى.

جدول رقم (1-46): نصيب الدول العربية من القروض والمنح المعتمدة التراكمية الإجمالية المقدمة للقطاع الزراعي خلال الفترة 1950 – 2012م .

الدولة	العدد الكلي للمشروعات	قيمة ارتباطات القروض والمنح (مليون دولار)	مشروعات قطاع الزراعة والصيد والحراجة		الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والصيد والحراجة (%)	
			العدد	القيمة	العدد	القيمة
الأردن	108	3297.8	7	109.65	6.5	3.3
تونس	168	6749.9	36	1288.50	21.4	19.1
الجزائر	84	5911.8	18	1123.07	21.4	19.0
جيبوتي	39	200.8	2	17.03	5.1	8.5
السودان	93	1521.4	38	860.59	40.9	56.6
سوريا	30	661.9	7	172.32	23.3	26.0
الصومال	54	526.5	18	267.64	33.3	50.8
العراق	42	914.7	5	138.80	11.9	15.2
س.عمان	11	157.1	-	-	-	-
فلسطين	87	1576.9	2	16.00	2.3	1.0
ج. القمر	26	147.6	3	12.93	11.5	8.8
لبنان	50	1595.2	2	88.20	4.0	5.5
ليبيا	1	3.0	-	-	-	-
مصر	160	12526.5	35	2137.06	21.9	17.1
المغرب	186	11758.1	42	3062.75	22.6	26.0
موريتانيا	84	1202.9	15	185.23	17.9	15.4
اليمن	189	3204.9	49	604.54	25.9	18.9
مجموع الدول العربية	1412	51957.0	279	10084.31	19.8	19.4

(1) حتى نهاية فبراير/ شباط 2012م .
(2) تشمل المشروعات الجارية والمنتهية المعتمدة .
المصدر : البنك الدولي، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت)، المشروعات والعمليات، في 2012/2/29م.

7.11 عمليات مؤسسة التمويل الدولية :

سبقت الإشارة إلى أن مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي تستثمر وتعبيء رأس المال، وتقدم المشورة لمساعدة القطاع الخاص على تحسين أوضاعه في البلدان الأشد فقراً وغيرها. ولقد قامت المؤسسة باستثمار ما جملته التراكمية نحو 147.9 مليار دولار في 4732 مشروعا تغطي غالبية الأعضاء، منها حوالي 111.1 مليار دولار من حسابها الخاص، أي ما يمثل نحو ثلاثة أرباع الإجمالي، وذلك طوال فترة عملها، كما في 2011/6/30م. ويمثل الفرق، والذي يبلغ حوالي 36.8 مليار دولار، مشاركات من مستثمرين آخرين قامت المؤسسة بتعبئة مواردهم المالية. هذا بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة للمستثمرين من القطاع الخاص، والتي وصل معدلها السنوي ما يناهز 900 مليون دولار مؤخراً.

1.7.11 تطور أنشطة المؤسسة:

يلخص الجدول رقم (1-47) أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية خلال السنوات الخمس الأخيرة 2007 – 2011م. ويشير هذا الموجز إلى تطور عدد المشروعات من 299 مشروعاً إلى 528 مشروعاً، وبنسبة تصل حوالي 177 %، وذلك لاتساع نطاق عمل المؤسسة، حيث غطت استثماراتها نحو 103 دولة منذ عام 2009م، أي بزيادة تقدر نسبتها بحوالي 50 % مقارنة بعام 2007م.

وعلى صعيد آخر، تنامت قدرة المؤسسة على تعبئة الموارد من مستثمرين آخرين، إذ ازداد مجموع الموارد التي تمت تعبئتها تدريجياً من حوالي 3.86 مليار دولار، إلى ما يقرب من 6.5 مليار دولار خلال هذه الفترة. كما شهدت حافظة الارتباطات نمواً مماثلاً، حيث ارتفعت قيمة الحافظة من الحساب الخاص بالمؤسسة من حوالي 25.4 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 42.8 مليار دولار عام 2011م. وشهد النشاط الموازي الخاص بتعبئة الموارد في هذا المجال إتجاهاً مماثلاً، حيث ارتفعت قيمة حافظة هذه الموارد من 5.5 مليار إلى 12.4 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة للنشاط الخاص بالخدمات الاستشارية، فلم يشهد تطورات جوهرية في القيمة المعتمدة، ولكن هناك تراجعاً ملحوظاً في عدد المشروعات، من 1018 إلى 642 مشروعاً خلال الفترة محل الاعتبار. وتتراوح القيمة المعتمدة ما بين 820 و 941 مليون دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة من عمل المؤسسة 2007 – 2011م.

جدول رقم (1-47): أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية خلال الفترة 2007 – 2011م.

(القيمة : بالمليون دولار)

النشاط	2007	2008	2009	2010	2011
ارتباطات استثمار جديدة:					
عدد المشروعات	299	372	447	528	518
عدد الدول	69	85	103	103	102
من حساب المؤسسة الخاص	8220	11399	10547	12664	12186
مجموع الموارد التي تمت تعبئتها	3858	4653	3962	5377	6474
حافظة ارتباطات المؤسسة:					
عدد الشركات	1410	1490	1579	1656	1737
من حساب المؤسسة الخاص	25411	32366	34502	38864	42828
مجموع الموارد التي تمت تعبئتها	5543	7525	8299	9302	12387
الخدمات الاستشارية:					
عدد المشروعات	1018	862	872	736	642
القيمة المعتمدة	846	919	941	859	820

(1) تشمل القروض المشتركة، التمويل المنظم (الهيكل)، مبادرات المؤسسة وغيرها، شركة إدارة الأصول.
المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي 2011م، واشنطن DC .

وتتبنى المؤسسة أدوات مالية بشكل متجدد تمكن الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع نطاق وصولها إلى أسواق رأس المال الأجنبية والمحلية. ومن بين أدوات المؤسسة المالية الآتي :

- قروض لحساب مؤسسة التمويل الدولية
- قروض جماعية
- تمويل أسهم رأس المال
- تمويل أشباه أسهم رأس المال
- صناديق الأسهم والديون
- التمويل المنظم (المهيكل)
- خدمات الوساطة
- أدوات إدارة المخاطر
- التمويل بالعملة المحلية
- تمويل البلديات
- تمويل التجارة

11-7-2 التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسة:

تغطي أنشطة وعمليات مؤسسة التمويل الدولية الصعيد العالمي، ويعكس البيان التالي حصة أقاليم العالم المختلفة وأهميتها النسبية في العمليات الخاصة بالمؤسسة في عام 2011م:

المنطقة	العمليات		حافظة الارتباطات	
	بالمليون دولار	%	بالمليون دولار	%
إفريقيا جنوب الصحراء	2150.15	17.64	5900	13.78
شرق آسيا والمحيط الهادي	1925.92	15.80	6188	14.45
جنوب آسيا	742.45	6.09	4353	10.16
أوروبا وآسيا الوسطى	2682.45	22.01	11064	25.83
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3031.13	24.87	10144	23.69
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1603.26	13.16	4750	11.09
على الصعيد العالمي	50.32	0.41	429	1.00
الإجمالي	12185.67	100.00	42828	100.00

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي 2011، واشنطن DC .

ويختلف هذا التوزيع عن نظيره لمؤسستي البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) من حيث الأهمية النسبية لعمليات المؤسسة والحافظة الاستثمارية إذ يرتبط بالقطاع الخاص وليس بالحكومات، ومن ثم فهو لا يركز على المناطق الأشد فقراً، حيث تحصل الدول ذات الموارد المالية على خدمات المؤسسة ، كما سيرد بيان ذلك عند استعراض الدول العربية المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية .

11-7-3 التوزيع القطاعي لعمليات المؤسسة:

عادة ما ينجذب القطاع الخاص إلى الأنشطة التجارية الاقتصادية والمالية ذات العوائد المرتفعة نسبياً، وهو ما ينعكس على التوزيع القطاعي للعمليات والحوافظ الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2011م الموضح في البيان التالي:

القطاع	العمليات		حافظة الارتباطات	
	بالمليون دولار	%	بالمليون دولار	%
الصناعات الزراعية والغابات	512.10	4.20	3095	7.26
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	445.29	3.65	3071	7.17
الأسواق المالية	3088.03	25.34	14095	32.90
صناديق الاستثمار	434.49	3.57	3137	7.32
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	337.21	2.77	1635	3.82
البنية التحتية	1620.87	13.3	7492	17.49
تمويل التجارة	4653.44	38.19	2424	5.65
النفط والغاز والتعدين	229.27	1.88	2169	5.06
التصنيع	830.20	6.81	5095	11.90
قطاعات أخرى	34.77	0.29	615	1.43
الإجمالي	12185.69	100.00	42828	100.00

وكما هو واضح من هذا البيان لا يحتل قطاع الأعمال الزراعية أولوية متقدمة للقطاع الخاص بالنسبة للعمليات ومن ثم الحافظة الاستثمارية، حيث قطاع تمويل التجارة في المقدمة، يليه قطاع الأسواق المالية بما مجموعه 63.5 % من مجموع العمليات، وتستحوذ الأسواق المالية على حوالي ثلث الحافظة، تليها البنية الأساسية والتصنيع وبنفس النسبة تقريبا.

4.7.11 نصيب الدول العربية من عمليات المؤسسة:

يعرض الجدول رقم (1-48) الإجمالي التراكمي لما حصلت عليه الدول العربية من استثمارات سواء من الحساب الخاص لمؤسسة التمويل الدولية، أو ما نجحت المؤسسة في تعبئته من مشاركات في القروض والضمانات من أطراف أخرى. ولقد بلغ هذا الإجمالي حوالي 10.3 مليار، وهو ما يمثل نحو 7 % من الإجمالي العام ، منه حوالي 7.9 % من حساب المؤسسة الخاص، أي ما يعادل حوالي 76.7 % من إجمالي ما حصلت عليه الدول العربية مجتمعة.

وتضم قائمة الدول العربية المتعاملة مع المؤسسة (18) دولة، منها (12) دولة فقط استفادت من الموارد التي قامت المؤسسة بتعبئتها وقدمت كقروض لموارد إضافية للمؤسسة.

ويلاحظ أن هناك درجة من التركيز في عمليات المؤسسة في المنطقة العربية، حيث حصلت (5) دول عربية هي: مصر ولبنان والمغرب والأردن وتونس على الترتيب، على ما جملته 76.0 %، أي أكثر من ثلاثة أرباع العمليات الاستثمارية، كما حصل القطاع الخاص في بعض دول الخليج العربي على نصيب، ولو محدود من هذه العمليات، وهي كل من السعودية والإمارات والبحرين وسلطنة عُمان.

وكما سبقت الاشارة، فإن مؤسسة التمويل الدولية تتوجه إلى الدول النامية، وليس الأقل نمواً كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية، مما يفسر هذا التنوع في الدول العربية. يمكن القول، بأن ما حصلت عليه الدول العربية لا يُعطي أولوية للأعمال التجارية الزراعية نسبة لا تخفاض حصة الدول الزراعية الرئيسية في جملة العمليات التراكمية لهذه الدول مثل السودان وسوريا واليمن ، ولكنه يحسن من فرص الوصول إلى تمويل استثمارات القطاع الزراعي العربي من خلال الحافظة المخصصة للأسواق المالية ، التي بلغت عام 2011م حوالي 17 مليار دولار.

جدول رقم (1-48): نصيب الدول العربية من إجمالي الارتباطات التراكمية لمؤسسة التمويل الدولية(1) كما في 2011/6/30م.

الدولة	عدد المشروعات	من حساب مؤسسة التمويل الدولية (مليون دولار)	مشاركات في القروض والضمانات (مليون دولار)	الإجمالي (مليون دولار)	% للدول المستفيدة
الأردن	42	884.184	380.384	1264.568	12.27
الأمارات	3	75.000	-	75.000	0.73
البحرين	1	216.274	-	216.274	2.10
تونس	26	438.066	417.228	855.294	8.30
الجزائر	14	248.404	5.557	253.961	2.46
جيبوتي	1	4.000	-	4.000	0.04
السعودية	7	183.486	-	183.486	1.78
السودان	6	27.268	6.489	33.757	0.33
سوريا	4	24.732	-	24.732	0.24
الصومال	2	0.975	-	0.975	0.01
العراق	4	269.010	50.00	319.010	3.10
سلطنة عمان	7	230.860	57.000	287.860	2.79
لبنان	33	1207.680	230.430	1438.110	13.96
مصر	85	2401.275	664.871	3066.146	29.76
المغرب	37	691.110	515.014	12061.46	11.71
موريتانيا	12	110.182	9.503	119.685	1.16
اليمن	14	206.004	56.105	262.109	2.54
استثمارات إقليمية	27	688.894	3.000	691.984	6.72
مجموع الدول العربية	325	7907.404	2395.581	10302.985	100.00
الإجمالي العام	4732	111091.923	36832.996	147924.919	-
%	6.87	7.12	6.50	6.96	-

(1) تتكون التعهدات التراكمية من موارد مالية يتم تقديمها من حساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص، وأخرى يتم تقديمها من مشاركين من خلال شراء فائدة في استثمارات المؤسسة.

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت)، فبراير/شباط 2012م.

8.11.1 عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

1.8.11.1 تطور أنشطة الوكالة:

تطورت أنشطة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشكل متدرج حتى بلغ مجموع مبالغ الضمانات التي أصدرتها الوكالة بشأن مشروعات في البلدان النامية الأعضاء فيها 2.1 مليار دولار أمريكي، وهو رقم قياسي للوكالة، ويشكل زيادة كبيرة عن الإصدارات الجديدة في السنة الماضية البالغة 1.5 مليار دولار. كما استهدفت الوكالة إزدياداً كبيراً في التنوع في مختلف المناطق والقطاعات من حيث المشروعات الجديدة التي ساندتها الوكالة في هذه السنة. ولقد كانت العراق ضمن أربعة بلدان مضيفة لعمليات جديدة، وذلك لصناعات تحويلية.

ويعرض الجدول رقم (1-49) تطور الضمانات المصدرة من الوكالة خلال السنوات الخمس الأخيرة 2007-2011م، والعمليات التراكمية خلال فترة عمل الوكالة (1990-2011م). ولقد بلغ مجموع المشروعات التي ساندتها الضمانات خلال هذه الفترة 651 مشروعاً، أما عدد عقود الضمانات المصدرة التراكمية فقد بلغ 1030 عقداً. ويصل مجموع إصدارات الضمانات الجديدة التراكمي إلى نحو 4.5 مليار. ويمثل عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات في عام2011م حوالي 128.4 % من متوسط الفترة المذكورة ، كما يمثل مبلغ الإصدارات في هذا العام نحو 189 % من متوسط القيمة لنفس الفترة .

جدول رقم (1-49): عددالضمانات المصدرة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنوياً خلال الفترة 2007-2011م ، وتراكمياً خلال الفترة 1990-2011م

الضمانات المصدرة	2007	2008	2009	2010	2011	السنوات المالية 1990-2011
عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات :	29	24	26	19	38	651
• المشروعات الجديدة(1)	26	23	20	16	35	-
• المشروعات التي سبقت مساندتها(2)	3	1	6	3	3	-
عدد عقود الضمان المصدرة	45	38	30	28	50	1030
مبلغ إصدار الضمانات الجديدة ، إجمالي	1.4	2.1	1.4	1.5	2.1	23.8
مبلغ إصدار الضمانات الجديدة ، مجموع(3)	1.4	2.1	1.4	1.5	2.1	24.5
إجمالي التغطية الضمانية(4)	5.3	6.5	7.3	7.1	91	-
صافي التغطية الضمانية مطروحا منه مبلغ إعادة الإصدار(4)	3.2	3.6	4.0	4.3	52	

(1) مشروعات حصلت على المساندة من الوكالة لأول مرة في السنة المالية 2011م (شاملة التوسعات).
(2) مشروعات ساندتها الوكالة في السنة المالية 2011م وفي سنوات سابقة .
(3) يشمل المبالغ المعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات .
(4) إجمالي التغطيات الضمانية هو الحد الأقصى لإجمالي المسؤولية الضمانية ، وصافي التغطيات الضمانية هو إجمالي التغطيات الضمانية مطروحاً منه إعادة التأمين .
المصدر: الوكالة الدولية لضمان الصادرات، التقرير السنوي 2011 م، واشنطن DC .

وبوجه عام، فإن من أولويات الوكالة تعبئة الاستثمار في أكثر بلدان العالم فقراً والبلدان المتأثرة بالصراعات، وتسهيل المشروعات المعقدة ، ومساندة الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب .

2.8.11 التوزيع الجغرافي والقطاعي لأنشطة الوكالة:

يلخص البيان التالي أبرز أنشطة العمليات التي قامت بها الوكالة في عام 2011م موزعة وفقاً للمجالات ذات الأولوية والمنطقة والقطاع:

البيـــــــــــــان	عدد المشروعات التي تمت مساندتها	نسبة المشروعات التي تمت مساندتها %	مبلغ الضمانات المصدرة (مليون دولار)	نسبة قيمة المشروعات %
المجال ذو الأولوية: (1)				
البلدان المؤهلة للإقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية IFC (2)	21	55	421.4	20.1
الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب	3	8	468.5	22.3
البلدان المتأثرة بالصراعات	9	24	237.5	11.3
المشروعات المعقدة (3)	5	13	971.6	46.3
المنطقة:				
آسيا والمحيط الهادي	3	8	752.1	36
أوروبا وآسيا الوسطي	16	42	1077.2	51
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	8	21.8	1
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1	3	5.0	-
إفريقيا جنوب الصحراء	15	39	242.9	12
القطاع:				
الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات	15	39	471.5	23
القطاع المالي	17	45	512.5	24
البنية الأساسية	5	13	907.9	43
الضغط والغاز والتعدين	1	3	207.0	10
المجموع:	38		2099.0	

(1) بعض المشروعات تتناول أكثر من مجال من بين المجالات ذات الأولوية.
(2) أشد بلدان العالم فقراً.
(3) مشروع معقد في قطاع البنية الأساسية أو الصناعات الاستخراجية.
المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2011م ، واشنطن DC .

ملحق رقـــم (2)

الوضع الراهن للتنمية الزراعية والأمن الغذائي
فـي الوطن العربي

محـــتويات ملحق رقـــم (2)

الموضـــوع	رقم الصفحة
1 ـ مقدمة:	163
2. المتغيرات الدولية والعربية المعاصرة المؤثرة على المسارات التنموية الزراعية والأمن الغذائي	164
2ـ1 الأزمات المالية والاقتصادية	164
2ـ2 أزمة الغذاء العالمية	166
2ـ3 التغير المناخي	167
2ـ4 الوقود الحيوي	168
2ـ5 تقلبات أسعار الطاقة	171
2ـ6 البحوث الزراعية والتطوير	172
2ـ7 الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي	174
2ـ8 مهددات الجوع	174
2ـ9 تفاقم حدة الفقر في الريف	177
3. المعالم الرئيسية والمؤشرات التنموية للقطاع الزراعي في الدول العربية	179
3ـ1 تمهيد	179
3ـ2 المعالم الرئيسية للقطاع الزراعي في الدول العربية	180
3ـ2ـ1 بدائية نمط الزراعة	180
3ـ2ـ2 ندرة أو محدودية الموارد	181
3ـ2ـ3 التخلف التقني	182
3ـ2ـ4 الاختلالات المؤسسية	182
3ـ3 المؤشرات التنموية للقطاع الزراعي في الوطن العربي	183
3ـ3ـ1 المؤشرات الاقتصادية	183
3ـ3ـ2 المؤشرات الموردية	185
3ـ3ـ3 المؤشرات الإنتاجية	189
3ـ3ـ4 المؤشرات التقنية	191
4. التمويل والإقراض الزراعي في الدول العربية	193
4ـ1 مفهوم التنمية والتمويل الزراعي	193
4ـ2 دور التمويل في التنمية الزراعية	194
4ـ3 الوضع الراهن للتمويل والإقراض الزراعي في الدول العربية	194
4ـ3ـ1 التمويل والإقراض الزراعي في مصر	195

2.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في المملكة العربية السعودية	197
3.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في سوريا	198
4.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في اليمن	199
5.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في السودان	200
6.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في الأردن	204
4.4 أهم المشاكل والمعوقات المشتركة التي تواجه المؤسسات الوطنية للتمويل الزراعي في الدول العربية	205
5. الاستثمار الزراعي في الدول العربية	206
1.5 واقع الاستثمار الزراعي	206
2.5 المعالم الرئيسية لسياسات الاستثمار الزراعي	207
3.5 الاهتمامات الوطنية والإقليمية والدولية بقضية الاستثمار الزراعي	207
4.5 صناديق الاستثمار كآلية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي	209
6. أوضاع الأمن الغذائي العربي الراهنة والمتوقعة	211
1.6 تمهيد	211
2.6 أوضاع الأمن الغذائي العربي الراهنة	211
1.2.6 إنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية في الدول العربية	211
1.1.2.6 الإنتاج النباتي	211
2.1.2.6 الإنتاج الحيواني ومنتجاته	215
2.2.6 تجارة مجموعات الغذاء الرئيسية في الدول العربية	216
1.2.2.6 الصادرات الغذائية العربية	216
2.2.2.6 الواردات الغذائية العربية	220
3.2.6 المتاح للاستهلاك من مجموعات الغذاء الرئيسية في الدول العربية	221
1.3.2.6 المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية النباتية	221
2.3.2.6 المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية الحيوانية	223
4.2.6 الفجوة من السلع الغذائية في الدول العربية	224
1.4.2.6 كمية الفجوة من السلع الغذائية في الدول العربية	224
2.4.2.6 قيمة الفجوة من السلع الغذائية في الدول العربية	226
5.2.6 نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية في الدول العربية	228
3.6 أوضاع الأمن الغذائي العربي المستقبلية	230
1.3.6 حجم العرض والطلب المتوقع	230

2-3-6 تقديرات حجم الفجوة والفائض المستقبلية من المجموعات الغذائية بالوطن العربي	231
7. التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية العربية المستدامة	233
1-7 تحديات اقتصادية	233
1-1-7 تحسين حالة الأمن الغذائي	233
2-1-7 زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي للقطاع الخاص	234
3-1-7 المواكبة والمواءمة مع المتغيرات الإقليمية والدولية	236
4-1-7 التكامل الاقتصادي الزراعي العربي	236
5-1-7 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية	237
2-7 تحديات موردية وفنية ومؤسسية	238
1-2-7 تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها	238
2-2-7 تنمية وصيانة الموارد الأرضية العربية	238
3-2-7 تنمية الموارد البشرية والارتقاء بالمهارات التقنية الزراعية العربية	239
1-3-2-7 التعليم الزراعي	239
2-3-2-7 الإرشاد	239
3-3-2-7 التدريب	240
4-2-7 توفير الموارد المالية للتمويل والائتمان الزراعي	240
5-2-7 التحديث التقني للزراعة العربية	241
1-5-2-7 المؤسسات البحثية	241
2-5-2-7 المؤسسات الإرشادية	242
6-2-7 تفعيل دور مؤسسات المزارعين	242
7-2-7 تعزيز دور القطاع الخاص في العملية التنموية	243
3-7 تحديات اجتماعية	244
1-3-7 الحد من الفقر في الريف العربي	244
2-3-7 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية	244

1. مقدمة:

طرأت على العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من المستجدات الاقتصادية والسياسة ، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية في كافة الدول، وبخاصة الدول النامية ،ومنها الدول العربية. لعل من أهم هذه المستجدات الأزمات المالية والاقتصادية، وأزمة الغذاء العالمية ، والتغير المناخي ، والوقود الحيوي، وتقلبات أسعار الطاقة ، والبحوث الزراعية والتطوير ، والإصلاح الاقتصادي والمؤسسي ، ومهددات الجوع، وتفاقم حدة الفقر في الريف.

ويتسم القطاع الزراعي في غالبية الدول العربية بالتخلف وضعف معدلات التنمية ، وانخفاض كفاءة استخدام الموارد بوجه عام. وتتضح صورة ما تواجهه الزراعة العربية من ضعف في مؤشرات تنميتها الزراعية عند مقارنة هذه المؤشرات العربية بنظيرتها في الدول المتقدمة ، أو حتى ببعض الدول النامية، وتفيد هذه المقارنة في التعرف على كفاءة استخدام الموارد وقدرة قطاع الزراعة على توليد الدخل، وبالتالي فإن تحديات التنمية لا تخلقها فقط ما تملكه الدول العربية من موارد ، وإنما أيضاً المستويات التي حققتها العديد من دول العالم في استثمار ما تملكه من موارد ومقارنتها بالمستويات التي حققتها الدول العربية.

ويضطلع القطاع الزراعي العربي بدور هام في تحقيق الأمن الغذائي ، وتتزايد تلك الأهمية في ظل المتغيرات الدولية العميقة والمتسارعة التي أدت إلى تزايد أثر عوامل عدم التأكد واللايقين على الاقتصاد العالمي ، ومن ثم على هذا القطاع. وقد تجلى هذا الأمر بوضوح مع حدوث أزمة الغذاء العالمية خلال الفترة (2007-2008م) وما صاحبها من اتجاه صعودي في أسعار السلع الزراعية مع توقعات – حينئذٍ- للخبراء باستمرار ذلك الارتفاع حتى عام 2014م. ثم تكرر مرة أخرى إبان تفجر الأزمة المالية العالمية، والتي أعقبها حدوث اتجاه عكسي با نخفاض الأسعار لفترة محدودة، بعدها بدأت أسعار السلع الزراعية في الارتفاع تدريجياً. ومع اتجاه أغلب التوقعات بحدوث ارتفاع أكثر في الأسعار ، تتولد المخاوف من ارتفاع قيمة فاتورة استيراد الغذاء في الدول العربية خلال الفترة القادمة. ويزيد من حدة هذه المخاوف العوامل الأخرى ذات الأثر المماثل، والمتمثلة في التحول إلى استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي والتغيرات المناخية، والتغيرات في أسعار الطاقة، وتزايد نسب الفقر والجوع في العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ومنها الدول العربية.

وتعتبر الدول العربية مستوردة صافية للغذاء من معظم المجموعات الغذائية، خاصة الحبوب ، والسكر، والزيوت ، وتشير التوقعات إلى تفاقم أوضاع الغذاء في هذه الدول نتيجة اتساع قيمة الفجوة الغذائية من هذه المجموعات.

وتشير البيانات المتاحة إلى ضعف الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية ، وذلك على الرغم مما هو متاح للمنطقة العربية من موارد طبيعية وقوى بشرية ، وما يتوافر لها من الموارد المالية اللازمة والكافية لضخ الاستثمارات المطلوبة لتطوير الزراعة وضمان استدامة تنميتها لتحقيق معدلات عالية للأمن الغذائي العربي على المستويين الوطني والعربي، وبما يساهم في إسراع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن المشاريع المشتركة أو الخاصة الممولة من الأموال العربية في بعض الدول العربية لا تركز على المحاصيل الإستراتيجية التي تعاني المنطقة من عجز كبير في ميزانها السلعي كالحبوب والسكر والزيوت ، بل ركزت في أغلب الأحيان على المشاريع ذات العائد السريع والمخاطرة الأقل مثل مشروعات الدواجن بأنواعها والألبان، إضافة للخضر والمنتجات الحقلية ذات القيمة العالية .

كذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية التي ركزت على بعض السلع سريعة العائد أو التصنيع الزراعي المحدود.

وتواجه الزراعة العربية المستدامة العديد من التحديات سواء داخليا أو خارجيا، والتي تؤثر على التنمية الزراعية ، ومن ثم على الأمن الغذائي العربي. ولا تتمثل تلك التحديات فقط في محدودية ما تملكه الدول الأعضاء من موارد زراعية ، وإنما في القدرة على استغلالها بفعالية وتنميتها قياساً بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم الخارجي. فعلي الرغم من توافر الموارد الطبيعية من أرض ومياه وموارد بشرية ، إلاّ أن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة النمو بالطلب على الاغذية ، مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية ، وما نجم عنه من استيراد الدول العربية لما يزيد على نصف احتياجاتها من السلع الغذائية .

ومن أهم هذه التحديات ، زيادة نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ، وتنمية مصادر المياه وتحسين استغلالها والتحول من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية ، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية ، كذلك العمل على رفع مستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج الزراعي العربي ، وزيادة التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي مع كل صور الدعم والتشجيع له ،وتوفير التمويل اللازم والكافي وبشروط ميسرة وموجهة للتنمية الزراعية ومن ثم الأمن الغذائي . ويعتبر التحدي الحقيقي هو مضاعفة الإنتاج الزراعي على نفس قاعدة الأرض الزراعية المتاحة حالياً، مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها كلما أمكن ذلك. وهذه التحديات ليست بالمستجدة على الزراعة العربية ،فهي قائمة منذ عقود، وأصبحت بمثابة معضلات تنموية أساسية مزمنة يصعب وضع حلول شافية لها في المدى القصير، وتحتاج لسياسات وبرامج ذات أمدية أطول ، بفرض توافر الموارد اللازمة .

2. المتغيرات الدولية والعربية المعاصرة المؤثرة على المسارات التنموية الزراعية والأمن الغذائي:

1.2 الأزمات المالية والاقتصادية:

تُعد الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم في السنوات الماضية وتمتد آثارها حتى اليوم من أكثر الأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي حدة منذ أزمة الكساد العالمي العظيم خلال الفترة (1929-1933م)، وأزمة النفط عام 1974م ، وأزمة أواسط الثمانينات عام 1983م. ولقد كان للأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية بدءاً من أغسطس عام 2007م وما تلاها ، آثارها على الاقتصاديات العالمية ومنها الاقتصاد الزراعي العربي.

ولا شك أن الأزمة الاقتصادية سوف تؤثر على التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، وتتمثل هذه التأثيرات في انخفاض حجم الصادرات الزراعية ومنتجات الصناعات الزراعية عموماً وذلك لعدم قدرة البنوك المحلية على فتح اعتمادات تصديرية جديدة، وعدم قدرة البنوك الأجنبية في الدول المستوردة على الوفاء بسداد قيمة هذه المنتجات ، أيضاً عدم قدرة الدول النامية والفقيرة على سداد التزاماتها المالية لوارداتها من السلع الغذائية أو المواد الخام اللازمة لصناعاتها الناشئة نتيجة لأزمة السيولة والخسائر الكبيرة التي أصابت بنوكها والبورصات الوليدة بها، بالإضافة إلى تباطؤ الاستثمار في القطاع الزراعي العربي والأنشطة المصاحبة المنتجة للغذاء سواء كانت صناعية أو تجارية نتيجة ما يعانيه المستثمرون من نقص في السيولة.

كما تنعكس طبيعة آثار الأزمة الاقتصادية على القطاع الزراعي العربي في المدى القصير من خلال

نقص إتاحة الإقراض الزراعي، حيث يتم تقييد إجراءات النظم التي تحكم الإقراض الزراعي بسبب الخوف من تأثر أرباح المنتجين الزراعيين ؛ وبالتالي عدم قدرتهم على سداد هذه القروض. كما تأثرت العلاقة بين الانكماش المالي وأسعار السلع الزراعية ، مما قلل من نمو مستوى الطلب على السلع الزراعية النهائية والوسيطة . ويؤدي انخفاض أسعار السلع الزراعية إلى التأثير على قرارات التأمين ومدفوعات التأمين على المحاصيل.

وعموماً يمكن حصر بعض التأثيرات للأزمة الاقتصادية والتي تؤثر في النهاية على الاقتصاد الزراعي العربي بصورة مباشرة أو غيرة مباشرة ، وهي:

- انخفاض حجم الاستثمارات الخارجية الأجنبية ومنها الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي في الدول العربية، وقد توقعت إحدى الدراسات [1] انخفاض هذه الاستثمارات بنحو (30 %).
- انخفاض تحويلات المغتربين العرب إلى ذويهم أو لإقامة المشروعات الاستثمارية الزراعية. ويقدر البنك الدولي تحويلات العمال العرب النقدية إلى بلادهم الأصلية بما يقرب من 25 مليار دولار سنويا[2].
- فقدان عدد كبير من العمالة العربية العاملة في بعض الأقطار العربية أو في دول أخرى، والعودة لأوطانهم، وما يتولد عن ذلك من ضغوط والحاجة لتأمين فرص عمل ويضيف أعباء جديدة على سوق العمل المحلية.
- انخفاض المساعدات المالية والغذائية والفنية من الدول المانحة والمصارف الدولية والتي تستفيد منها بعض الدول العربية.
- كابد عدد من صناديق الثروة السيادية خسائر كبيرة ، وذلك من جراء هبوط قيمة استثماراتها في الأوراق المالية. ومن ناحية أخرى، أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى البلدان العربية بحوالي (21 %) في عام 2008م[3].

مما سبق يمكن القول بأن قطاع الزراعة يبدو القطاع الأكثر أمناً للاستثمار الناجح في ظل الأزمات، ويأتي استغلال هذه الفرصة بتوجيه مزيد من الاستثمارات لقطاع الزراعة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي بصفة خاصة وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب الحديث عن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات العربية كلها في بوتقة واحدة نظراً لاختلاف الهيكل الاقتصادي لكل دولة، وطبيعة صادراتها أو مستورداتها، ومدى قدرتها على الاستفادة من العوائد لتكوين اقتصاديات منتجة وتخفيف أثر الصدمات الخارجية ، وتعزيز القدرة على التكيف مع المستجدات ، وبالتالي تتحدد درجة تأثير الأزمة الاقتصادية في قدرة كل دولة عربية على الاستفادة من نقاط القوة ، وكذا قدرتها على الحد من تأثيرات نقاط الضعف في قطاعها الزراعي.

1 جاسم المناعي (دكتور)، « الأزمة المالية العالمية.... وقفة مراجعة» ، صندوق النقد العربي، 2008م.

2 كريستينا برنت، طارق الحق ، نورا كامل، « آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية» ، منظمة العمل الدولية ، المكتب الإقليمي للدول العربية، مذكرة سياسات، نيسان/ إبريل 2009م.

3 الأمم المتحدة ، «الأولويات الإقليمية والعالمية: الأزمة المالية، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اللجنة الفنية، الاجتماع الثالث، بيروت، 21-22 تموز/يوليو 2009م.

2.2 أزمة الغذاء العالمية:

ساد العالم خلال الفترة من مارس 2007م ـ مايو 2008م أزمة غذاء حادة تضاعفت على أثرها الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وعلى الرغم من تعدد أسباب الأزمة الغذائية سواء الاقتصادية أو البيئية أو الديموجرافية ، إلاّ أنها تجمعت لتجعل العرض أقل من الطلب ، وبالتالي ارتفعت أسعار الغذاء، وهناك ثلاثة أسباب رئيسة أدت إلى نقص المعروض من السلع الغذائية الأساسية (القمح والذرة، والزيوت، والسكر) وهذه الأسباب هي[1]:

- انخفاض الإنتاجية ، وبالتالي الإنتاج العالمي من الغذاء بسبب التغير المناخي كموجة الجفاف التي لحقت بأجزاء كبيرة من الأرض ، ومنها أستراليا ، التي تعتبر ثاني أكبر مُصدر للقمح في العالم، حيث واجهت أكثر حالات الجفاف خطورة في تاريخها، وتعرضت دول أخرى للفيضانات كما حدث في الأجزاء الجنوبية والوسطى والغربية من إفريقيا، وفي آسيا ومنها الهند وبنغلاديش بصفة خاصة، كما حدثت أيضاً أعاصير في أمريكا اللاتينية وفي البحر الكاريبي.
- تحول كثير من الدول الرئيسية المصدرة لمحاصيل القمح والذرة وقصب السكر وفول الصويا ـ الولايات المتحدة، والبرازيل، والاتحاد الأوروبي ، الصين- إلى استخدامها في إنتاج الوقود الحيوي، وذلك هربا من دفع فاتورة نفطية تضاعفت مع وصول سعر برميل النفط إلى أرقام غير مسبوقة بتسجيله أكثر من 140 دولاراً في بعض الفترات أثناء الأزمة، والمثير للقلق العالمي على مسار المعروض من السلع الغذائية واحتياطياتها وأسعارها ، تَوجه بعض شركات الطاقة الغربية إلى مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي والذي يصل حاليا إلى أكثر من 10 ملايين طن ، ومن المقرر أن يرتفع إلى 21 مليون طن قبل عام 2016م.
- تقليص أراضي الإنتاج الزراعي لصالح الصناعات التحويلية في عدد من الدول المنتجة للحبوب كما يحدث في الصين والهند.

إضافة إلى ما سبق فإن هناك أسباباً أخرى هامة تسببت بلا شك في أزمة الغذاء، مثل:

أ. الاحتكارات والمضاربات في أسواق السلع العالمية على أسعار الحبوب عبر عقود تراهن على صعود الأسعار مستقبلاً.

ب. اعتماد أساليب الزراعة الحديثة والمعاصرة على الطاقة لإنتاج الأسمدة الكيماوية، وتشغيل آلات الحرث والحصاد، فضلاً عن وسائل نقل المحصول، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الطاقة ، و يدفع في النهاية أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع.

ج. النمو الاقتصادي ، ومن ثم زيادة استهلاك الغذاء الذي تشهده كلّ من الصين والهند، وباقي الاقتصاديات الناشئة في العالم، حيث دخلت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في منافسة محمومة مع باقي دول العالم على الموارد الطبيعية النادرة ، بما فيها النفط والأراضي الزراعية، وهو ما يدفع في النهاية إلى ارتفاع أسعار جميع أنواع المواد الخام .

د. الارتفاع الملحوظ في تكاليف النقل إثر ارتفاع أسعار النفط العالميّة بنسبة تناهز (90 %) في عام 2008م، وذلك من 64 دولاراً أميركياً في مايو 2007م إلى أكثر من 135 دولاراً في الشهر نفسه عام 2008م . وعلى جانب آخر أدى ارتفاع أسعار النفط العالميّة إلى زيادة تكاليف المدخلات الزراعيّة.

في ضوء ما سبق من تداعيات للأزمة الغذائية العالمية برزت الحاجة لاستعراض الدعم المقدم لتنمية قطاع الزراعة والأغذية في الدول العربية وتعزيزه بقدر كبير ، ونظراً لأن الطلب على الغذاء آخذ في الارتفاع ولأن العرض لا يزال محدوداً أو أنه لا يتزايد إلا تدريجيا، فلا يمكن التغلب على الأزمة الغذائية الراهنة

1 تم الاعتماد في صياغة هذه الأسباب بالاطلاع على عديد من التقارير الواردة بالموقع الإلكتروني .http://www.nodhoob.com/index.php/food

في الدول العربية من دون ضخ المزيد من الاستثمارات في الإنتاج الزراعي ، خصوصاً وقد أدى ارتفاع الأسعار واستمرار نمو الطلب على الغذاء إلى جعل الاستثمار في الزراعة مربحاً في المدى المتوسط والطويل مما يدعو وضع السياسات التمكينية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للقيام على نحو أفضل بحشد الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، لزيادة تعزيز إنتاج الغذاء لتغطية الفجوة الغذائية العربية ، وخاصة في الحبوب والزيوت والسكر وغيرها من المنتجات الغذائية .

2 ـ 3 التغير المناخي:

تتمثل التغيرات المناخية في الزيادات الكبيرة في الإنبعاثات الكربونية ـ بدأت إبان الثورة الصناعية في أوروبا والمستمرة إلى الآن ـ والتي تؤدي لظاهرة الاحتباس الحراري ، مما يؤدي للجفاف الشديد والأمطار الغزيرة المسببة للفياضانات والسيول المدمرة. ومن أهم ملامح التغيرات المناخية أيضاً زيادة ذوبان الجليد في القطبين الشمالى والجنوبي، وبالتالي زيادة منسوب مستوى المياه في البحار والمحيطات ، الأمر الذي ينطوي على احتمال غرق أجزاء من العالم خاصة المناطق المنخفضة. ولاشك أن الدول العربية يمكن أن تتأثر بتلك التغيرات المناخية على نطاق واسع. ويعتبر قطاع الزراعة والغذاء أكثر القطاعات تأثرا بهذه التغيرات من خلال تأثير الانبعاثات الكربونية على الإنتاجية المحصولية.

ومن المقدَر أن تواكب أسعار المواد الغذائية الارتفاع المعتدل في درجات الحرارة بزياداتٍ طفيفة إلى عام 2050م. وفي أعقاب عام 2050م، ستتبدّل الصورة نتيجة الزيادات اللاحقة في درجات الحرارة، مما سيترتب عليه تناقصٌ محسوس في طاقة الإنتاج الزراعي لدى البلدان النامية ، ومنها الدول العربية. وترتبط التغيرات المناخية إرتباطاً وثيقا بقضية الأمن الغذائي ، حيث يؤثر تغير المناخ على إتاحة وقدرة الوصول واستقرار إمدادات الغذاء. فمن أهم سمات التغيرات المناخية زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ، وزيادة درجات الحرارة سواء العظمى أو الصغرى. وهذه التغيرات تؤدي إلى إحداث تغير في أصول النظام الغذائي ، هذا التغير في أصول النظام الغذائي يؤدي إلى تغير في أنشطة النظام الغذائي مثل التغير في إنتاج الغذاء وتخزينه وتوزيعه واستهلاكه، هذه المكونات تؤثر وتحدث تغيراً في محاور الأمن الغذائي، وهي إتاحة الغذاء ووصول الغذاء إلى كافة فئات المجتمع وفى كافة الأماكن في داخل الإقيلم، وكذلك في الاستمرارية في وصول ذلك الغذاء ، وأخيراً استهلاك الغذاء. ويؤدي التغير في محتويات الأمن الغذائي إلى إمكانية التغير في نظام استهلاك الغذاء من خلال خفض إنتاج الحبوب للإنتاج الحيواني، وتغير في نسب الإنتاج المحلي للغذاء ، وبالتالي التغير في أنماط استهلاك الغذاء، ومن ثم تغير في نوعية الغذاء المستهلك، الذي بدوره يؤدي إلى التأثير على الصحة البشرية من خلال التأثير على نسب الاكتفاء من الطاقة، وتغير في القيم التغذوية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تغير في أنواع الأمراض وشدة الأمراض الموجودة وخطورة ظهور أمراض جديدة.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن تكيُف القطاع الزراعي العربي لمواجهة تغير المناخ ، وإن كان ينطوي على تكاليف باهظة ، فإنه يعد أمراً حاسما للأمن الغذائي، والحدّ من الفقر. ومن هنا، فإن الزخم الراهن للاستثمار في السياسات الزراعية المحسّنة والمؤسسات والتقنيات يُعد أمراً ضرورياً تحقيقاً لغاية الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وعلى ذلك يجب إدراج إجراءات الحد من التغير المناخي والتخفيف من آثاره في صلب الأولويات الإستراتيجية لخدمة القطاع الزراعي في الدول العربية .

نخلص مما سبق أن التغيرات المناخية ستؤثر على موردين طبيعيين أساسين تتميز الدول العربية فيهما بالندرة النسبية ، وهما موردا الأرض والمياه. الأمر الذي يؤدي إلى التأثير المباشر وبعيد المدى على قطاع الزراعة، ومن ثم على الأمن الغذائي العربي . ومن ناحية أخرى تعتبر الدول العربية مستوردة صافية

للغذاء وبالتالي ستؤثر تلك التغيرات المناخية بالتالي على عرض الغذاء في الوطن العربي ، مما يقود إلى تصاعد أسعار الغذاء العالمية ،الأمر الذي يؤدى إلى زيادة فاتورة الغذاء العربية، وبالتالي زيادة الضغوط على الموازنة العامة العربية، وانكشاف الوطن العربي غذائيا للمخاطر الخارجية.

2 ـ 4 الوقود الحيوي:

يعتبر الوقود الحيوي أحد أهم مصادر الطاقة المستقبلية المستخرجة من الكائنات الحية (النباتية والحيوانية)، وأهم مصادر الطاقة المتجددة، حيث تعد البديل الأول الحيوي للنفط . وهو وقود نظيف يعتمد في إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت ممثلة في صورة «حبوب ومحاصيل زراعية» مثل الذرة وقصب السكر ويستخرج منها الإيثانول عن طريق التخمير، أو في صورة «زيوت وشحوم حيوانية» مثل زيت فول الصويا، وزيت النخيل للحصول على الديزل الحيوي ، واستخدامه في الإنارة وتسيير المركبات وإدارة المولدات.

ولقد تزايد خلال السنوات القليلة الماضية الاهتمام الذي توليه العديد من دول العالم-المتقدم منها والنامي بالوقود الحيوي، حيث قامت العديد من الدول بوضع خطط طموحة للتوسع في إنتاجه في غضون السنوات القادمة. فعلى سبيل المثال ، حدد قانون سياسة الطاقة الأمريكى الصادر في عام 2005م هدفاً يتمثل في وصول أنواع الوقود المتجدد إلى 7.5 مليار جالون بحلول عام 2012م ، أي نحو 10 %) من مجموع استهلاك البنزين المتوقع في الولايات المتحدة . ومن المنتظر أن يتم تحقيق معظم هذا الهدف بالاعتماد على الإيثانول المصنع محلياً والمستخرج من الذرة. كما قام الاتحاد الأوروبي بوضع هدف إلزامي للدول الأعضاء بالإتحاد للوصول بالوقود الحيوي إلى ما نسبته (20 %) بحلول عام 2020م. وتم التخطيط في دول آخرى نامية أبرزها ماليزيا وأندونيسيا لزيادة الاعتماد على الوقود الحيوي بالاعتماد على نخيل الزيت ، والذي يتم إنتاجه في البلدين.[1]. كما أنه من المتوقع أن يصل إنتاج الإيثانول من 40 بليون لتر إلى 160 بليون لتر عام 2018م. وسيتم التحول من إنتاج قمح صالح للخبز إلى إنتاج أقماح عالية النشا لاستخراج الوقود الحيوي، وبالمثل للذرة وغيرها من الحبوب المنتجة للوقود. ويمكن تخيل انعكاسات ذلك على العالم العربي خصوصاً، وهو يستورد (52.6 %) من الحبوب، و(74.2 %) من الزيوت النباتية، و(68.2 %) من السكر، وذلك وفقاً لبيانات متوسط الفترة (2008ـ2010م).

وتتمثل الدوافع لاستخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي فيما يلى[2]:

- الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة ، فكلما ارتفعت أسعار المنتجات البترولية في الأسواق العالمية كلما أصبح إنتاج الوقود الحيوي أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية.
- البحث عن مصادر متجددة مع النضوب المتوقع لمصادر الطاقة غير المتجددة مثل البترول والغاز الطبيعي.
- نمو الطلب العالمي على الطاقة وتوقع استخدام هذا الاتجاه مستقبلاً ، وبخاصة من قبل الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين.
- محاولة الاستفادة من الميزة النسبية المتمثلة في توافر المحاصيل التي يمكن الاعتماد عليها في إنتاج الطاقة، حيث اتجهت العديد من الدول إلى تقييد صادراتها من هذه المحاصيل وتوجيهها نحو تلبية الطلب المحلي من الغذاء وإنتاج الطاقة.
- البحث عن مصادر نظيفة أقل إضراراً بالبيئة.

1 البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد الحادى والستون، العدد الأول 2008م، القاهرة .

2 البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق، ـ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2008م.

- المساهمة في إيجاد أسواق جديدة للمزارعين ، فضلاً عن ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية لزيادة الطلب لاستخدامات الطاقة ، مما يؤدي إلى رفع مستويات دخول صغار المزارعين.
- التوسع في إنتاج الوقود الحيوي يمكن أن يقود إلى حدوث تنمية اقتصادية والحد من الفقر في المناطق الريفية، إذ يؤدي إلى جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات إنتاج الوقود الحيوي وإعداده والمتاجرة في استعماله، بالإضافة إلى أن إنتاج الكهرباء الحيوية يخلق أضعاف فرص العمل التي يخلقها إنتاج الكهرباء باستخدام المصادر التقليدية.

ويوضح الجدول رقم (2ـ1) أن إنتاج الإيثانول قد تزايد من نحو 8.3 مليار جالون في عام 2000م إلى 20.4 مليار جالون تقريبا في عام 2009م، أي بمعدل زيادة بلغ حوالي (145.8 %) سنويا ، وأن سعر الإيثانول تزايد من نحو 0.91 دولار/ جالون في أول الفترة إلى نحو 1.8 دولار/ جالون في نهايتها، بمعدل زيادة سنوية قدر بحوالي (97.8 %) مقارنة بعام 2000م. كما يوضح نفس الجدول أن إنتاج الديزل الحيوي تضاعف بنحو 11.6 مرة من عام 2000م حتى عام 2009م، فقد ازداد إنتاجه من نحو 231 مليار جالون إلى حوالي 2911 مليار جالون، بمعدل زيادة قدر بنحو (1160.2 %) مقارنة بعام 2000. ولقد ارتفع سعر الديزل الحيوي من نحو 2.12 دولار/جالون في عام 2000 إلى نحو 3.71 دولار/جالون عام 2009م ، بمعدل زيادة سنوية تقدر بحوالي (75 %) مقارنة بعام 2000م.

جدول (2ـ1): تطور إنتاج وسعر الإيثانول والبيوديزل خلال الفترة (2000ـ2009م).

البيان	إيثانول		بيوديزل	
السنة	إنتاج	سعر	إنتاج	سعر
	مليار جالون	دولار/جالون	مليون جالون	دولار/جالون
2000	8.3	0.91	213	2.12
2001	9.0	0.81	265	2.93
2002م	10.3	0.74	383	2.64
2003	10.7	1.01	510	2.64
2004	11.7	1.05	614	2.89
2005	10.8	1.46	1,032	3.18
2006	11.7	1.87	1,779	3.34
2007	13.6	1.61	2,679	3.57
2008	17.0	1.72	4,110	3.63
2009	20.4	1.80	4,390	3.71

المصدر: جمعت وحسبت من:

1. Janet Larsen, Growth food Insecurity, Food-to- Fuel and other challenges, Earth Policy Institute, 2008.
2. Jacinto Fabiosa, High commodity prices: Are they here to say? Food and Agricultural Policy Research institute, 2008.
3. www.imf.org/extemal/data.htm الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي
4. http://www.earth-policy.org الموقع الإلكتروني لمنظمة سياسة الأرض
5. http://www.fao.org. الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة
6. http://www.oecd.org. الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

ويوضح الجدول رقم (2ـ2) أن كمية إنتاج الإيثانول من محصول الذرة قد ارتفع من 4.6 مليار جالون عام 2005م إلى نحو 10.2 مليار جالون عام 2009م، بمعدل زيادة سنوية تقدر بحوالي (44.8 %) في المتوسط، بينما ازدادت كمية إنتاج الإيثانول من محصول القمح من نحو 0.4 مليار جالون إلى نحو 0.8 مليار جالون، بمعدل زيادة سنوية تقدر بما يعادل (35 %) كمتوسط لنفس الفترة، في حين تزايد إنتاج الإيثانول من محصول قصب السكر من نحو 4.2 مليار جالون في عام 2005م إلى 6.7 مليار جالون تقريباً في عام 2009م ، بمعدل زيادة سنوية تقدر بحوالي (29 %) في المتوسط.

إن ما يعتري العالم من خوف فيما يخص التوسع في إنتاج الوقود الحيوي هو أن يتصارع المنتجون لقطع الغابات لزراعة المحاصيل التي تستخدم لاستخراج الإيثانول والبيوديزل ، وهذ ما حدث فعلا في البرازيل وغابات الأمازون وماليزيا، وهنا تكون الخسائر البيئية خسارتين أولهما قطع الغابات، التي هي بالوعة الكربون الأساسية والمستدامة، وزراعة محاصيل تستخدم لاستخراج الوقود الحيوي بدلاً منها ، وثانيهما ما يترتب على الزراعة من سوء إدارة عنصري السماد والمياه وأثرهما على الإخلال بالبيئة[1].

جدول رقم (2ـ2): تطور الإنتاج العالمي من الإيثانول المنتج من كل من الذرة والقمح وقصب السكر بالمليار جالون خلال الفترة (2005ـ2009م).

السنة	إجمالي الإنتاج	الإنتاج من الذرة	الإنتاج من القمح	الإنتاج من قصب السكر	أخرى (*)
2005	10.8	4.6	0.4	4.2	1.6
2006	11.7	4.9	0.4	4.5	1.9
2007	13.6	6.0	0.5	5.2	2.0
2008	17.0	7.6	0.6	6.5	2.3
2009	20.4	10.2	0.8	6.7	2.7

(*) تشمل الأرز والشعير والراي وبنجر السكر.

المصدر:

1. www.imf.org/extemal/data.htm الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي
2. http://www.earth-policy.org الموقع الإلكتروني لمنظمة سياسة الأرض
3. http://www.fao.org الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة
4. http://www.oecd.org الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

خلاصة القول أن التحول نحو الاستخدامات البديلة للسلع الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي له تداعيات على الزراعة والغذاء، حيث يتوقع أن يؤدي إلى:

- ارتفاع الطلب على بعض المحاصيل الزراعية مثل القمح والذرة وفول الصويا والمحاصيل الزيتية ، وبالتالي ارتفاع أسعارها، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة فاتورة الواردات الغذائية والأعباء على الدول النامية والفقيرة ـ ومنها غالبية الدول العربية ـ المستوردة لهذه المحاصيل من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفاع تكلفة إنتاج الوقود الحيوي ، حيث أن المحاصيل المستخدمة في الإنتاج تُعد العنصر الأكبر في تكاليف الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى تلاشي الميزة السعرية للوقود الحيوي.
- حدوث ضغط على الموارد الطبيعية وبخاصة الأراضي الزراعية والمياه، حيث تزداد المساحة المزروعة

1 البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق، ـ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2008م.

بالمحاصيل التي تسهم في إنتاج الوقود الحيوي ، مع حدوث ضغط على الموارد المائية نتيجة للتوسع في زراعة الأراضي الهامشية والغابات بالمحاصيل التي تنتج الوقود الحيوي، بالإضافة إلى أن عمليات إنتاج الوقود الحيوي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.

- عدم كفاءة تخصيص الموارد الموجهة لإنتاج الوقود الحيوي (أراض - مياه - رأس مال - عمال)، حيث تقدم الدول المنتجة للوقود الحيوي دعماً كبيرا لإنتاجه لكي يتمكن من منافسة البنزين والديزل سعرياً، ويشمل هذا الدعم حوافز للاستهلاك (تخفيضات ضرائب على الوقود)، وحوافز للإنتاج (حوافز ضريبية، ضمانات قروض- إعانات مباشرة)، كما يحصل المنتجون في الدول الأوروبية والولايات المتحدة على دعم إضافي من خلال الرسوم الجمركية العالية المفروضة على استيراد الإيثانول أو المواد الخام اللازمة لتصنيعه.
- تركز الملكيات الزراعية بما يضر بصغار المزارعين إذ يتطلب إنتاج الوقود الحيوي تجارياً زراعات واسعة ذات استثمارات ورؤوس أموال ضخمة.

ووضع هذا شأنه يحتم على الدول العربية ضرورة العمل على مواجهة مثل هذه الآثار من خلال التنسيق والتعاون في مجال السياسات الزراعية، وتوجيه الموارد الزراعية، والتسويق والتجارة، والخدمات المساندة بما يُحد من الآثار السلبية لذلك التحول على أوضاع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي، ولا شك أن هذا يحتاج إلى رأس مال كبير لتمويل المشروعات التي تمكنها من ذلك الغرض.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه يمكن للدول العربية بما تملكه من موارد محدودة من المياه أن تتوجه لزراعة الصحراء بعشب البلوبانيك[1] لقدرته على تحمل الحرارة العالية ، وكذلك تحملها للملوحة التي تتميز بها المياه ،حيث أن إنتاج هكتار واحد من هذا العشب ينتج 60 ألف جالون من الإيثانول، ومن الممكن عند زراعته بصورة جيدة يصل إلى 100 ألف جالون.

2 ـ 5 تقلبات أسعار الطاقة:

لا شك أن من أهم المتغيرات التي تؤثر في التنمية الزراعية والأمن الغذائي الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار موارد الطاقة ، وقد شهد سعر النفط ارتفاعا كبيراً منذ عام 2003 م إلى أن تجاوز السعر أكثر من 135 دولار للبرميل في منتصف عام 2008م، ثم أخذ في التراجع بعد ذلك، ولكن إلى مستويات مرتفعة نسبيا . ومع استمرار معدلات النمو الاقتصادي لدول نامية هامة مثل الصين والهند لمدة أكثر من ثلاثة عقود إزداد الطلب على الطاقة والنفط بشكل خاص، هذا في الوقت الذي وصلت الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة للنفط إلى أقصاها تقريباً ، مما ساهم في ارتفاعات كبيرة ومستمرة في أسعار النفط ، انعكست في ارتفاعات مماثلة لكثير من المنتجات والخدمات ، وبخاصة تلك التي تعتمد على البترول وعلى المنتجات النفطية . وينطبق هذا الوضع على أسعار المواد الغذائية والأساسية منها بشكل خاص مثل الأرز والقمح والذرة وغيرها والتي ارتفعت أسعارها مؤخراً بشكل غير مسبوق.

ومع ذلك ، يعتقد من وجهة نظر أخرى أنه لا خوف من تأثير احتمالات ارتفاع أسعار الطاقة، وخاصة النفط على التنمية الزراعية ، وذلك؛ لأنه على المستوى العالمي يُعتبر القطاع الزراعي مستهلكا متواضعاً للطاقة بالنسبة للاستهلاك الكلي ، إذ يستهلك نحو (3.5%) فقط من الطاقة الكلية المستهلكة في الدول الصناعية ، ونحو (4%) في الدول النامية ، ومن ثم فعندما توجد إستراتيجية مضاعفة الإنتاج الزراعي في الدول النامية من خلال زيادة استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والري والميكنة، فإنها ستضيف فقط نسبة متواضعة للغاية لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من الاستهلاك الكلي العالمي يمكن توفيرها بسهولة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الأخرى. على أنه على المستوى

1 الوقود الحيوي وأثره في أزمة الغذاء ، جريدة الوسط البحرينية،9 يوليو 2009م.

المحلي فإن عدم توافر مصادر للطاقة، سواء المحلية أو التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاستيرا، يمكن أن يؤثر سلباً في استدامة التنمية الزراعية . ومعظم الأقطار العربية منتجة للطاقة ، وحتى تلك التي تعاني عجزاً في إنتاجها يمكنها بطريقة أو بأخرى توفير احتياجاتها. ويمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة، وتطوير المعاملات الزراعية لتصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

ويميل الواقع الحالي إلى الاعتقاد بوجود ارتباط شديد بين تقلبات أسعار الطاقة وأسعار الغذاء ، وبالتالي على الأمن الغذائي، ويؤكد ذلك ما يلي:

أولاً ـ ارتباط تقلبات أسعار المواد الغذائية مع تقلبات أسعار البترول سلبا وإيجابا ، إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية, وأهمها الحبوب والحليب والزيوت والسكر اعتبارا من عام 2006م، وحتى نهاية عام 2008م، ووصلت أسعار القمح مثلا إلى 500 دولار في منتصف العام 2008م, ثم نزلت إلى حوالي 200 دولار للطن الواحد، في الثلث الأخير من العام نفسه، وارتبط هذا الارتفاع ببرميل النفط، ليصل إلى 147 دولاراً في الربع الثالث من عام 2008م, ولينخفض إلى أقل من 50 دولاراً مع نهاية عام 2008م.

ثانياً ـ عرفت أسعار الأسمدة تقلبات واسعة أيضاً، ارتبطت بأسعار النفط ، في الارتفاع كما في الانخفاض، وذلك في ذات العام 2008م.

ثالثاً ـ توجهت العديد من الدول المصدرة للحبوب، لا سيما القمح والذرة الصفراء والشعير، مثل أمريكا وكندا والبرازيل، لتوليد مادة الإيثانول عندما ارتفعت أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب، التي تشكل أهم واردات معظم البلدان العربية من الحبوب.

رابعاً ـ جعلت أسعار الطاقة المرتفعة عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية وتوزيعها أكثر تكلفة نتيجة لارتفاع تكلفة بعض المدخلات من قبيل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري ، وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع. وبينما تعادل حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل (4 %) في معظم البلدان المتقدمة فإنها، على سبيل المثال، تتراوح بين (8ـ20 %) في بعض البلدان النامية الأكبر حجماً مثل البرازيل والصين والهند، وبالتالي يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادات كبيرة في تكلفة إنتاج الأغذية في البلدان النامية، ومن ثم ارتفاع أسعارها.

6ـ2 البحوث الزراعية والتطوير:

على الرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من تطورات هامة في مجال التقنية التي أثرت على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، إلاّ أنها تعتبر غير كافية في ضوء النتائج الكمية التي تحققت . وعلى ذلك يمكن القول أنه لا يزال المجال متسعاً لمزيد من الاهتمام لتطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة والبحوث الزراعية في المنطقة العربية من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية ويمكن أن يتم ذلك من خلال التوجهات التالية[1]:

1 العشب يمكنه أن ينمو في ظروف حرارة مرتفعة واحتياجاته المائية قليلة، بصرف النظر عن جودة المياه، حيث إنه يتحمل ملوحة المياه لدرجة تصل إلى 10 آلاف جزء من المليون ، وهي تعني نسبة ملوحه عالية . ويمكن أن ينمو بصورة مثلى باتباع الري بالتنقيط. وقد تم زراعته بنجاح في البحرين والكويت والسعودية أيضا، ويتم تجديده كل 8 سنوات. وينتج الهكتار الواحد 200 طن عشب خلال السنة الواحدة. ويمكن أيضا أن يستخدم كعلف للحيوان وبديل جيد للبرسيم لما يحتويه من نسبة عالية من البروتين تصل من 16 إلى 18 %، وهي نسبة البروتين نفسها في البرسيم. وينتج هذا العشب كميات كبيرة من الإيثانول ، ولكن باستخدام طريقة استخلاص مختلفة عن استخلاص الإيثانول من الحبوب.

- زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية والتطوير:
تستثمر البلدان العربية في البحوث الزراعية والتطوير سنويا ما يعادل نحو (0.66 %) من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، وهذه النسبة أقل بكثير عن مستوى الاستثمار الموصى به، وهو (2 %) من إجمالي الناتج المحلي الزراعي.

- تعزيز الحوافز المقدمة للبحوث الزراعية في البلدان العربية:
يعتبر عدد البحوث الزراعية في البلدان العربية مرتفعاً نسبيا ، إلاّ أنه يفتقر إلى التمويل والأجهزة اللازمة، حيث يوجد 14 باحثا زراعياً متفرغاً لكل 100 ألف فرد في المناطق الريفية في البلدان العربية. وهذه النسبة تقارب الدول التي تتميز بوجود تنمية زراعية عالية مثل الأرجنتين ، ومع ذلك فإن التمويل لكل باحث في البلدان العربية منخفض بدرجة كبيرة. وعلى ذلك فإن رفع مرتبات الباحثين وزيادة الحوافز سيجذبان أفضل الباحثين وأكثرهم خبرة في الزراعة، وسيدفع الابتكار والإبداع في مجال الزراعة إلى الأمام بحيث تتحقق زيادة الإنتاجية الزراعية.

- إعداد إستراتيجيات مبتكرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحوث الزراعية والتطوير:
نظراً لأن البحث الزراعي ينتج أساساً سلعاً عامة، فمن العسير جذب الاستثمار الخاص، ومع ذلك فهناك عدة خطوات متعارف عليها يمكن للحكومات اتخاذها لتعزيز مناخ الاستثمار، ومن هذه الخطوات تعزيز حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للأنواع المحسنة والابتكارات الزراعية . كما يمكن تقديم مكافآت للقطاع الخاص مقابل ابتكارات مفيدة مثل إنتاج أصناف قمح مقاوم للجفاف . وخلاصة القول إن وجود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بالبحوث، وكذلك البحوث التي يقودها المزارع ستكون مطلوبة لتعزيز البحوث والتطوير في البلدان العربية.
- إنشاء صندوق عربى للبحوث والتطوير :
توصى جامعة الدول العربية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأن يتم إنشاء صندوق إقليمى للبحوث والتطوير ، على أن تخصص له موازنة طويلة الأجل. ونظراً لأن كثيراً من البلدان العربية لها نفس الأهداف الزراعية (تحقيق الأمن الغذائي)، ونفس التحديات (ندرة المياه وتغير المناخ) فإن عدداً كبيراً من الدول العربية سيستفيد من هذا الصندوق.

7.2 الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي:

حققت برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية خاصة تلك التي عقدت اتفاقات مساندة مع صندوق النقد الدولي نتائج طيبة على صعيد تقوية الأوضاع المالية الداخلية والخارجية واستعادة التوازن الكلي، وعلى صعيد ترشيد هيكل الحوافز وتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءة استخدامها. وعلى الرغم من أن هذه الدول اهتمت اهتماماً كبيراً ببرامج الخصخصة وتزايد دور القطاع الخاص ، إلاّ أنه من الملاحظ أنها لم تعط الاستثمار الزراعي الاهتمام الكافي مقارنة بالقطاعات الأخرى ، إذ خصص الجزء الأكبر لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة[1].

إن هناك من الشواهد أن المنطقة العربية تحتاج إلى إعادة بناء وتطوير وتقوية المؤسسات التي من شأنها المساعدة على سرعة ونجاح التحوّل نحو الإصلاح الاقتصادي . إن تأخر إصلاح الاقتصاد أو الاندماج في الاقتصاد العالمي أو ضعف الشفافية والإفصاح وتواضع ممارسات الحكم الصالح لا يرجع إلى عدم قناعة أو مقاومة من الدول العربية لهذه التوجّهات بقدر ما يرتبط بضعف أو غياب المؤسسات التي من شأنها ترجمة هذه التوجّهات إلى ممارسات عملية وواقع ملموس ، وبخاصة في القطاع الزراعي الذي شهد تعديلات هيكلية جوهرية .وقد يكون من المفيد في هذه المناسبة دعوة مختلف المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية إلى إعادة النظر في أولويات الدعم والمساعدة التي تقدمها لدولها الأعضاء في ضوء تزايد الاحتياجات التمويلية للقطاع. إن مثل هذه التطورات لا تقلل من أهمية ودور مؤسسات التنمية الزراعية بقدر ما تقتضي إعادة ترتيب أولويات العمل والتركيز بشكل أكبر على المعونات الفنية التي ترتبط ببناء وتقوية هذه المؤسسات وتطوير القدرات البشرية الذاتية لتطبيق هذه الإصلاحات .

8.2 مهددات الجوع:

يعاني نحو 1.02 مليار شخص في العالم في الوقت الحالي من نقص التغذية والجوع وسوء التغذية هما الخطر الأول الذي يهدد صحة الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومن بين المسببات الرئيسية للجوع الكوارث الطبيعية، والصراعات، والفقر، وضعف البنية التحتية الزراعية، والاستغلال المفرط للبيئة. وفي الآونة الأخيرة، دفعت الأزمات المالية والاقتصادية المزيد من الأشخاص للدخول في فئة الجياع.

ولقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية خلال سنوات أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية التي أعقبتها إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم، حيث بُلغ عدد ناقصي التغذية في عام2007 م نحو(923) مليون شخص، وارتفع إلى نحو (926) مليون شخص في عام2010 م ، ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى 240 مليونً بحلول عام 2015 م ، وخاصةً في ظل ارتفاع أسعار الأغذية، والأوضاع المناخية والاقتصادية المتغيرة[2]. وتشير تقارير الأمم المتحدة حول الأمن الغذائي إلى ان كل ارتفاع بنسبة 1 % في أسعار المواد الغذائية الأساسية، يضيف حوالي 16 مليوناً إلى قائمة المتضرّرين من المجاعة ، وهذا يعني أنه في عام 2025م فإن عدد سكان العالم الذين سيعانون المجاعة سوف يصل إلى 1.2 مليار نسمة.

ويتصدر قائمة الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين خفض نسبة الجوعى في العالم بمقدار النصف بحلول عام 2015 م، وحتى لو تحقق هذا الهدف الإنمائي للألفية بحلول

1 لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية « تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية» ، يناير 2009م.

2 عمر عبد الله كامل (دكتور) ، «برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية الايجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية» ، الندوة العربية حول التجارة والاستثمار، جامعة الدول العربية ، مايو 1997م.

عام 2015 م سيكون هناك قرابة 600 مليون شخص في البلدان النامية يعانون من نقص التغذية، ولن يكون مقبولاً بأي حال من الأحوال وجود 600 مليون شخص يعانون ويلات الجوع يوميا[1].

ويمكن ملاحظة الجوع في الوطن العربي من معدلات سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال المواليد، ومن المؤكد أنها معاناة ليس سببها في معظم الأحيان -إن لم يكن جميعها- الفقر أو نقص الموارد لأن الدول التي تشير إحصاءاتها الرسمية إلى سوء التغذية ونقص وزن الأطفال ليست دولا فقيرة أو الأقل نمواً. ويرجع تزايد ظاهرة الجوع في الوطن العربي، خاصة في البلدان غير النفطية ، نتيجة للتدهور البيئي وانتشار الجفاف والتصحر ، والذي أصبح يهدد نحو 2.87 مليون كم2 ، أي خمس المساحة الإجمالية للأراضي العربية؛ مما أدى إلى تقهقر القدرات الإنتاجية للأراضي الزراعية . هذا فضلاً عن ازدياد عدد السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك للفرد الواحد، وزيادة الفجوة بين إنتاج الطعام واستهلاكه، وزيادة الاعتماد على استيراد الطعام.

ويوضح جدول رقم (2-3) مؤشرات الجوع في الوطن العربي والدول النامية، ومنه يتبين ما يلي:

- أن عدد ناقصي التغذية في الدول النامية بصفة عامة في تزايد ، ولكن بنسبة منخفضة .
- هناك ثبات في عدد ناقصي التغذية في كل من الأردن وموريتانيا ، بينما هناك انخفاض في أعداد ناقصى التغذية في كل من الكويت والسودان، حيث انخفض عدد ناقصي التغذية من حوالي 0.4 ، 10.8 مليون شخص في متوسط الفترة 1990-1992م إلى 0.1 ، 8.8 مليون شخص كمتوسط للفترة 2006-2008م لكل من الدولتين السابقتين على الترتيب.
- ارتفاع نسبة من يعانون نقص التغذية إلى إجمالي عدد السكان في غالبية الدول العربية، إلاّ أن هذه النسبة تتسم بالثبات عبر العقدين الآخيرين وبصفة خاصة في كل من مصر وليبيا وتونس واليمن.
- هناك تحسن ملحوظ في انخفاض نسبة من يعانون من نقص التغذية لإجمالي عدد السكان في كل من جيبوتي وموريتانيا والسودان من نحو (60 %)، (12 %)، (39 %) في متوسط الفترة 1990-1992م إلى (28 %)، (7 %)، (22 %) في متوسط الفترة 2006-2008م لكل من الدول السابقة على الترتيب، وعلى الرغم من ذلك تظل هذه النسب مرتفعة في هذه الدول نظرا لتأثرها بالأوضاع التغذوية فيها سلباً إما بارتفاع الأسعار أو بالكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار السياسى ، ويؤكد ذلك أن هذه الدول- بالإضافة إلى اليمن- تأتى في المراتب الأولى من حيث مؤشر الفقر على مستوى الدول العربية.

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية « أوضاع الأمن الغذائي العربي» ، 2010م.

جدول رقم (2-3): مؤشرات الجوع في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2011م)

المؤشر	عدد ناقصي التغذية (بالمليون)(1)			نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان بالدولة (%)(2)			نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن (%) (3)			نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (%) (4)			مؤشر الجوع (0 – 100) (5)		
الدولة	1990-1992م	2000-2002م	2006-2008	1990-1992م	2000-2002م	2006-2008	1988-1992م	1999-2003	2004-2009	1990	2001	2009	1990	2000	2011
الدول النامية	833.2	820.8	839.4	20	17	15	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	1.3	1.4	-	4	5	4	9.2	8.3	3	6.1	4.4	3.2	6.4	5.9	4
البحرين	-	-	-	-	-	-	6.3	6.3	5.5	1.6	1.3	1.2	-	-	-
جيبوتي	-	0.2	-	60	40	28	20.2	25.4	30.1	12.3	10.5	9.4	30.8	25.3	22.5
مصر	0.3	2.4	-	4	3	4	10.5	4.3	6.8	9	4.3	2.1	7.8	4	4
العراق	-	-	-	7	27	-	10.4	12.9	7.1	5.3	4.7	4.4	-	-	-
الأردن	0.2	0.2	0.2	3	5	3	4.8	3.6	1.9	3.9	2.9	2.5	4	4	4
الكويت	0.4	0.1	0.1	5	6	5	6.1	2.2	1.7	1.7	1.2	1	9.3	4	4
لبنان	0.1	0.1	-	3	3	2	6.2	3.9	4.2	4	2.2	1.2	4	4	4
ليبيا	-	-	-	1	1	1	4.8	4.2	5.6	3.6	2.4	1.9	4	4	4
موريتانيا	0.2	0.2	0.2	12	8	7	43.3	30.4	19.4	12.9	12.2	11.7	22.7	16.9	12.7
المغرب	1.5	1.6	-	6	6	4	8.1	7.1	9.9	8.9	5.3	3.8	7.7	6.1	5.9
عمان	-	-	-	-	-	-	21.4	11.3	8.6	4.8	2.1	1.2	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.9	1.4	1.1	-	-	-
السعودية	0.7	0.9	-	2	2	1	11.2	8.2	5.3	4.3	2.3	2.1	5.8	4	4
السودان	10.8	9.8	8.8	39	28	22	36.1	38.4	31.7	12.4	11.4	10.8	29.2	25.9	21.5
سوريا	0.7	0.6	-	4	3	3	15.5	11.1	10	3.6	2.1	1.6	7.7	5.4	4
تونس	0.1	-	-	1	1	1	8.5	3.5	3.3	5	2.6	2.1	4	4	4
اليمن	4.2	7.1	-	30	31	30	48.6	43.1	38.6	12.5	9.6	6.6	30.4	27.9	25.4

المصدر:

1، 2 « منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم»، روما 2011م.

3، 4، 5، www.IFPRI.org

- يعتبر خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلث ما بين عامي 1990م ، 2015م أحد الأهداف التنموية للألفية الثالثة في الدول العربية. ويتبين من الجدول رقم (3ـ2) اتجاه نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن إلى إجمالي عدد الأطفال في هذه السن نحو الانخفاض في الدول العربية ،باستثناء جيبوتي وليبيا والمغرب ، وكان هذا الانخفاض بدرجة أكبر في كل من: الأردن، والكويت، وعمان، السعودية، وتونس ، وذلك ما بين متوسط الفترتين 1988ـ1992م 2004ـ2009م، حيث بلغت نحو(4.8 %)، (6.1 %)، (21.4 %)، (11.2 %)، (8.5 %) في الفترة الأولى، ونحو (1.9 %)،(1.7 %)، (8.6 %)، (5.3 %)، (3.3 %) لكل من الدول السابقة على الترتيب، وقد ترتب على هذا التحسن انخفاض في نسبة وفيات الأطفال في هذه الفئة العمرية في جميع الدول العربية بلا استثناء، ويرجع ذلك إلى تحسن برامج الصحة في هذه الدول من ناحية ، واستفادة بعضها من برنامج العون الانمائي العربي ، والذي تم استخدامه لتحسين قطاع الصحة ، وخاصة في دول لبنان وعمان واليمن.
- على الرغم من تحسن مؤشر الجوع في كل من جيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن ما بين عام 1990م و 2011م ، إلا أنها تبقى أكثر الدول معاناة من ظاهرة الجوع في الوطن العربي، بينما أقلها الأردن ولبنان وليبيا والسعودية وتونس.

2 ـ 9 تفاقم حدة الفقر في الريف:

يمثل الفقر في البلدان العربية ظاهرة ريفية في المقام الأول. ويعيش ربع سكان الإقليم تحت خط الفقر الوطني، فيما يقيم نحو (76 %) [1] من هؤلاء الفقراء في المناطق الريفية. ويتمثل الهدف الأسمى لتمويل برامج التنمية الزراعية في تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر ، وذلك بتقديم القروض والمنح لهذه البرامج ، والتي تستهدف القضاء على الفقر من خلال إنشاء شراكات مع الحكومات والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية والإقليمية.

ويساهم ارتفاع أسعار الغذاء في زيادة انتشار وحدة الفقر، حيث يعتبر فقراء الريف الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار الغذاء، حيث ينفقون نحو (35ـ65 %) من الدخل على الأغذية، ففي المغرب مثلاً أدى ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة (14 %) إلى زيادة معدلات الفقر بنحو (4 %). وفي جيبوتي أدت الزيادة في مؤشر أسعار استهلاك الغذاء بنسبة (21 %) إلى ارتفاع معدلات الفقر بحوالي (14 %). كما يؤدي تركز السكان بصورة كبيرة نسبياً حول خط الفقر إلى جعل الفقراء أكثر حساسية للزيادة الضئيلة في تكلفة المعيشة.

ومع تراجع حجم المساعدات الرسمية للدول الأقل نمواً ، أدت الأزمة الاقتصادية إلى تباطؤ عملية الحد من الفقر حول العالم . وبما أن الدول الفقيرة ، ومنها كثير من الدول العربية تعتمد بشكل رئيسي على تصدير المواد الأولية والخام والسلع المصنعة في توفير الموارد المالية ، فإن تراجع حجم الطلب العالمي على مثل هذه السلع يؤثر بشكل كبير على العوائد المالية فيها.

وتتمثل الملامح العامة لظاهرة الفقر الريفي في الوطن العربي فيما يلي:
- أغلب الفقراء من ذوي الحيازات الصغيرة والمعدمين من غير الحائزين والعمال الزراعيين المؤقتين .
- تفشي الفقر في صفوف المتسربين من المدارس والأميين والعاطلين عن العمل ، ارتفاع نسب الأسر الفقيرة التي تعولها النساء .
- يقل الفقر في المناطق الزراعية المروية ويزداد في المناطق النائية والحدية والمتدهورة بيئياً .

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي»، روما 2011م.

- يصل الفقر أعلى مستوياته في المناطق الأكثر بعداً عن العواصم والمدن الكبرى .

أما الظواهر المرتبطة بالفقر الريفي في الدول العربية فتتمثل في الآتي :

- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها.
- التقلبات المناخية المتكررة .
- التدني النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي.
- التدني النسبي لدخل المرأة الريفية .
- هشاشة أوضاع الأمن الغذائي.
- ضعف الخدمات العامة.
- ضعف منهجيات وآليات التصدي للظواهر المرتبطة بالفقر في الريف العربي .

إن ارتفاع أسعار الغذاء في الفترة الماضية وتوقع استمراره في المستقبل القريب يقلل من إمكانات تخفيف حدة الفقر في العالم العربي، والذي يعتمد على الواردات الغذائية في سد عجز الإنتاج عن الوفاء بالاستهلاك. ووفقا لتقديرات البنك الدولي المنشورة حول فقر الدخل في سبع دول عربية بالاستناد إلى خطوط الفقر الوطنية، فإن آخر الأرقام تشير إلى أن الفقر يطال (10 %) من السكان في الأردن وتونس، و(20 %) من الجزائر ومصر والمغرب ، و (40 %) في اليمن ، و(60 %) في موريتانيا. ويوضح الجدول رقم (2-4) أن نسبة الفقر في الحضر تتراوح بين (2 %) في تونس و(39 %) في جيبوتي. وأن نسبة الفقر في الريف تتراوح بين (8 %) في تونس و(85 %) في السودان. كما تتراوح نسبة الفقراء في المناطق الريفية بين (29 %) في الأردن و (84 %) في اليمن.

جدول رقم (2-4): توزيع الفقر في ريف وحضر الدول العربية

البيان	النسبة المئوية لفقراء المناطق الحضرية	النسبة المئوية للريفيين الفقراء	النسبة المئوية للفقراء المقيمين في المناطق الريفية
اليمن	21	40	84
جيبوتي	39	83	31
مصر	10	27	78
السودان	27	85	81
غزة	21	55	67
الأردن	12	19	29
سوريا	8	15	62
الجزائر	10	15	52
موريتانيا	30	50	78
المغرب	5	15	68
تونس	2	8	75

المصدر: البنك الدولي (2008م)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة الأغذية والزراعة – الأمم المتحدة (2007م).

وبناءً على البيانات المتوفرة حول مؤشرات الفقر واستناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان .تضم المجموعة الأولى الدول التي تفوق فيها مستويات الفقر (40 %)، وتشمل اليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر .وتتكون المجموعة الثانية من الدول التي تتراوح فيها معدلات الفقر بين (10 %) و(25 %)، وتضم الأردن والبحرين وسوريا والعراق ومصر . وتضم المجموعة الثالثة الدول التي تقل فيها نسبة الفقر عن (10%)، وتشمل تونس والجزائر والمغرب ولبنان بالإضافة إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

3. المعالم الرئيسية والمؤشرات التنموية للقطاع الزراعي في الدول العربية:

1.3 تمهيد:

مر الاقتصاد العربي منذ عقدين وحتى الآن بمراحل تنموية مختلفة تباينت فيما بينها وفقاً للنهج المتبع في أسلوب وإدارة الاقتصاد في كل مرحلة ، وفي كل دولة . وقد اختلفت تلك المراحل فيما يتعلق بتطور القطاع الزراعي سلباً أو إيجاباً بسبب طبيعة القطاع الزراعي ذاته من جهة ، ولأن التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة قد أثرت على إنجازات الزراعة خلال تلك المرحلة الزمنية المتباينة لكل دولة من جهة أخرى .

إن مؤشرات قصور التنمية الزراعية في الوطن العربي متعددة ومتنوعة، فتطور مساحات الأراضي المزروعة كان بطيئاً نسبياً خلال العقدين الأخيرين، وذلك نتيجة للتباطؤ النسبي في التوسع باستصلاح واستزراع أراض جديدة من جهة، ولتآكل بعض أجود الأراضي المزروعة وضياعها بفعل عوامل متعددة أهمها التوسع العمراني العشوائي . فلقد ازدادت المساحات المزروعة في الدول العربية من نحو 59 مليون هكتار في عام 1990 م إلى حوالي 71.4مليون هكتار في عام 2010 م ، أي بمعدل زيادة تقدر بنحو (1.21 %)، مقابل نمو سكاني سنوي بلغ حوالي (2.4 %) ، وترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة ، و يكشف هذا المؤشر عن أحد أهم أسباب العجز الغذائي العربي . ويعتبر نمط الزراعة المنتشر في معظم الدول العربية العامل المباشر وراء تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية ، نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والعوامل المناخية، والبنى التحتية المتاحة، ومدى كفاءة وقدرة المزارع على استخدام الحزم التكنولوجية الحديثة.

وتعتبر إنتاجية العمل الزراعي في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ويرتبط اتساع هذا التباين وانحساره بنوعية المحصول، إذ تمثل تلك الإنتاجية حوالي (18 %) في الحبوب وحوالي (16 %) في الخضر وحوالي (20 %) في الفاكهة وحوالي (60%) في الدرنيات .ويرجع سبب ذلك إلى تأثير العوامل المناخية والطبيعية غير المواتية، والضعف النسبي للاستثمار في القطاع الزراعي، وما يترتب عليه من ضعف في البنى الأساسية ومحدودية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة . ومن جانب آخر، تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية في بعض المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالحبوب، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة المحصولية ، أو من حيث أهميتها الاقتصادية والغذائية.

وتتطلب مواجهة معوقات ضعف أداء الإنتاج الزراعي تطوير وتبني إستراتيجية تنموية زراعية إنتاجية عربية تعتمد على التخطيط المرن الفعال، وعلى تنمية بشرية مطردة، عادلة اجتماعياً، متجددة تقنياً، وحريصة بيئياً .كما ينبغي أن تركز هذه الإستراتيجية على حماية الموارد المتاحة واستغلال المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، والاستفادة من منجزات التقنية الحيوية في مجال استنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية التي تتواءم مع الظروف المناخية والبيئية للدول العربية ، والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها.

3 ـ 2 المعالم الرئيسية للقطاع الزراعي في الدول العربية :

3 ـ 2 ـ 1 بدائية نمط الزراعة:

تتميز الزراعة في غالبية الدول الزراعية الرئيسة بكونها زراعة بدائية، تعتمد على التغيرات الموسمية، والجهد الفردي المصحوب باستعمال الآلات البسيطة القديمة، وضعف مستويات استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج كالميكنة الزراعية والأسمدة الكيميائية وعلاج التربة.

وتمثل مساحة الأراضي الزراعية في الوطن العربي نحو (5.1 %) من إجمالي مساحة الوطن العربي (14 مليون كيلو متر مربع) . ويرجع انخفاض هذه المساحة إلى وجود مساحات كبيرة من الأراضي الجافة وشبه الجافة ، بالإضافة لعدم انتظام سقوط الأمطار ، وأيضاً ارتفاع معدلات التبخر. وتعتمد معظم الأراضي الزراعية في الوطن العربي على مياه الأمطار (زراعة مطرية) . أما المساحة التي تعتمد على الري (الزراعة المروية) فلا تزيد على (20 %) من مساحة الأراضي الزراعية العربية ، ويترتب على ذلك تذبذب الإنتاج الزراعي بسبب تذبذب الأمطار ، وضآلة مساحة الأراضي الزراعية ، عدم ثبات واستقرار الدخل الزراعي .

وتتمثل أنماط الزراعة العربية في الآتي:

- زراعة بدائية : وهي توجد حيث تسود حرفة الرعي ، ويقتصر الإنتاج على سد حاجة المنتج ، وتزرع الأرض مرة واحدة كل سنة أو سنتين ، ونادراً ما تستخدم آلات زراعية متطورة. كما في مناطق البدو في السودان والعراق وسوريا ودول المغرب العربي.
- زراعة واسعة: وتتميز بكبر مساحة المزرعة ، وقلة استخدام الأيدي العاملة واستخدام الآلات المتطورة . كما في مناطق زراعة القمح والشعير في المغرب ، وهضبة الشطوط في الجزائر ، وشمال العراق وسوريا.
- زراعة كثيفة : وهي تتميز بصغر مساحة المزرعة نسبيا ، وكثرة استخدام الأيدي العاملة، واستخدام أساليب الإنتاج البسيطة . كما في مناطق زراعة القطن والأرز في مصر والسودان ، ومناطق زراعة الكروم والزيتون في المغرب العربي ، وغور الأردن.
- زراعة مختلطة: ويتميز هذا النوع بأنه ينتج المزارعون فيه محاصيل متنوعة ، كما يربون الحيوانات لزيادة الدخل. وينتشر هذا النوع في: دلتا النيل ، غوطة دمشق ، مرتفعات اليمن وعمان ، دولة الإمارات.

في ضوء ما سبق ، يعتبر التحول بنمط الزراعة السائد في الوطن العربي ـ وهو خليط من الزراعة التقليدية والزراعة الحديثة ـ إلى نمط التنمية الزراعية المتسارعة بمثابة عنق الزجاجة من أجل إحداث تنمية زراعية مستدامة ، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي ، وهذا التحول ليس بالأمر المستحيل، وإنما يحتاج إلى إستراتيجية طويلة المدى ، وهي متاحة ومعتمدة في القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007م.

2.2.3 ندرة أو محدودية الموارد:

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة ، سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم . كما تتسم بسوء توزيعها جغرافياً وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق، وفضلاً عن ذلك تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن . وفي حين تعادل مساحة الوطن العربي (10.8 %) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه (4.9 %) من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على (0.7 %) فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى (2.1 %) فقط من إجمالي أمطار اليابسة . ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارناً بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ 15:1 ، ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة 1 : 5 يضاف إلى ذلك أن شطراً لا بأس به من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة.

وهناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية وهي الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية . واثنان غير تقليديين هما مياه التحلية، ومياه التنقية (إعادة الاستخدام) . وباستثناء الأمطار، يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن 257.5 مليار متر مكعب ، تشمل موارد تقليدية قدرها 245.6 مليار متر مكعب بنسبة (95.4 %)، وموارد غير تقليدية قدرها 11.9 مليار متر مكعب ، تعادل (4.6 %) من إجمالي الموارد المائية. وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية،إذ تقدر بنحو 209.2 مليار متر مكعب تمثل (81.2 %) من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية (14.1 %) . أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلاً من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية (3.8 %)، (0.8 %) على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي. وعلى المستوى الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو (40 %) من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق، وإقليم المغرب العربي، وإقليم شبه الجزيرة العربية بنسب (31 %)، (23 %)، (6 %) على التوالي من إجمالي الموارد المائية العربية.

وفي ضوء هذه التقديرات ، يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو 1000متر مكعب سنوياً، ومع ذلك فإنه يزيد عنه في عدد قليل من الدول العربية وهي : سوريا والعراق ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا ويقل عن 500 متر مكعب في دول كالأردن وفلسطين وجيبوتي وتونس ودول شبه الجزيرة العربية باستثناء سلطنة عمان، ويتراوح بين 500 ـ 1000متر مكعب في بقية الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد تباين واضح في توزيع الموارد المائية المتاحة بين الأقطار العربية، فبينما تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من إقاليم المشرق العربي والأوسط والمغرب العربي، فإنها لا تشكل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي يعتمد بشكل رئيسي على الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية ،إذ يستحوذ هذا الإقليم على نحو (82.7 %) من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي. وفي حين تعتبر إعادة الاستخدام مصدراً مهماً للموارد المائية في إقليم المشرق العربي والإقليم الأوسط، لا سيما في سوريا والعراق، وإنها تعتبر مصدراً هامشياً بالنسبة للإقليمين الآخرين.

3.2.3 التخلف التقني:

يعتبر المستوى التقني للزراعة العربية متواضعاً، فعلى الرغم مما تحقق من إنجاز في مجالات التطوير التقني للزراعة العربية، إلاّ أنه كان محدودا في القدر والأثر التنموي ، وذلك بما يمكن تحقيقه، وقد كانت العلة دائما تكمن في ضعف أداء المثلث المناط بهذا التطوير سواء كانت من مؤسسات البحث أوالإرشاد أو التمويل الزراعي، هذا إلى جانب شبه غياب لمؤسسات صغار الزراع، الأمر الذي يعني أن المدخل الحقيقى لإحراز تقدم ملموس في هذا المضمار ينبع عادة من النجاح في إصلاح المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، ويتضمن هذا الإصلاح ثلاثة جوانب رئيسية ، أولها التدريب المكثف والمتواصل للعاملين وإتاحة فرص الاحتكاك والتفاعل الخارجي لهم، أما ثانيها فيتمثل في وضع خطط وإجراءات ونظم عمل واقعية تتسم بدرجة عالية من المرونة والتناسق فيما بينها، وأن تتم متابعتها وتطويرها أولاً بأول، أما ثالثها فيتمثل في تخصيص الاعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة وبواقعية[1].

هذا ويقدر متوسط استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية في عام2010 م بنحو 9 جرارات لكل 1000 هكتار مزروع ، بينما يبلغ نحو 19 جرارا على المستوى العالمي . كما أن متوسط الكميات المستخدمة من الأسمدة في الدول العربية منخفض (53كجم/ هكتار) بالمقارنة بالمتوسط العالمي (94 كجم/ هكتار) . وتجدر الإشارة إلى التفاوت في الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيمائية بين الدول العربية ، حيث يبلغ المعدل (368)،(314) ، (292) كجم/ هكتار في مصر والأردن وسلطنة عمان على التوالي . وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي ، بينما ينخفض إلى أقل من (10 كجم/ هكتار) في كل من السودان واليمن وقطر والصومال.

وعلى صعيد آخر ، لا يغطي استخدام التقاوي والبذور المحسنة سوى (30 %) من المساحات المزروعة، هذا إلى جانب انخفاض معدلات استخدام أساليب الوقاية والمكافحة الحيوية،والرعاية البيطرية، وشيوع نظم التربية التقليدية للقطعان الحيوانية، وبدائية أساليب الصيد والاستزراع السمكي في غالبية الدول، إضافة لضعف معاملات ما بعد الحصاد، حيث يمثل فاقد ما بعد الحصاد حوالي (25 %) من الإنتاج، فضلاً عن محدودية استخدام الأساليب المتطورة للخدمات التسويقية. ولقد انعكس ذلك سلبا على مستوى الإنتاجية الهكتارية وإنتاجية الوحدة الحيوانية وحصيلة الصيد من المصادر المختلفة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية يواجه العديد من المعوقات ، لعل من أهمها نقص البذور والتقاوي المحسنة، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج بما فيها أسعار البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والميكنة الزراعية، وضعف الاستثمارات في الدول ذات الإمكانات الموردية، وضعف موازنات البحث العلمي الزراعي في معظم الدول العربية .هذا، بالإضافة إلى تأثيرات الظروف المناخية غير الملائمة ، كالتي تأثرت بها أجزاء واسعة من المساحات المزروعة بالدول العربية في الموسمين الزراعيين السابقين لموسم 2009/2010م.

4.2.3 الاختلالات المؤسسية:

توضح معالم البنية المؤسسية للزراعة العربية تواضع دور المؤسسات الخدمية المساندة، شاملة مجالات البحوث العلمية، والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا، التمويل والائتمان الزراعي، والخدمات البيطرية، والإحصاء والمعلومات، والمعامل والمختبرات، والحجر الزراعي، والتأمين الزراعي وأنظمة الرقابة على الجودة وغيرها. وإضافة إلى الأوضاع المؤسسية الموردية والفنية، تعاني الزراعة العربية من قصور دور مؤسسات المزارعين، وبخاصة صغار الزراع، شاملة مؤسسات المجتمع المدني. وضعف أو غياب المؤسسات التي تعني بتنمية دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية.

1 منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية « تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية» ، مرجع سابق.

وتؤكد المعلومات والإحصاءات الزراعية على أن القاعدة الأساسية للمنتجين الزراعيين تتمثل في صغار ومتوسطي المزارعين، حيث تشكل الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أكثر من (75 %) مما يستثمر في الوطن العربي من أراضٍ زراعية. ثم جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلي لتضفي بعدا آخراً لما تعانيه الزراعة من اختلال مؤسسي ، حيث تقلصت الأدوار التي كانت تؤديها ولو بكفاءة محدودة مثل التعاونيات الزراعية، وتركت صغار ومتوسطي الزراع في مواجهة حقيقية مع تقلبات الأسواق ، سواء في توفير مستلزمات إنتاجهم أو في تصريف نواتج أنشطتهم الزراعية. كما تضاعفت فوائد القروض الزراعية في العديد من الدول الزراعية.

أما الإرشاد الزراعي، والذي ما زالت الأقطار العربية تؤكد حرصها على الإشراف عليه اقتناعا منها بأنه إلى جانب أجهزة البحث الزراعي يعد أداة التغيير الأساسية، فإنه يعاني هو الآخر في العديد من الأقطار العربية من تدني واضح في معدلات الأداء، حيث تضعف صلته بمؤسسات البحث الزراعي، وبالتالي تضعف مصادر إمداده بالمعرفة الجديدة في الحقل الزراعي، وينعكس ذلك على أداء المرشدين الذين يعملون أيضاً في ظروف غير ملائمة ولا تتوافر لهم الإمكانيات التي تيسر لهم أداء واجباتهم بكفاءة. ومن هنا يحدث عدم اتصال بين أجهزة الإرشاد والمنتجين الزراعيين من ناحية وبين الأجهزة الإرشادية ومؤسسات البحث الزراعي من ناحية أخرى.

وتقع على عاتق مؤسسات البحث الزراعي مهام تقديم الحلول العملية لما تعانيه الزراعة من مشاكل، وانتقاء الأنماط التكنولوجية الأجدى أثراً والأكثر رقياً وملاءمة للبيئات الزراعية والموازنات البحثية، هذا إلى جانب ضعف التنسيق في الأداء بين وحدات أجهزة البحث الزراعي حتى في الدولة الواحدة، وكذلك فيما بينها وبين أجهزة الإرشاد الزراعي ، الأمر الذي أضعف دور هذه المؤسسات في وضع الحلول الملائمة لمشاكل التطبيق الحقلي[1].

3-3 المؤشرات التنموية للقطاع الزراعي في الوطن العربي:

3-3-1 المؤشرات الاقتصادية:

يعرض الجدول رقم (2-5) أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية الزراعية في الوطن العربي مقارنة بنظيراتها العالمية خلال ثلاث فترات، الأولى من (1990-1992م) ، والثانية من (2000-2002م) ، والثالثة من (2008-2010م)، وفيما يلي ما يمكن استخلاصه من نتائج :

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية «التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005-2025م» ، أغسطس 2007م.

جدول رقم (5-2): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتنمية الزراعية في الوطن العربي ومقارنتها بالمؤشرات العالمية خلال الفترة (1990-2010م)

البيان / السنوات	الوطن العربي			العالم		
المؤشر	1990-1992	2000-2002	2008-2010	1990-1992	2000-2002	2008-2010
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	443.8	720.1	1821.5	23154	32530	60839
الناتج الزراعي الإجمالي (مليار دولار)	56.9	80.7	108.4	1464	1454	2823
الناتج الزراعي(نسبة من الناتج الإجمالي)	12.8	11.2	6.0	6.3	4.5	4.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	1943	2474	5262	2074	2514	5491
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	249	277	313	481	445	839
القيمة المضافة في قطاع الزراعة بحسب العامل (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام (2000م)	1703	2090	2537	795	920	1054
القيمة المضافة في قطاع الزراعة (%) من إجمالي الناتج المحلي	11.7	9.1	7.7	5.1	3.5	2.9
واردات المواد الخام الزراعية (%) من واردات السلع	2.28	1.69	1.19	3.00	1.93	1.33
صادرات المواد الخام الزراعية (%) من صادرات السلع	0.54	0.38	0.15	2.82	1.76	1.58

المصدر: http://data.albankaldawli.org/topic/agriculture-and-rural-development

أ- الناتج الزراعي العربي:

- بلغ متوسط قيمة الناتج الزراعي العربي نحو 80.7 ، 108.4 مليار دولار في الفترتين الثانية والثالثة، وبنسبة زيادة تقدر بنحو (41.8 %) ، (90.5 %) مقارنة بالفترة الأولى. وترجع الزيادة في الناتج الزراعي العربي إلى التحسن في الإنتاج الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية في السنوات الأخيرة مثل: مصر والمغرب والسودان والجزائر وسوريا ، والتي يشكل ناتجها الزراعي كمجموعة حوالي (71 %) من إجمالي الناتج الزراعي العربي. وعلى الرغم من هذه الزيادة إلاّ أنّ هناك تناقصاً مستمراً في الإسهام النسبي للقطاع الزراعي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تناقص هذا الإسهام من (12.8 %) كمتوسط للفترة الأولى إلى (11.2 %)، (6.0 %) للفترتين الثانية والثالثة. ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو الناتج الزراعي العربي كان أقل من معدل نمو الناتج الإجمالي العربي في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ترتب على هذا الانخفاض ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وانخفاض فرص العمل في مجال الزراعة،

وانخفاض الطاقة الادخارية لتمويل الاستثمارات الزراعية للحفاظ على الطاقات الإنتاجية الزراعية القائمة، فضلاً عن انخفاض الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لدفع عجلة التنمية واستقرارها واستمرارها.

- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي مقارنة بمثيله العالمي خلال فترات الدراسة، حيث بلغ على سبيل المثال نحو 313 دولار في الوطن العربي، و نحو 839 دولار في العالم خلال الفترة (2008-2010م).

ب- القيمة المضافة:

- يتجه متوسط القيمة المضافة للعامل في قطاع الزراعة العربي[1] نحو الارتفاع من حوالي 1.7 ألف دولار في الفترة الأولى إلى 2.5 ألف دولار في الفترة الثالثة. ويرتفع هذا المؤشر مقارنة بمثيله على مستوى العالم، والذي بلغ حوالي 0.79 ، 1.05 ألف دولار أمريكي خلال الفترتين الأولى والثالثة على التوالي.
- يتجه متوسط القيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الوطن العربي نحو الانخفاض من (11.7 %)، إلى (9.1 %)، ثم إلى (7.7 %) خلال فترات الدراسة الثلاث، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة ومتنوعة، منها محدودية التوسع في المساحة الأرضية المنزرعة إلى جانب صغر معدلات النمو في إنتاجية الموارد الزراعية المستغلة، مما أدى إلى تناقص الوزن النسبي للاستثمارات الموجهة للنشاط الزراعي في إجمالي الاستثمارات القومية، والذي تُرجم في النهاية في انخفاض نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في الوطن العربي خلال فترات الدراسة.

ج- الواردات والصادرات الزراعية:

- بلغت قيمة واردات المواد الخام الزراعية كنسبة من واردات السلع الزراعية نحو (2.28 %) في الفترة الأولى تراجعت إلى (1.69 %)، (1.19 %) في الفترتين الثانية والثالثة، وتعتبر هذه النسب منخفضة مقارنة بمثيلتها على مستوى العالم ، والتي بلغت حوالي (3 %) ، (1.9 %) ، (1.33 %) خلال فترات الدراسة على التوالي.
- في المقابل بلغت قيمة صادرات المواد الخام الزراعية كنسبة من صادرات السلع الزراعية نحو (0.54 %) في الفترة الأولى تراجعت إلى (0.38 %)، (0.15 %) في الفترتين الثانية والثالثة، وتعتبر هذه النسب منخفضة مقارنة بمثيلتها على مستوى العالم ، والتي بلغت حوالي (2.82 %)، (1.76 %)، (1.58 %) خلال فترات الدراسة على التوالي.

3-3-2 المؤشرات الموردية:

يعرض الجدول رقم (2-6) أهم المؤشرات الموردية الخاصة بالتنمية الزراعية في العالم العربي ومقارنتها بنظيرتها العالمية خلال ثلاث فترات، الأولى من (1990-1992م)، والثانية من (2000-2002م)، والثالثة من (2008-2010م)، وفيما يلي ما يمكن استخلاصه من نتائج :

أ- استخدامات الموارد الأرضية :

- على الرغم من زيادة المساحة المزروعة وزيادة نسبتها من إجمالي المساحة الجغرافية في الوطن العربي خلال فترات الدراسة، إلاّ أنها زيادة طفيفة تحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي من مجموعات الغذاء الرئيسية.
- تبلغ مساحة الرقعة الجغرافية للوطن العربي حوالي 1406 مليون هكتار، وتبلغ المساحة المزروعة

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية «التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005-2025م» ، مرجع سابق.

حوالي 60 مليون هكتار في الفترة الأولى ، ارتفعت إلى 71.3 مليون هكتار في الفترة الثالثة ، وبذلك ارتفعت معها نسبة الأراضي المزروعة من المساحة الجغرافية من (4.3 %) في الفترة الأولى إلى (5.2 %) في الفترة الثالثة. وفي المقابل ارتفعت هذه النسبة على مستوى العالم من نحو (12.3 %) إلى (13.5 %) خلال نفس الفترتين على التوالي.

- يتجه نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الوطن العربي نحو الانخفاض مقارنة بمثيله على مستوى العالم ، حيث بلغ حوالي (0.262 ، 0.225 ، 0.206) هكتار في الوطن العربي خلال فترات الدراسة الثلاث ، في حين بلغت حوالي (0.308 ، 0.272 ، 0.268) هكتار لكل شخص على مستوى العالم خلال نفس الفترات.
- بلغت مساحة المحاصيل المستديمة نحو 5.86 مليون هكتار في الفترة الأولى ، انخفضت إلى 5.04 مليون هكتار في الفترة الثالثة، هذا ويلاحظ اتجاه نسبة المساحة المروية من إجمالي المساحة المستديمة من نحو (48 %) في الفترة الثانية إلى نحو (71 %) في الفترة الثالثة ويُعد هذا مؤشراً جيداً يتبعه ارتفاع الإنتاجية، ومن ثم الإنتاج الزراعي.
- إتجاه نسبة المساحة الموسمية المروية من إجمالي المساحة الموسمية في الوطن العربي نحو الزيادة وبنحو (20.2 %)، (22.4 %)، (22.8 %) خلال الفترات الثلاث على التوالي، في الوقت الذي تراجعت فيه المساحة الموسمية المطرية كنسبة من إجمالي المساحة الموسمية في الوطن العربي إلى حوالي (79.8 %)، (77.6 %)، (77.2 %) خلال نفس الفترات السابقة على التوالي.
- تزايدت المساحات المتروكة[1] في الوطن العربي بدرجة كبيرة ، حيث بلغت هذه المساحة حوالي 9.66 مليون هكتار في الفترة الأولى ، زادت إلى 16.2 مليون هكتار في الفترة الثالثة، وبنسبة تقدر بنحو (67.7 %) .
- تفتقر المنطقة العربية إلى وجود مساحات كثيفة من الغابات ، نظراً لوقوع معظم أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، لذلك تتجه مساحة الغابات بالوطن العربي نحو التراجع خلال العقدين الأخيرين حيث بلغت 96، 89، 88 مليون هكتار خلال فترات الدراسة على الترتيب ، إلاّ أن نسبة مساحة الغابات من إجمالي المساحة الجغرافية تتسم بالثبات النسبي ، إذ بلغت نحو (7 %) تقريباً خلال الفترة (1990-2010م) ، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة (20 %) من المساحة الإجمالية لكل بلد ، هذا وقد تراوحت نسبة مساحة الغابات من إجمالي مساحة الأراضي على مستوى العالم حول (31 %) في المتوسط خلال فترات الدراسة.
- اتجاه المراعي الطبيعية بالوطن العربي نحو الانخفاض من 377 مليون هكتار في الفترة الأولى إلى 331 مليون هكتار في الفترة الثالثة ، وبنسبة انخفاض تقدر بنحو (12.2 %).

1 بالأسعار الثابتة وفقاً لقيمة الدولار الأمريكي عام 2000م

جدول رقم (2-6): تطور المؤشرات الموردية الخاصة بالتنمية الزراعية في الوطن العربي ومقارنتها بالمؤشرات العالمية خلال الفترة (1990-2010م)

البيان / السنوات	الوطن العربي			العالم		
المؤشر	1990-1992	2000-2002	2008-2010	1990-1992	2000-2002	2008-2010
المساحة الجغرافية (مليون هكتار)	1406	1406	1406			
المساحة المزروعة (مليون هكتار)	59.9	65.6	71.3	1651	1674	1816
مساحة الأراضي (مليون هكتار)	1380	1380	1380	13410	13410	13430
المساحة المزروعة (%) من مساحة الأراضي	4.3	4.8	5.2	12.3	12.5	13.5
الأراضي المنتجة للحبوب (مليون هكتار)	29.0	26.3	29.5	627.4	666.5	702.8
أراضي المحاصيل الدائمة (%) من مساحة الأراضي	0.42	0.42	0.37	1.02	1.04	1.17
المساحة المزروعة (%) من المساحة الجغرافية	4.3	4.7	5.1	-	-	-
نصيب الفرد من المساحة الجغرافية (هكتار)	6.15	4.83	4.1	-	-	-
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	0.262	0.225	0.206	0.308	0.272	0.268
مساحة المحاصيل المستديمة (ألف هكتار)	5858	5789	5044	-	-	-
مساحة المحاصيل المستديمة (المروية) (ألف هكتار)	-	2761	3578	-	-	-
مساحة المحاصيل الموسمية(المطرية) (ألف هكتار)	35114	32862	34866	-	-	-
مساحة المحاصيل الموسمية (المروية) (ألف هكتار)	8898	9467	10297			
المساحة المتروكة (ألف هكتار)	9662	16726	16176			

البيان / السنوات	الوطن العربي			العالم		
المؤشر	1990-1992	2000-2002	2008-2010	1990-1992	2000-2002	2008-2010
مساحة الغابات (مليون هكتار)	96	89	88	4160	4070	4020
مساحة الغابات (%) من مساحة الأراضي	7.0	6.4	6.4	31.0	30.4	29.9
مساحة المراعي (مليون هكتار)	377	368	331	-	-	-
إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	228.3	291.2	346.3	5356.4	6156.5	6763.7
عدد السكان الريفيين (مليون نسمة)	111	130	153	3045	3268	3365
السكان الريفيون (%) من عدد السكان	48.6	44.6	44.2	56.7	52.9	49.6
القوة العاملة الكلية (مليون نسمة)	64	86	110	-	-	-
القوة العاملة الزراعية (مليون نسمة)	22	28	30	-	-	-
العمالة الزراعية (%) من العمالة الكلية	34.3	31.9	26.8	-	37.1	-

(-) بيانات غير متاحة

المصدر: http://data.albankaldawli.org/topic/agriculture_and_rural_development

ويعد هذا الانخفاض ذا أثر كبير على الإنتاج الحيواني بالوطن العربي ، إذ أنها تمده بنحو (39 %) من احتياجاته . كما تلعب المراعي دوراً هاماً في مجال حماية البيئة، إذ أنها تثبت التربة من الانجراف وتحمي المنشآت المائية وتسهل تسرب المياه الجوفية وتوفر الظروف الملائمة للحياة البرية والتنوع الحيوي .

ب – الموارد البشرية:

- تزايد عدد سكان الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين بنسبة تبلغ نحو أكثر من (50 %) ، حيث بلغ (228.3 ، 346.3) مليون نسمة كمتوسط للفترة الأولى والثالثة على التوالي، وبنسبة زيادة تبلغ 5 أضعاف الزيادة السكانية على مستوى العالم خلال نفس الفترتين.
- اتجاه نسبة السكان الريفيين من إجمالي عدد السكان نحو الانخفاض خلال فترات الدراسة بحوالي (48.6 %)، (44.2 %) كمتوسط للفترة الأولى والفترة الثالثة على التوالي ، وتعتمد الغالبية العظمى من هؤلاء السكان في نشاطها الاقتصادي على الزراعة ، وربما يعزى تراجع هذه النسبة إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ضعف الخدمات الأساسية في الريف العربي ، وتدني عوائد القطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- على الرغم من تزايد حجم العمالة الزراعية بالوطن العربي لجميع فترات الدراسة ، إلاّ أنه يلاحظ

تناقص الإسهام النسبي للعمالة الزراعية في حجم العمالة الإجمالية من (34.3 %) كمتوسط للفترة الأولى إلى (26.8 %) كمتوسط للفترة الثالثة. ويرجع ذلك إلى انتقال العمالة الزراعية العربية إلى قطاعات اقتصادية محلية أخرى سعياً وراء مستويات أعلى من الأجور ، وأيضاً للهجرة الخارجية في محاولة لتحسين مستويات دخولهم ، هذا فضلا عن التوسع في استخدام الآلات والمعدات الزراعية الميكانيكية. ويؤدي التوسع في القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى إلى خلق المزيد من فرص العمل بالقطاعات غير الزراعية ، مع ضعف معدلات الاستثمار في قطاع الزراعة بالقياس إلى هذه القطاعات ، مما أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية لقطاع الزراعة للعمالة .

- تعاني الزراعة العربية من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية ، إذ تواجه بعض البلدان مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة ، فيما تواجه بلدان أخرى نقصاً في هذه القوى ، مما يؤدي إلى ارتفاع في الأجور، وبالتالي في تكلفة الإنتاج الزراعي. ويعود هذا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدمها لها الزراعة، وإلى معاناتها من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام ، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالباً إلى النزوح والهجرة هرباً من الظروف المعيشية القاسية . وقد ساعد على هذه الهجرة الثورة النفطية العربية في أواسط السبعينيات حيث استقطبت البلدان المنتجة للنفط اليد العاملة ، حتى العاملة منها في الزراعة [1].
- أما من حيث المستوى المهاري لليد العاملة الزراعية العربية ، فهي تعاني نقصاً في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها ، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي ، وغياب الإرشاد الزراعي الفعال ، وانتشار الأمية واتباع التقليد ، مما يؤثر سلباً في مستوى الإنتاجية .

3ـ3ـ3 المؤشرات الإنتاجية:

يعرض الجدول رقم (2ـ7) أهم المؤشرات الإنتاجية الخاصة بالتنمية الزراعية في العالم العربي مقارنة بنظيراتها العالمية خلال ثلاث فترات، الأولى من (1990ـ1992م)، والثانية من (2000ـ2002م)، والثالثة من (2008ـ2010م)، وفيما يلي ما يمكن استخلاصه من نتائج:

1 المساحات من الاراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاءة مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى .

جدول رقم (2ـ7): تطور المؤشرات الإنتاجية الخاصة بالتنمية الزراعية في الوطن العربي ومقارنتها بالمؤشرات العالمية خلال الفترة (1990ـ2010م)

البيان / السنوات	الوطن العربي			العالم		
المؤشر	1990ـ 1992	2000ـ 2002	2008ـ 2010	1990ـ 1992	2000ـ 2002	2008ـ 2010
مؤشر إنتاج المحاصيل (1999ـ2001 = 100)	78.8	102.6	121.3	80.4	101.2	122.3
مؤشر إنتاج الغذاء (1999ـ2001 = 100)	75.4	102.9	124.4	78.5	101.4	122.8
مؤشر إنتاج الماشية (1999ـ2001 = 100)	70.2	103.4	127.8	78.1	101.8	119.9
محصول الحبوب (طن للهكتار)	1.43	1.62	1.73	2.85	3.09	3.52
الأبقار (مليون رأس)	38	59	64	1150	1153	1229
جاموس (مليون رأس)	2.6	3.7	4.3	151	166	191
أغنام (مليون رأس)	121	157	182	1184	1041	1089
ماعز (مليون رأس)	63	102	116	598	760	906
جمال (مليون رأس)	10.3	13.3	15.7	19	21	24

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الدولي http://data.albankaldawli.org/topic/agriculture-and-rural-development

أ – الأرقام القياسية للانتاج الزراعي :

- بلغ الرقم القياسي لمؤشر إنتاج المحاصيل حوالي (78.8 %) في الفترة الأولى ، ارتفع إلى حوالي (121.3 %) في الفترة الثالثة ، ويقترب هذا المؤشر لحد كبير بمثيله العالمي ، والذي بلغ حوالي (80.4 %)، (122.3 %) خلال الفترتين السابق ذكرهما.
- بلغ الرقم القياسي لمؤشر إنتاج الغذاء حوالي (75.4 %) في الفترة الأولى ، ارتفع إلى حوالي (124.4 %) في الفترة الثالثة ، ويقترب هذا المؤشر لحد كبير أيضاً بمثيله العالمي ، والذي بلغ حوالي (78.5 %)، (122.8 %) خلال الفترتين السابق ذكرهما.
- على الرغم من ارتفاع إنتاجية الهكتار من الحبوب في الوطن العربي من نحو 1.43 إلى 1.73 طن/ هكتار، فيما بين الفترتين الأولى والثالثة، إلاّ أن هذه الزيادة لم تستطع تغطية فجوة الحبوب في الوطن العربي . ومن الواضح أن هذه الإنتاجية لا تزال بعيدة جدا عن متوسطها العالمي والمقدر بنحو 2.58 ، 3.52 طن/ هكتار في خلال نفس الفترتين السابق ذكرهما. وربما يكون في هذا إشارة إلى أنه ما زالت هناك ممكنات كبيرة لزيادة إنتاجية الحبوب في الوطن العربي.
-

ب - الأرقام القياسية للإنتاج الحيواني:

- زيادة مؤشر الرقم القياسي لإنتاج الماشية في الوطن العربي بدرجة أكبر منها على مستوى العالم، حيث بلغت الزيادة في العالم العربي نحو (47.3 %)، (82.1 %) في الفترتين الثانية والثالثة ، مقارنة بالفترة الأولى ، و في العالم نحو (30.4 %)، (53.6 %) خلال نفس الفترتين على التوالي. ويرجع ذلك إلى ضخامة الثروة الحيوانية في الوطن العربي وضخامة إمكاناتها الإنتاجية، وعلى الرغم من ذلك فهي لا تفي بالإحتياجات المتزايدة لسكان الوطن العربي.
- تلعب هذه الثروة الحيوانية دوراً هاماً في تلبية احتياجات المواطن العربي من اللحوم والألبان، ويلاحظ ارتفاع نسبة الزيادة في مختلف رؤوس الحيوانات في الوطن العربي مقارنة بالعالم خلال فترتي الدراسة الثانية والثالثة مقارنة بالفترة الأولى ، إذ بلغت هذه الزيادة أدناها نحو (29.1 %) بالنسبة للجمال ، وأقصاها (84.5 %) بالنسبة للماعز في الوطن العربي، وعلى مستوى العالم بلغت أدناها بالنسبة للأبقار (0.3 %)، وأقصاها بالنسبة للماعز (51.6 %) ، وإتجهت أعداد الأغنام على مستوى العالم للتناقص خلال فترات الدراسة.
- ورغم هذه المؤشرات تلجأ معظم الدول العربية إلى استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج، الأمر الذي يشير إلى وجود خلل ، ليس بسبب نقص في حجم القطيع، وإنما في تدني كفاءتها الإنتاجية والناتج عن إدارة الثروة الحيوانية وسياسات الإنتاج الحيواني سواء على المستوى القطري أو القومي. ويواجه الإنتاج الحيواني العديد من المعوقات الأساسية ، ويأتي في مقدمتها نقص الموارد العلفية وتقلباتها وفقاً لمعدلات الأمطار، وتدني إنتاجية السلالات الحيوانية ، واستخدام أساليب تقليدية في التربية ، إلى جانب وجود معوقات ذات علاقة بالسياسات والنظم المؤسسية.

4-3-3 المؤشرات التقنية:

باستعراض أهم المؤشرات التقنية الواردة بالجدول رقم (8-2) يمكن استخلاص ما يلي:

- تراجع الزراعات المحمية بالوطن العربي من حوالي 152 ألف هكتار في الفترة (2000-2002م)، إلى 134 ألف هكتار في الفترة (2008-2010م).
- اتجاه المساحات المزروعة بالري الحديث في الوطن العربي نحو الزيادة المطردة حيث تزايدت من نحو 818 ألف هكتار في الفترة (2000-2002م)، إلى 4202 ألف هكتار في الفترة (2008-2010م).
- بلغ عدد الجرارات المستخدمة على اختلاف قدراتها في الوطن العربي 426 ألف جرار في الفترة الأولى، ارتفع إلى 594 ألف هكتار في الفترة الثالثة وبنسبة زيادة تقدر بنحو (39.5 %)، ووفقاً للبيانات المتاحة ، فإن متوسط عدد الجرارات الذي يخدم 100 كم2 من الأراضي الصالحة للزراعة يقدر بنحو 99 جراراً/100 كم2، في حين يبلغ هذا المعدل على مستوى العالم حوالي 185 جرار/100 كيلو متر مربع.
- اتجاه إنتاج الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية نحو الارتفاع ، حيث بلغ متوسط الإنتاج حوالي (3.27)،(2.52) مليون طن من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية على التوالي في الفترة (1990-1992م)، إلى حوالي (17.4 ، 7.8) مليون طن بنفس الترتيب في الفترة (2008-2010م)، وبنسبة زيادة تقدر بنحو (433 %)، (209 %) لكلا النوعين من الأسمدة على التوالي. وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن معدل استهلاك الأسمدة على مستوى الوطن العربي ما زال أقل بكثير من المتوسط العالمي ، حيث بلغ هذا المعدل حوالي (30 ، 64.1) كجم/ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بالنسبة للسماد الآزوتي والفوسفاتي على التوالي في الدول العربية ، ونحو (94.5،119.4) كجم/ هكتار على المستوى العالمي وذلك وفقا لبيانات الفترة (2008-2010م).

- ارتفاع متوسط الكميات المستهلكة من الأسمدة الكيماوية في الزراعة العربية بصورة ملحوظة، حيث ارتفعت من حوالي 1747 ، 836، 160 ألف طن من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية على التوالي في الفترة (1990-2010م)، إلى حوالي 9484 ، 6220، 355 ألف طن لنفس الأنواع السابق ذكرها على التوالي في الفترة (2008-2010م).
- تشير الإحصاءات المتاحة أن هناك تزايد في قيمة إنتاجية العامل الزراعي في الوطن العربي لجميع فترات الدراسة. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الإنتاجية ما زالت منخفضة ، وتعكس هذه الحقيقة أن الدول العربية لم تتمكن من خلال جهود التنمية بها من تحقيق زيادة ملموسة في الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعي، مما أدى إلى انخفاض كفاءة إنتاجية العامل الزراعي بصفة عامة، والكفاءة التكنولوجية لقطاع الزراعة بصفة خاصة.

جدول رقم (2-8): تطور بعض مؤشرات التقنية الخاصة بالتنمية الزراعية في الوطن العربي ومقارنتها بالمؤشرات العالمية خلال الفترة (1990-2010م)

البيان / السنوات	الوطن العربي			العالم		
المؤشر	1990-1992م	2000-2002م	2008-2010م	1990-1992م	2000-2002م	2008-2010م
الزراعة المحمية (ألف هكتار)	0	152	134	-	-	-
الري الحديث (ألف هكتار)	0	818	4202	-	-	-
عدد الجرارات الزراعية (بالألف)	426	517	594	21971	25305	-
آلات زراعية، جرارات لكل 100 كيلومتر مربع من الأرض الصالحة للزراعة	74	99	-	185	-	-
عدد الحاصدات الزراعية (بالوحدة)	32033	39321	46263		-	-
إنتاج الأسمدة الأزوتية (ألف طن أزوت صافٍ)	3268	21740	17420	-	-	533.06
إنتاج الأسمدة الفوسفاتية (ألف طن فوسفور صافٍ)	2520	8145	7777	-	-	308.60
استهلاك الأسمدة الأزوتية (ألف طن أزوت صافٍ)	1747	17617	9484	-	-	-
استهلاك الأسمدة الفوسفاتية (ألف طن فوسفور صافٍ)	836	4986	6220	-	-	-
استهلاك الأسمدة البوتاسية (ألف طن بوتاسيوم صافٍ)	160	282	355	-	-	-
استهلاك السماد (كجم/هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	-	31.7	30.0	-	95.3	94.9
استهلاك السماد (كجم/ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	-	56.2	64.1	-	106.1	119.4

المصدر: http://data.albankaldawli.org/topic/agriculture_and_rural_development

نخلص من استعراض المؤشرات الخاصة بالتنمية الزراعية في الوطن العربي أن معظم المعطيات ونتائج المؤشرات توضح أن هناك ممكنات لتطوير وتنمية قطاع الزراعة ليقوم بدوره الأمثل في عملية التنمية الزراعية، وهذا يمكن تطبيقه عن طريق تطوير الاستثمار الزراعي وتوفير مصادر لتمويل التنمية الزراعية ، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وبخاصة الموارد المائية وترشيد استخدامها في الزراعة.

وفي هذا السياق يجدر التأكيد على بعض الحقائق عن التنمية الزراعية العربية ، لعل من أهمها :

- تحتاج الدول العربية التي تعاني فجوات غذائية إلى الحصول على المساعدة لدخول الأسواق والاستفادة من آليات التمويل المتاحة للتنمية الزراعية . فالدعم المالي من أجل تنمية قطاع الأغذية والقطاع الزراعي أصبح أساسياً على نحو ما أكدته الأزمة الغذائية الأخيرة.
- يعتبر الاستثمار، سواء العام أو الخاص ، شرطاً أساسياً ومتحفزاً مهماً للتنمية الزراعية والإنتاج الغذائي في الدول العربية ، فضلاً عما تشتد الحاجة إليه من تحسينات في الإنتاجية.
- ضرورة تغيير الموقف المهمل للزراعة، وإعطاؤه المزيد من الاهتمام لتمويل الزراعة من أجل الأمن الغذائي. ولقد أصبحت زيادة التمويل الزراعي من أجل التنمية الزراعية في الدول العربية ضرورة ملحة لدعم وضع وتنفيذ السياسات الزراعية، ولدعم المؤسسات بما في ذلك المصارف الإنمائية الزراعية التي توفر التمويل الريفي للإنتاج الغذائي، وللاضطلاع بأنشطة بحث وتطوير في المجال الزراعي، ولا سيما من خلال دعم المؤسسات المحلية للبحث والتطوير في المجال الزراعي في تعزيز بحوثها ونشر النتائج التي تخلص إليها، وللتشجيع على توفير معلومات آنية تتعلق بالإمدادات الغذائية، ومنها السلع الأساسية.

4. التمويل والإقراض الزراعي في الدول العربية:

1.4 مفهوم التنمية والتمويل الزراعي:

أصدرت اللجنة الدولية عن البيئة والتنمية بالأمم المتحدة في عام 1987م في تقريرها بعنوان «مستقبلنا المشترك» تعريف التنمية المتواصلة أو المستدامة بأنها " التنمية التي تواجه احتياجات الحاضر دون الإجحاف بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتهم الخاصة»[1].

وتعرف اللجنة الاستشارية للتكنولوجيا الزراعة المستدامة المتواصلة بأنها : « الإدارة الناجحة لموارد الزراعة للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية» [2].

وعموما يمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة بأنها «مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغير بنيان وهيكل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة»[3].

1 بهجت محمد أبو النصر (دكتور)، « دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية « ، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن، أكتوبر 2003م.

2 (1) World Commission on Environment and Development (1987) "Our Common Future", New York,

3 (2) FAO (1989). "Sustainable Agricultural Production: Implications for International Agricultural Research". Tech. Advis. Com., Consultative Group on Int. Agric. Res., Rome.,

وتعنى عملية التمويل الزراعي القيام بتدبير الأموال اللازمة للعمليات والأنشطة الزراعية المختلفة. وتتم عملية التمويل على المستوى المزرعي من خلال مصادر وطرق مختلفة ، فقد تكون من المدخرات الذاتية ، أو من خلال التأجير أو المشاركة أو عقود الشراء ، أو من خلال الإقتراض من مصادر وطنية أو خارجية، وهو من أكثر طرق التمويل شيوعاً نظراً لتضاؤل الأهمية النسبية للمصادر الأخرى. ويعتبر الائتمان على مستوى القطاع الزراعي من الأدوات الرئيسية لتمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة سواء القطرية أو المشتركة، ولدعم قدرات المزارعين لرفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية وتحسين الإنتاجية على المستوى المزرعي ، وبما يساهم في النهوض بالإنتاج الزراعي على المستوى الوطني.

2.4 دور التمويل في التنمية الزراعية:

ترجع أهمية دور التمويل الائتماني بالنسبة للمزارع إلى طبيعة الإنتاج الزراعي وما يتصف به من خصائص مميزة، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة على الظروف الطبيعية السائدة، كما يتصف بالموسمية، ومن ثم فإن الدخل الزراعي يتصف بالموسمية أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، يتصف التركيب الحيازي في معظم الدول النامية ومنها الدول العربية بضآلة السعة المزرعية ، وبالتالي ضآلة الدخول المزرعية ، ومن ثم ضعف المقدرة الادخارية أو إمكانية التمويل الذاتي لدى معظم الزراع ، مما جعل الاقتراض يعتبر الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها الزراع في مواجهة احتياجاتهم التمويلية التنموية المزرعية المستمرة على مدار العام . كما أن وظيفة التمويل من خلال القروض الائتمانية لم تعد قاصرة على تمويل العمليات الزراعية التقليدية ، ولكنها أصبحت أداة هامة لتحديث وتطوير الزراعة، وبما يساهم في الإسراع بمعدلات التنمية الزراعية، ومن ثم تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج.

ويتسم قطاع التمويل الزراعي في غالبية الدول العربية بمجموعة من الخصائص، لعل من أهمها:

- قصور الموارد المالية بسبب عدم مقدرة هذه الدول على توفير التمويل الكافي لهذه المؤسسات بصورة مستمرة، مما يترتب عليه عدم كفاية القروض المخصصة لتغطية التكاليف الفعلية للأنشطة الاستثمارية .
- تتدخل الدولة في سياسة المؤسسات التمويلية وتستخدمها في تحقيق أغراض سياسية دون النظر إلى الكفاءة الاقتصادية وعنصر الاستدامة لهذه المؤسسات ، وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة وإلغاء الديون على المتعثرين دون تعويضها عن هذه الأعباء ، مما يقلل من قدرتها التمويلية وقدرتها على الاستدامة في تقديم خدمات جيدة .
- ضعف وصول عدد كبير من المزارعين والمستثمرين الزراعيين إلى مصادر الائتمان الرسمية، بسبب عدم توفر الضمانات اللازمة للحصول على القروض من هذه المؤسسات الاقراضية الرسمية ، بالإضافة إلى تعدد الإجراءات اللازمة للحصول على القروض.
- غياب السياسة الواضحة لتنمية المدخرات وجذب المدخرات لدى المزارعين في العديد من المصادر التمويلية الزراعية ، وعدم توظيف الأموال في فرص حقيقية للاستثمار الزراعي .
- عدم وجود دور تمويلي لتنظيمات المزارعين ، كما هو الحال بالنسبة للتعاونيات الزراعية في بعض الدول العربية .

3.4 الوضع الراهن للتمويل والإقراض الزراعي في الدول العربية:

تشير الدراسات والتقارير إلى وجود عدد كبير من مؤسسات التمويل الزراعية والعامة الوطنية المنتشرة في الأقطار العربية ، وأن مساهمة هذه المؤسسات في تمويل الأنشطة الزراعية غير كافية في معظم الأحوال بالمستوى الذي يحقق معدلات التنمية المطلوبة ، والتي تؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي ،

وذلك بسبب العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات. وتستعرض الدراسة فيما يلي الوضع الحالي للتمويل الزراعي في بعض الدول العربية، وأهم المؤسسات المتخصصة والمعنية بالإقراض و التمويل الزراعي في هذه الدول كحالات دراسية، يعتبر بعضها نماذج ناجحة ، والبعض الآخر يحتاج إلى تطوير أو إعادة نظر في سياساته. وبوجه عام تلعب الموارد المالية المتاحة للدولة، وما يخصص منها لتنمية القطاع الزراعي الدور الرئيس في مدى النجاح الذي تحققه هذه المؤسسات.

1.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في مصر:

أ. مصادر التمويل والإقراض الزراعي :

تتعدد مصادر التمويل الزراعي والريفي في مصر، غير أن دور كل مصدر في تمويل النشاط الزراعي يتباين وفقاً للهدف من إنشاء كل مؤسسة ، وطبيعة نشاطها ، والسياسات التي تتبعها هذه المصادر ، وإمكانياتها المادية والإدارية، ومدى الانتشار الجغرافي لفروعها وغيرها من العوامل الأخرى .ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى مؤسسات التمويل الرسمي، وتشمل جميع المؤسسات التي تخضع للرقابة من البنك المركزي والإشراف النقدي للدولة ، والمؤسسات المصرفية والمؤسسات غير المصرفية ، ثم مؤسسات التمويل غير الرسمية. ويمكن إيجاز طبيعة عمل ونوعية هذه المؤسسات فيما يلي:

- **مؤسسات التمويل الرسمية المصرفية :**

وتضم كافة البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة. ويعتبر بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالمحافظات والمراكز والقرى من أهم مصادر الإقراض الزراعي والريفي الرسمي في مصر. كما توجد البنوك الأخرى مثل بنك فيصل الإسلامي المصري ، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، وبنك ناصر الاجتماعي .

- **مؤسسات التمويل الرسمية غير المصرفية :**

وتشمل المؤسسات التي أنشئت بموجب قانون خاص يحدد أهدافها وكيفية إدارتها ، وعادة يكون لهذه المؤسسات كيان مالي مستقل منفصل عن الكيان المالي للدولة ، وقد تمنحها الدولة بعض الامتيازات أو الدعم للمساعدة على أداء رسالتها في خدمة المزارعين . ومن أمثلة مصادر الائتمان شبه الرسمي : الصندوق الاجتماعي للتنمية ، وصندوق التنمية المحلية، والجمعيات التعاونية ، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وصناديق التأمين ولجان الزكاة وبيوت المال. ومن مميزات تلك المصادر الائتمانية غير الرسمية أن أسعار الفائدة التي تتقاضاها عادة ما تكون أقل من تلك التي تتقاضاها مصادر التمويل الحكومية.

- **مؤسسات التمويل غير الرسمية :**

وهي مؤسسات لا تخضع لرقابة البنك المركزي ، وتعمل في غياب التدخل الحكومي في عمليات الإقراض والإقتراض ، ومن ثم فإن مثل هذه المؤسسات لديها من المرونة بحيث يمكن اتخاذ أية إجراءات من شأنها تعديل النظام الائتماني من حيث حجم القروض وأسعار الفائدة . ويمكن تصنيفها إلى مؤسسات تستهدف تحقيق الربح من وراء العملية الائتمانية كالتجار والوسطاء والشركات الزراعية .

ب. البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي:

يعتبر البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي أهم مصادر الإقراض الزراعي الرسمي في مصر، وهو بنك متخصص في الإقراض الزراعي وتنتشر فروعه على مستوى المحافظات والمراكز والقرى لتغطي

جميع أنحاء مصر، وهذه أحد أهم مميزاته كمؤسسة إقراضية زراعية. ويقدم البنك الخدمات المصرفية والتمويلية للمزارعين لتلبية متطلبات الأنشطة الزراعية المختلفة، كما يقدم مجموعة من خدمات التجزئة المصرفية في المناطق الريفية والحضرية ، بالإضافة إلى تمويل المشروعات المتناهية في الصغر والمتوسطة والصغيرة. وتشتمل الأنشطة الائتمانية التي يقوم بها البنك على ما يلي:

- تقديم القروض الزراعية لتمويل جميع أنواع المحاصيل الزراعية بسعر فائدة مدعم (5 %) لمدة عام.
- تقديم القروض الاستثمارية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بسعر الفائدة التجاري ، والذي يتراوح مابين (12-14 %) حالياً ، و ذلك لتمويل المجالات الزراعية التالية :

- القروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل إنشاء وتطوير مشروعات الصوب الزراعية ، والثروة الحيوانية، والثروة الداجنة، والثروة السمكية، ومشروعات التصنيع الزراعي، والمناحل، واستصلاح وتحسين الأراضي، وتطوير نظم الري، والمكينة الزراعية، وأنشطة تنموية وريفية وبيئية وخدمية وقروض استهلاكية للاستخدام الشخصي .
- القروض الاستثمارية قصيرة الأجل لتمويل مصروفات تشغيل مشروعات الثروة الحيوانية، والثروة الداجنة، والثروة السمكية، ومشروعات التصنيع الزراعي، ومشروعات المناحل لإنتاج العسل، ومشروعات التنمية الريفية والبيئية ومشروعات التسويق الزراعي والأنشطة التجارية المتعلقة بها.

- يقدم البنك قروض التجزئة المصرفية مثل قروض لتمويل شراء السيارات الخاصة والأجرة والنقل بمختلف أنواعها والقروض الاستهلاكية لتمويل كافة الاحتياجات الشخصية التي يوافق عليها البنك.

وبرغم أن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي هو المصدر الرئيسي للتمويل الزراعي في مصر ، إلاّ أن البنك يواجه العديد من المشاكل التي تؤثر سلبا على أدائه في تقديم خدمة تمويلية جيدة وكافية لمواجهة الاحتياجات التمويلية ، وتفي بالطلب المتزايد على الائتمان في الزراعة المصرية . ومن ناحية أخرى فإن هذه المشاكل تؤثر سلبا على قدرة البنك على الاستدامة . ولعل من أهم المشاكل التي تواجه البنك ما يلي :

- انخفاض معدلات السداد وخاصة للقروض الاستثمارية نتيجة عدم تنفيذ ضوابط وشروط الإقراض وعدم تنفيذ المتابعة الائتمانية للعملاء ، مما أدى إلى عدم استخدام القروض في الأغراض المخصصة من أجلها في العديد من الحالات ، ومن ثم يحدث التعثر وعدم السداد من جانب المقترضين .
- يتحمل البنك تبعات تنفيذ سياسات الحكومة في العديد من المجالات ، والتي تحمل البنك أعباء مالية مرتفعة مثل إلغاء الديون أو تقسيطها ، كما يتحمل البنك الأعباء الناتجة عن تخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية ، وهو الأمر الذي أدى إلى تراكم حقوق للبنك لدى الميزانية العامة للدولة .
- انخفاض نسب الأربحية ، بل أن البنك في العديد من السنوات يحقق خسائر .

ج. أهم المشاكل المرتبطة بالاقتراض الزراعي في مصر :

بالنسبة للمصادر الرسمية هناك إصرار من جانب البنوك على طلب الضمانات التقليدية ، وأهمها الضمانات العقارية، والتي لا تتوفر للعديد من المزارعين أو أصحاب المشروعات الزراعية خاصة الصغيرة والمتوسطة، وهم يمثلون الأغلبية العظمى في الزراعة المصرية، هذا بالإضافة إلى كثرة الإجراءات وتعدد المستندات المطلوبة وطول الفترة اللازمة للحصول على القرض.

وهناك مشاكل مرتبطة بالاقتراض من المصادر غير الرسمية ، حيث غالباً ما تكون تكلفة الاقتراض من هذه المصادر أكبر بالمقارنة بالمصادر الرسمية، فيما عدا الاقتراض من الأقارب والأصدقاء والجمعيات

الخيرية ، حيث يفرض التجار والشركات والوسطاء فائدة عالية قد تكون صريحة أو ضمنية ، تتمثل في التعاقد على أن يتم تسليم المنتج الزراعي بأسعار منخفضة وغير ذلك من الشروط ، والتي قد يضطر المزارع أو صاحب المشروع لقبولها لحاجته للتمويل وعدم توفر الضمانات الكافية لديه . ولا تهتم هذه المصادر بكيفية تصرف المقترض في القرض، كما أنها لا تقوم بتقديم خدمات النصح والإرشاد والتدريب للمقترضين، ومن ثم فهي لا تستهدف تحقيق التنمية .

ومن مشاكل التمويل الأخرى أن معظم المنتفعين بالأراضي الجديدة المستصلحة ، وخاصة الخريجين وصغار المستثمرين يعانون من مشكلة ضعف قدرتهم على التمويل الذاتي للأنشطة المزرعية، وعدم توفر مصادر لتقديم القروض الميسرة وبضمانات تتفق وإمكانياتهم ويؤدي هذا العجز في التمويل إلى انخفاض الإنتاجية والدخول المزرعية للمزارعين في الأراضي الجديدة . هذا بالإضافة إلى عدم كفاية المصادر لتقديم قروض طويلة الأجل لتمويل أنشطة الاستصلاح ولاستكمال البنية الأساسية وتجهيز المزرعة بالآلات والمعدات اللازمة.

2.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في المملكة العربية السعودية :

أ- مصادر التمويل :

حظي القطاع الزراعي بالمملكة بمزيد من الدعم والتمويل الحكومي لتحقيق التنمية الزراعية المرجوة وإحداث تغيرات في هيكل الإنتاج الزراعي وتعظيم كفاءة استخدام الموارد الزراعية المتاحة بما يسهم في توفير السلع الغذائية واستقرارها وتأمين انسيابها وتدفقها المستمر، وذلك باعتبار أن الغذاء يشكل جزءاً أساسياً لحياة الأفراد ويسهم في تحسين جودة حياتهم، بالإضافة لتحسين الأحوال الاقتصادية للمنتجين الزراعيين. خاصة في ظل ما يواجه القطاع من محددات ومعوقات إنتاجية أدت إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي، ووجود فجوة زراعية قدرت قيمتها لمتوسط الفترة 2004 ـ 2008م بنحو 26122 مليون ريال.

وتتعدد المصادر التمويلية أو الإقراضية التي تهتم بالتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية، ومن بينها صندوق التنمية الزراعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية العقارية ، وصندوق التنمية الصناعية، وصندوق الاستثمارات العامة ، وبرنامج القروض المحلية وتتبناه الدولة من خلال وزارة المالية. ويعتبر أهم هذه المؤسسات صندوق التنمية الزراعية ، باعتباره المؤسسة المتخصصة والمعنية بالقطاع الزراعي بالمملكة .

ـ صندوق التنمية الزراعية:

تم إنشاء البنك الزراعي العربي السعودي عام 1384هـ (1962م) وتغير مسماه عام 1429هـ (2009م) إلى صندوق التنمية الزراعية . ويعمل الصندوق كمؤسسة ائتمانية حكومية متخصصة في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي في جميع مناطق المملكة، للمساعدة في تنمية القطاع الزراعي ورفع كفاءته الإنتاجية باستخدام الأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ويقوم الصندوق بتقديم قروض ميسرة بدون فوائد للمزارعين لتأمين ما يلزم هذا النشاط ، مثل المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومعدات تربية الأبقار والدواجن والأغنام ومعدات تربية النحل والأسماك وغيرها. هذا بالإضافة إلى دعم وزارة الزراعة لزيادة قدرة القطاع الخاص على تمويل مختلف عمليات الإنتاج الزراعي ، بهدف تحسين أوضاعه وتنميته وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية ، خاصة المائية.

ولقد قدم البنك (الصندوق حالياً) القروض للمزارعين بشقيها القصيرة ومتوسطة الأجل بفائدة بنكية لا تتجاوز (3 %) وتم إلغاء تلك الفائدة عام 1973م . كما قام البنك بتقديم إعانات غير مستردة، وذلك منذ العام المالي الهجري 1393-1394هـ لمكائن ومضخات الري والآليات والمعدات الزراعية، والمعدات المستوردة لمشاريع الإنتاج الحيواني، وتكلفة نقل الأبقار المستوردة من بلد المنشأ ، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج على المزارعين والمستثمرين ، والتخفيف عن كاهلهم في هذا القطاع الحيوي.

كما يقدم الصندوق قروضاً أخرى تستمر فترة سدادها إلى 15 عاماً ، وتمنح بغرض استصلاح الأراضي الزراعية ذات المساحات الواسعة والمشروعات الزراعية الكبيرة. وبلغ إجمالي ما منحه الصندوق من قروض منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1429 / 1430هـ نحو433411 قرضاً، قيمتها الإجمالية أكثر من (41.6) مليار ريال ، إضافة إلى تقديم صندوق التنمية الزراعية لمجموعة من الإعانات بلغت أكثر من 13 مليار ريال. وفى إطار ما سبق فإن صندوق التنمية الزراعية يعد أحد الركائز الأساسية في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية .

3.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في سوريا:

أ- المصرف الزراعي التعاوني:

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني هو مصدر الإقراض الزراعي الرئيسي في سوريا. ولقد تخصص المصرف منذ تأسيسه في عملية التمويل الزراعي حتى صدور قانونه الجديد بتاريخ 2005/4/30م ، والذي استهدف تحويله إلى مصرف ريفي، شاملاً جميع الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية بالريف السوري، وتستند سياسته الإقراضية إلى تمويل عمليات القروض القصيرة الأجل ، وتحديد مقاديرها ومواعيدها ومدتها وتاريخ استحقاقها ضمن جداول احتياج، وبحسب موسمية وطبيعة المشاريع الممولة. وانتهجت السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني سياسة توسعية لحد ما ، وذلك من حيث زيادة حجم القروض المخصصة للقطاع الزراعي ، وركزت على القروض القصيرة الأجل كما سبقت الإشارة، في حين لم تحظ القروض الاستثمارية ، وبصورة خاصة الطويلة الأجل بالقدر الكافي من الاهتمام بالرغم من أهميتها في دفع عجلة التنمية الزراعية. كما اهتمت السياسة الائتمانية للمصرف بالقطاع الخاص حيث يحصل على أكثر من نصف إجمالي قيمة القروض المنصرفة، يليه قروض القطاع التعاوني ما يزيد على (40 %). أما القطاع العام والمشترك فنسبته متدنية حيث تقل عن (2 %). و يعتبر نوع الضمانات التي يطلبها المصرف من أهم العوامل المؤثرة على حصول المزارعين على القروض.

ب- تطور أنشطة المصرف الزراعي التعاوني:

أوضحت دراسة تناولت نشاط البنك خلال الفترة 1982-2006 م النتائج والمؤشرات التالية :

- أخذت قيمة القروض القصيرة الأجل وإجمالي قيمة القروض اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو (1.8 %)، (1.49 %) ، وأخذت قيمة القروض المتوسطة اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو بلغ نحو (1.34 %) ، بينما أخذت قيمة القروض الطويلة الأجل اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل تناقص بلغ نحو(9.8 %) .
- تصدرت القروض القصيرة الأجل المرتبة الأولى تلتها كل من القروض المتوسطة ، ثم طويلة الأجل بأهمية نسبية قدرت بنحو (75.5 %)، (21.6 %)، (2.9 %) لتلك الآجال على الترتيب.
- اتجهت أعداد القروض الزراعية المنصرفة من المصرف الزراعي التعاوني اتجاها عاما متزايدا، وبمعدل نمو بلغ نحو (0.83 %)، من متوسط الفترة البالغ 342207 قرضاً.

- أخذت قيمة القروض النباتية والحيوانية المنصرفة من المصرف اتجاهاً عاماً متزايداً وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (1.23 %)،(3.8 %) على الترتيب، وتصدرت قروض الإنتاج النباتي المرتبة الأولى تلتها قروض الإنتاج الحيواني، بأهمية نسبية قدرت بنحو (92.2 %)،(7.8 %) على الترتيب.
- حصل القطاع الخاص على (54.3 %) من إجمالي قيمة القروض المنصرفة خلال الفترة المشار إليها يلي ذلك قروض القطاع التعاوني ، ثم القطاع العام والمشترك، بأهمية نسبية قدرت بنحو (44.1 %)، (1.6 %) لتلك القطاعات على الترتيب.
- أخذت نسبة التحصيل في التناقص وقد بلغ متوسط نسبة التحصيل خلال الفترة 1982-2006م نحو (85.1 %)، ويرجع انخفاضها في بعض السنوات إلى قرارات الحكومة القاضية بتأجيل تسديد القروض المستحقة بسبب الظروف المناخية غير المواتية، والاكتفاء بدفع الفوائد على القروض.
- هناك تنوع في الضمانات المقدمة إلى المصرف للحصول على القروض القصيرة الأجل، أهمها الكفالة الشخصية حيث مثلت (44.7 %) من تلك الضمانات، بينما مثلت الضمانة العقارية أهم الضمانات المقدمة للمصرف للحصول على القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

4.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في اليمن:

أ- بنك التسليف التعاوني والزراعي:

يعتبر بنك التسليف التعاوني والزراعي هو مصدر الإقراض الزراعي الرئيس في اليمن ، ويتسم البنك بضآلة المخصصات المالية المتاحة لديه (محدودية رأسماله) منذ إنشائه وحتى مطلع عام 2005م. ولم يقم البنك بتعديل قانونه رغم حدوث الكثير من المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية ، كما ولم يحدث أو يطور من سياسته الإقراضية الزراعية منذ أكثر من عقد من الزمن، وإنما على العكس اتجه البنك إلى استحداث سياسة ائتمانية تجارية منذ مطلع عام 2005م بدلا من إعطاء المزيد من الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي ، حيث تم التركيز على منح الائتمان التجاري بصورة رئيسة مسايراً في ذلك البنوك التجارية الموجودة على الساحة اليمنية وقام برفع سعر الفائدة على القروض .

ومن ناحية أخرى خرج البنك بالكامل من عملية المتاجرة بالآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج الأخرى خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات ، وأعطى الفرصة بشكل كامل للقطاع الخاص ، مما أدى إلى إضافة أعباء جديدة تكبدها المزارعون جراء رفع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وبالتالي عزوف بعض المزارعين عن الاقتراض من البنك بسبب ارتفاع نسبة المساهمة المطلوبة منهم . ولم يحظ صغار المزارعين بالاهتمام الكافي من قبل السياسة الائتمانية للبنك ، على الرغم من أنهم يمثلون الشريحة العظمى من المزارعين، ويعزى ذلك إلى عدم قدرة أولئك المزارعين على تقديم الضمانات اللازمة للحصول على القروض، وإلى عسرهم المالي في إمكانية تحمل تكاليف الاقتراض الأخرى.

ب- تطورات أنشطة بنك التسليف التعاوني والزراعي :

أوضحت دراسة تناولت تطورات أنشطة بنك التسليف التعاوني والزراعي في اليمن خلال الفترة 1982-2006م النتائج التالية :

- اتجاه أعداد القروض الزراعية المنصرفة من البنك إلى الانخفاض ، وذلك بمعدل سنوي بلغ نحو (5.6%) .
- أخذت قيمة القروض القصيرة والمتوسطة وإجمالي القروض المنصرفة من البنك اتجاهاً عاماً متناقصاً، وذلك بمعدل سنوي بلغ نحو (10.9 %)، (7.82 %)، (6.76 %)من متوسط الفترة، بينما اتجهت القروض الطويلة الأجل إلى الزيادة بمعدل نمو سنوي بلغ نحو (3.92 %).

- تصدرت القروض المتوسطة الأجل المرتبة الأولى تلتها القصيرة ثم الطويلة الأجل، بأهمية نسبية قدرت بنحو (62.3 %)، (28.9 %)، (8.8 %) لتلك الآجال على الترتيب. ويعزى الانخفاض الحاصل في حجم القروض المنصرفة من البنك إلى مجموعة من الأسباب منها انخفاض استرداد الأموال المستحقة أي انخفاض نسب السداد.
- لم يكن القطاع التعاوني رغم أهميته محوراً لاهتمام البنك منذ تأسيسه حيث لم تمثل القروض الموجهة إليه سوى (4.1 %) من متوسط إجمالي القروض المنصرفة من البنك، في حين مثلت قروض القطاع الخاص نحو (95.9 %).
- وفيما يتعلق بنسبة التحصيل فقد بلغ متوسط نسبة التحصيل خلال الفترة 1982-2006م نحو (47.5 %) وهي نسبة منخفضة ومؤشر سلبي لإمكانية الاستمرارية للبنك في أداء دوره الائتماني في القطاع الزراعي. ويعزى ذلك الانخفاض إلى عدة أسباب لعل من أهمها:

- عدم الالتزام بضوابط السياسة الإقراضية للبنك من حيث الجدارة الائتمانية للمقترض، جدولة سداد القروض بما يتناسب مع مواعيد الإنتاج والتسويق، الرقابة والمتابعة قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشروع وضعف الضمانات المقدمة.
- عدم استخدام الأساليب العلمية في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممولة، بالإضافة إلى عدم كفاية القروض المقدمة وارتفاع تكاليف الاقتراض.

- تزايد معدل الودائع والمدخرات إلى القروض الممنوحة خلال العام، ويشير هذا المؤشر إلى أن التمويل الزراعي لم يكن يمثل الهدف الأساسي للبنك لمقابلة تجميع تلك الودائع والحسابات الجارية، بل اهتم البنك بتقديم تسهيلات ائتمانية تجارية، بالإضافة إلى استثمارها في أذونات الخزانة وشهادات ادخار وأرصدة لدى بنوك أخرى مضمونة العائد ودون أية مخاطر.
- فيما يتعلق بآراء المزارعين ومشاكلهم مع البنك، كانت الضمانات التجارية والعقارية، والتي هي أكثر الضمانات قبولاً من البنك، غير مناسبة لظروف المزارعين وخاصة صغار المزارعين، هذا بالإضافة إلى مشكلة الإجراءات الروتينية المطولة في البنك، وأيضاً ارتفاع سعر الفائدة على القروض.

5.3.4 التمويل والإقراض الزراعي في السودان:

أ. مصادر ومحددات التمويل:

تتم عملية التمويل الزراعي في السودان من خلال المصادر التالية:

- تمويل زراعي مؤسسي عن طريق وزارة المالية وبنك السودان للمشاريع المروية "الجزيرة والرهد" في السابق، وحالياً عن طريق المحافظ التي تدار بواسطة أحد البنوك المتخصصة مثل البنك الزراعي.
- تمويل زراعي مباشر للأفراد والمجموعات عن طريق بيوت التمويل المختلفة.
- تمويل ذاتي بالاعتماد على الذات دون اللجوء إلى الاستدانة.
- تمويل بالاستدانة من أشخاص آخرين، بما يعرف مجازاً بنظام الشيل الذي تلاشى تقريباً في الآونة الأخيرة.

وتعزف مؤسسات التمويل في السودان عن الدخول في التمويل الزراعي لعدة أسباب أهمها:

- إن معظم المصارف السودانية مملوكة للأفراد وتعتمد في مواردها على ودائع الجمهور "ودائع

تحت الطلب" وتكاد الودائع الاستثمارية في بعض هذه المصارف أن تكون معدومة.

- إن القطاع الزراعي يواجه مخاطر عدة يصعب على مؤسسات التمويل الخاصة الدخول في تمويله، حيث أن مخاطر هذا القطاع ممتدة من بداية العملية الإنتاجية حتى تسويق المنتجات الزراعية ، ولعل من أهمها ما يلي :

ـ مخاطر تشغيل " إدارية".
ـ مخاطر قانونية، مثل قضية ملاك الأراضي ، وبخاصة داخل مشروع الجزيرة.
ـ مخاطر سيولة تتطلب توفير المال اللازم ، وهو ليس بالحجم الصغير، في وقت قصير بسرعة مطلوبة.
ـ مخاطر كوارث طبيعية مثل الآفات، الجفاف، السيول والفيضانات.
ـ مخاطر التخزين.
ـ مخاطر التسويق.

وبوجه عام يواجه القطاع الزراعي، وبخاصة في مشروع الجزيرة ، وهو أكبر المشروعات الزراعية في السودان، مشاكل تمويلية من أهمها :

- ضعف الإنتاجية الناجم عن عدم توفر وتطبيق الحزم التقنية اللازمة.
- ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة ، مما يقلل من العائدات ، وبالتالي عزوف المزارعين عن الزراعة ، بل التفكير في أنشطة أخرى أقل مخاطرة وأكثر ربحية.

- عدم ربط التمويل بالتسويق، ففي المشاريع المروية "الجزيرة ـ الرهد" لم يكن هناك في السابق وقبل صدور قانون 2005م ربط بين التمويل والتحصيل ، مما نجم عنه ارتفاع مديونية بعض أصحاب الحواشات (المزارع) لفترات طويلة ، وحالياً يتم معالجته بالتمويل الفردي المباشر، بحيث تكون العلاقة مباشرة بين مؤسسات التمويل والمزارع.

بـ البنك الزراعي السوداني :

تأسس البنك الزراعي في 1957/6/17م بموجب قانون خاص لسنة 1957م والذي مازال سارياً مع إدخال بعض التعديلات.

حددت المادة (6) من قانون البنك رأس المال 7 آلاف جنية، تمتلك وزارة المالية (40 %) وبنك السودان (60 %) وفي عام 1997م تم زيادة رأس المال إلى 2.900 مليون جنيه.

استمرت زيادة رأس المال ورسملة بعض القروض ليصل رأس المال المدفوع بنهاية 2007م مبلغ 295.512 مليون جنيه بنسبة (55 %) ،(45 %) لوزارة المالية وبنك السودان على التوالي.

ويعمل البنك حالياً وفقاً لقانون البنك الزراعي لعام1957 م والذي أجريت عليه بعض التعديلات لمواكبة التغييرات التي حدثت وكان أهمها أسلمة العمل المصرفي وحاكمية قانون العمل المصرفي ولكنه مازال يلبي حاجة البنك كقانون ويحتاج لبعض التعديلات خصوصاً في مجال استيعاب متطلبات تفعيل دور المالكين في إدارة البنك، صدر قانون تأسيس البنك في عام 1957م وباشر نشاطه في عام 1959 م.

ولقد تطور رأس مال البنك من 70ألف دينار عام 1960م إلى 15 مليار دينار في عام 2005م ثم إلى290 مليون جنيه خلال عام 2008 م ، ومن المخطط أن يصل في العام2011 م إلى 500 مليون جنيه.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك فيما يلي:

- تمويل النشاط الزراعي وتشمل:
  - تمويل الاحتياجات التشغيلية من تحضيرات - توفير مدخلات.
  - تمويل الاحتياجات الرأسمالية للنشاط الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني)- طلمبات الري، التقاوي، السلالات المحسنة، الآلات والمعدات الزراعية، ويتبع البنك صيغ التمويل الإسلامي.
- تمويل النشاط التجاري : يشكل التمويل التجاري حلقة هامة من حلقات التمويل الزراعي المتكامل من خلال عمليات الاستيراد والتصدير وتوفير مدخلات التمويل الزراعي ومستلزمات الإنتاج.
- النشاط المصرفي : يمتلك البنك أكبر شبكة فروع على مستوى القطر ويشمل النشاط المصرفي استيعاب مدخرات المزارعين لتوسيع الماعون الائتماني والتسليف الزراعي وممارسة العمل المصرفي المتكامل (فتح خطابات الاعتماد ، وقبول الودائع بالنقد الأجنبي واستقطاب ودائع الاستثمار المقيدة لتمويل نشاطات البنك التجارية).

أنشأ البنك قطاعاً للتمويل الصغير مستقلاً بموافقة البنك المركزي، ومواكبة لإستراتيجيات المنظمات الدولية والطوعية باعتباره أداة قوية لزيادة دخول قطاعات المواطنين.

ويقدم البنك التمويل للنشاط الزراعي بشقية النباتي والحيواني - ويعد تمويل النشاط الزراعي هو العمل الأساسي للبنك - و يجوز للفرع تقديم التمويل للأنشطة الأخرى والتي تشمل الأسر المنتجة ، المهن الحرفية ، وقطاع الصناعة والنقل والتجارة المحلية وغير ذلك من الأنشطة التي يسمح بنك السودان في تمويلها بشرط أن لا يكون ذلك خصماً على دور البنك في تمويل النشاط الزراعي. وتعطي الأولوية في التمويل للنشاط الزراعي خاصة خلال الموسم الزراعي.

ويتم التمويل وفقاً لسياسات التمويل الصادرة من البنك والتي تحدد مساهمة العميل والبنود الممولة في النشاط وأجل التمويل ونوع الضمانات وشروط منح التمويل. في حالة رغبة الفرع في تمويل نشاط ليس له سياسة تمويل عليه أن يقوم برفع مقترحات تشمل التدفقات النقدية للنشاط ومدى توفر مقومات الإنتاج والتسويق بالمنطقة حتى يتسنى للرئاسة دراسة إمكانية تمويل النشاط وإصدار سياسة تمويل له.

ويشمل تمويل النشاط الزراعي المجالات التالية:

- تمويل الاحتياجات التشغيلية المباشرة من تجهيز الأرض للزراعة، توفير المدخلات ومقاومة الافآت وحصاد ...الخ في مختلف القطاعات مروي ومطري وآلي ومطري وتقليدي.
- تمويل الاحتياجات التشغيلية بشقيها النباتي والحيواني ويشمل الطلمبات وحفر الترع والآبار وإنشاء الحظائر وتمويل الآليات والمعدات الزراعية..الخ.
- تمويل احتياجات التسويق الزراعي كالتخزين والترحيل والمناولة والتخليص.
- تمويل الإنتاج الحيواني كالألبان والتسمين والدواجن والأسماك.
- تمويل تطوير الغابات الشعبية وإنتاج الصمغ العربي.
- تمويل الأسر المنتجة والأشغال الريفية.
- تمويل التصنيع الزراعي والصناعات الزراعية التحويلية.

الوسائل والآليات التي يستخدمها البنك في ممارسة نشاطه :

- التمويل قصير الأجل : وهو التمويل الذي لا يزيد أجله على15 شهراً ، ويشمل:
  - تمويل نقدي لمقابلة التكاليف التشغيلية لتكاليف العمليات الزراعية المختلفة وأنشطة الإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي والنشاطات الريفية المختلفة.
  - تمويل عيني يشمل توفير مدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور محسنة وخيش..الخ.
  - تمويل تسويق المحاصيل والهدف من هذا التمويل مساعدة صغار المزارعين على تمديد فترة زمنية معقولة حماية لهم من تدني أسعار المنتجات الزراعية في بداية موسم الحصاد.
- التمويل المتوسط الأجل : وهو التمويل الذي يزيد أجله عن 15 شهراً وحتى 5 سنوات، ويشمل :
  - تمويل الإنتاج النباتي مثل تمويل البرسيم وإنشاء البساتين.
  - تمويل الإنتاج الحيواني ويشمل تمويل رؤوس الماشية لإنتاج الألبان وإنشاء مشروعات الدواجن وإنشاء المزارع السمكية المختلفة وشراء شباك وأدوات وماكينة ومراكب الصيد وإنشاء وتطوير المناحل...الخ.
  - تمويل الماكينة الزراعية ويتمثل في تمويل الآلات والمعدات الزراعية وعمرات الآلات والمعدات الزراعية.
  - تمويل الأعمال المرتبطة بالزراعة ويتمثل في :
    - التسويق الزراعي ويشمل تمويل إنشاء المبردات وتمويل إنشاء وتطوير الصيدليات والمستلزمات البيطرية...الخ.
    - تمويل إنشاء وتجهيز وحدات التصنيع الزراعي.
    - تمويل وإنشاء وتطوير وحدات مراكز الخدمات الزراعية وورش صيانة الآلات.
    - تمويل حفر الآبار.
    - تمويل وحدات إنتاج المعدات الزراعية.
- تمويل طويل الأجل : وهو التمويل الذي يزيد أجله على خمس سنوات ، ويشمل :
  - تمويل استصلاح وتطوير الأراضي.
  - تطوير نظم الري.
  - شق الترع والقنوات.

ويتم تمويل صغار المزارعين بعدة أنماط بقصد تطويع الإجراءات وتبسيطها حتى تتلاءم وظروف صغار المزارعين في القطاعات والمناطق المختلفة وأهم هذه الأنماط :

- تمويل الأفراد .
- تمويل صغار المزارعين عن طريق إتحاد المزارعين .
- تمويل صغار المزارعين عن طريق مجالس القرى .
- تمويل أندية صغار المزارعين .
- تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية.

وينتهج البنك الصيغ التالية في التمويل:

- المقاولة .
- المرابحة.
- السلم .
- المضاربة .
- المشاركة.

6.3.4 التمويل و الإقراض الزراعي في الأردن :

أ. تطور مؤسسات الإقراض الزراعي:

تأسس المصرف الزراعي الأردني عام 1922م ، ثم تأسس مكتب الإقراض الزراعي عام 1952م، الذي كان تابعاً لمجلس الإعمار الأردني لمد القرى الأمامية في الضفة الغربية بقروض زراعية. كما تأسست دائرة الإنشاء التعاوني لمنح قروض للجمعيات التعاونية الزراعية، والتي كانت النواة للمنظمة التعاونية الأردنية.وفي عام 1959م، تم دمج المصادر السابقة في جهة واحدة وهي مؤسسة الإقراض الزراعي.

وتتمثل مصادر تمويل هذه المؤسسة في التمويل الذاتي مثل رأس مال المؤسسة والاحتياطي العام والتحصيلات السنوية ، بالإضافة إلى مصادر التمويل غير الذاتية مثل القروض والتسهيلات الائتمانية من المصادر المحلية و القروض الخارجية من مصادر التمويل العربية والدولية.

وتقوم السياسة العامة للمؤسسة على أساس تحقيق التنمية الزراعية الشاملة سواء من حيث زيادة الإنتاج أو الإنتاجية كماً ونوعاً ورفع مستوى معيشة المزارعين وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعية المختلفة.وتسعى المؤسسة إلى تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج والإجراءات والأدوات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- التوسع في توفير التمويل الزراعي وفقاً لمختلف صيغ التمويل بهدف الوصول إلى كافة الشرائح ولمختلف أنواع المشاريع في مجال إعمار واستغلال الأراضي الزراعية، وفي مجال شراء مدخلات الإنتاج الزراعي، ومجال تنمية وتطوير الثروة الحيوانية والدواجن وفي مجال تنمية وتطوير مصادر المياه واستغلالها وفي مجال الميكنة والتصنيع الزراعي.
- العمل على إعادة هيكلة المؤسسة ومنحها المزيد من الديناميكية والاستقلال المالي والإداري وزيادة دور القطاع الخاص في رسم السياسات التمويلية للمؤسسة، وكذلك العمل على رفع رأس مال المؤسسة وإعادة هيكلة أسعار الفائدة وتحسين مستوى ربحيتها وبما يتفق مع هدف المحافظة على استدامتها وتطورها ونموها المضطرد لمواجهة الطلب المتزايد على التمويل الزراعي خصوصاً في المدى المتوسط والطويل الأجل.
- العمل وفق منهج الإقراض المراقب والموجه وتقديم المشورة الفنية والمالية للمزارعين وإصدار النشرات وأدلة التكاليف الزراعية وإعداد دراسات الجدوى المالية بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة و يحسن من القدرة التسديدية للمشروعات الممولة وبما يضمن استدامة المؤسسة.
- العمل مع الحكومة على تخفيف آثار المخاطر التي تعرض لها القطاع الزراعي نتيجة الجفاف الذي قد تتعرض له المملكة سواء من خلال الإقراض المباشر أو إعادة جدولة الأقساط والفوائد.
- رفع الكفاءة الإدارية والمالية للمؤسسة من خلال العمل على رفع قدرتها التنافسية وحوسبة كافة أعمالها إلكترونيا، شاملاً بذلك كافة فروعها.

ب. أنشطة مؤسسة الإقراض الزراعي :

تعتبر مؤسسة الإقراض الزراعي المصدر الرئيس المتخصص للتمويل والإقراض الزراعي بالأردن. وتغطي فروع المؤسسة مناطق المملكة حيث يبلغ عدد فروع المؤسسة (20) فرعاً إضافة إلى (3) إدارات إقليمية في شمال ووسط وجنوب المملكة .وفى إطار السياسة العامة للمؤسسة والمشار إليها سلفاً ، قامت المؤسسة بتبني برامج ومشروعات إقراضية متخصصة وموجهة لفئات مستهدفة ، سواء كان التمويل من مصادرها التمويلية الذاتية أو بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية، وذلك على النحو التالي:

- **برنامج إقراض الأسر الريفية**: ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين المستويات المعيشية للأسر الريفية الفقيرة في المملكة، وإلى تنشيط دور المرأة في تنويع مصادر دخل الأسرة، والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في الريف الأردني. ويشتمل هذا البرنامج على منح الأسر الريفية قروضاً زراعية لمختلف المجالات الزراعية التي تمولها المؤسسة في كافة مناطق المملكة.
- **مشروع تنويع مصادر الدخل**: ويساهم في تمويل هذا البرنامج كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويهدف المشروع إلى تمويل صغار المزارعين ذوي الدخول المتدنية بهدف تحسين مستوياتهم المعيشية بالإضافة إلى تفعيل وتنشيط دور المرأة في تنويع مصادر الدخل الأسري. ويقدم هذا المشروع القروض لتمويل مجالات متعددة مثل تسمين الأغنام وإنشاء البساتين وإنشاء الزراعات المحمية وإنتاج الأعلاف والتصنيع الزراعي، بالإضافة إلى إقامة مشاريع إكثار وتحسين إنتاج الماعز الشامي وأغنام العواسي.
- **مشروع زيادة إنتاج الغذاء**: تقوم المؤسسة ببيع الجرارات والمعدات الزراعية والأسمدة الكيماوية لصالح وزارة الزراعة، نقداً أو على شكل قروض، وفقاً لأسس وقواعد الإقراض المعتمدة لدى المؤسسة.
- **مشروع إدارة المصادر الزراعية**: ويهدف المشروع إلى تحقيق عدة غايات مثل حفظ التربة والاستخدام الأمثل للأراضي والمصادر المائية المتاحة وتربية الثروة الحيوانية والحد من ظاهرة الفقر في الريف الأردني. ويستهدف هذا المشروع تقديم التمويل لفئة صغار المزارعين والأسر الريفية ذات الدخول المتدنية .
- **برنامج إقراض ذوي الاحتياجات الخاصة من العسكريين**: ويقوم البرنامج بتمويل المشروعات الفردية والجماعية لأعضاء الجمعية الهاشمية من ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية عن طريق تنويع مصادر دخلهم .
- **مشروع تطوير الموارد الزراعية في حوض اليرموك**: ويهدف إلى تقديم القروض لمشاريع تحسين الإنتاج الزراعي ومنع انجراف التربة والمحافظة على المياه بالإضافة إلى تمويل مشاريع أخرى مدرة للدخل.
- **مشروع القرى الصحية**: ويهدف المشروع إلى تعزيز مبادئ الرعاية الصحية الأولية لسكان القرى وتحسين ظروفهم الاجتماعية.

4.4 أهم المشاكل والمعوقات المشتركة التي تواجه المؤسسات الوطنية للتمويل الزراعي في الدول العربية :

- يشير الاستعراض السابق للمؤسسات الوطنية للتمويل الزراعي في الدول العربية إلى أن معظمها يواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءتها في أداء دورها التنموي، والاضطلاع بمهامها الإقراضية والائتمانية ، ومن أهمها ما يلي :
- لا يتم منح القروض في معظم المؤسسات المقرضة وفقا لأسس الكفاءة المالية والاقتصادية، وإنما تعطى في كثير من الأحيان وفق قرارات سياسية وإدارية تكون بعيدة عن أسس التقييم العملي المبنى على دراسات الجدوى المالية والاقتصادية.
- عدم توفر الكوادر المؤهلة والتقنيات الحديثة لدى المؤسسات المقرضة التي تساعد على سرعة الإنجاز وتحسين الأداء.
- عدم استخدام كثير من القروض في الأغراض المخصصة من أجلها، وضعف المتابعة الائتمانية ، وعدم الالتزام بتنفيذ شروط الإقراض في كثير من حالات الإقراض التي تتم ، ويؤدي ذلك في كثير من الحالات إلى التعثر وعدم السداد.

- زيادة حالات التعثر للمشروعات التي يتم تمويلها بسبب ضعف المتابعة الائتمانية وعدم التدقيق في شروط الإقراض، وفى مقدمتها تقديم دراسات جدوى فنية واقتصادية دقيقة لهذه المشروعات، بل إن بعض الدراسات الميدانية أشارت بعدم وجود فعلي لكثير من المشروعات الممولة في بعض الدول.
- ليس هناك تركيز من جانب معظم المؤسسات التمويلية الوطنية على تمويل السلع الرئيسية للأمن الغذائي العربي، حيث تتعامل مع كافة المحاصيل بنفس السياسة الائتمانية.
- تراجع في التخصص الإقراضي للزراعة من جانب بعض هذه المؤسسات، والاتجاه نحو تمويل الأنشطة التجارية والريفية المختلفة والاهتمام بالأنشطة المصرفية الأخرى.
- عدم الاهتمام بالقطاع التعاوني من جانب مؤسسات التمويل الزراعي، ومن ثم تراجع دور التعاونيات في مجال تقديم الخدمات التمويلية والتسويقية للمزارعين، كما هو الحال في مصر وسوريا.
- التركيز من جانب معظم البنوك والمصارف الزراعية على القروض قصيرة الأجل، والتي تنخفض فيها المخاطرة ، وعدم التركيز على القروض المتوسطة والطويلة ، والتي تساعد على خلق طاقات إنتاجية جديدة أو تحسينها وتحسين البنية الأساسية للقطاع الزراعي .
- استمرار مشاكل الضمانات كمعوق لوصول طالبي القروض ، وخاصة صغار المزارعين إلى الخدمات الائتمانية. وتوصي الدراسة في هذا الصدد بأن تغير المؤسسات الإقراضية الزراعية من سياساتها تجاه نوع الضمانات ، باعتباره من العناصر الحاكمة للتمويل الزراعي في غالبية الدول العربية .
- عدم وجود دور واضح لمؤسسات ضمان مخاطر الائتمان الزراعي لتقليل عبء الضمانات على طالبي القروض ممن لا يملكون ضمانات للاقتراض.
- إحجام بعض المؤسسات التمويلية الأخرى خاصة البنوك التجارية عن تقديم القروض والائتمان للزراعة .

في ضوء ما سبق ، فإنه يلزم العمل على تعزيز مشاركة المؤسسات التمويلية الحالية ورفع كفاءتها، بحيث تزداد مساهمتها ودورها في إقراض الأنشطة الزراعية للإسراع في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقة العربية .

5. الاستثمار الزراعي في الدول العربية:

5 ـ 1 واقع الاستثمار الزراعي:

يتسم القطاع الزراعي بضعف الاستثمارات الموجهة إليه بما لا يتناسب مع الأهمية النسبية لقيمة الناتج الزراعي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الدول العربية، خاصة الدول الزراعية الرئيسية.

ومن الملاحظ بوجه عام أن البيانات حول الاستثمارات الزراعية تتسم بالقصور من ناحية ، وعدم التكامل والوضوح من ناحية أخرى، وذلك في غالبية الدول العربية . ووفقاً لما هو متاح من بيانات حول عدد من الدول العربية المنتجة الرئيسية، فإن حجم هذه الاستثمارات يتراوح ما بين 913 مليون، وأقل من 100 مليون دولار، بإجمالي يبلغ نحو 1719 مليون دولار لعشر دول فقط عام 2006م، من بينها : تونس ـ السودان ـ سوريا ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن ، ويصنف القطاع الزراعي في هذه الدول على أنه ذو ثقل من حيث قيمة إنتاجه . وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص قد ساهم بحوالي 686 مليون دولار في هذه الاستثمارات، أي ما يعادل نحو (40 %) منها ، مقابل نحو (46 %) للقطاع الحكومي. وتأتي بقية الاستثمارات من المصادر التمويلية الأخرى، وهي التمويل المشترك (9 %) ، والأجنبي (5 %).

أما بالنسبة للاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة، فإن البيانات المتاحة عنها أكثر ندرة وأقل شمولية من حيث عدد الدول. ولقد تراجعت هذه الاستثمارات بدرجة غير مسبوقة، حيث بلغت قيمتها

عام 2006م حوالي 735.5 مليون دولار لأربع دول فقط هي : الأردن ـ تونس ـ السودان ـ اليمن، تمثل حوالي (11.6 %) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية ، والبالغة نحو 6.3 مليار دولار لإحدى عشرة دولة .

ووفقاً للبيانات المتاحة، اقتصرت الاستثمارات البينية الموجهة لقطاع الزراعة في عام 2009م على دولتين هما الأردن واليمن، وبقيمة تبلغ حوالي 3.7 مليون دولار، تمثل (0.23 %) من الإجمالي، الذي يصل إلى حوالي 1.62 مليار دولار لأربع دول عربية فقط هي: تونس ، ليبيا ، بالإضافة إلى الأردن واليمن.

5 ـ 2 المعالم الرئيسية لسياسات الاستثمار الزراعي:

تشير سياسات الاستثمار في بعض الدول العربية إلى التحيز للحضر دون الريف، وذلك على حساب الزراعة والتنمية الريفية، كما تعكس تلك الاستثمارات الحكومية، مما ترتب عليه ضعف التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي، وضعف البنيات الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة، وغياب أو ضعف التخطيط الاستثماري الزراعي، والقصور في خرائط وفرص الاستثمار في هذا القطاع، وغياب نظم التأمين الزراعي والخدمات المساندة الكفوءة وغيرها من المشاكل والمعوقات التي لا تحفز على توجه القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات الزراعية، وبخاصة المشتركة.

5 ـ 3 الاهتمامات الوطنية والإقليمية والدولية بقضية الاستثمار الزراعي:

حظيت قضايا الاستثمار الزراعي باهتمام على الصعيدين الدولي والإقليمي، واحتلت التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي مكانة وأولوية متقدمة في أجندة الدول والمؤسسات والصناديق الإنمائية ، وذلك في أعقاب أزمة الغذاء العالمية الأخيرة، والمستويات غير المسبوقة التي سجلتها أسعار السلع الغذائية الرئيسية، والقيود التي فرضتها بعض الدول على صادراتها من الغذاء ، وبذلك تأكدت مجدداً، وبعد سنوات طويلة من التراجع، أهمية الاستثمار الزراعي، ولتنعش توجهات الدول العربية لإيلاء المزيد من الاهتمام والعناية بقضايا الاستثمار الزراعي والذي بلغ ذروته لدرجة توجه بعض الدول العربية الزراعية الرئيسية إلى الاستثمار الزراعي في بلدان أخرى غير عربية في العالم ، حيث الوفرة النسبية للموارد الزراعية الطبيعية، وذلك كجزء من سياسات الاستثمار زراعياً لتوفير الغذاء . كما شهد التوجه نحو الاستثمار الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الأرضية والمائية زخماً غير مسبوق في الآونة الأخيرة، وبخاصة في السودان.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية قامت بتطوير أكثر من 70 ألف فدان من الأراضي الزراعية في السودان، وشراء 400 ألف هكتار في باكستان . كما تفاوضت السعودية مع السودان من أجل تنفيذ مشروعات زراعية، إلى جانب استثمار 1.6 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في إندونيسيا . وقامت دولة الكويت بشراء 2.9 مليون هكتار في كمبوديا، كما أنشأت دولة قطر صندوق للاستثمار الزراعي خارج الدولة . وتقوم سلطنة عُمان حالياً بدراسة جدوى قيام شركة قابضة للاستثمار الزراعي داخل أو خارج السلطنة. و ترمي جميع هذه السياسات المستحدثة في الاستثمار الزراعي إلى إنتاج الغذاء لتأمين المواطنين من تداعيات الأزمات الغذائية، التي أصبحت متكررة، وتفادي الوقوع تحت أي ضغوط إذا ما لجأت أي من دول العالم لاستخدام الغذاء كسلاح أو أداة ضغط سياسي أو اقتصادي.

ولقد بدأ هذا الاهتمام بالاستثمار الزراعي على الصعيد العالمي عام 1996م، حيث إحتل مكانة بارزة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي الصادر عن قمة الغذاء العالمي التي عقدت في نوفمبر/ تشرين ثانٍ من ذلك العام، حيث ورد في هذا الإعلان في غير موقع تأكيدات والتزامات من القادة المشاركين في هذا المؤتمر بتبني سياسات تيسير الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والبحوث والبنية الأساسية بغية تحقيق الأمن الغذائي، وتشجيع تخصص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل

تعزيز النظم الغذائية والزراعية والسمكية والحراجية المستدامة، والتنمية الريفية في كل المناطق. وتجددت هذه التعهدات والالتزامات من قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي ، والذي عقد في روما خلال الفترة 16-18 نوفمبر /تشرين الثاني2009 م ، أي في أعقاب أزمة الغذاء العالمية الأخيرة فلقد تضمن الإعلان الصادر عن هذا المؤتمر مجموعة من الالتزامات والإجراءات الصادرة عن القادة، وهي مبنية على خمسة مبادئ ، أطلق عليها:

"مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام ". ومن هذه الالتزامات المعلنة العمل على زيادة الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة في الخطط التي تعدها البلدان بأنفسها للبنى الأساسية الريفية وخدمات الدعم ، بما في ذلك الطرق، ومرافق التخزين، والري، والبنى الأساسية للاتصالات، والتعليم، والدعم التقني، والصحة على سبيل المثال لا الحصر.

وفي موقع آخر من هذا الإعلان تعهد القادة بإحداث تحول حاسم وقاطع نحو زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي في البلدان النامية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وحثوا الأقاليم الجغرافية على زيادة نصيب الزراعة والتنمية الريفية من مصروفات ميزانيات بلدانهم إلى نسبة لا تقل عن (15 %) أسوة بما حدث في " إعلان مابوتو" الصادر عن القادة الأفارقة. ولم يقتصر الاهتمام في ذلك الإعلان على الاستثمار الزراعي، بل تضمن التزاماً بزيادة النصيب المكرس للزراعة والأمن الغذائي من المساعدات الإنمائية الرسمية بناء على طلبات الدول.

وعلى صعيد آخر، فقد نادى منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول " إطعام العالم في عام 2050م"، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أكتوبر / تشرين أول 2009م، إلى إحداث زيادة ملحوظة في الاستثمارات في القطاع الزراعي في البلدان النامية. ولقد أخذ مؤتمر روما 2009 م علماً بهذا النداء.

وفي هذا السياق دعم القادة في نفس المؤتمر التعاون بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات الخاصة، الخارجية والمحلية، في الزراعة والأمن الغذائي في البلدان النامية، ووافقوا على إرساء تشريعات وطنية لتيسير ودعم الاستثمارات الخاصة في الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

وعلى صعيد المنطقة العربية، فإن هناك اهتماماً أيضاً من القادة بقضايا الاستثمار عامة ، والاستثمار الزراعي على وجه الخصوص ، حيث تضمن إعلان الكويت المعنون: « الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي»، والصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في يناير / كانون الثاني 2009م، فقرة عن الاستثمار تنص على الآتي:

«التوجيه بتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي، وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية. »

كما تضمن فقرة أخرى عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي تنص على الآتي:

« العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك، وسرعة تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض 2007م ، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، باعتبارهما من أولويات الأمن القومي العربي. »

ولقد صدر عن هذه القمة برنامج للعمل يُحدد الخطوات التنفيذية لإعلان الكويت، اشتمل على بند خاص بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، تضمن فقرة تنص على الآتي:

«إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب: تشجيع الاستثمار في مشروعات إنتاج السلع الغذائية، لاسيما الحبوب، وعلى نحو خاص في الدول العربية « ذات المزايا النسبية التنافسية " في الإنتاج الزراعي والمشروعات المرتبطة بها. »

كما اشتمل على بند خاص بالاستثمار تضمن فقرة تنص على ما يلي:
لجعل السوق العربية أكثر جذباً للاستثمارات العربية يتطلب ذلك:

- قيام الدول العربية بتهيئة المناخ الاستثماري.
- تعزيز الاستفادة من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الزراعية والصناعية ، وفي البنية الأساسية.
- تعزيز دور محكمة الاستثمار العربية .

وتوصلاً للاهتمام بقضية الاستثمار يتم حالياً إعداد ملف حول قضية الاستثمار في الدول العربية للعرض على القمة الاقتصادية والاجتماعية المقرر عقدها في مطلع العام القادم 2013م بالرياض.

5 ـ 4 صناديق الاستثمار كآلية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي:

إضافة لأهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، تلعب الزراعة دوراً هاماً ومحورياً في النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية. وعلى الرغم من إعادة اكتشاف أهمية تنمية القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر والنمو الاقتصادي، غير أن العديد من الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، ما زالت تواجه مشاكل حادة في مجال توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية، وذلك نتيجة إستراتيجيات التنمية التي لم تأخذ في الاعتبار الاستدامة، والتي طبقت في العقود السابقة، فضلاً عن الصدمات الخارجية، سواء في صورة أزمات اقتصادية أو أزمات غذائية، أو كوارث وغيرها.

وفي ضوء أهمية ودور قطاع الزراعة في التنمية الاقتصادية، فإن المنهجية الشاملة لهذه التنمية في الدول النامية قد طورت منهجية أكثر شمولية لتنمية القطاع الزراعي بناءً على الطلب السوقي على الاستثمار الزراعي في تلك الدول، ومن ثم فإن الحاجة إلى الاستثمار الزراعي أنعشت المنافسة مرة أخرى بعد فترة من التوقف، وأصبحت تعرض مدى واسع من الفرص الاستثمارية لمستثمري القطاعين العام والخاص على امتداد سلسلة القيم الزراعية، وليس فقط الإنتاج أو التسويق.

ومن المتوقع أن يستفيد المستثمرون من الاستثمار في قطاع الزراعة، وبمعدلات متزايدة، لمواجهة الطلب الذي يتوقع زيادته أيضاً على الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى في الأجلين المتوسط والطويل. وتعتبر صناديق الاستثمار وسيلة هامة لتجميع أصول المستثمرين بمختلف أنماطها، وتزويد القائمين على الزراعة برأس المال ، إذ يمكن لهذه الصناديق أن تخلق أو تنشئ محفظة عامة للاستثمار في الزراعة لتحقيق عوائد مالية ، وأيضاً آثاراً تنموية.

وبالنظر إلى احتياجات رأس المال لمختلف القطاعات الزراعية على امتداد سلسلة القيم الزراعية، ومع الأخذ بعين الاعتبار صناديق الاستثمار التي تشتمل على جميع فئات المستثمرين، بما فيهم القطاع الخاص والقطاع العام والمبادرات المشتركة، وأيضاً تضم مختلف الأهداف الاستثمارية ، يمكن القول بأن هناك مدى أو نطاق واسع من صناديق الاستثمار تستهدف مجالات زراعية يمكن إحداثها في الدول النامية ، والدول التي في المرحلة الانتقالية من النمو الاقتصادي ، والتي من بينها العديد من الدول العربية.

وتشير الدراسات إلى اتجاه تصاعدي واضح لإقامة صناديق الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ووفقاً للبيانات المتاحة حتى عام 2009م، هناك (31) صندوقاً استثمارياً زراعياً. ومن حيث التوزيع الجغرافي ، تتركز غالبية هذه الصناديق في إفريقيا جنوب الصحراء ، كما يوجد أيضا تركز عددي للصناديق التي تعمل على نطاق شامل (عالمي)، إضافة لعدد محدود منتشر في دول العالم.

ويمكن تقسيم هذه الصناديق، وفقاً لمجموعة معايير منها على سبيل المثال:

- حجم رأس المال.
- أدوات الاستثمار.
- الفئة المستهدفة التي يخدمها الصندوق.
- الهيكل التنظيمي والتشغيلي.
- الأداء المالي.

ويبلغ رأس المال الأساسي المستهدف الإجمالي للصناديق المذكورة نحو 4.0 مليار دولار، بخلاف خطوط للتمويل متناهية الصغر، وصندوق للمضاربة ضمن هذه الصناديق. وتجدر الإشارة إلى أن صناديق المشاركة (الأسهم) تمثل النصيب الأكبر من هذه الآلية التمويلية للاستثمار الزراعي، سواء من حيث العدد ورأس المال الأساسي. ومن ناحية أخرى ، فإن حوالي ثلث الصناديق التي تم إنشاؤها في الثلاث سنوات الأخيرة ممولة من رأس مال خاص، مما يعكس تزايد اهتمام مستثمري القطاع الخاص بالزراعة.

ومن الواضح أنه كان لأزمة الغذاء الأخيرة والأزمة المالية والاقتصادية الحالية انعكاسات إيجابية على الاستثمار في القطاع الزراعي، على عكس آثارها على القطاعات الأخرى. كما أنه يمكن القول بأن صناديق الاستثمار الزراعية يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في الإسراع من تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية، في ضوء ما حققته من نتائج إيجابية في الدول النامية التي اتجهت إلى هذه المنهجية أو الآلية لتجميع الأصول الرأسمالية الخاصة لصالح الاستثمار الزراعي. وتشير الدراسات إلى أن مثل هذه الصناديق يمكن أن تساهم أيضا في النمو، وزيادة الإنتاجية والحد من الفقر ، ومن ثم إحداث تنمية مستدامة.

وبالنسبة للتجربة العربية في هذا المضمار، فإن العدد المذكور يتضمن ثلاثة صناديق استثمار أنشئت في دولتين عربيتين، هما مصر والمغرب . ففي مصر أنشئ عام 2006م أول صندوق استثمار باسم صندوق حورس للغذاء والأعمال الزراعية برأسمال 50 مليون دولار، وهو صندوق مشاركة يستهدف تصنيع الغذاء، ويشارك في الصندوق (10) مستثمرين من القطاعين العام والخاص ،والشركات التي عادة ما تصدر إلى الأسواق الأوروبية.

وفي المغرب أنشئ ثاني صندوق استثمار عام 2007م باسم«Olea Capital Fund» ، يعنى بصناعة الزيتون، وبرأس مال يبلغ (1.8) مليار درهم، أي ما يعادل 225.3 مليون دولار، ويساهم فيه 3 شركاء رئيسيين.

أما الصندوق الثالث، فأنشئ في مصر عام 2008م باسمFood UNIDO & Agribusiness Equity Fund، برأسمال قدره 500 مليون دولار. وتقوم فكرة هذا الصندوق على خفض خسائر ما بعد الحصاد في مصر العليا (صعيد مصر)، والتي قد تصل إلى (70 %) ، وهو صندوق مشاركة.

وأخذاً بعين الاعتبار نجاح صناديق المشاركة بين القطاع العام والخاص، أو ما يطلق عليه الشراكة العامة ـ الخاصةPublic-Private Partnership (PPP) ، فإن دور الحكومات والمانحين الدوليين في صناديق الاستثمار الزراعي يجب أن يكون محل اعتبار، كما يجب أن تكون قضايا الاستثمار الزراعي محل دراسة متعمقة من قبل كافة الأطراف، وفي مقدمتها الاتحادات العربية النوعية المتخصصة التي تضم رجال الأعمال والمستثمرين من القطاع الخاص ، وذلك بغرض تحفيز الاستثمارات في الزراعة، وتشجيع قيام صناديق الاستثمار، وصياغة السياسات والنظم المؤثرة في الإنتاج الزراعي، وتطوير البيئة القانونية للاستثمار، إضافة لتحسين مناخ الاستثمار .

6. أوضاع الأمن الغذائي العربي الراهنة والمتوقعة:

1.6 تمهيد:

على الرغم من كثرة المشاكل والأزمات التي يعاني منها العالم العربي هذه الأيام ، سواء اقتصادية أو سياسية، إلاّ أن بعضها أصبح يطغى على غيره ويحظى بقدر أكبر من العناية والاهتمام ، ولكن مشكلة الغذاء قد طفت على السطح في الآونة الأخيرة بشكل واضح ، إلاّ أنه من الإنصاف أن نذكر أن مشكلة الغذاء ليست حديثة وإنما هي أقدم من ذلك طالما إنها تعتبر نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الطبيعية من ناحية وبين السكان من ناحية أخرى .

وتؤكد أوضاع الزراعة والأمن الغذائي في الوطن العربي، تفاقم العجز والأزمات الغذائية المزمنة التي تعاني منها غالبية الدول العربية، بالإضافة لتكرار الأزمات الغذائية الاقتصادية العالمية، على أن المرحلة القادمة تحتاج لمصدر مستقر وقادر على تقديم أنماط المساعدات الغذائية الخاصة بالأزمات الغذائية القطرية المزمنة، ويعمل كآلية عربية لضمان تأمين الإمكانات والموارد الكافية للتحوط للأزمات الغذائية العالمية أو القطرية الطارئة، ودعم الدول العربية للتصدي لآثارها وتداعياتها السلبية وبخاصة في الدول الأكثر تضرراً، وفي المناطق والتجمعات السكانية والفئات الحساسة الأكثر تأثراً وتضرراً، إضافة إلى مساهماته في دعم الجهود التنموية القطرية للنهوض بالقطاعات الزراعية، باعتبارها المصدر الرئيسي للغذاء، سواء في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، أو في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

2.6 أوضاع الأمن الغذائي العربي الراهنة:

1.2.6 إنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية في الدول العربية:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (2-9) إلى متوسط إنتاج مجموعات الغذاء النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م)، ومن الجدول يتضح ما يلي:

1.1.2.6 الإنتاج النباتي:

أ. مجموعة محاصيل الحبوب:

تعتبر محاصيل الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الوطن العربي ، بل في العالم بأكمله. وقد بلغ إنتاج الحبوب حوالي 52 مليون طن كمتوسط للفترة (2008-2010م) ، وبنسبة زيادة تعادل نحو (29.5 %) عن متوسط الفترة (1990-1992م) ، كما ازدادت المساحة المزروعة بالحبوب من 28.1 مليون هكتار كمتوسط للفترة (1990-1992م)، إلى 28.37 مليون هكتار في متوسط الفترة (2008-2010م). وتأتي هذه الزيادة إدراكاً من الوطن العربي بأهمية وخطورة مشكلة الحبوب، وبالتالي ضرورة العمل على مواجهتها.

وتضم مجموعة محاصيل الحبوب المزروعة في الوطن العربي بشكل رئيسي كلاً من القمح والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير، حيث تمثل الرقعة المزروعة بهذه المحاصيل مجتمعة نحو28.23 مليون هكتار ، وهي بذلك تمثل نحو (39.7 %) من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي . وتتباين هذه المساحة فيما بين الدول العربية ، وتعتبر الجزائر والسودان وسوريا والعراق ومصر والمغرب من أهم

الدول العربية في إنتاج الحبوب ، حيث تمثل نحو (90.6 %)، (87.7 %) من إجمالي مساحة وإنتاج الحبوب في الدول العربية ، وذلك كمتوسط للفترة (2007ـ2009م). وتجدر الإشارة إلى التطور الملحوظ في المساحة المزروعة بالحبوب في المغرب، وإلى التراجع الواضح في السودان.

جدول رقم (2ـ9): تطور إنتاج المجموعات والسلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي بالألف طن خلال الفترة (1990ـ2010م):

الفترة المجموعات الغذائية	متوسط الفترة 1990ـ1992م	متوسط الفترة 2000ـ2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008ـ2010م	التغير (%)
جملة الحبوب	40085.5	43998.4	9.8	51919	29.5
القمح والدقيق	19394.9	20582.9	6.1	24077	24.1
البطاطس	5252.9	7311.0	39.2	11247	114.1
جملة البقوليات	1291.7	1367.2	5.8	1276	1.2ـ
جملة الخضر	26602.1	39231.9	47.5	53832	102.4
جملة الفاكهة	18554.7	27352.9	47.4	30735	65.6
جملة السكر مكرر	1996.6	2609.8	30.7	2676	34.0
الزيوت النباتية	1061.5	1647.0	55.2	1683	58.5
إجمالي اللحوم	3413	6552.6	91.9	7874	130.7
اللحوم الحمراء	2362	3883.4	64.4	4890	107.0
اللحوم البيضاء	1051	2669.2	154.0	2984	183.9
الأسماك	1927.4	3300.6	71.2	3879	101.3
الألبان ومنتجاتها	12869	19770	53.6	26122	103.0
البيض	866	1223.7	41.3	1507	74.0

المصدر: 1ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية «التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين (2005ـ 2025) ، أغسطس 2007.
2ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، مجلدات 14، 22 ، 23.
3ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي، 2010م.

ونظراً لاتساع الرقعة بالدول العربية وامتدادها الجغرافي الكبير فإنها تنتج سبعة من محاصيل الحبوب الثمانية، إلاّ أنه، وكما يتضح من الشكل رقم (1) يعتبر القمح أهم محاصيل الحبوب ، حيث يمثل (48.6 %) من إجمالي إنتاج الحبوب بالدول العربية ، تليه الذرة الشامية(15.7 %)، ثم الأرز(12.9 %)، ثم الشعير (11.5 %)، وأخيرا الذرة الرفيعة والدخن (11.3 %)، وذلك كمتوسط للفترة (2008ـ2010م).

شكل رقم (1): الأهمية النسبية للمساحة والإنتاج من محاصيل الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة (2008-2010)

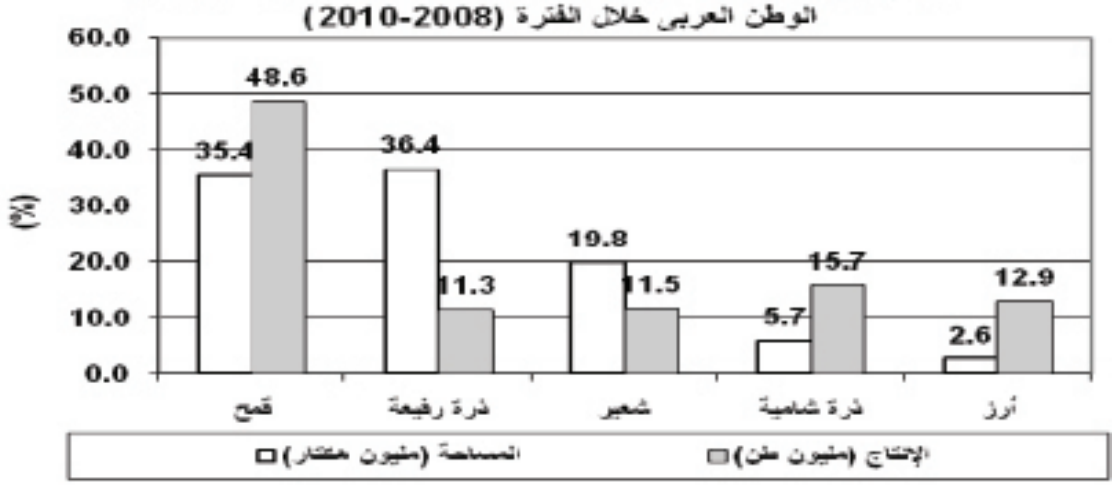

وتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض إنتاجية محاصيل الحبوب بالدول العربية، وهذا النقص في الإنتاجية، رغم سلبيته ، إلاّ أنه يعني أن أمام الدول العربية فرصة كبيرة لزيادة الإنتاج الكلي من الحبوب من خلال الارتقاء بالإنتاجية والوصول بها إلى المتوسطات العالمية ، وهذا بلا شك يحتاج إلى برامج حديثة لزيادة الإنتاجية ، وهو ما يتطلب معه توفير تمويل كبير لهذه البرامج. فإذا ما تحقق ذلك يمكن الارتقاء بمتوسط ما يخص الفرد من الحبوب إلى المتوسط العالمي ، بما يمثل خطوة كبيرة نحو تحقيق الأمن الغذائي.

ب. مجموعة محاصيل البقول:

على الرغم من تزايد إنتاج البقوليات من نحو 1292 ألف طن كمتوسط للفترة (1990-1992م) إلى نحو 1367 ألف طن كمتوسط للفترة (2000-2002م)، إلاّ أنه عاود الانخفاض في الفترة الثالثة (2008-2010م) وبلغ نحو 1276 ألف طن، منخفضاً بنسبة (1.2 %) عن متوسط الفترة (1990-1992م) ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الإنتاجية الهكتارية لهذه المجموعة من المحاصيل في آخر ثلاث سنوات ، وبصفة خاصة في كل من الأردن وتونس والسودان والعراق، بالإضافة إلى ثباتها في مصر والصومال وموريتانيا واليمن.

وتضم مجموعة محاصيل البقول المزروعة في الوطن العربي بشكل رئيسي كلاً من: الفول الجاف والفاصوليا الجافة والبازلاء الجافة والعدس والحمص ، حيث بلغت الرقعة المزروعة بهذه المحاصيل مجتمعة نحو 1.31 مليون هكتار، وهي بذلك تمثل نحو (1.85 %) من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي .

وتعتبر الجزائر والسودان وسوريا والصومال ومصر والمغرب من أهم الدول العربية في إنتاج البقوليات ، حيث تمثل نحو (77 %) من كل من إجمالي مساحة وإنتاج البقول في الدول العربية وذلك كمتوسط للفترة (2007-2009م). وتجدر الإشارة إلى إمكانية التوسع بالمساحات المزروعة بالبقوليات بالأراضي السودانية ؛ نظراً لارتفاع الإنتاجية بهذه الأراضي.

ج. مجموعة الزيوت النباتية:

هناك تطور ملحوظ في إنتاج الزيوت النباتية بالوطن العربي - على الرغم من ثباته النسبي في العشر سنوات الأخيرة- حيث بلغ حوالي 1.65 ، 1.68 مليون طن كمتوسط للفترتين (2000-2002م) ، (2008-2010م) وبنسبة زيادة تقدر بنحو (55.2 %)، (58.5 %) مقارنة بمتوسط الفترة (1990-1992م).

وتبلغ المساحة المزروعة بالبذور الزيتية في الوطن العربي نحو 6.85 مليون هكتار تعادل (9.63 %) من إجمالي المساحة المزروعة بالوطن العربي كمتوسط للفترة (2007-2009م). وعلى الرغم من الزيادات المتحققة في إنتاج الزيوت النباتية بالدول العربية إلاّ أنها تعتبر منخفضة مقارنة بالاحتياجات المطلوبة.

ويتركز إنتاج البذور الزيتية في كل من تونس والسودان ومصر والمغرب، حيث تمثل نحو (77.7 %)،(63.4 %) من إجمالي مساحة وإنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي، ومن الملاحظ انخفاض الأهمية النسبية للإنتاج عنها بالنسبة للمساحة، وفى هذا إشارة إلى انخفاض مستويات إنتاجية محاصيل البذور الزيتية في الوطن العربي ؛ ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن معظم الإنتاج يتم في الزراعات البعلية التقليدية. هذا وتجدر الإشارة إلى انخفاض المساحة في كل من سوريا ولبنان ومصر، وزيادتها في كل من ليبيا والمغرب.

د. مجموعة محاصيل الخضر:

على النقيض من المجموعات الغذائية الأخرى، لا يبدو أن الدول العربية تواجه مشكلة فيما يتعلق بالخضر، بل أن لديها إمكانيات كبيرة لزيادة معدلات ما يخص الفرد من معظم أنواع الخضر ويؤكد ذلك التطور الملحوظ في إنتاج الخضر بالوطن العربي، حيث بلغ حوالي 39.2 ، 53.8 مليون طن كمتوسط للفترتين (2000-2002م) ، (2008-2010م) وبنسبة زيادة تقدر بنحو (47.5 %)، (102.4 %) مقارنة بمتوسط الفترة (1990-1992م).

وتبلغ المساحة المزروعة بالخضر نحو 2.48 مليون هكتار تعادل (3.48 %) من إجمالي المساحة المزروعة بالوطن العربي كمتوسط للفترة (2007-2009م) . وتعتبر الجزائر والعراق ومصر والمغرب من أهم الدول العربية في إنتاج الخضر، حيث تمثل نحو (65.6 %)،(68.5 %) من كل من إجمالي مساحة وإنتاج الخضر في الدول العربية وذلك كمتوسط للفترة (2007-2009م). وتجدر الإشارة إلى التراجع الملحوظ بالمساحات المزروعة بالخضر في العراق، وزيادة هذه المساحات في كل من السودان ومصر.

كما بلغ إنتاج البطاطس حوالي 11.28 مليون طن، في متوسط الفترة (2008-2010م) ، وهو بذلك يصل إلى أكثر من ضعف - (114.1 %) - ما كانت عليه في الفترة (1990-1992م). وتعتبر الجزائر وسوريا ومصر والمغرب من أهم الدول المنتجة للبطاطس بالوطن العربي، حيث تمثل نحو (67 %)، (72.5 %) من إجمالي المساحة والإنتاج على التوالي في الفترة 2007-2009م.

هـ. مجموعة محاصيل الفاكهة:

بلغ إنتاج الفاكهة حوالي 27.3 ، 30.7 مليون طن كمتوسط للفترتين (2000-2002م) ، (2008-2010م) بنسبة زيادة تقدر بنحو (47.4 %)، (65.6 %) مقارنة بمتوسط الفترة (1990-1992م).

وتبلغ المساحة المزروعة بالفاكهة نحو 4.19 مليون هكتار تعادل (5.88 %) من إجمالي المساحة المزروعة كمتوسط للفترة (2007-2009م). ويتركز إنتاج الفاكهة في كل من الجزائر وسوريا ومصر والمغرب، حيث تمثل نحو (60 %) ، (65 %) من إجمالي مساحة وإنتاج الفاكهة بالوطن العربي على الترتيب. هذا وتجدر الإشارة إلى الزيادة الملحوظة في مساحة الفاكهة في كل من السعودية وسوريا ومصر.

و. إنتاج السكر:

بلغ إنتاج السكر حوالي 2.61 ، 2.68 مليون طن كمتوسط للفترتين (2000ـ2002م) ، (2008ـ2010م) وبنسبة زيادة تقدر بنحو (30.7 %)، (34 %) مقارنة بمتوسط الفترة (1990ـ1992م).

ويقدر متوسط إنتاج السكر السنوي خلال الفترة (2008ـ 2010 م) بنحو 2.68 مليون طن استخرجت من (24.9 مليون طن من قصب السكر و83.8 مليون طن من الشمندر السكري). ويبلغ متوسط إنتاجية قصب السكر بالوطن العربي نحو 107.6 طن للهكتار، وينتج بصفة رئيسية في كل من مصر والسودان، وبنسبة (67 %) و(24.3 %) على التوالي من إنتاج الوطن العربي. أما الشمندر السكري فينتج بصفة رئيسية في مصر والمغرب وسوريا بنسب تبلغ (54.2 %)، (32.5 %)، (12.7 %) على التوالي وذلك كمتوسط للفترة (2008ـ2010م).

2.1.2.6 الإنتاج الحيواني ومنتجاته:

أ. إنتاج اللحوم:

تتسم الثروة الحيوانية في الوطن العربي با نخفاض إنتاجيتها من اللحوم والألبان؛ حيث أن النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية يعتمد على النظام الرعوي التقليدي في مراع ضعيفة الإنتاج تعاني من الرعي الجائر ، وهي بذلك بحاجة إلى تأهيل وتطوير، ولذلك فإن حجم المنتَج من اللحوم الحمراء والألبان لا يتناسب مع حجم القطيع العربي من الحيوانات المزرعية، والذي يقدر عام 2010 م بنحو 387 مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل، ويعتبر تدهور المراعي وزيادة الحمولة عليها، وشح الميزانيات المخصصة للإنفاق على بحوث تحسين سلالات الحيوانات الزراعية والاهتمام بها، وضعف الموارد المخصصة للاستثمار في البحث العلمي عامة من أهم محددات تطوير الثروة الحيوانية بالوطن العربي[1].

يحصل العالم العربي على حاجته من اللحوم من مصدرين رئيسيين، أحدهما اللحوم الحمراء (60 %) وتشمل: الأبقار والجاموس ، والأغنام والماعز ، والثاني هو اللحوم البيضاء(40 %)، وتشمل الدواجن وغيرها.

حقق الوطن العربي تقدماً كبيراً في إنتاج اللحوم ، إذ زاد بنحو (130.7 %) في متوسط الفترة (2008ـ2010م) مقارنة بالفترة (1990ـ1992م) ، وتعتبر اللحوم البيضاء المصدر الرئيسي لهذه الزيادة حيث زادت بنحو (183.9 %) ، بالمقارنة بنحو (107 %) بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء وذلك فيما بين الفترتين السابق ذكرهما. وهذا يعني توجه الأقطار العربية بدرجة أكبر نحو اللحوم البيضاء لسد العجز الذي تعانيه ، وهو الأسلوب الذي سوف يتبع في المستقبل المنظور ، وذلك لارتفاع أسعار اللحوم الحمراء لطائفة كبيرة من السكان، إلاّ أن ذلك يعني اعتماداً أكثر على الحبوب وكذلك فول الصويا والتي من المعلوم أن إنتاجها في الوطن العربي يعاني عجزاً.

ويتركز إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي بصفة رئيسية في السودان (41.6 %) ، ومصر (17.4 %) ، وذلك كمتوسط الفترة (2007ـ2009م). أما بالنسبة للحوم البيضاء فتتركز في ثلاث دول وتأتي مصر في المقدمة (21.1 %)، تليها السعودية (19.3 %)، ثم المغرب (14.3 %).

1 بهجت محمد أبو النصر (دكتور)، (دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية) ، مرجع سابق.

بـ إنتاج الأسماك:

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة بالوطن العربي لإنتاج الأسماك ، إلا أن هذا الإنتاج لا يزال متواضعا على الرغم من تحقيقه الاكتفاء الذاتي. وقد زاد إنتاج الأسماك بنحو (71.2 %)، (101.3 %) في الفترتين (2000ـ2002م)،(2008ـ2010م) مقارنة بالفترة (1990ـ1992م). وتعتبر مصر والمغرب وموريتانيا أكبر الأقطار العربية صيداً للأسماك ، حيث يمثلون نحو (73 %) من جملة إنتاج الأسماك بالوطن العربي خلال الفترة (2007ـ2009م).

ويواجه قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي معوقات عديدة كمحدودية الاستثمارات الموجهة لتطويره، وعدم توفر البيانات والمعلومات حول المخزونات السمكية أو عدم دقتها، والصيد الجائر والاستغلال غير الرشيد للثروة السمكية، وسيادة نظم الصيد التقليدية لدى صغار الصيادين الذين يشكلون نحو (80 %) من جملة العاملين في قطاع الصيد، بالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية والخدمات المساندة اللازمة للقطاع[1].

ج. إنتاج الألبان ومنتجاتها:

ازداد إنتاج الألبان ومنتجاتها بنحو (53.6 %)، (103 %) في الفترتين (2000ـ2002م)،(2008ـ2010م) مقارنة بالفترة (1990ـ1992م). وتعتبر السودان ومصر وسوريا والمغرب والجزائر والسعودية من أكبر الأقطار العربية إنتاجاً للألبان ومنتجاتها، حيث بلغت جملة إنتاجهم نحو (75.8 %) من جملة إنتاج الألبان بالوطن العربي للفترة (2007ـ2009م).

ويلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في إنتاجية الرأس من الماشية المنتجة للألبان من دولة إلى أخرى، وهذا يوضح أن العبرة ليست بعدد رؤوس الماشية، ولكن بالسلالة وظروف الإنتاج التي تهيئ تحقيق إنتاجية عالية ، ومن ثم فإن الارتقاء بالإنتاج الكلي يمكن تحقيقه أساسا من خلال تحسين السلالات وتوفير ظروف إنتاج مناسبة.

د. إنتاج البيض :

ازداد إنتاج البيض بنحو (41.3 %)، (74 %) في الفترتين (2000ـ2002م)،(2008ـ2010م) مقارنة بالفترة (1990ـ1992م). ويمثل مصر والجزائر والمغرب والسعودية وسوريا نحو (68.8 %) من جملة إنتاج البيض بالوطن العربي كمتوسط للفترة (2007ـ2009م).

6ـ2ـ2 تجارة مجموعات الغذاء الرئيسية في الدول العربية:

تعاني الدول العربية من عجز مزمن ومتزايد في ميزانها التجاري الغذائي ، وقد تفاقم هذا العجز بفعل ارتفاع الأسعار في أثناء أزمة الغذاء عام 2008م، ومعاودتها للارتفاع مرة أخرى في عام 2010م ، ومن خلال بيانات الجدولين رقمي (10ـ2)،(11ـ2) يتبين أن هذا العجز قد بلغ حوالي 10.17، 14.21 ، 36.04 مليار دولار ، كمتوسط للفترات (1990ـ1992م) ، (2000ـ2002م)، (2008ـ2010م) على التوالي.

6ـ2ـ2ـ1 الصادرات الغذائية العربية :

يشير جدول رقم (10ـ2) إلى تطور كمية وقيمة صادرات المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990ـ2010م)، ومنه يتبين ما يلي:

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية « أوضاع الأمن الغذائي العربي» ، 2010م.

- على الرغم من تزايد كمية وقيمة الصادرات الغذائية العربية خلال العقدين الأخيرين، إلاّ أن هذه الزيادة لم تتحقق إلاّ خلال الفترة (2008ـ2010م)، حيث بلغ متوسط كمية الصادرات من المجموعات الغذائية حوالي 6 ، 7.4 ، 16.3 مليون طن ، يبلغ متوسط قيمتها 3.07 ، 3.3 ، 11.9 مليون دولار خلال الفترات (1990ـ1992م) ، (2000ـ2002م) ، (2008ـ2010م) على التوالي.

- على الرغم من اتجاه متوسط كمية وقيمة صادرات الخضر والفاكهة نحو الانخفاض ، إلاّ أنهما يظلان أهم الصـادرات الغذائية العربية ، حيث مثلا نحو (38 %) ، (42 %) ، ونحو (35.4 %)،(35.9 %) من كمية وقيمة الصادرات الغذائية العربية خلال الفترتين (1990ـ 1992م)، (2008ـ2010م) على التوالي.

جدول رقم (2-10): تطور صادرات المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م):

الفترة	الكمية (ألف طن)				القيمة (مليون دولار)				
المجموعات الغذائية	متوسط الفترة 1990-1992م	متوسط الفترة 2000-2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008-2010م	التغير (%)	متوسط الفترة 1990-1992م	متوسط الفترة 2000-2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008-2010م	التغير (%)
جملة الحبوب	1956.8	1921	-1.8	1765	-9.8	311.0	379	21.9	767	146.6
القمح والدقيق	1442.1	758	-47.4	958	-33.6	164.6	132	-19.8	322	95.6
البطاطس	469.2	409	-12.8	752	60.3	149.9	81	-46.0	267	78.1
جملة البقوليات	63.8	89	39.5	218	241.7	39.9	51	27.8	198	396.2
جملة الخضر	993.7	1557	56.7	3632	265.5	418.5	520	24.3	2064	393.2
جملة الفاكهة	1271.4	1591	25.1	3183	150.4	669.5	709	5.9	2191	227.3
جملة السكر	218.1	158	-27.6	1489	582.7	90.8	47	-48.2	643	608.1
الزيوت النباتية	179.2	402	124.3	835	366.0	285.7	368	28.8	1445	405.8
اللحوم الحمراء	15	20	33.3	44	193.3	33	39	18.2	81	145.5
اللحوم البيضاء	14	24	71.4	84	500.0	21	33	57.1	148	604.8
الأسماك	481.4	613	27.3	927	92.6	962.2	789	-18.0	2443	153.9
الألبان ومنتجاتها	298.5	570	91.0	3353	1023.3	57.8	232	301.4	1545	2573.0
البيض	21	14	-33.3	38	81.0	34	14	-58.8	70	105.9
الإجمالي	5982.1	7368		16320		3073.3	3262		11862	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (2-11): تطور واردات المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م).

الفترة	الكمية (بالألف طن)					القيمة (بالمليون دولار)				
المجموعات الغذائية	متوسط الفترة 1990-1992م	متوسط الفترة 2000-2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008-2010م	التغير (%)	متوسط الفترة 1990-1992م	متوسط الفترة 2000-2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008-2010م	التغير (%)
جملة الحبوب	29487.5	49341	67.3	59139	100.6	5038.9	7723	53.3	22635	349.2
القمح والدقيق	14482.6	24620	70.0	28961	100.0	2205.2	3915	77.5	10805	390.0
البطاطس	586.1	523	10.8-	835	42.5	185.4	188	1.4	422	127.6
جملة البقوليات	518.9	936	80.4	1168	125.1	269.9	422	56.4	932	245.3
جملة الخضر	1492.0	1828	22.5	2347	57.3	545.3	750	37.5	939	72.2
جملة الفاكهة	1373.5	2608	89.9	3374	145.6	636.4	1162	82.6	2274	257.3
جملة السكر	3576.9	5188	45.0	9209	157.5	1482.7	1344	9.4-	3531	138.1
الزيوت النباتية	2506.9	2656	5.9	4466	78.1	1469.1	1426	2.9-	5130	249.2
اللحوم الحمراء	411	497	20.9	709	72.5	660	914	38.5	2187	231.4
اللحوم البيضاء	411	661	60.8	1592	287.3	548	694	26.6	2805	511.9
الأسماك	204.8	435	112.4	616	200.8	226.9	494	117.7	1339	490.1
الألبان ومنتجاتها	8817.2	9243	4.8	12455	41.3	2071.0	2261	9.2	5360	158.8
البيض	53.5	70.4	31.6	170	217.7	107	96	10.3-	345	222.4
الإجمالي	49439.7	73986		96080		13240.6	17474		47899	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

تراجع أهمية صادرات الحبوب في إجمالي الصادرات الغذائية العربية ، حيث تراجع متوسط نصيبها في الكمية من نحو (32.7 %) إلى (10.8 %) ، انخفض على أثرها نصيبها في القيمة من (10.1 %) إلى (6.5 %) خلال الفترتين (1990-1992م)، (2008-2010م) على التوالي. وفى المقابل وعلى الرغم من أن صادرات الأسماك مثلت نحو (8 %) من كمية الصادرات الغذائية العربية ، إلا أنها تمثل نحو(31.3 %) من القيمة، وربما يرجع ذلك إلى أن الدول العربية تقوم بتصدير الأصناف الفاخرة من الأسماك مرتفعة الثمن. إلاّ أن هذه الأهمية تراجعت بنحو (5.7 %)، (20.6 %) لكل من الكمية والقيمة خلال الفترة (2008-2010م) مقارنة بالفترة (1990-1992م).

نمو قيمة الصادرات بدرجة أكبر من الكمية ؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة لأزمة الغذاء التي حدثت عام 2008م، فعلى سبيل المثال على الرغم من انخفاض كمية صادرات الحبوب (أغلبها قمح ودقيق) من 1.96 إلى 1.76 مليون طن فيما بين الفترتين (1990-1992م) ، (2008-2010م)، إلاّ أن قيمة الصادرات ارتفعت من 311 ، إلى 767 مليون دولار خلال نفس الفترتين على التوالي.

تزايد بصورة ملحوظة نصيب كمية صادرات الألبان ومنتجاتها من نحو (5 %) إلى (20.5 %) خلال الفترتين (1990-1992م) ، (2008-2010م)، ونتيجة لهذه الزيادة ارتفع نصيبها في القيمة من (2 %)، إلى (13 %) خلال نفس الفترتين السابقتين، وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع الإنتاج من الألبان خلال هذه الفترة.

6-2-2-2 الواردات الغذائية العربية :

تعتبر الدول العربية في معظمها دولاً مستوردة لسلع الغذاء الرئيسية . ويشير جدول رقم (2-11) إلى تطور كمية وقيمة واردات المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م)، ومنه تستخلص النتائج التالية:

- اتجاه متوسط كمية الواردات العربية من جميع المجموعات والسلع الغذائية العربية - باستبعاد البطاطس - نحو الزيادة في الفترات (2000-2002م)، (2008-2010م) مقارنة بالفترة (1990-1992م)، وبنسب تتراوح ما بين (4.8 %)، (112.4 %) في الفترة الثانية ، و(41.3 %)، (287.3 %) في الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولى. وينطبق الوضع على قيمة الواردات- باستثناء قيمة واردات السكر والزيوت والبيض في الفترة الثانية فقط - وبنسب تتراوح ما بين (9.2 %)، (117.7 %) في الفترة الثانية ، و(72.2 %) ، (511.9 %) في الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولى. ويتضح من هذه النسب تفاقم قيمة فاتورة الغذاء في السنوات الأخيرة، وهو ما ينذر بأزمة حقيقية تواجه الدول العربية، وبخاصة ذات الموارد المالية المحدودة. ويزداد الوضع سوءاً مع احتمالات تكرار الأزمات الاقتصادية والغذائية مرة أخرى.
- تعتبر الحبوب أهم الواردات الغذائية العربية ، حيث تمثل نحو (59.6 %)،(61.6 %) ، ونحو (37.5 %)،(47.3 %) من إجمالي كمية وقيمة الواردات الغذائية العربية خلال الفترتين الأولى والثالثة على التوالي ، تليها الألبان ومنتجاتها ، حيث تمثل نحو(17.8 %)، (13 %) ، ونحو (15.4 %)، (11.2 %) خلال نفس الفترتين.
- على الرغم من أن مجموعة الزيوت تمثل (5 %) من إجمالي كمية الواردات ، إلاّ أنها تمثل (11 %) من إجمالي قيمة الواردات ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار محاصيل هذه المجموعة نظراً لانخفاض المعروض منها لاستخدامه في الوقود الحيوي من قبل الدول المصدرة. وينطبق الوضع بالنسبة لمجموعة اللحوم ، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار الأعلاف الحيوانية.

3.2.6 المتاح للاستهلاك من مجموعات الغذاء الرئيسية في الدول العربية:

يعرف المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية على أنه مجموع الإنتاج المحلي مطروحاً منه الصادرات ومضافًا إليه الواردات، وبفرض عدم وجود تغير في المخزون. وتوضح بيانات الجدول رقم (2.12) متوسط المتاح للاستهلاك من إجمالي السلع والمجموعات الغذائية النباتية والحيوانية، وكذلك متوسط نصيب الفرد منها في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م) ، ومنه يتضح ما يلي :

1.3.2.6 المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية النباتية:

- تزايد متوسط المتاح للاستهلاك من الحبوب بنسبة (35.2 %)، (61.6 %)، خلال الفترتين (2000-2002م)، (2008-2010م) على التوالي مقارنة بالفترة (1990-1992م) ، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلاّ أن متوسط نصيب الفرد لم يزدد بنفس المعدلات بل ظل ثابتاً خلال العشر سنوات الأخيرة (3.14 كجم/ سنة) ، وهو ما يعني زيادة السكان بمعدلات أعلى من الزيادة في المتاح للاستهلاك. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الحبوب والدقيق حوالي 313.3 كجم/ سنة تعادل نحو (33.7 %) من إجمالي الغذاء الذي يحصل عليه الفرد كمتوسط للفترة (2008-2010م). ويعتبر القمح والدقيق أهم مجموعات الحبوب، حيث تمثل نحو (47.6 %) من المتاح للاستهلاك من إجمالي الحبوب، كما يُمد القمح والدقيق جسم الإنسان بنحو (46.4 %) من السعرات الحرارية و نحو (53.7 %) من البروتين و نحو (12.8 %) من الدهون وذلك من إجمالي متوسط نصيب الفرد في اليوم وفقاً لبيانات عام 2010م[1].
- تزايد متوسط المتاح للاستهلاك من البقوليات بنسبة (26.8 %)، (27.4 %)، خلال الفترتين (2000-2002م)، (2008-2010م) مقارنة بالفترة (1990-1992م) ، وعلى الرغم من هذه الزيادة ، إلاّ أن متوسط نصيب الفرد انخفض بنحو (0.6 %)، (16.9 %) على الترتيب مقارنة بالفترة (1990-1992م)، ويرجع ذلك لانخفاض الإنتاج من البقوليات في الوطن العربي ؛ كنتيجة لتراجع المساحات المزروعة بكل من السودان وسوريا ومصر . ويمثل ما يحصل عليه الفرد من البقوليات نحو (0.7 %) من إجمالي الغذاء الذي يحصل عليه كمتوسط للفترة (2008-2010م).
- تزايد متوسط المتاح للاستهلاك من الخضر- كنتيجة لزيادة الإنتاج حيث وصل إلى حوالي 52.5 مليون طن في الفترة (2008-2010م) وبزيادة نحو (94 %) عن الفترة (1990-1992م)، وكنتيجة لهذه الزيادة ، ارتفع متوسط نصيب الفرد من حوالي 118.7 كجم/ سنة في الفترة (1990-1992م)، إلى نحو 150 كجم/ سنة في الفترة (2008-2010م)، ويمثل ما يحصل عليه الفرد من الخضر نحو (16.1 %) من إجمالي الغذاء الذي يحصل عليه كمتوسط للفترة (2008-2010م) .
- تزايد متوسط المتاح للاستهلاك من مجموعة الفاكهة ، وبنسبة زيادة تقدر بنحو (52.1 %)، (65.8 %) خلال الفترتين (2000-2002م)، (2008-2010م) على التوالي مقارنة بالفترة (1990-1992م) ، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلاّ أن متوسط نصيب الفرد شهد تذبذباً إذ بلغ حوالي 81.7، 97.4، 88.7 كجم/ سنة خلال الفترات (1990-1992م)، (2000-2002م)، (2008-2010م) على التوالي ، ويمثل ما يحصل عليه الفرد من الفاكهة نحو (9.5 %) من إجمالي الغذاء الذي يحصل عليه كمتوسط للفترة (2008-2010م).

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية « أوضاع الأمن الغذائي العربي» ، مرجع سابق.

جدول رقم (2-12): تطور المتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من المجموعات الغذائية والسلع النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م).

الفترة	المتاح للاستهلاك (ألف طن)					متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)				
المجموعات الغذائية	متوسط الفترة 1990-1992م	متوسط الفترة 2000-2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008-2010م	التغير (%)	متوسط الفترة 1990-1992م	متوسط الفترة 2000-2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008-2010م	التغير (%)
جملة الحبوب	67616.1	91419	35.2	109293	61.6	296.1	313.9	6.0	313.3	5.8
القمح والدقيق	32435.3	44445	37.0	52081	60.6	142.1	152.6	7.4	149.3	5.1
البطاطس	5369.8	7426	38.3	11330	111.0	23.5	25.5	8.4	32.4	37.7
جملة البقوليات	1746.8	2215	26.8	2226	27.4	7.7	7.6	0.6-	6.4	16.9-
جملة الخضر	27100.4	39504	45.8	52547	93.9	118.7	135.7	14.3	150.0	26.4
جملة الفاكهة	18656.8	28371	52.1	30926	65.8	81.7	97.4	19.2	88.7	8.5
السكر مكرر	5355.3	7640	42.7	10396	94.1	23.5	26.1	11.4	29.0	23.6
الزيوت النباتية	3389.2	3901	15.1	5314	56.8	14.8	13.4	9.8-	15.0	1.1
إجمالى اللحوم	4206	7666	82.3	10046	138.8	18.4	26.4	43.5	28.7	56.0
اللحوم الحمراء	2758	4360	58.1	5555	101.4	12.1	15.0	23.9	16.0	32.5
اللحوم البيضاء	1448	3306	128.3	4491	210.2	6.3	11.4	79.0	12.7	99.7
الأسماك	1650.8	3122	89.1	3568	116.1	7.2	10.7	48.3	10.3	42.9
الألبان ومنتجاتها	21387.8	28443	33.0	35223	64.7	93.7	97.7	4.3	101.3	8.2
البيض	899	1262	40.4	1638	82.2	3.9	4.3	10.1	4.7	18.4

المصدر: 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية «التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين (2005 - 2025م)، أغسطس 2007.
2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي، 2010م.

- تزايد المتاح للاستهلاك من مجموعة السكر المكرر ، وبنسبة زيادة تقدر بنحو (42.7 %)، (94.1 %) خلال الفترتين (2000-2002م)، (2008-2010م) على التوالي مقارنة بالفترة (1990-1992م) ، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من 23.5، إلى 29 كجم/سنة ، خلال الفترتين (1990-1992م)،(2008-2010م) على التوالي، ويمثل ما يحصل عليه الفرد من السكر المكرر نحو (3.1 %) من إجمالي الغذاء الذي يحصل عليه كمتوسط للفترة (2008-2010م) . هذا ويعتبر السكر مصدراً جيداً للسعرات الحرارية حيث يمثل نحو (10.63 %) مما يحصل عليه الإنسان من السعرات الحرارية يومياً.
- تزايد المتاح للاستهلاك من مجموعة الزيوت النباتية ، وبنسبة زيادة تقدر بنحو (15.1 %)، (57.7 %) خلال الفترتين (2000-2002م)، (2008-2010م) على التوالي مقارنة بالفترة (1990-1992م) ، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلاّ أن متوسط نصيب الفرد يعتبر ثابتاً نسبياً خلال العقدين الأخيرين (من 13.4-15 كجم/ سنة)، ويمثل ما يحصل عليه الفرد من الزيوت النباتية نحو (1.6 %) من إجمالي الغذاء الذي يحصل عليه كمتوسط للفترة (2008-2010م) . وتعتبر الزيوت النباتية مصدراً جيداً للدهون، حيث تمثل نحو (42.2 %) مما يحصل عليه الإنسان من الدهون يومياً.

6-2-3-2 المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية الحيوانية:

- ازداد متوسط المتاح للاستهلاك من إجمالي اللحوم بصورة ملحوظة من حوالي 4.2 إلى 10 مليون طن للفترتين (1990-1992م)، (2008-2010م) على الترتيب وبنسبة زيادة تقدر بنحو (138.1 %)، وارتفع متوسط نصيب الفرد من 18.4، إلى 28.7 كجم/ سنة خلال نفس الفترتين السابقتين على التوالي. وتُمثل اللحوم بنوعيها (الحمراء والبيضاء) نحو (3.3 %) من إجمالي ما يحصل عليه الفرد من الغذاء، هذا وتُمد اللحوم جسم الإنسان بنحو ، 107 ، 7.6، 6.1 من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على الترتيب. كما يلاحظ تحول المواطن العربي نحو استهلاك اللحوم البيضاء ، وذلك باعتبارها بديلاً رخيصاً نسبيا عن اللحوم الحمراء، حيث يمثل متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء والبيضاء نحو (44 %)، (56 %) من إجمالي اللحوم في الفترة (2008-2010م)، مقابل (34 %)، (66 %) في الفترة (1990-1992م).
- ومن الجدير بالملاحظة أن متوسط استهلاك الفرد من اللحوم في الوطن العربي يبلغ نحو (49 %) من المتوسط العالمي في حالة الاعتماد على الإنتاج المحلي فقط، و نحو (69 %)من المتوسط العالمي في حالة الاعتماد على الإنتاج المحلي والاستيراد عند مستواه الحالي . ومن ثم سوف يلزم خلال العقود القادمة، مضاعفة الإنتاج المحلي ، والاستمرار في الاستيراد فقط لمواجهة احتياجات الزيادة السكانية للإبقاء على الوضع الحالي كما هو .أما إذا تحقق تحسن في مستوى المعيشة نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك زيادة نسبة سكان الحضر ، فيتوقع أن تزداد الاحتياجات من اللحوم، ومن ثم سوف تواجه الأقطار العربية إما بتحقيق زيادات أكبر في الإنتاج بمعدلات تتجاوز معدلات الزيادة السكانية ، أو اللجوء إلى مزيد من الاستيراد.
- لا تواجه الدول العربية مشكلة فيما يختص بالمتاح للاستهلاك من الأسماك ، حيث بلغ متوسطه حوالي 1.65 مليون طن في الفترة (1990-1992م)، ارتفع إلى 3.57 مليون طن (2008-2010م) وبنسبة زيادة (116.1 %) عن الفترة الأولى. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الأسماك حوالي 7.2 كجم/ سنة في الفترة (1990-1992م)، ارتفع إلى حوالي 10.3 كجم/سنة في الفترة (2008-2010م). هذا وتمثل الأسماك نحو (7.1 %) مما هو متاح للاستهلاك من الإنتاج الحيواني ومنتجاته في الوطن العربي خلال متوسط الفترة (2008-2010م). كما أنها تمثل (3 %) من إجمالي ما يحصل عليه المواطن العربي من بروتينات يوميا.

- بلغ متوسط المتاح للاستهلاك من الألبان ومنتجاتها حوالي 21.4 مليون طن في الفترة (1990-1992م)، ارتفع إلى حوالي 28.4 ، 35.2 مليون طن في الفترتين (2000-2002م)، (2008-2010م) على التوالي، أي بزيادة تقدر بنحو (33 %)، (64.7 %) عن الفترة الأولى. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها حوالي 93.7 كجم/سنة في الفترة (1990-1992م) ارتفع بنسبة طفيفة تقدر بنحو (4.3 %)، (8.2 %) في الفترتين (2000-2002م)، (2008-2010م). هذا وتمثل الألبان نحو (70 %) مما هو متاح للاستهلاك من الإنتاج الحيواني ومنتجاته في الوطن العربي خلال متوسط الفترة (2008-2010م). كما أنها تمد جسم المواطن العربي بنحو (10.9 %)، (13.8 %)، (16.9 %) من إجمالي ما يحصل عليه يومياً من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على التوالي.
- نظراً للتحول للإنتاج الداجني كمصدر للبروتين، فقد ازداد متوسط المتاح للاستهلاك من البيض بنحو (40.4 %)، (82.2 %) في الفترتين (2000-2002م)،(2008-2010م) على التوالي مقارنة بالفترة (1990-1992م) . ونتيجة لهذه الزيادة ارتفع متوسط نصيب الفرد سنوياً من البيض إلى حوالي 4.3 ، 4.7 كجم في الفترتين (2000-2002م)،(2008-2010م) مقارنة بنحو 3.9 كجم في الفترة (1990-1992م).

6-2-4 الفجوة من السلع الغذائية في الدول العربية:

6-2-4-1 كمية الفجوة من السلع الغذائية في الدول العربية:

باستعراض النتائج الواردة بالجدول رقم (6-2) والذي يشير إلى كمية الفجوة من المجموعات والسلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م) ، يتبين أن الوطن العربي يعاني من فجوة غذائية دائمة خلال العقدين الأخيرين في أغلب المجموعات الغذائية ، ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث الفجوة الغذائية الكمية إلى أربع مجموعات على النحو التالي:

الأولى : مجموعات غذائية تزداد بها الفجوة :

- تعتبر الحبوب أهم هذه المجموعات ، حيث ارتفعت الفجوة من حوالي 27.5 مليون طن في الفترة (1990-1992م) إلى 57.4 مليون طن في الفترة (2008-2010م) وبنسبة زيادة تعادل نحو (108.4 %) بين الفترتين، ويسهم القمح والدقيق بنحو نصف هذه الفجوة تقريباً (48 %) ، (49 %) للفترتين السابقتين على التوالي.
- ارتفعت الفجوة من البقوليات من حوالي 455.1 ألف طن في الفترة (1990-1992م)، إلى 847.7 ألف طن في الفترة (2000-2002م)، ثم إلى 949.7 ألف طن في الفترة (2008-2010م). كما تزايدت فجوة السكر بصورة ملحوظة، حيث بلغت 7.72 مليون طن في الفترة (2000-2010م)، مقابل 3.36 مليون طن في الفترة (1990-1992م). أما بالنسبة لحجم الفجوة الغذائية من الزيوت النباتية فقد انخفضت نسبيا في الفترة (2000-2002م) وبنحو (3.2 %) عما كانت عليه في الفترة (1990-1992م)، إلا أنها عاودت الارتفاع في الفترة (2008-2010م) وبلغت 3.63 مليون طن وبنسبة زيادة تقدر بنحو (56 %) عن الفترة الأولى.
- ازداد حجم الفجوة من اللحوم الحمراء- بصورة كبيرة- من حوالي 792 ألف طن في الفترة (1990-1992م) إلى 2.17 مليون طن في الفترة (2008-2010م)، وتمثل اللحوم البيضاء النسبة الأكبر من حجم هذه الفجوة وخصوصا في الفترة الأخيرة ، حيث تمثل نحو (69.4 %) كمتوسط للفترة (2008-2010م)، بعد أن كانت (50.1 %) كمتوسط للفترة (1990- 1992م) ، وربما يرجع ذلك إلى انتشار مرض إنفلونزا الطيور في بعض الدول العربية خلال هذه الفترة.

جدول رقم (2-13): تطور كمية الفجوة / الفائض من المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م).

الفترة / المجموعات الغذائية	كمية الفجوة/ الفائض (بالألف طن)				
	متوسط الفترة 1990-1992م	متوسط الفترة 2000-2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008-2010م	التغير (%)
جملة الحبوب	(27530.6)	(47420.6)	72.2	(57374.5)	108.4
القمح والدقيق	(13040.5)	(23862)	83.0	(28003.2)	114.7
البطاطس	(116.9)	(114.7)	1.9-	(82.6)	29.3-
جملة البقوليات	(455.1)	(847.7)	86.3	(949.7)	108.7
جملة الخضر	(498.3)	(271.8)	45.5-	1285.3	357.9-
جملة الفاكهة	(102.2)	(1017.8)	895.9	(190.5)	86.4
جملة السكر مكرر	(3358.7)	(5030.0)	49.8	(7720.1)	129.9
الزيوت النباتية	(2327.8)	(2254.0)	3.2-	(3631)	56.0
اللحوم الحمراء	(395)	(477)	20.7	(665.4)	68.5
اللحوم البيضاء	(397)	(637)	60.5	(1507.3)	279.7
الأسماك	276.6	178	35.6-	311.0	12.4
الألبان ومنتجاتها	(8518.7)	(8673.1)	1.8	(9101.6)	6.8
البيض	(32)	(38.7)	20.9	(131.5)	310.9

( ) الأرقام بين القوسين تشير إلى قيم سالبة وتعبر عن حجم الفجوة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

- أما بالنسبة للبيض فيعتبر من أكبر المجموعات الغذائية التي ازداد حجم الفجوة الغذائية منه خلال فترات الدراسة، إذ ارتفعت بنسبة (311 %) في الفترة (2008-2010م) مقارنة بالفترة (1990-1992م).
- تميزت الفجوة الغذائية الكمية من الألبان ومنتجاتها بالثبات النسبي خلال فترات الدراسة، إذ بلغت نحو 8.5، 8.7، 9.1 مليون طن خلال فترات الدراسة الثلاث على الترتيب.

الثانية: مجموعات تنخفض بها الفجوة :

- أخذت الفجوة الغذائية من الدرنات والتي يمثلها محصول البطاطس في الانخفاض المتتالي خلال فترات الدراسة، حيث بلغت 116.9، 114.7، 82.6 ألف طن في فترات الدراسة الثلاث على التوالي.
- يمكن اعتبار الفاكهة ضمن هذه المجموعة، إذ أنه على الرغم من ارتفاع حجم الفجوة الغذائية من 102.2 ألف طن في الفترة الأولى إلى 1.02 مليون طن في الفترة الثانية (وذلك بسبب ارتفاع الواردات في هذه الفترة)، إلاّ أنها عاودت الانخفاض وبصورة ملحوظة في الفترة (2008-2010م)، حيث بلغت 191 ألف طن.

الثالثة: مجموعات تحولت من الفجوة إلى تحقيق فائض:

- يقع في هذه المجموعة الخضر، حيث حققت فائضاً قدره 1.28 مليون طن في الفترة (2008-2010م)، بعد أن كانت حققت عجزاً بلغ 498.3، 271.8 ألف طن في الفترتين (1990-1992م)، (2000-2002م) على التوالي.

الرابعة: مجموعات تحقق فائضاً متزايداً :

تضم هذه المجموعة الأسماك، إذ بلغ حجم الفائض منها حوالي 311 ألف طن في الفترة (2008-2010م) وبنسبة زيادة (12.4 %) مقارنة بالفترة (1990-1992م).

6-2-4-2 قيمة الفجوة من السلع الغذائية في الدول العربية:

تشير بيانات الجدول رقم (2-14) إلى قيمة الفجوة / الفائض في المجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م) ، حيث تبين ما يلي:

- ارتفع متوسط قيمة الفجوة الغذائية العربية من نحو 10.17 مليار دولار في الفترة (1990-1992م)، إلى 14.21 مليار دولار في الفترة (2000-2002م) ، ثم ازداد بصورة ملحوظة في الفترة (2008-2010م) إلى أن بلغ 36.04 مليار دولار . وترجع الزيادة في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع أسعار الواردات من ناحية ، وحدوث أزمة الغذاء العالمية في هذه الفترة من ناحية أخرى.
- تعتبر الحبوب هي السبب الرئيس في تزايد قيمة فجوة الغذاء خلال فترات الدراسة، حيث مثلت نحو (42.3 %)، (48.7 %)، (55.6 %) كمتوسط للفترات السابق ذكرها على التوالي . ويعتبر القمح والدقيق المسئول الأول عن قيمة فجوة الحبوب في الوطن العربي، حيث يمثلان معا نحو (48 %) من فجوة الحبوب في الفترة (2008-2010م).
- ارتفع متوسط قيمة الفجوة لكل من الحبوب، والبقوليات، والسكر، والزيوت النباتية، وإجمالي اللحوم، والألبان ومنتجاتها والبيض في الفترة الثالثة (2008-2010م) بنسبة (363 %)، (219 %)، (107 %)، (211 %)، (313 %)، (90 %)، (277 %) على التوالي مقارنة بالفترة الأولى (1990-1992م).
- تحولت قيمة الفجوة في الخضراوات من حوالي 127 مليون دولار في متوسط الفترة (1990-1992م) إلى فائض بلغ حوالي 1125 مليون دولار كمتوسط للفترة (2008-2010م).
- تحولت قيمة الفائض في الفاكهة من حوالي 33 مليون دولار في متوسط الفترة (1990-1992م) إلى فجوة بلغت حوالي 83 مليون دولار كمتوسط للفترة (2008-2010م).

جدول رقم (14-2): تطور قيمة الفجوة / الفائض من المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م).

الفترة / المجموعات الغذائية	قيمة الفجوة/ الفائض (بالمليون دولار)				
	متوسط الفترة 1990-1992م	متوسط الفترة 2000-2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008-2010م	التغير (%)
جملة الحبوب	4728	7344	55	21868	363
القمح والدقيق	2041	3783	85	10483	414
البطاطس	36	107	197	155	331
جملة البقوليات	230	371	61	734	219
جملة الخضر	127	230	81	(1125)	-986
جملة الفاكهة	(33)	453	1473	83	152
السكر- مكرر	1392	1297	-6.8	2888	107
الزيوت النباتية	1183	1058	-11	3685	211
اللحوم الحمراء	627	875	40	2106	236
اللحوم البيضاء	527	661	25	2657	404
الأسماك	(735)	(295)	-60	(1104)	50
الألبان ومنتجاتها	2013	2025	0.6	3815	90
البيض	73	82	12	275	277
الإجمالي	10168	14208		36037	

( ) الأرقام بين القوسين تشير إلى قيم موجبة وتعبر عن قيمة الفائض.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

- رغم ارتفاع متوسط قيمة الفجوة الغذائية لكل من السكر والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية فيما بين الفترتين (1990-1992م)،(2008-2010م)، إلاّ أن نسبة مساهمة هذه المجموعات في قيمة الفجوة تراجعت خلال هاتين الفترتين، حيث بلغت هذه النسبة للسكر (13.7 %)، (8 %) وللألبان ومنتجاتها (19.8 %)، (10.6 %)، وللزيوت النباتية، (11.6%)، (10.2%)
- تزايدت نسبة مساهمة اللحوم بنوعيها (الحمراء والبيضاء) في قيمة الفجوة الغذائية العربية خلال الفترتين، حيث بلغت هذه النسبة نحو (11.3 %)، (13.2%).
- ظلت نسبة مساهمة البطاطس والبيض في قيمة الفجوة الغذائية العربية ثابتة خلال الفترتين، حيث بلغت (0.35 %)، (0.43 %) للبطاطس، (0.7 %)، (0.8 %) للبيض.
- حققت الأسماك وحدها فائضاً تجارياً طوال العقدين الأخيرين بلغت قيمته 735 ، 295، 1104 مليون دولار في متوسط الفترات (1990-1992م)، (2000-2002م)، (2008-2010م) على التوالي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى القطري تشكل قيمة الفجوة في أربع دول عربية ما نسبته (57.2 %) من إجمالي تقديرات قيمة الفجوة لعام2010 م وتتوزع على كل من السعودية، ومصر، والجزائر، والإمارات بحوالي (21 %) ،(13.3 %) ،(11.6 %) ،(11.3%) على التوالي . وترتفع النسبة إلى(86.9 %) بإضافة مساهمة كل من المغرب (7 %) ، واليمن (5.3 %)، والعراق (5.2 %) ، وسوريا (4.2 %) ، وتونس (4.2 %) ، والأردن (3.9 %) [1].

في ضوء ما سبق يتضح تفاقم قيمة العجز الغذائي بالدول العربية عبر السنوات ، ويعزى ذلك إلى ضعف أداء القطاع الزراعي العربي بسبب المحددات والمشكلات المزمنة في هذا القطاع، والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- تدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها.
- تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار.
- الفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لايمكن من إقامة تنمية زراعية فعلية.
- ضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم.
- تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة.
- ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية.
- ضعف البني الأساسية.

ويمكن القول بأن استمرار هذه الأوضاع سيؤدي إلى زيادة الضغوط على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد المالية لتأمين الغذاء، وتحمّل الشريحة الأوسع من السكان أعباءً كبيرةً جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية ، مما يساهم في زيادة حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، وما لذلك من آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

5.2.6 نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية في الدول العربية:

على الرغم من حدوث تطور كبير في القطاع الزراعي العربي من زيادة في الإنتاج المحلى من مختلف الزروع النباتية والحيوانية، إلاّ أن الزيادة المطردة في السكان تعمل على زيادة الطلب وتزايد الاستهلاك المحلي بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لكثير من السلع الغذائية الضرورية.

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (2.15) إلى نسب الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية بالوطن العربي خلال الفترة (1990-2010م)، ومنه يتبين ما يلي:

- تدني نسب الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الهامة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه النسب تتراجع عبر الزمن. وبتتبع متوسط نسب الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعات خلال الفترات (1990-1992م) ، (2000-2002م) ، (2008-2010م) تبين أنها بلغت بالنسبة للحبوب نحو (59.3 %) ، (48 %)، (47.4 %) ، وبلغت بالنسبة للبقوليات نحو (73.9 %)، (61.8 %)، (57.3 %)، في حين بلغت بالنسبة للزيوت النباتية نحو (31.3 %)، (40.8 %)، (31.7 %) ، بينما بلغت بالنسبة للحوم البيضاء نحو (72.6 %)، (80.7 %)، (66.5 %) خلال الثلاث فترات السابقة على التوالي.
- حافظت بعض المجموعات الغذائية- بنسبة كبيرة- على نسب الاكتفاء الذاتي منها خلال فترات الدراسة وهي : البطاطس (97.8 %)، (98.5 %)، (99.3 %)، والفاكهة (99.5 %)، (96.4 %)، (99.4 %) ، اللحوم الحمراء (86 %)، (89 %)،(88 %) .

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية « أوضاع الأمن الغذائي العربي» ، مرجع سابق.

- تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المجموعات الغذائية مثل: الخضر (98.2 %)، (99.3 %)، (102.4 %)، والألبان ومنتجاتها (60.2 %)، (69.6 %)، (74.2 %).
- على الرغم من تحقق الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي في مجموعة الأسماك ، إلاّ أن هذه النسبة قد شهدت تراجعاً نسبياً ، حيث بلغت نحو (116.8 %)، (105.8 %)،(108.7 %) خلال الفترات الثلاث السابق الإشارة إليها على التوالي.

جدول رقم (2ـ15): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (1990ـ2010م):

الفترة	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)				
المجموعات الغذائية	متوسط الفترة 1990ـ1992م	متوسط الفترة 2000ـ2002م	التغير (%)	متوسط الفترة 2008ـ2010م	التغير (%)
جملة الحبوب	59.3	48.0	19.1ـ	47.4	20.1ـ
القمح والدقيق	59.8	46.3	22.6ـ	46.1	22.9ـ
البطاطس	97.8	98.5	0.7	99.3	1.5
جملة البقوليات	73.9	61.8	16.4ـ	57.3	22.5ـ
جملة الخضر	98.2	99.3	1.1	102.4	4.3
جملة الفاكهة	99.5	96.4	3.1ـ	99.4	0.1ـ
السكر ـ مكرر	37.3	34.0	8.8ـ	25.8	30.8ـ
الزيوت النباتية	31.3	40.8	30.4	31.7	1.28
اللحوم الحمراء	85.6	89.1	4.1	88.0	2.8
اللحوم البيضاء	72.6	80.7	11.2	66.5	8.4ـ
الأسماك	116.8	105.8	9.4ـ	108.7	6.9ـ
الألبان ومنتجاتها	60.2	69.6	15.6	74.2	23.3
البيض	96.4	96.9	0.5	92.0	4.6ـ

المصدر: 1ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية « التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين (2005ـ 2025) ، أغسطس 2007.
2ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلدات مختلفة.
3ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي، 2010م.

في ضوء النتائج السابقة يتضح أنه يستوجب على الدول العربية بذل الكثير من الجهد لتنمية القطاع الزراعي والحيواني لتقليل الفجوة الغذائية والاقتراب من الاكتفاء الذاتي، خاصة أن تطوير القطاع الزراعي العربي بات يشكل ضرورة؛ لكون حاضر ومستقبل الأمن الغذائي العربي يرتبطان بواقع ومستقبل الزراعة باعتبار الإقليم وحدة اقتصادية متكاملة. كما يتضح أن هناك ممكنات لزيادة الإنتاج الزراعي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، إلاّ أن ذلك يتطلب زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي العربي، من خلال توفير التمويل لإقامة مشروعات لتنمية الإنتاج من المجموعات والسلع الغذائية التي تعاني منها الدول العربية في فجوة دائمة.

3.6 أوضاع الأمن الغذائي العربي المستقبلية:

1.3.6 حجم العرض والطلب المتوقع :

- هناك اتفاق تام بين مختلف الخبراء والهيئات والمنظمات الدولية حول توقعات الاتجاه المتزايد والمستمر للأسعار العالمية للغذاء. فقد قدرت إحدى الدراسات فاتورة الواردات الغذائية العربية بحوالي 87.5 مليار دولار عام 2020م، بافتراض التزايد السنوي للمتوسط العام للأسعار العالمية للغذاء بنسبة (10 %) سنوياً (بناءً على المستوى العام للأسعار في عام 2007م، وبإضافة زيادة الواردات نتيجة الزيادة السكانية فقط وبمعدل نحو (2.1 %)، فإن قيمة فاتورة واردات الغذاء يُقدر لها أن تصل إلى نحو 114 مليار دولار عام 2020 م ، وهذه الأخيرة تبلغ نحو ستة أضعاف قيمة الفجوة الفعلية لعام 2006م ، ووفق سيناريو أكثر تفاؤلاً فإن زيادة الأسعار العالمية بنسبة (5 %) سنويا تصل بتقديرات الفجوة إلى حوالي 63 مليار دولار عام 2020م ، أي ما يقرب من (350 %) من نظيرتها لعام 2006م (1).
- ورغم أن مستقبل الأسعار العالمية للغذاء غير معروف ، إلاّ أن النماذج الاقتصادية توضح أن حجم الطلب على الغذاء سوف يتجاوز العرض في البلدان العربية، مما يجعله أكثر عرضة لتقلبات أسعار الغذاء من الأقاليم الأخرى، وبصفة خاصة في الحبوب واللحوم بما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية. وتتضمن إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي العربي ثلاث ركائز وهي: (1) مسايرة الاستهلاك المتزايد، (2) إجراء استثمارات فعالة في مجال الإنتاجية الزراعية وتحسين سبل المعيشة الريفية، (3) الحد من التعرض للتقلبات العالمية في أسعار الغذاء.
- وباستعراض أهم النماذج التي توقعت بحجم العرض والطلب على الغذاء في مختلف دول العالم وهى: نموذج الأثر Impact (تم استخدامه من قبل المعهد الدولي لبحوث الغذاء 2008م)، ونموذج منظمة الأغذية والزراعة (2006م، أو 2008م) وجاءت أهم النتائج فيما يخص الدول العربية كالآتي:
- زيادة حجم الطلب على الغذاء بصورة كبيرة حتى عام 2030م وما بعد ذلك، وأن الإنتاج لن يتمكن من مسايرة تلك الزيادات في حجم الطلب، بما يؤدى إلى زيادة الاعتماد على الأغذية المستوردة، ويوحي ذلك بأنه ما لم يتم تبني تدابير للتخفيف من حدة المخاطر، سوف تصبح البلدان العربية أكثر عرضة للارتفاع في أسعار الغذاء العالمية.
- سوف يزداد الاعتماد على واردات الحبوب بنحو (64 %) ، وسوف يصل حجم الطلب 142 مليون طن عام 2030م، ومن خلال زيادة الاستثمار المتزايد في الزراعة والتطور التكنولوجي سيزداد الإنتاج إلى 69 مليون طن ، كما ستصل كمية الواردات إلى 73 مليون طن بحلول عام 2030م.

- زيادة استهلاك اللحوم والألبان بنسبة (104 %)، والألبان بنسبة (82 %)، وستكون الزيادة أكثر في البلدان الغنية بالبترول، وسيكون لديها الموارد الطبيعية اللازمة للاحتفاظ بالواردات عند معدلاتها الحالية تقريباً.
- على الرغم من أن السودان تحظى بـ (30 %) من الأراضي العربية الصالحة للزراعة، ولكنها أبعد ما تكون عن أن تصبح سلة خبز للإقليم، وذلك لاعتماد السودان على مياه الأمطار في الزراعة، وعلى الرغم من ذلك يمكن من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي زيادة الإنتاج بصورة كبيرة من خلال التوسع الأفقي والرأسي.
- وفي النهاية اقترحت التوقعات الخاصة بمستقبل التوازن الغذائي بالبلدان العربية ثلاث إستراتيجيات هامة تستطيع كل دولة الاستعانة بها من أجل استحداث خطة للتخفيف من حدة التعرض لارتفاع أسعار الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي وهذه الركائز هي:

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية « أوضاع الأمن الغذائي العربي» ، مرجع سابق.

أ- تقوية شبكات الأمان وتقديم فرص أفضل للوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة ودعم التعليم.
ب- توفير استثمارات فعالة في مجال الإنتاجية الزراعية وسبل المعيشة الريفية.
ج- التخفيف من حدة التعرض لمخاطر التقلبات العالمية في أسعار الأغذية.

2.3.6 تقديرات حجم الفجوة والفائض المستقبلية من المجموعات الغذائية بالوطن العربي:

تم الاعتماد في التنبؤ بالفجوة للمجموعات الغذائية الرئيسية بالوطن العربي في عامي 2020م، 2030م على ما يلي:

- تقدير أنسب صور رياضية لمعادلات الاتجاه الزمني لكل مجموعة غذائية على حده خلال الفترة 2002م - 2009م لكل من كمية الإنتاج ، والكميات المتاحة للاستهلاك، حيث تم اختيار أفضل هذه الصور بناءً على قيمة معامل التحديد R^2 و قيم t لمعاملات الدوال الرياضية في صورها المختلفة.
- عند حساب قيمة الفجوة تم اعتبار الآتي:
  - سعر الاستيراد في سنة الأساس هو المتوسط المرجح لأسعار الواردات للمجموعات الغذائية في (متوسط الفترات (1990-1992م)، (2000-2002م)، (2008-2010م)
  - معدل الزيادة في أسعار الواردات هو متوسط زيادة أسعار متوسط الفترة (2008- 2010م) عن السعر المرجح السابق.

وفي ضوء الافتراضات السابقة ومن خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (2-16) تبين ما يلي:

- ارتفاع حجم المعروض من مختلف المجموعات الغذائية في الوطن العربي وكذلك حجم الطلب على هذه المنتجات ، ولكن يلاحظ نمو الطلب بدرجة أكبر منها في حالة العرض بالنسبة لإجمالي الحبوب والبقوليات والسكر والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها واللحوم ، مما يؤدي إلى حدوث فجوة غذائية في هذه المجموعات. وفى المقابل تحقيق فائض غذائي في البطاطس والخضر والأسماك والبيض وذلك فيما بين عامي 2020م، 2030م.
- تواصل حجم الفجوة الغذائية في التزايد، حيث بلغ حوالي 90.8 مليون طن، قيمته حوالي (59.5) مليار دولار في عام 2020م، يصل إلى 96.5 مليون طن ، قيمته حوالي (63.5) مليار دولار في عام 2030م. وتمثل الحبوب نحو (47.9%)، (47.6%) ، (68.8%)، (68.3%) ، من كمية وقيمة الفجوة الغذائية العربية في العامين 2020م، 2030م على التوالي ، وتأتي في المراتب التالية كل من مجموعة الألبان ومنتجاتها وتسهم بنحو(28.7 %)،(27.9 %)، (12 %)،(11.7 %) ، والزيوت وتسهم بنحو (4.89 %)،(4.93 %) ، (9.8 %)،(9.9 %) ، ومجموعة السكر وتسهم بنحو (9.8 %)،(10.2 %) ، (4.1 %)،(4.3 %) ، ومجموعة اللحوم البيضاء وتسهم بنحو (2 %)،(2.2 %)،(4.8 %) ، (5.2 %) ، ومجموعة اللحوم الحمراء وتسهم بنحو (0.9 %)، (1.0 %)،(2.9 %)،(2.8 %)، والبقوليات وتسهم بنحو (1.1 %)،(1.4 %) ، (1.3 %)،(1.6 %) ، وأخيراً مجموعة الفاكهة وتسهم بنحو (0.48 %)، (0.36 %) ، (0.59 %) ،(0.44 %)، وذلك في كل من كمية وقيمة الفجوة الغذائية العربية في عامي 2020م، 2030م على التوالي.

جدول رقم (2-16): كمية وقيمة الفجوة / الفائض المتوقعة من المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (بالألف طن) ، ونسبة الاكتفاء الذاتي خلال عامي 2020م و2030م.

القيمة بالمليون دولار

البيان	كمية الإنتاج		كمية المتاح للاستهلاك		كمية الفجوة/ الفائض		قيمة الفجوة/ الفائض		الاكتفاء الذاتي (٪)	
المجموعات الغذائية	2020	2030	2020	2030	2020	2030	2020	2030	2020	2030
إجمالي حبوب	58731.4	60984	120926	126898	(62194)	(65914)	28510.5	(30216)	48.6	48.1
قمح ودقيق	28115.9	29244	58352.3	61131	(30236.4)	(31887)	(13665.8)	(14412)	48.2	47.8
بطاطس	13876.9	15340	13808.7	15232	68.2	108	30.1	48	100.5	100.7
البقوليات	1383.7	1066	2349.6	2383	(965.9)	(1316)	(756.3)	(1031)	58.9	44.8
الخضر	59632.7	63780	57628.9	61221	2003.8	2559	1298.9	1659	103.5	104.2
الفاكهة	32578.1	33699	33010.7	34046	(432.6)	(347)	(352.3)	(282)	98.7	99.0
السكر	3013.5	3100	11824.9	12928	(8811.3)	(9828)	(2457.6)	(2741)	25.5	24.0
الزيوت النباتية	1695.2	1709	6108.6	6468	(4413.4)	(4759)	(5839.6)	(6296)	27.8	26.4
اللحوم الحمراء	5243.9	5568	6099.9	6499	(856)	(931)	(1686.7)	(1834)	86	85.7
اللحوم البيضاء	3251.8	3399	5093	5545	(1841.2)	(2145)	(2854.1)	(3326)	63.8	61.3
الأسماك	4144.1	4332	3870.5	4024	273.6	308	161.2	182	107.1	107.7
الألبان ومنتجاتها	30067.2	32185	40891	43440	(10823.9)	(11255)	(17055.8)	(17734)	73.5	74.1
البيض	1916.4	2065	1800.1	1919	116.3	147	71.6	90	106.5	107.6

الأرقام بين القوسين تشير إلى العجز

المصدر: نتائج فروض الدراسة

- تحقيق فائض في كل من البطاطس والخضر والبيض والأسماك يبلغ 2.46 مليون طن تقدر قيمتها بحوالي 1.56 مليار دولار عام 2020م ، ترتفع إلى 3.12 مليون طن تقدر قيمتها بحوالي 1.98 مليار دولار عام 2030م. وتمثل الخضر النصيب الأكبر في كمية وقيمة الفائض المتوقع، حيث تسهم بنحو(81.3 %)، (82 %) في الكمية ، وبنحو (83.1 %)،(83.8 %) في القيمة في العامين 2020م، 2030 م على التوالي، ويأتي في المراتب التالية كل من مجموعة الأسماك. وتسهم بنحو (11.1 %)، (9.9%)،(10.3 %)،(9.2 %). والبطاطس وتسهم بنحو(2.8 %)، (3.4 %)، (1.9 %)،(2.4 %). وأخيراً مجموعة البيض وتسهم بنحو (4.72 %)، (4.69 %) ، (4.58 %) ،(4.55 %). في كل من كمية وقيمة الفجوة الغذائية العربية في عامي 2020م، 2030م على التوالي.

في ضوء التقديرات السابقة وكما يتضح من الجدول رقم (2ـ16) ، فإنه من المتوقع أن تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب (48.6 %)، (48.1 %) ، والبطاطس إلى (100.5 %)، (100.7 %)، ومجموعة البقوليات (58.9 %)، (44.8 %) ، والخضر (103.5 %) ، (104.2 %) ، والفاكهة (98.7 %)،(99 %)، والسكر (25.5 %)، (24 %)، والزيوت النباتية (27.8 %)،(26.4 %) ،واللحوم الحمراء (86 %)، (85.7 %) واللحوم البيضاء (63.8 %)،(61.3 %)، والأسماك (107.1 %)، (107.7 %) ، والألبان ومنتجاتها إلى (73.5 %)، (74.1 %) ، والبيض (106.5 %) ، (107.6 %)، وذلك في عامي 2020م، 2030م على التوالي.

7. التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية العربية المستدامة:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة بإيجاز أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الإسراع بمعدلات التنمية الزراعية العربية ، وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

1ـ7 تحديات اقتصادية :

1ـ1ـ7 تحسين حالة الأمن الغذائي :

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، كما سبق توضيح ذلك في أجزاء سابقة من الدراسة. وقد تلاحظ ازدياد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008م.

ومنذ عقود طويلة والدول العربية تستهدف تحقيق أمن غذائي قومي عربي وتوفير الغذاء الآمن للشعوب العربية. وإذا كانت الدول العربية قد حققت بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الرئيسية، فما زالت الحاجة ماسة إلى سياسات عربية مشتركة مدعومة بسياسات قطرية تحقق أمنا غذائياً بجودة مناسبة، وما زال هذا الهدف لم يتحقق بالكامل ، وهو صعب المنال بدون تنسيق عربي حقيقي وفاعل.

وتعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي المستقبلي، وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الاكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية مثل الخضروات والأسماك. رغم تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب

والمحاصيل الأخرى، إلا أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية استمرت في الارتفاع ، واستمر العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، ومن المتوقع أيضا استمراره في المستقبل كما أوضحت تقديرات الدراسة في جزء سابق.

و يتطلب تحقيق الأمن الغذائي العمل على أربعة محاور رئيسية تتمثل في الآتي :

- تنمية القطاع الزراعي ، حيث أن هذا القطاع هو المعني بتحقيق الأمن الغذائي في المقام الأول.
- أن تصبح التنمية الزراعية المستدامة الغاية الأساسية للإستراتيجية التنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية الزراعية.
- تعزيز قدرات الوصول إلى التقانات الزراعية لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل ، وبخاصة لصغار المزارعين.

2.1.7 زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي للقطاع الخاص :

إنه من الصعوبة بمكان تطوير أو تحديث الزراعة العربية بدون توفير الاستثمارات اللازمة لهذا التطوير، فتقدم الزراعة مرهوناً بمزيد من الاستثمارات الموجهة إليها، ويعتبر قطاع الزراعة من القطاعات غير الجاذبة للاستثمار ، وذلك لعدة أسباب تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر، وطول دورة رأس المال في بعض الأنشطة الزراعية، وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية . وترجع أهمية جذب المزيد من الاستثمار للدول العربية إلى العوامل التالية: [1]

أ. اعتماد الكثير من الدول العربية على الزراعة التي تروى مطرياً:

تتم الزراعة اعتماداً على الأمطار في أكثر من نصف الأراضي الصالحة في كل من الجزائر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس واليمن، كما أن (80 %) على الأقل من إنتاج الحبوب في دول المغرب العربي، وفي السودان واليمن يتم عن طريق الري بمياه الأمطار، بينما تتراوح النسبة في دول المشرق العربي إلى الثلثين.

1 وحيد على مجاهد (دكتور)، الأمن الغذائي من منظور الإتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء ، الهيئة العربية للإنماء الزراعي، 2007م.

ب. تعرض الزراعة المطرية إلى المخاطر بسبب التغيرات المناخية:

تشير نماذج تغير المناخ إلى أن متوسط سقوط الأمطار السنوي يمكن أن ينخفض بنسبة (10 %) في الخمسين سنة القادمة، وسيزيد عدد مرات الجفاف والموجات الحارة بدرجة أكبر مع تسارع الدورات المناخية، ونتيجة لذلك سوف يتأرجح إنتاج الأراضي التي تروى بالأمطار بمرور الوقت، وسيبدأ متوسط الإنتاج في الاتجاه نحو الانحدار، بحيث يقل بنسبة (20 %) في البلدان العربية إجمالاً، وبنسبة تصل إلى (40 %) في الجزائر والمغرب . وجدير بالذكر أن المزارعين والرعاة الأكثر تهميشا هم عادة الذين يعتمدون على الزراعة المروية بالأمطار، وخاصة في المناطق الأكثر جفافاً، علماً بأن هذه المجموعات ستتعرض إلى مزيد من التهميش والعوز بسبب التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

ج. مساعدة مزارعي المناطق المطرية في التكيف مع تغير المناخ :

إن البحوث في المحاصيل المختلفة بالطرق التقليدية، والمحاصيل المعدلة وراثياً ، والتي تقاوم الجفاف تُعد ضرورة للمحافظة على أن تكون الزراعات المطرية قابلة للاستمرارية، فعمليات الحرث التي تمارس بغرض المحافظة (الحرث التحفظي) تتميز بإمكانية زيادة الغلات الزراعية وتحقق ثباتها في مواجهة موجات الجفاف المتكررة، ورغم ذلك فإن هناك بعض الخبراء يرون أن البحوث الزراعية لن تواكب تغير المناخ ، ويفضل صرف الموارد العامة في مجالات أخرى توفر للناس معيشة بديلة عن الزراعة.

ومن الملاحظ أن رأس المال الخاص ما زال يُحجم عن التوجه للزراعة. ووضع هذا شأنه يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات الزراعية العربية، وجعله أكثر جذباً للاستثمار، وهذا يتطلب خلق بيئة استثمارية مناسبة يقع العبء الأساسي فيها على الحكومات العربية المطالبة بتوفير البنية التحتية والمؤسسات الداعمة.

وتشير المعلومات إلى ضخامة الأموال العربية، سواء للمواطنين أو الحكومات، في الخارج، وهذه الأموال خرجت - ولا يزال غيرها يخرج - بحثا عن الاستثمار المربح والآمن. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تعود إلى أوطانها ، أو على الأقل سيتوقف خروج غيرها ولكن إذا ما توافر شرطان ، الشرط الأول -ضرورة توافر العديد من دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للعديد من مشروعات التنمية الزراعية والترويج للمشروعات ذات الجدارة الربحية العالية ،والشرط الثاني: حث الحكومات على تبني السياسات التي توفر الأمن والثقة للمستثمرين . ولا شك في أن الأحداث الحالية والمتمثلة في تعرض الاقتصاد العالمي لأزمات يوضح أن الاستثمار في الخارج ليس بالضرورة آمناً بدرجة أكبر منه داخل الوطن العربي.

وعليه فإن الدول العربية أمام تحديات متعددة الجوانب؛ تحدٍ في خلق الاستقرار السياسي والأمني، وتحدٍ لرفع العائد على رأس المال المستثمر، وتحدٍ في تخطيط سياسات وبرامج للحد من مخاطر الاستثمار، ثم تحدٍ في تفعيل اتفاقيات الاستثمار ، وفى مقدمتها الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والمتمثلة في الأزمات المتتالية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ، فإنه من المحتمل أن العون الإنمائي المقدم لتمويل البنية الأساسية والمشروعات الوطنية أن يتناقص كثيراً، لذا فإنه يجب التوجه إلى الاعتماد على المشاركة من أجل الاستثمار ، بدلاً من الاعتماد على العون الخارجي كما اتضح من دراسة كفاية المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية - ملحق رقم (1) - على أن تكون المشاركة بين الأقطار العربية في الاستثمار في مشروعات زراعية مربحة تساهم في تحقيق التنمية الزراعية ، وتحسن من حالة الأمن الغذائي في الوطن العربي، ويمكن للبرنامج العربي للأمن الغذائي أن يقوم بدور مهم في هذا الإطار .

7-1-3 المواكبة و المواءمة مع المتغيرات الإقليمية والدولية :

لا تعمل المنظومة العربية بمعزل عن العالم ، ففي ظل العولمة وتصارع القوى وتلاحق المتغيرات، فإن الدول العربية إما أن تكون جزءا من هذا العالم وشريكة فيه، أو تكون هامشية وتكتفي بما قد يتاح لها. وهذه المتغيرات تجعل الزراعة العربية في تحدٍ مفروض عليها، إذ أنها ليس بمقدورها أن توقف تيار التقدم العالمي نحو تحرير تجارة سواء السلع أو الخدمات ، أو وضع قواعد لحماية الملكية الفكرية، أو تجاوز التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وتوجيهها.كما أن الدول العربية ليست قادرة على تجاوز الاعتبارات السياسية والأمنية الدولية التي يمثل الاقتصاد فيها أداة مهمة، ويمثل الغذاء أحد الأركان في هذا الاقتصاد.

وعلى صعيد الأمة العربية ، فبعد أن اكتملت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانتهى العمل بالرزنامة الزراعية، إلاّ أن المشكلات القائمة والمتمثلة في عدم تنسيق السياسات التجارية العربية وعدم التوصل لاتفاق بشأن تجارة الخدمات وقواعد المنشأ التفصيلية للسلع الزراعية العربية والمواصفات الموحدة، تزيد من ضخامة التحدي الذي يواجه السلع الزراعية العربية من حيث قدرتها على التفاعل والاستجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتتالية، وأبرزها ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية من فترة لأخرى ، فإنه يستوجب على الدول العربية الإسراع باستكمال مراحل السوق العربية المشتركة والكيان الاقتصادي العربي الموحد ، إذ أنه ليس من المنطق أو الطبيعي ألاّ يتوحد العرب في مواجهة الأزمات الاقتصادية ، حيث أنه لا يمكن لأية دولة أن تقف في مواجهة الأزمة الاقتصادية بمفردها، خاصة وأن هذه الأزمات أضرت بأكبر الدول الرأسمالية في العالم.

7-1-4 التكامل الاقتصادي الزراعي العربي :

تتباين الدول العربية في إمكانياتها ومواردها الزراعية، حيث تتوافر الموارد المائية والأرضية والبشرية في بعض الدول، بينما يعيق شح الموارد المالية للتمويل الزراعي التوسع في الإنتاج. وفي دول أخرى يتوافر المال والموارد البشرية وتقف الموارد الزراعية حائلا للإنتاج الزراعي، وبالتالي فإن إمكانية التعاون في استغلال الموارد لتعزيز التكامل الزراعي تكمن في الاستفادة من تباين إمكانيات الدول العربية وتذليل المعوقات النمطية التي تواجه التنمية الزراعية في الدول المختلفة . لقد أصبح خيار الاعتماد على تكامل الموارد الذاتية في الدول العربية أكثر ضرورة من أي وقت مضى لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من الغذاء . ولعل من أهم دواعي التكامل العربي في مجال إنتاج الغذاء ـ المواجهة غير المتوازنة مع التكتلات الاحتكارية التجارية العالمية، وتباين وتنوع وتكامل الموارد الاقتصادية فيما بين الأقطار العربية.

ويواجه تحقيق التكامل العربي بعدد من التحديات أهمها:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، حيث تشهد المنطقة العربية حالات من عدم الاستقرار، كما أن التوجهات الاقتصادية خلال الأزمة العالمية في الأعوام السابقة كانت غير واضحة المعالم، مما ترتب عليه إحجام الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين وتخوفهم من التورط باستثمارات كبيرة في مناخ غير مستقر.
- التناقض في التشريعات الاقتصادية والاستثمارية بين الدول العربية ، والتباين بين التعريفات الجمركية مع العالم الخارجي وقوانين انتقال رؤوس الأموال . ولعل من أهم التحديات أمام التوصل إلى تعريفة جمركية موحدة في إطار الاتحاد الجمركي العربي هو هذا التباين ، فبينما ترى بعض الدول فرض ضرائب جمركية مرتفعة على بعض الواردات ، ترى بعض دول الخليج العربي مثلاً فرض ضرائب رمزية.

ولكن هناك مقومين رئيسين يساعدان على نجاح التكامل الاقتصادي العربي، همها اختلاف الهياكل الإنتاجية بين الدول العربية ، واتساع السوق على نطاق الوطن العربي ، حيث يتسم السوق المحلي لكل بلد عربي على حدة بالضيق .

5-1-7 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية :

تواجه الزراعة العربية تحدياً كبيراً ، يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق ، فلم تعد زيادة الإنتاج وحدها كافية ، بل يجب زيادته بتكلفة أقل وجودة عالية وقدرة تسويقية كفوءة يمكن من خلالها المنافسة في الأسواق سواء العالمية أو المحلية في ظل تحرير التجارة العالمية . وتتمثل متطلبات هذه المنافسة في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة الحديثة ، بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية. هذا إلى جانب إتباع الممارسات الزراعية الجيدة المطلوبة عالميا، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية، وإفساح الطريق أمام القطاع الخاص . ويقتضي ذلك العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية عبر سلاسل القيمة. وهناك العديد من الدول العربية التي تتمتع بمزايا نسبية عالية في إنتاج مجموعات متعددة من المنتجات الزراعية يمكن دعمها بزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية.

ويمكن للدول العربية أن تقوم بدور محسوس في عملية التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات التي تعزز القدرة التنافسية العربية ، ولعل من أهمها إعادة هيكلة الاستثمارات العربية في المستقبل ، وإيلاء الاستثمار في قطاع الزراعة أولوية متقدمة وتغيير طريقة تعامل القطاع العام مع القطاع الخاص وتنمية المبادرات الجماعية والتعاون الإقليمي في هذا المجال.

7 ـ 2 تحديات موردية وفنية ومؤسسية:

7 ـ 2 ـ 1 تنمية الموارد المائية العربية وترشيد استخدامها :

تعد محدودية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد مائية مع الا نخفاض الواضح في كفاءة استخدام المتاح منها تحدياً كبيراً أمام برامج التنمية الزراعية العربية . وتتضح هذه الحقيقية بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد حيث يصعب، بل يتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة ، تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهظة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية، كما هو الحال في بعض مشروعات أعالي نهر النيل.

وبطبيعة الحال فإن النجاح في المشروعات المستهدفة تنمية المعروض من المياه هو في الحقيقة رهن نجاح آخر ومواز يتمثل في التعاون العربي في مجالات تطوير تقانات إعادة استخدام المياه، أو حصاد المياه أو تنميتها ، أو التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة، هذا بالإضافة إلى النجاح العربي في مجال تنسيق التعاون فيما بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار غير العربية والمتشاطئة معها في مجاري الأنهار. وبصفة عامة فإن تنمية المتاح من الموارد وتحسين إدارتها واستخدامها يعد في الواقع من أهم تحديات التنمية في الوطن العربي، وقد يكون من المناسب أن تتبني الدول العربية مجتمعة برامج وخططاً مشتركة للتعاون في مجال تنمية واستغلال الموارد الزراعية العربية وبخاصة موارد المياه والأراضي.

وإذا ما كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمراً أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، فإن تنظيم إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط وتنفيذ السياسات وبرامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمرا ممكنا ، شريطة أن تؤخذ هذه الأمور بجدية عالية من الاهتمام لتحتل موضعها المناسب في سلم أولويات الاهتمام التنموي على المستويين القطري والعربي.

7 ـ 2 ـ 2 تنمية وصيانة الموارد الأرضية العربية:

على الرغم من زيادة الرقعة الزراعية بالوطن العربي في العقود الأخيرة ، إلاّ أن معدل الزيادة السكانية خلال تلك الفترة كان أكبر من معدل الزيادة في الرقعة الزراعية، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، وبالتالي تفاقم ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية في غالبية الدول الزراعية . إن توزيع الحيازات الزراعية العربية يتسم بسيادة الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة ، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هو للسوق ، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بعدم حصر الحيازات وتحديدها ، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي والقبلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية وسياسية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية المنشودة . وتشكل الحيازات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلاثة أرباع ما يستثمر في الوطن العربي من أراضى زراعية [1] وتعاني مزارع الدولة المحدودة والجمعيات التعاونية الزراعية ، والتي تشكل وحدات إنتاجية كبرى ، تبعات مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي ، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها على رغم تجهيزاتها الفنية والتقنية.

ويمكن الحد من ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية من خلال تبني سياسات تتوجه إلى تفعيل دور التعاونيات الزراعية من خلال استقلال التعاونيات عن الجهات الإدارية المختلفة، وتطوير هيكلها الإداري والمؤسسي

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، «تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية» ، يناير 2009م.

والتمويلي، بالإضافة إلى ضرورة تغيير نظرة الدولة والمجتمع تجاه التعاونيات الزراعية، وتشجيع إنشاء شركات للإنتاج الزراعي بهدف الوصول به إلى اقتصاديات السعة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، والزراعة التعاقدية.

7 ـ 2 ـ 3 تنمية الموارد البشرية والارتقاء بالمهارات التقنية الزراعية العربية:

يلعب التعليم الزراعي والإرشاد والتدريب دوراً بالغ الأهمية في إعداد الزراع للتعامل مع التكنولوجيا ومع الموارد الطبيعية والبيئية بطريقة عقلانية . ويعتبر الإنسان العنصر الفاعل في كل تقدم أو تخلف، وفي تحقيق التنمية أو عدم تحقيقها. وهكذا فإن إنشاء برامج تعليم زراعي وإرشاد زراعي وتدريب قوي أمر ضروري لاستمرار تطوير ونشر وتبني تكنولوجيات محسنة تعمل على استدامة التنمية الزراعية.

7 ـ 2 ـ 3 ـ 1 التعليم الزراعي:

إن تدني مستوى التعليم الزراعي يتأتى من عدم اهتمام الدولة به ، وانقراض بعض التخصصات الهامة منه مثل الإرشاد الزراعي الذي يعتبر الحلقة الرئيسية في توصيل نتائج البحوث إلى الزراع . كما أن المستوى التعليمي يحتاج إلى إعادة النظر فيه ليتماشى مع متطلبات العصر من إدخال التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة.

وتتمثل أهداف التعليم الزراعي في الارتقاء بالمهنة الزراعية من خلال نقل الخبرات والمعارف والمهارات والاستفادة من العلوم الحديثة ، وتعديل سلوك ونمط المزارعين في ممارسة المهنة ، وتحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعاً، و المساهمة في خلق فرص عمل لسكان الريف بما يسهم في الحد من الهجرة الريفية ، وتعليم الإدارة المزرعية ، وتعليم كبار السن في الريف وتحسين مستوياتهم المهارية ، حيث يشكلون الشريحة الكبرى في القطاع الزراعي ، وهذا يقود بالتالي إلى تحسين مستواهم المعيشي.

7 ـ 2 ـ 3 ـ 2 الإرشاد:

يلعب الإرشاد الزراعي دوراً مهماً جداً في رفع معدلات الإنتاج الزراعي وجودته ، إلاّ أنه يحتاج إلى تنمية بشرية من خلال تنمية القدرات والتوعية الشاملة للمخاطر والمشكلات التي تتعرض لها الدول العربية من جراء نقص الإنتاج الزراعي. وهنا يجب الإشارة إلى أن أي خطة مقترحة لن تؤتي ثمارها بدون الاهتمام بالمزارع وتوعيته وتنمية قدراته لشعوره بالمشكلة الحقيقية عن طريق الإرشاد الزراعي والوعي المستمر.

و يجب أن يتوفر في المرشد الزراعي القدرات التالية :

- القدرة على إجراء التجارب الزراعية لاختبار التكنولوجيات الجديدة والحكم على ما إذا كانت ممكنة التطبيق تحت ظروف منطقية ومفيدة للمزارعين.
- القدرة على مساعدة المزارعين في حساب التكاليف والعائد وتقدير الأرباح من الاختيارات المختلفة ، مثل مكونات مدخلات الإنتاج والمعاملات الزراعية وطرق تربية الحيوان والأسواق البديلة...الخ.
- القدرة على إجراء جميع العمليات الإنتاجية التي يقوم بها المزارعين وبكفاءة.
- القدرة على الاتصال بالمزارعين والتعامل معهم، وعلى نقل المعلومات إليهم بالأسلوب الذي يفهمونه بسهولة، وعلى مساعدتهم على تقبل الأفكار الجديدة.
- الدافع المعنوي القوي لخدمة المزارعين والارتقاء بمستواهم.

7 ـ 2 ـ 3 ـ 3 التدريب :

يعتبر إعداد وتدريب الكوادر البشرية مطلباً أساسياً لتحقيق القدرة على الاستحواذ على التكنولوجيا وإنجاز التنمية الزراعية. وقد تلقت الدول النامية بوجه عام قدراً كبيراً من العون في هذا المجال بدءاً من إتاحة الفرص لمواطني هذه الدول النامية للدراسة في جامعات الدول المتقدمة في مجالات الزراعة والغذاء المختلفة للحصول على الدرجات العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تؤهلهم للمشاركة في تطوير القدرات البحثية في بلادهم، وانتهاءً بتدريب الفنيين في المؤسسات التدريبية المتخصصة.

ولقد ساهمت المؤسسات الدولية في هذا الصدد، ولكن ربما كانت المساهمة الأكبر من خلال اتفاقيات التعاون الثنائي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولقد لعب العون الفني دوراً ملحوظاً في إنجازات التنمية التي تحققت في الدول العربية، خلال الأربعين عاماً الماضية. وعلى أية حال، ما زالت الدول العربية الأقل نمواً في حاجة إلى استمرار هذا العون الفني، بل وبمستويات أعلى، لعقدين أو ثلاثة عقود، حتى تستطيع تأسيس قدراتها الوطنية واكتساب قوة الدفع اللازمة لتواصل التنمية الزراعية.

في ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى أن قوة العلاقة بين التعليم الزراعي والتدريب والإرشاد الزراعي تأتي من خلال زيادة تفاعل المؤسسات الزراعية وبرامج الإرشاد الزراعي الريفي، وهذا يعتمد على تحديث وتعزيز دور المعاهد والكليات الزراعية لتتفاعل مباشرة مع البحث والإرشاد، وتشجيع العمل عن قرب من خلال العلاقة بين المؤسسات الزراعية التعليمية والمؤسسات الحكومية ذات الخبرة في تطوير الريف، وإعطاء المؤسسات التعليمية الزراعية صلاحيات واستقلالية لتطوير البرامج بما يخص البيئة التي تمارس نشاطها بها من خلال تحديد الأولويات في اختيار البرامج والبحث عن مصادر التمويل لهذه البرامج.

7 ـ 2 ـ 4 توفير الموارد المالية للتمويل والائتمان الزراعي:

يعتبر توفير التمويل عصب التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، كما أن التمويل الذاتي هو العنصر الفعال والمأمون، أما العون الأجنبي فيجب أن يكون عنصراً مكملاً وثانوياً يمكن الاستغناء عنه عندما يستلزم الأمر، وألا يشكل عاملاً ضاغطاً أو معوقاً إذا انقطع لأي سبب من الأسباب .ويمكن تدبير التمويل الذاتي الكافي لقطاع الزراعة من خلال عدة مصادر ،لعل من أهمها زيادة الإعتمادات المدرجة في ميزانية الدول العربية ، وبقدر ما تسمح به موارد الدولة ، وإنشاء/أو تفعيل دور الوحدات ذات الطابع الخاص بالمؤسسات الزراعية التمويلية والمراكز البحثية الحكومية التي يمكن أن تعمل في مجالات شتى. كما يعتمد التمويل في الوطن العربي في أكثر الأحوال على مصارف متخصصة تابعة للقطاع العام لتمويل النشاط الزراعي الموسمي والاستثماري البسيط، وتقديم القروض المدعومة في بعض الحالات لتسهيل انسياب المدخلات الزراعية وتسويق المحاصيل الزراعية.

وتشير الإحصاءات إلى تدني مستوى التمويل المقدم للقطاع الزراعي، فتقوم المغرب بتخصيص نسبة (5 %)، ومصر نسبة (25 %)والسودان نسبة (1 %) من الناتج المحلي لمقابلة ميزانيات المصارف الزراعية المتخصصة ، وهذه النسبة قد تعتبر ضعيفة نسبياً إذا ما قورنت بما تخصصه بعض الدول الآسيوية حيث تقوم الهند بتخصيص نسبة (8 %) ، تايلاند (5 %) ،بنغلاديش نسبة (14 %)، وترتفع هذه النسبة إلى (25 %) في حالة كوريا، وهذا يعد عائقاً أساسياً أمام التنمية الزراعية العربية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ، إذا كان توفير التمويل ضرورة أولى ، وحسن استثمار هذا التمويل ضرورة لازمة ، فإن حسن الاستثمار يستلزم قدراً ملحوظاً من المرونة في الإنفاق ، بما يسمح بسرعة وكفاءة الأداء.

في ضوء ما سبق فإن الاقتراح بإنشاء صندوق جديد للتنمية الزراعية يتكامل مع مؤسسات التمويل القائمة للإسراع بوتيرة التنمية الزراعية وسبل تحقيق الأمن الغذائي يُعد مطلباً أساسياً ، ويكون الهدف الأساسي للصندوق هو تعبئة الموارد لتمويل مشروعات التنمية الزراعية وبرامج الأمن الغذائي العربي .

5.2.7 التحديث التقني للزراعة العربية :

1.5.2.7 المؤسسات البحثية :

تعاني المؤسسات البحثية الزراعية ـ والمناط بها توليد وإنتاج التقانات اللازمة لحل المشاكل القائمة وصيانة الموارد الطبيعية ـ من العديد من المحددات التي تقيد من قدراتها على تحقيق الآمال المعلقة عليها في كثير من الدول العربية . ولعل من أهم هذه المحددات عدم كفاية التمويل، وعجز العديد منها على مواجهة مشاكل التنمية دون عون خارجي ، ونقص الكوادر البشرية المدربة، والافتقار إلى أسلوب سليم لإدارة الموارد البشرية والمادية المتاحة ، في إطار برامج بحثية مرتبطة بحل المشاكل وموجهة للتنمية والبحث العلمي المرتبط بالإنتاج الزراعي، ومن ثم التنمية الزراعية .

ويتطلب قيام البحوث الزراعية بدورها بفعالية أن تركز على أربع وظائف رئيسية [1]:

أولاًـ استكشاف وتحديد الفرص المتاحة للارتفاع بالإنتاجية الزراعية وبالربحية من استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتاحة في الوطن العربي وتقدير طاقاتها ، ثم إعداد المعلومات المكتسبة في صورة مناسبة ولغة سهلة واضحة ودقيقة وواقعية ووضعها في متناول السلطات المختصة .

ثانياًـ تحديد الأهداف الإستراتيجية من خلال فحص ودراسة مستويات الإنتاج بالمناطق المختلفة بعناية ، ثم المقارنة بالمستويات التي ينبغي أن تكون عليها في ضوء التكنولوجيا المتاحة. كما أن تحديد أهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى هو المعيار الذي يمكن اعتماده في قياس مدى التقدم.

ثالثاًـ توليد فيض مستمر من تكنولوجيات زراعية جديدة ومتطورة ومتوائمة مع الاحتياجات المتجددة للمجتمع المتطور، تعالج مشاكل محددة قائمة وتتوصل إلى حلول عملية.

رابعاًـ بلورة نظم إنتاج محلية متكاملة ومتطورة، حيث إن الهدف النهائي من البحوث هو تطوير العملية الإنتاجية ، ومن ثم يجب أن تتكامل البحوث التي تعالج العمليات الإنتاجية وتتبلور إلى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقة معينة . ويستلزم هذا الأمر التضافر بين أجهزة البحث الزراعي والإرشاد الزراعي وتنظيمات المزارعين.

وفي هذا السياق ، يجب الاهتمام بأربعة موضوعات رئيسية [2] ـ إذا رغبت الدول العربية في تحقيق الاستخدام الفعال لقدرات العلم والتكنولوجيا بهدف دفع عجلة التنمية الزراعية المستدامة ـ تتمثل في الآتي :

- بناء جهاز بحث علمي مرتبط بقضايا التنمية الزراعية ، قادر على توليد فيض مستمر من التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة.
- بناء جهاز إرشادي قوي، ومرتبط بالجهاز البحثي بصورة فعالة ، قادر على نقل منجزات العلم والتكنولوجيا، أي التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة ، إلى مواقع الإنتاج والعمل على تطبيقها بنجاح.
- الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات البحثية والإرشادية، وللموارد الزراعية، بهدف حشد الموارد لتحقيق الأهداف الوطنية.

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية «التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005ـ2025» ، مرجع سابق.

2 يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل حول هذه الوظائف إلى : محمد السيد عبد السلام (دكتور)، « الغذاء لسبعين مليون ـ تحدي الزراعة المصرية عام 2000م» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. 1991م.

- إعداد الإنسان المستقبل للتكنولوجيا والمستخدم لها إعداداً سليماً ، وبعبارة أشمل التعليم والتدريب للموارد البشرية. على أنه يلزم بداية تحديد الموقف العربي من ذلك ، هل مع إنتاج التكنولوجيا محليا ؟ أو استيرادها ؟

7.2.5.2 المؤسسات الإرشادية :

تنشأ وتنمو الحاجة إلى الخدمة الإرشادية في النشاط الزراعي لنقل المنجزات البحثية التقنية إلى الزراع والمنتجين ، وبطبيعة الحال يتعاظم دور هذه الخدمة بتعاظم الحاجة إلى الاعتماد على التكنولوجيا في التنمية الزراعية . و تقوم بالعملية الإرشادية مؤسسات حكومية ، مثل مراكز البحوث وكليات الزراعة وكليات الطب البيطري...الخ ، أو مؤسسات الإرشاد الزراعي، أو مؤسسات القطاع الخاص المتخصصة.

ويعتمد أداء المؤسسة الإرشادية لدورها الحيوي بالكفاءة الواجبة على عنصرين: الأول الكادر الإرشادي بالمؤسسة الإرشادية الذي يوازي تماماً في أهميته الكادر البحثي بالمؤسسة البحثية ، والثاني كفاءة وفعالية الربط بين المؤسسة الإرشادية والمؤسسة البحثية من جهة ، والمؤسسة الإرشادية وقطاع الإنتاج، أي الزراع والمنتجين ، من جهة ثانية[1].

7.2.6 تفعيل دور مؤسسات المزارعين :

سبقت الإشارة إلى أن الزراعة العربية يغلب عليها صغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة، مما جعل صغار المزارعين يمثلون الأغلبية العظمى من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية العربية، ويفتقر هؤلاء المزارعون إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم أمراً حيوياً لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه . ويلاحظ أن المؤسسات الحالية الموجودة سواء كانت روابط مستخدمي المياه أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية، أو اتحادات المنتجين وغيرها، تتطلب التطوير لتكون أكثر فاعلية ومقدرة على تحقيق أهداف صغار المزارعين ، بما يخدم القطاعات الزراعية العربية بصفة عامة.

ويمكن تفعيل دور مؤسسات المزارعين سواء كانت من منظمات المجتمع المدني أو من القطاع الخاص أو من جهة أخرى من خلال ما يلي[2]:

- زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية ، وبخاصة في مجالات توفير مستلزمات الإنتاج، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق، والتخطيط والمتابعة والتقييم، والإرشاد الزراعي.
- تطوير/أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.
- تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

1 محمد السيد عبد السلام (دكتور) ، « الأمن الغذائي للوطن العربي»، مجلة عالم المعرفة، رقم 230، فبراير 1998م.

2 محمد السيد عبد السلام (دكتور) ، « الأمن الغذائي للوطن العربي»، مرجع سابق.

7-2-7 تعزيز دور القطاع الخاص في العملية التنموية:

تغيرت البيئة الاقتصادية التي يسعى فقراء الريف إلى كسب عيشهم فيها تغيراً كبيراً خلال العشرين سنة الأخيرة، فقد أصبح القطاع الخاص في معظم البلدان النامية هو المسؤول عن معظم فرص توليد العمل والدخل، وأصبح القوة المحركة من أجل الحد من الفقر. ويمثل المنتجون الريفيون الفقراء جزءاً كبيراً من القطاع الخاص في البلدان النامية، بما فيها الدول العربية .

وتؤكد الدروس المستفادة تاريخياً أنه يصعب على القطاع العام القيام بمفرده بمسؤولية التنمية الاقتصادية الزراعية وبالكفاءة المطلوبة ، لذلك يجب أن يكون هناك دور أكبر للقطاع الخاص ممثلاً بالمبادرات الفردية، والاستثمارات، والخبرة والإدارة والتسويق على المستوى المحلي والعالمي. كما أن الحصول على التمويل ، كما يبدو من خلال الدراسة ، يمثل مشكلة كبيرة ، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحوالي (70 %) من هذه المؤسسات تجد صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل ، ليس بالضرورة لعدم توفر الأموال والسيولة ، بقدر ما يرجع هذا الأمر إلى عدم تطور التشريعات والبنية التحتية المالية في الدول العربية ، بالشكل الذي يسمح ويسهل من حصول هذه المؤسسات على التمويل المطلوب.

وعلى الرغم مما سبق فقد يكون من الصعب تصور دور كبير للقطاع الخاص خلال هذه المرحلة الانتقالية من عمر الثورات العربية ، والتي يتوقع أن تزيد من خلالها مسؤوليات القطاع العام بسبب حالة عدم وضوح الرؤية بالنسبة للتوجهات الاقتصادية الجديدة وهل ستكون محفزة لمشاركة القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي، أم أنها ستكون متأثرة بالممارسات الاقتصادية خلال الفترة السابقة ، وبالتالي ستكون متشككة في منهج الاقتصاد الحر ، ومن ثم ستضع مزيداً من القيود على حركة القطاع الخاص بشكل يقلص من دوره و يجعل مشاركته في الحياة الاقتصادية أكثر تواضعاً.

وفيما يخص التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية الزراعية، فإن السياسات التمكينية للقطاع الخاص يجب أن تشمل العمل على جعل قواعد العمل أكثر شفافية وبساطة من أجل الشركات المحلية والأجنبية على السواء، وذلك فيما يتعلق بجملة أمور منها حيازة الأراضي واستخدامها وإنشاء الشركات وتشغيلها، والحصول على تراخيص للأعمال التجارية والامتثال للأنظمة البيئية. كما يمكن تقديم المساعدة إلى الدول العربية الأقل نمواً لتعزيز قدراتها الإنتاجية في القطاع الزراعي، من خلال تنمية المشاريع الهادفة إلى الإنتاج الزراعي، والأنشطة ذات الصلة. ويُعدُ إعطاء محفزات إلى القطاع الخاص للاستثمار في الإنتاج الزراعي والتسويق، وتبني مشروعات تشجع التكامل بين الزراعة والصناعة، شرطاً ضرورياً لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

3-7 تحديات اجتماعية:

1-3-7 الحد من الفقر في الريف العربي:

يعتبر الحد من الفقر في الريف من أهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الدول العربية ، كما يعتبر القضاء على الفقر الهدف الأول للأهداف التنموية للألفية الثالثة في الدول العربية ، وذلك من خلال خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً ، إلى النصف بين عامي 1990م و 2015م. كما أن الحد من الفقر يمثل ضرورة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، حيث يؤدي الحد من الفقر إلى زيادة قدرة المزارع على الاستثمار، ويسهل له الحصول على الغذاء. ويمكن الحد من الفقر

الريفي من خلال الآليات التالية:

- استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.
- الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.
- تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وبصفة خاصة في مجالات التمويل، والتسويق، والتدريب وتنمية المهارات، وتقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.
- خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.
- دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة و الارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.
- استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي.
- الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.
- تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.
- دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

7 ـ 3 ـ 2 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية :

إن الفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة في الريف والحضر تجعل من الريف عاملاً لطرد سكانه وعماله، وتخلق حالة من عدم الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية . ففي جانب الدخل ينخفض دخل سكان الريف عن دخل سكان الحضر، وترتفع معدلات الفقر بشكل ملحوظ بين سكان الريف والحضر، حيث أوضحت الدراسات أن نحو (44.6 %) من سكان الريف العربي (12 دولة عربية) يعيشون تحت خط الفقر. وفي جانب الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الضرورية لاستقرار الحياة في الريف فإنها جميعها ليست متوفرة بشكل مناسب في كثير من البلدان العربية.

ومن ناحية أخرى، ما زالت المرأة في الريف تعاني من مشاكل الأمية وضعف المشاركة الفعلية في جهود التنمية. وإذا ما أضيف إلى ما سبق تدني فرص العمل في الريف ، مما يرفع معدلات البطالة وفي نفس الوقت انخفاض مستوى الأجور، فإن المسألة تزداد تعقيدا وينجم عنها مشاكل عديدة في مقدمتها الهجرة من الريف إلى الحضر ، وما تمثله من ضغوط اقتصادية واجتماعية، حيث تعتبر الهجرة من القرى نحو المدن من الظواهر الاجتماعية المشاهدة في العديد من الدول.

وغالباً ما يكون الشباب القادرين على العمل والباحثين عن فرص وظيفية ملائمة أكثر الفئات الاجتماعية ميلاً نحو الانتقال من قراهم ومجتمعاتهم الريفية إلى المدن. ومما يترتب على ذلك هجر العمل الزراعي وإهمال الزراعة على المدى الطويل ، مما يتسبب في انخفاض الناتج الزراعي المحلي للقرى المنتجة زراعياً.

وعلى ذلك فإن التحدي الذي يقع على كاهل التنمية الزراعية هو الحد من هذا النوع من الهجرة، وذلك بسبب ما سيتوفر من فرص عمل يلتحق بها بعض الشباب الباحثين عن العمل ، وسيؤدي ذلك إلى احتفاظ القرى بجزء مهم من سكانها ، وكذلك احتفاظها بوظيفتها الزراعية لتبقى قرى منتجة زراعياً. هذا إضافة إلى عدم الاستقرار وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية ترفع معدلات الطلاق والتفكك الأسرى ، وترفع من نوبات القلق لدى الريفيين مما ينعكس سلباً على المجتمع ككل.

وإذا كان المجتمع الريفي العربي هو عصب الزراعة العربية، فإن الزراعة ذاتها تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي . فكلما كان المجتمع الريفي يستشعر بالأمان الاجتماعي والرعاية وتوفير احتياجاته الأساسية وتوفير فرص عمل مناسبة وخلق مصادر متنوعة للدخل، كلما تحقق استقرار الزراعة ، وتمهدت السبل إلى تطورها وتقدمها.

في ضوء ما سبق عرضه من تحديات تواجه التنمية الزراعية العربية، يتعين على الدول العربية من إعادة النظر في خططها وبرامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، وإعطاء القطاع الزراعي الأهمية الضرورية ، ومضاعفة الاستثمارات في هذا القطاع لتحقيق معدلات التنمية الزراعية المستدامة المنشودة وتحقيق الأمن الغذائي المستهدف عربياً وقطرياً ، وهذا يتطلب بالضرورة التركيز على العناصر الثلاثة التالية:

1. توجيه رأس المال العربي للاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية وتحسين أنظمة الري والصرف واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة ، مما يحقق فوائد للدول العربية صاحبة رأس المال ويؤمن تمويل المشاريع الزراعية للدول العربية الأقل نمواً، ويعزز التنسيق الاقتصادي والتكامل بين أقطار الوطن العربي .
2. الاهتمام بإنتاج المواد الغذائية ذات الفجوة ، وبخاصة الحبوب والزيوت والسكر ، وتطوير الثروة الحيوانية ، ووضع برامج علمية وعملية للاستفادة من كافة الوسائل والسبل التي تزيد من الإنتاجية ، وتعطي محاصيل وفيرة ، وبخاصة تحت ظروف الزراعة المطرية .
3. تطوير العمل العربي المشترك وتشجيع المشاريع العربية المشتركة في قطاع الزراعة وتعزيز التبادل التجاري للمواد الزراعية بين أقطار الوطن العربي ، وتقديم كافة التسهيلات والدراسات بينها للاستفادة القصوى في مجال تنمية المشاريع الزراعية العربية القطرية والمشتركة .

ملحق رقـــم (3)

الجهود والبرامج العربية الجارية لتعزيز مسارات التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي العربي

محتويات ملحق رقم (3)

الموضوع	رقم الصفحة
1ـ مقدمة:	248
2ـ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين	248
2ـ1 توجهات الإستراتيجية	248
2ـ2 رؤية الإستراتيجية	249
2ـ3 البرامج والمكونات التنموية الرئيسة	249
2ـ4 أولويات العمل التنموي الزراعي العربي المشترك	250
2ـ4ـ1 المجالات والمكونات التنموية المعززة لمسارات التكامل الاقتصادي العربي	250
2ـ4ـ2 المجالات والمكونات التنموية ذات الفاعلية التنموية العالية	250
2ـ4ـ3 المجالات والمكونات التنموية الداعمة للأداء المؤسسي للوفاء بمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية	250
2ـ5 شركاء التنفيذ	251
2ـ6 التمويل ومصادره المحتملة	251
2ـ7 الإطار الزمني لتنفيذ أهداف وبرامج الإستراتيجية	252
3 ـ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي	252
3ـ1 المبررات الأساسية	252
3ـ2 الإطار السلعي والجغرافي والزمني	253
3ـ2ـ1 الإطار السلعي	253
3ـ2ـ2 الإطار الجغرافي	253
3ـ2ـ3 الإطار الزمني	254
3ـ3 الأهداف الرئيسية	255
3ـ4 الإطار الفني والمكونات الرئيسية	255
3ـ4ـ1 مكون تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة	255
3ـ4ـ2 مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري	255
3ـ4ـ3 مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج	255
3ـ5 النواتج المتوقعة	256
3ـ6 المتطلبات الأساسية للتنفيذ	257

3-6-1 المتطلبات المالية	257
3-6-1-1 الالتزامات الحكومية	257
3-6-1-2 مساهمات القطاع الخاص	258
3-6-2 المتطلبات الإجرائية	260
4 - البرنامج العربي للغذاء	260
4-1 إطار إعداد البرنامج	260
4-2 مبررات البرنامج	260
4-3 أهداف البرنامج	261
4-4 المكونات والأنشطة	261
4-4-1 مكون الغذاء والتغذية	261
4-4-2 مكون الزراعة والتنمية	262
4-4-3 مكون التنمية البشرية والمؤسسية	262
4-5 مهام ونطاق ومجالات عمل البرنامج	262
4-6 الفئات المستفيدة	265
4-7 شركاء البرنامج	265
4-8 آليات التنفيذ	265

1 ـ مقدمة:

أولت الدول العربية في السنوات الأخيرة اهتماماً بالغاً بواقع ومستقبل الزراعة والغذاء في الوطن العربي، ولقد تجسد هذا الاهتمام في توفر الإرادة السياسية لدى الدول العربية لتعزيز وتفعيل العمل العربي المشترك في المجالات الزراعية. وبمبادرة من أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب من خلال الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وبتوجيه من القادة العرب في قمة الجزائر 2005م أعدت أول إستراتيجية للتنمية الزراعية العربية، والتي اعتمدت في قمة الرياض عام 2007م بعنوان " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 ـ 2025" ، لتدعيم مسارات التكامل الزراعي العربي. ولقد اعتبرت هذه الإستراتيجية جزءاً من إستراتيجية العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

وفي أعقاب الأزمة الغذائية التي اجتاحت العالم خلال الفترة (2007 ـ 2008م) بادر أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب مرة أخرى بإصدار إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي في مواجهة أزمة الغذاء العالمية، والذي تضمن إطلاق مبادرة لبرنامج طارئ للأمن الغذائي العربي، وتبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره. وفي هذا الإطار أعد البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ، وحظي بتأييد من القادة العرب، حيث تم إطلاقه بقرار من أول قمة اقتصادية عربية ، والتي عقدت في الكويت في مطلع عام 2009م .

كما وافقت الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على البرنامج العربي للغذاء ، وهو أعد في نفس الإطار، والذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقرار رقم 1838 في دورته 86 في سبتمبر/ أيلول عام 2010م ، كما اعتمد الآليات الخاصة بإدارة موارد هذا البرنامج بالقرار رقم 1864 في دورته 87 في مايو/ آيار 2011م.

وعلى صعيد آخر أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تصوراً شاملاً لتحقيق الأمن الغذائي العربي في إطار إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الصادر عن قمة روما ، التي عقدت في نوفمبر ـ تشرين ثانٍ 2009م.

ولقد تمت موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الصيغة النهائية لهذا التصور في دورته 88 ، والتي عقدت في سبتمبر ـ أيلول2011م ، وذلك بموجب القرار رقم 1881. ويستعرض هذا الملحق تلك الجهود والبرامج العربية الجارية لتعزيز مسارات التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي العربي .

2 ـ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين:

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين التي أجازتها الجمعية العامة للمنظمة ، ومن ثم اعتمدتها القمة العربية بالرياض في عام 2007م، واعتبرتها جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ودعت المنظمة إلى الشروع في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

2.1 توجهات الإستراتيجية:

وفقاً لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية ، ومؤشرات الأداء الراهنة للزراعة العربية عامة ، وللعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة ، وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في

الدول العربية ، وتعظيماً للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهاراً للزراعة العربية ، ودفعاً لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني ، والمواكبة مع المستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة ، وتعزيزاً للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، ووصولاً إلى السوق العربية المشتركة، أعتمدت التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين لتتضمن التوجهات التالية :

- اعتبار أن المياه المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية العربية .
- تنمية وحماية الأراضي الزراعية.
- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي.
- ضرورة التطوير والتحديث التقني للزراعة .
- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.
- تشجيع الاستثمار الزراعي المشترك.
- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية.
- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية .
- مساهمة التنمية الزراعية المستدامة في ازدهار الريف.
- تعظيم مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

2.2 رؤية الإستراتيجية:

تحددت رؤية الإستراتيجية في الآتي :

(الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي) .

3.2 البرامج والمكونات التنموية الرئيسة:

تتضمن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (7) برامج رئيسية، تضم (34) مجالاً تنموياً، يخصص لكل مجال منها برنامج فرعي، ويندرج تحت كل برنامج فرعي مجموعة من المكونات التنموية التي يبلغ عددها الإجمالي 114 مكوناً. وقد اتسمت البرامج ومكوناتها التنموية بالتناسق والتكامل والترابط مع الرؤية والأهداف الإستراتيجية، مع التركيز على الأولويات التنموية والاهتمام بالمجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور فيها. هذا وقد تحددت البرامج الرئيسية السبعة كما يلي:

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدر ات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية.

4.2 أولويات العمل التنموي الزراعي العربي المشترك:

تم تحديد المجالات والمكونات التنموية التي تمثل مجالاً خصباً للعمل العربي المشترك ذات الأسبقية أو الأولوية التنفيذية خلال العقد الأول من المدى الزمني لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ويبلغ عددها (29) مكوناً تنموياً، تقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

1.4.2 المجالات والمكونات التنموية المعززة لمسارات التكامل الاقتصادي العربي:

وتشمل هذه المجموعة أحد عشر مكوناً تنموياً يقع معظمها ضمن البرنامج الرئيسي لتنسيق السياسات الزراعية العربية، وبيانها كالتالي:

- تنسيق تشريعات وإجراءات الاستيراد والتصدير.
- تنسيق سياسات المواصفات والمقاييس.
- تنسيق سياسات وإجراءات سلامة الغذاء.
- تنسيق إجراءات المؤسسات الجمركية.
- تنسيق سياسات التجارة الزراعية البينية.
- تنسيق إجراءات قواعد المنشأ التفصيلية.
- تنسيق سياسات تمويل التجارة وحوافز التصدير.
- تنسيق سياسات الاستثمار.
- تنسيق سياسات وإجراءات مكافحة الأمراض والأوبئة العابرة.
- تنسيق إجراءات الحجر الزراعي والبيطري.
- تنسيق سياسات الدعم.

2.4.2 المجالات والمكونات التنموية ذات الفاعلية التنموية العالية:

تضم هذه المجموعة سبعة مكونات تنموية تقع ضمن البرامج الرئيسية والفرعية، وبخاصة برنامج تطوير التقانات وبيانها كالتالي:

- تطوير تقانات حصاد المياه.
- تطوير تقانات الأصناف النباتية والحيوانية عالية الإنتاج.
- تطوير تقانات الهندسة الوراثية.
- تطوير تقانات الاستزراع السمكي.
- تطوير ونشر تقانات النظم الخبيرة.
- إدارة المخزونات والمسطحات المائية المشتركة.
- سياسات استرداد تكاليف إتاحة مياه الري.

3.4.2 المجالات والمكونات التنموية الداعمة للأداء المؤسسي للوفاء بمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية:

تضم هذه المجموعة أحد عشر مكوناً موزعة ضمن عدد من البرامج الرئيسية، وبيانها كالتالي:

- تحليل ومتابعة قرارات منظمة التجارة العالمية.
- متابعة وتحليل وتقويم السياسات الزراعية والتجارية.
- تطوير تقانات جمع وتحليل الإحصاءات والمعلومات الزراعية.

- بناء قواعد المعلومات الزراعية.
- نشر المعلومات الزراعية.
- تنمية القدرات والمهارات في مجالات التفاوض والتحكيم الدولي.
- تطوير آليات الرصد والتنبؤ بالكوارث الطبيعية.
- تسجيل الأصناف وحماية حقوق الملكية الفكرية العربية.
- تطوير سياسات التعليم والتأهيل في القطاعات الزراعية.
- تحديد فرص الاستثمار والترويج لها.
- الحد من مخاطر الاستثمار الزراعي.

5.2 شركاء التنفيذ:

هناك تنوع وتعدد لشركاء التنفيذ المعنيين بقضايا التنمية الزراعية في المنطقة العربية، سواء كان هؤلاء الشركاء مؤسسات قطرية أو مؤسسات قومية أو مشتركة عربية أو إقليمية أو دولية، ويمكن الإشارة بإيجاز إلى أهم هؤلاء الشركاء مصنفين إلى عدة مجموعات متجانسة، وذلك على النحو التالي:

- المؤسسات القطرية: تشمل على سبيل المثال: مؤسسات البحث الزراعي التطبيقي، والإرشاد الزراعي والتطوير التكنولوجي، ومؤسسات المسوحات والتقديرات الإحصائية الزراعية، ومؤسسات إدارة وتطوير الثروة السمكية، ومؤسسات إدارة الموارد المائية، ومؤسسات الاستثمار، وتنظيمات القطاع الخاص ورجال الأعمال.
- مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية بالقطاعات الزراعية العربية: وتشمل شركاء التنفيذ المحتملين، من التجمعات القومية والإقليمية العربية، والمنظمات الفنية العربية المتخصصة، والمؤسسات والصناديق الإنمائية والتمويلية العربية والإسلامية، والهيئات والشركات العربية المعنية بالاستثمار الزراعي والمجالس والإتحادات والمؤسسات العربية ذات العلاقة.
- المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية المعنية بالمنطقة العربية: وتتمثل في شركاء التنفيذ المحتملين من المنظمات والمؤسسات الفنية المعنية بالقطاعات الزراعية العربية، والهيئات والصناديق الإنمائية الإقليمية والدولية.

6.2 التمويل ومصادره المحتملة:

هناك ثلاثة مصادر تمويلية محتملة لتنفيذ البرامج والمكونات التنموية المقترحة في إطار هذه الإستراتيجية، وهي:

- التمويل القطري، والذي تدرجه الدول العربية في خططها التنموية وفق ظروف وخصوصية كل دولة، وهو التمويل المطلوب للبرامج والمكونات التنموية القطرية المقترحة.
- التمويل القومي والمشترك، وهو التمويل الذي سيخصص لتنفيذ البرامج والمكونات القومية والمشتركة. ويتمثل في الموازنات السنوية المعتمدة لمنظمات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص، بالإضافة إلى العون الفني الذي يمكن لهذه المنظمات استقطابه.
- المنح المالية، والتي يمكن استقطابها من الجهات المانحة، لتمويل مشروعات مشتركة أو قطرية محددة، وذلك بالتعاون فيما بين المنظمات العربية المختصة والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة في الدول المستهدفة لهذا النوع من التمويل.

7.2 الإطار الزمني لتنفيذ أهداف وبرامج الإستراتيجية:

الإطار الإستراتيجي العام:

حددت الإستراتجية رؤية مستقبلية لبلوغ آمال وتطلعات الشعوب العربية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتوفير الغذاء الآمن. وفقاً للأفق الزمني للإستراتيجية، فإن الزمن المحدد لهذه الرؤية هو20 عاما.

الخطط متوسطة الأجل:

تشتمل هذه الخطط على أهداف متوسطة الأجل تساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل. وتقترح الخطط متوسطة الأجل البرامج المناسبة لتحقيق كل هدف من أهداف الإستراتيجية، بحيث تشتمل على بيانات حول النتائج والمخرجات المتوقع تحقيقها. ويفضل أن تكون الخطط متوسطة الأجل متتابعة ومتجددة، بحيث يجري تحديثها كل سنتين حتى تكون أكثر تفاعلاً مع المستجدات الإقليمية والدولية.

3 ـ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

اتساقاً مع إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (30) المنعقدة في إبريل (نيسان) 2008م، فقد كلفت لجنة التنسيق العليا المنظمة بإعداد برنامج طارئ وإستراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي العربي.

3.1 المبررات الأساسية:

يمكن إيجاز أهم مبررات هذا البرنامج من منظور مستجدات الأزمة الغذائية العالمية, وأيضاً من منظور المشكلات المزمنة لأوضاع الأمن الغذائي العربي فيما يلي :

أولاً: المستجدات على الساحة الدولية :

- الارتفاع الحاد للأسعار العالمية للغذاء.
- تزايد استخدامات الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي .
- المخاطر المتزايدة لأزمة الغذاء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: المستجدات على الساحة العربية:

- المشكلات المزمنة في أوضاع الأمن الغذائي العربي.
- العجز المتزايد عن توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية .
- تفاقم قيمة الفجوة الغذائية العربية .
- ضعف المستوى التقني في الزراعة العربية.
- محدودية وضعف كفاءة استغلال الموارد الزراعية المائية والأرضية.
- ضعف الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة .

2.3 الإطار السلعي والجغرافي والزمني:

1.2.3 الإطار السلعي:

يتركز اهتمام المشروع على المجموعات والسلع التالية :

- مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة كل من القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة.
- المحاصيل السكرية والتي تشمل كلاً من قصب السكر والشوندر السكري.
- محاصيل البذور الزيتية، وبخاصة من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيتون.
- مجموعة المنتجات الحيوانية (لحوم دواجن ، لحوم حمراء ، منتجات الألبان).
- التمور.

والى جانب الأهمية الغذائية لهذه المجموعات باعتبارها من بين سلع الغذاء الرئيسية للطبقات العريضة من السكان في كل الدول العربية، فإنها من المنظور الإنتاجي ومن منظور أوضاع الفجوة والاكتفاء الذاتي تمثل أهم المجموعات إنتاجاً واستيراداً.

2.2.3 الإطار الجغرافي:

يشتمل هذا المشروع في إطاره الجغرافي على مجموعة من الدول العربية التي تم تحديدها وفق مجموعة من الأسس والاعتبارات العلمية والموضوعية، وقد شملت هذه المجموعة كلاً من تونس ـ الجزائر ـ السعودية ـ السودان ـ سوريا ـ العراق ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن ـ الأردن ـ موريتانيا وسلطنة عمان . وقد تحددت هذه الدول في ضوء الأسس والاعتبارات التالية :

الأهمية النسبية للسكان : (من منظور استهلاكي)، حيث يمثل سكان هذه الدول مجتمعة 88 % من سكان الوطن العربي.

الأهمية الزراعية : (من منظور موردي)، مقدرة بمساحة الأراضي الزراعية، حيث تحوز هذه الدول في مجموعها نحو 92.5 %من جملة مساحة الأراضي الزراعية.

الأهمية النسبية في الزراعات المروية والمطرية: (من منظور موردي)، حيث تمثل مساحات هذه المحاصيل في مجموعها نحو 90 % من مساحة الزراعات المروية، و نحو 94 % من مساحة الزراعات المطرية.

الأهمية النسبية في زراعة المجموعات المحصولية : (من منظور سلعي)، حيث تمثل هذه المحاصيل موضع الاهتمام في مجموعها 94 % من مساحة الحبوب، 80 % من مساحة المحاصيل السكرية، 93 % من مساحة محاصيل البذور الزيتية.

ومع هذا فإن لأي من الدول العربية الأخرى حرية المشاركة في هذا البرنامج حال إقراره، وطالما توافرت لديها الإرادة السياسية والتنفيذية لهذه المشاركة، وبما يعزز أوضاع الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي.

3.2.3 الإطار الزمني:

يضم الإطار الزمني لهذا البرنامج ثلاث مراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى :

وهي مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات منذ بدء تنفيذ البرنامج، وذلك ما بين عامي

2011 ـ 2016م. وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي. وتمثل هذه الأنشطة والعناصر أساساً للانطلاق لآفاق تنموية أكبر في المراحل التالية للبرنامج تحقق الاستقرار في الإنتاج.

المرحلة الثانية :

وهي مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات تالية بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام 2021م، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقاً لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها، ووفق أسس فنية.

المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى عام 2031م. وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة.

3ـ3 الأهداف الرئيسية:

في ضوء ما تضمنته المبررات سواء من متغيرات ومستجدات أو من مشكلات مزمنة، واتساقا مع ما اتخذته الدول العربية ممثلة في الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية من قرارات للحد من آثار الأزمة الغذائية الراهنة، تتحدد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:

- زيادة قدرة الدول المشمولة بهذا البرنامج في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت، المنتجات الحيوانية والتمور)، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية.
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع الغذائية، وتوفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع.
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، والتي تتزايد حدتها في بعض الدول العربية الغنية في مواردها الطبيعية والمحددة في قدرتها على استثمارها.
- الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية وذلك بتحقيق الاستقرار في إمدادات الغذاء لكافة فئات السكان، وإتاحته بأسعار ملائمة.

3 ـ 4 الإطار الفني والمكونات الرئيسية:

في ضوء أهداف البرنامج ، يتحدد الإطار والتصميم الفني للمشروع في المكونات الثلاثة التالية :

3 ـ 4 ـ 1 مكون تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة :

- المحور الأول : دعم وتطوير قدرات مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقانة.
- المحور الثاني : توفير مستلزمات الإنتاج المناسبة والمحسنة .
- المحور الثالث : استخدام التقانات المتطورة لتعظيم الاستفادة من مصادر المياه المطرية.
- المحور الرابع : دعم وتطوير مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المساندة .
- المحور الخامس : تطوير مؤسسات المزارعين.

3 ـ 4 ـ 2 مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري :

- المحور الأول : تطوير مرافق ومنظومات إدارة نقل وتوزيع موارد المياه .
- المحور الثاني : تطوير نظم الري الحقلي .

3 ـ 4 ـ 3 مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

تتسع دائرة المشروعات المتكاملة والمرتبطة التي تتيح آفاقاً ومجالات استثمارية هائلة لشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال. وهنا أشار البرنامج إلى ثلاث مجموعات رئيسية لمجالات المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج، وهي على النحو التالي :

- المجموعة الأولى : مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة :

وتشمل هذه المجموعة على سبيل المثال لا الحصر ، المجالات التالية :

– مرافق الطرق الرئيسية والزراعية .
– مشروعات شبكات الطاقة الكهربائية .
– مشروعات مياه الشرب .
– مشروعات الخدمات الزراعية المساندة مثل محطات البحث والإرشاد وغيرها .

- المجموعة الثانية : مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية :

وتشمل المشروعات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية :

– مشروعات تصنيع المكائن والآلات والمعدات الزراعية .
– مشروعات إنتاج التقاوي المحسنة .
– مشروعات إنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية .
– مشروعات إنتاج مستلزمات نظم الري المتطورة .
– مشروعات إنتاج مواد التعبئة والتغليف .

- المجموعة الثالثة : مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي :

وتشمل المشروعات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية:

– مشروعات النقل والتخزين .
– مشروع محطات الفرز والتعبئة .
– مشروعات استخلاص السكر .
– مشروعات استخلاص الزيوت .
– مشروعات طحن الحبوب وضرب الأرز .

وبطبيعة الحال، فإن كل هذه المشروعات تعتبر بمثابة فرص استثمارية يتيحها البرنامج للقطاع الخاص، ورجال الأعمال، ويمكن بلورتها وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الأولية، ولما قبل الاستثمار خلال مراحل التنفيذ المختلفة. ويمتد النطاق الجغرافي (المكاني) لهذه المشروعات ليشمل كل الدول العربية وليست الدول المشمولة بالبرنامج فقط، ووفقاً للمزايا والتسهيلات التي تقدم للاستثمار وعناصر الإنتاج الأخرى في هذه المجالات، وتوافر المواد الأولية.

5.3 النواتج المتوقعة:

من المتوقع أن يحقق البرنامج نتائج مباشرة تستفيد منها اقتصاديات الدول العربية والمواطن العربي، وذلك من منظور تطورات الإنتاج ومعدلات التنمية الزراعية ، ومن منظور تعزيز أوضاع الأمن الغذائي والحد من الأعباء الاستيرادية ، وأيضاً من منظور استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة.

ويلخص الجدول رقم (3-1) النواتج المباشرة المتوقعة من تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ، والتي تشتمل على زيادة الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية، وتوفير فرص للعمل والحد من البطالة، وإتاحة فرص استثمارية وتحقيق قيمة مضافة من خلال الأنشطة الاستثمارية.

جدول رقم (3-1): النواتج المتوقعة للبرنامج:

الناتج	البيان
زيادة في إنتاج المحاصيل	الحبوب (52 % - 93 %)، المحاصيل السكرية (81 %)، البذور الزيتية (55 %) ، التمور (115 %).
توفير في فرص العمل	8.9 مليون فرصة عمل.
تحقيق قيمة مضافة	4.9 مليار دولار (25 %) من الإنتاج الاستثماري.
فرص استثمارية للقطاع الخاص	تشمل جميع الدول العربية في المجالات المرتبطة بالمحاصيل المستهدفة.

6.3 المتطلبات الأساسية للتنفيذ:

يمكن تصنيف المتطلبات الأساسية لتنفيذ البرنامج إلى مجموعتين رئيسيتين، تختص المجموعة الأولى بالمتطلبات المالية، أما الثانية فتختص بالجوانب الإجرائية.

1.6.3 المتطلبات المالية :

وفقا لمجالات الأنشطة والمشروعات المتضمنة بالمكونات الفنية الرئيسية الثلاثة لهذا البرنامج ، فإن المتطلبات المالية للبرنامج تتوزع أعباؤها فيما بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص الاستثماري. كما تتوزع كل منها وفقا لطبيعتها، إلى متطلبات ذات طبيعة استثمارية ، وأخرى ذات طبيعة جارية سنوية .

1.1.6.3 الالتزامات الحكومية :

أولاً : الالتزامات الحكومية الاستثمارية :

وهذه الالتزامات تتعلق بصفة أساسية بمتطلبات الأنشطة والمشروعات التالية :

- أعمال تطوير ورفع كفاءة منظومة وشبكات نقل وتوزيع المياه .
- مشروعات المرافق والخدمات المساندة (البنية التحتية) في المناطق المشمولة بأنشطة البرنامج.

ثانياً : الالتزامات الحكومية السنوية:

وتتعلق هذه الالتزامات بمتطلبات الأنشطة والمشروعات التالية :

- متطلبات الإنفاق الجاري على أعمال الإحلال والتجديد والصيانة لشبكات نقل وتوزيع المياه.
- دعم الإنفاق الجاري السنوي (الموسمي) على أنشطة البحث والإرشاد الزراعي .

3 ـ 6 ـ 1 ـ 2 مساهمات القطاع الخاص :

أولاً : المساهمات ذات الطبيعة الاستثمارية :

وتتعلق هذه المساهمات بصفة أساسية بالمتطلبات الاستثمارية للأنشطة والمشروعات التي يناط القطاع الخاص بتنفيذها، وتشمل الاستثمارات المطلوبة في المشروعات التالية :

- مشروعات دعم وتطوير مؤسسات المزارعين .
- مشروعات وأعمال تطوير نظم الري الحقلي .
- مشروعات تصنيع المستلزمات والمدخلات الزراعية .
- مشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات الزراعية .

ثانياً : المساهمات ذات الطبيعة الجارية سنويا :

تتمثل المجالات الرئيسية التي تتطلب هذا النوع من مساهمات القطاع الخاص فيما يلي :

- النفقات السنوية الجارية لأعمال الإحلال والتجديد والصيانة لنظم الري الحقلي المتطورة .
- المستلزمات الزراعية التي تتضمنها الحزم التقنية لتحسين الإنتاجية.

وتقدر الالتزامات الحكومية الاستثمارية بنحو 14.3 مليار دولار للفترة الأولى حتى عام 2016م، ترتفع إلى نحو 28.5 مليار دولار حتى عام 2021م، ثم إلى 31.5 مليار دولار حتى عام 2031م، يضاف إلى هذه الاستثمارات المطلوبة ما يقدر بنحو 840 مليون دولار التزامات حكومية سنوية جارية حتى عام 2016م، تزداد إلى 1.16 مليار دولار ثم إلى 1.35 مليار دولار خلال الفترتين2020 م ،2030م على الترتيب.

أما مساهمات القطاع الخاص في المتطلبات المالية لتنفيذ البرنامج ، فيقدر حجم الاستثمارات المطلوبة بنحو 12.4 مليار دولار للفترة الأولى حتى عام 2016م، ترتفع إلى نحو 22.8 مليار دولار حتى عام 2021م، ثم إلى 35 مليار دولار حتى عام 2031م، يضاف إلى هذه المساهمات الاستثمارية للقطاع الخاص حوالي 1.11 مليار دولار للنفقات السنوية الجارية خلال الفترة الأولى عام 2016م ، ترتفع إلى نحو 2.25 ثم إلى 2.65 مليار دولار سنوياً خلال الفترتين الثانية والثالثة على الترتيب.

ويوضح الجدول رقم (3ـ2) المتطلبات التمويلية التراكمية الاستثمارية والجارية للبرنامج خلال المراحل الثلاث 2016م ، 2021م ، 2031م موزعة كالتزامات على القطاع الحكومي أو مساهمات للقطاع الخاص.

جدول رقم (2_3): المتطلبات التمويلية التراكمية لتنفيذ البرنامج خلال المراحل الثلاث 2016م ، 2021م ، 2031م.

البيان	2016م	2021م	2031م
أولاً: الالتزامات الحكومية :			
أـ الالتزامات الاستثمارية :			
– تطوير شبكات نقل المياه	6558.0	13016.0	13016.0
– مشروعات المرافق والخدمات المساندة	7769.0	15491.0	18533.0
المجموع الفرعي	14327.0	28507.0	31549.0
بـ الالتزامات المالية الجارية السنوية :			
– الإحلال والتجديد لشبكات نقل المياه	196.7	390.5	390.5
– دعم أجهزة البحث والإرشاد الزراعي	642.7	771.2	964.3
المجموع الفرعي:	839.4	1161.7	1354.8
جملة الالتزامات الحكومية	15166.4	29668.7	32903.8
ثانياً : مساهمات القطاع الخاص:			
أـ المساهمات الاستثمارية :			
– دعم وتطوير مؤسسات المزارعين	159.7	324.3	405.4
– تطوير نظم الري الحقلي	7023.0	14046.0	21069.0
– مشروعات تصنيع المستلزمات والمدخلات	2259.6	4525.3	5403.3
– مشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات	2997.6	3867.6	8109.7
المجموع الفرعي:	12439.9	22763.2	34987.4
بـ المساهمات الجارية السنوية :			
– إحلال وتجديد وصيانة الري الحقلي .	497.3	1018.5	1423.9
– تطوير الحزم التقنية لتحسين الإنتاجية.	612.9	1225.8	1225.8
المجموع الفرعي:	1110.2	2244.3	2649.7
جملة مساهمات القطاع الخاص	13550.1	25007.5	37637.1
ثالثاً :إجمالي المتطلبات التمويلية للبرنامج	28716.5	54676.2	70540.9

ويوضح الجدول السابق أن جملة المتطلبات المالية التراكمية للبرنامج تقدر في نهاية الفترة المحددة للبرنامج المقترح، أي عام 2031 بحوالي 70.5 مليار دولار، منها حوالي 32.9 مليار التزامات حكومية، وحوالي 37.6 مليار مساهمات مطلوبة من القطاع الخاص. ويبلغ حجم الاستثمارات حوالي 66.5 مليار دولار تمثل حوالي 94.3 % من جملة المتطلبات التمويلية، أما جملة المتطلبات المالية الجارية فتبلغ 4 مليارات دولار تمثل حوالي 5.7 % من جملة التمويل المطلوب للبرنامج.

3 ـ 6 ـ 2 المتطلبات الإجرائية :

تتضمن هذه المتطلبات مجموعة من السياسات والتشريعات والإجراءات الضرورية لتوفير الظروف المواتية والملائمة لتنفيذ مكونات البرنامج من الأنشطة والمشروعات المختلفة التي يتضمنها، سواء تلك التي تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومات ، أو تلك التي يساهم بها القطاع الخاص. وفي هذا الإطار، يتطلب الأمر ضرورة التزام حكومات الدول المشمولة بالبرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة وأكثر جاذبية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة، وذلك في إطار مناخ أكثر خصوصية وتميزا للاستثمار في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي . ويدخل في إطار تلك الالتزامات ما يلي:

- تطوير التشريعات والسياسات الاستثمارية، ومراجعة وتطوير وتبسيط إجراءات تخصيص وتوزيع الأراضي الجديدة والمستصلحة ، وسياسات الائتمان الزراعي .
- تذليل العقبات وتيسير الإجراءات المرتبطة بإقامة المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة معها، بما في ذلك إجراءات التأسيس للشركات وتخصيص الأراضي وإمداد المشروعات بالمرافق الأساسية .
- تبني الحكومات لبرامج خاصة بتنمية المهارات البشرية والتدريب المتخصص والتأهيل في مجالات الزراعة الحديثة ونظم الري المتطورة .

4 ـ البرنامج العربي للغذاء:

1.4 إطار إعداد البرنامج:

يأتي هذا البرنامج ضمن التدابير والآليات التي التزم بها أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسؤولون عن الشئون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في إطار إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي في مجابهة أزمة الغذاء العالمية، الصادر عن الدورة العادية (30) التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 26ـ2008/4/30م، كما أن البرنامج وفقا للتصور المقترح في هذه الوثيقة، يساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين التي وافقت عليها القمة العربية بالرياض في مارس عام 2007م واعتبرتها جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ويتسق مع برامجها ومكوناتها التنموية، حيث يمكن اعتباره أحد البرامج المتخصصة للبرامج التنموية الرئيسة السبعة للإستراتيجية، التي تساهم في تحقيق الهدفين من الإستراتيجية الخاصين بزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية.

2.4 مبررات البرنامج:

تتلخص المبررات التي دعت إلى إحداث البرنامج العربي للغذاء فيما يلي:

- تراجع حجم المساعدات الغذائية العالمية.
- تنامي عدد ناقصي التغذية.
- ازدياد حدة الفقر.
- الأزمات الغذائية الطارئة والمزمنة.
- عدم انتظام واستقرار المساعدات الغذائية العالمية.
- تكرار حالات موجات الجفاف.

3.4 أهداف البرنامج:

تتحدد أهداف البرنامج في الآتي:

1. مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية الطارئة، وبخاصة في الدول العربية الأكثر تضرراً.
2. تخفيض أعداد ناقصي التغذية في الدول العربية، وبخاصة في الدول الأقل نمواً وذات الدخول المنخفضة.
3. تحسين الأوضاع التغذوية في الدول العربية، وبخاصة في المناطق الريفية.
4. زيادة قدرات الدول العربية البشرية والمؤسسية لمواجهة المخاطر والحالات الطارئة، والتصدي لآثارها السلبية وتداعياتها على المجموعات السكانية الأكثر تعرضاً والأشد ضعفاً (Vulnerable groups).
5. تعزيز جهود الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية المستدامة لتوفير الغذاء الآمن للسكان، والنهوض بالمجتمعات الريفية.

4.4 المكونات والأنشطة:

تحقيقاً للأهداف المنشودة، يشتمل البرنامج على ثلاثة مكونات تندرج تحت كل منها مجموعة من الأنشطة والمشروعات، وهي على النحو التالي :

1.4.4 مكون الغذاء والتغذية:

- تقديم مساعدات غذائية عينية في حالات الأزمات والطوارئ.
- إعداد وصياغة سياسات الغذاء.
- إجراء بحوث ودراسات حول تعديل أنماط وعادات استهلاك الغذاء.
- إعداد مشروع دستور غذائي عربي يشمل المواصفات القياسية وضبط جودة للسلع والمنتجات الغذائية.
- إصدار تقارير دورية حول أوضاع الأمن الغذائي.
- إعداد دراسات استشرافية حول حالة الزراعة والغذاء على المستويات القطرية والمستوى العام للوطن العربي.
- إعداد برامج ومواد إعلامية وإرشادية في مجالات التوعية التغذوية.
- أنشطة تشجيع وتعزيز دور المجتمع المدني في مجال حماية المستهلك.
- إعداد وتنفيذ برامج متخصصة في سلامة وجودة الغذاء، خاصة فيما يتعلق بمتبقيات الكيماويات، والتحوير الوراثي والتلوث الغذائي.
- أنشطة تشجيع تطوير الصناعات الغذائية على المستويين التجاري عامة، والأسري في الريف.
- بحوث واستقصاءات ميزانية الأسرة .
- إنشاء أنظمة المعلومات والإنذار المبكر بحالات إنتاج الغذاء والمخاطر والمهددات الطبيعية والبيئية.

2.4.4 مكون الزراعة والتنمية:

- إعداد وتنفيذ مشروعات تنموية قطرية ممولة ذاتياً لنقل وتوطين التقانات الزراعية لإنتاج السلع الغذائية (النباتية والحيوانية والسمكية).
- تقديم مستلزمات الإنتاج اللازمة لتبني ونشر استخدام التقانات الحديثة أو المتطورة، وبخاصة لدى صغار المنتجين من مختلف القطاعات الزراعية على نطاق ريادي و/ أو استرشادي.
- إجراء بحوث ودراسات حول إدارة واستخدام الموارد الزراعية العربية في ظل محددات وتحديات الزراعة بالوطن العربي، وبخاصة فيما يتصل بترشيد استخدامات المياه، والتراكيب المحصولية والمزايا النسبية والتنافسية لإنتاج السلع الغذائية.
- إصدار تقارير دورية حول تطورات التنمية الزراعية والسمكية بالدول العربية.
- تقديم الخبرة من خلال الاستشارات والمعونات الفنية في مختلف المجالات التنموية، ووفقاً للخصوصية والاحتياجات القطرية، وعلى مستوى المشروعات والبرامج التنموية المشتركة.
- تشجيع قيام تنظيمات المزارعين وتعزيز دورها في مجالات الإنتاج والتسويق في مختلف القطاعات (نباتي، حيواني، وسمكي)، وتوفير المستلزمات والخدمات المساندة اللازمة.
- إعداد وتنفيذ برامج مشتركة للبحوث في المجالات التنموية المتصلة بعمل البرنامج.
- بلورة مشروعات مشتركة للتكامل الإنتاجي والتصنيعي الزراعي والغذائي.

3.4.4 مكون التنمية البشرية والمؤسسية:

يتم في إطار هذا المكون إعداد وتنفيذ برامج وأنشطة للتدريب وتبادل الخبرات على المستويات القطرية والعربية المشتركة للعاملين في الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص. ويشمل ذلك تدريب ورفع كفاءة وتأهيل الكوادر والخبرات الفنية، وتدريب المدربين، والتدريب المتخصص في مجالات عمل البرنامج سواء الغذائية أو التنموية. ويتم تحديد الأولويات التدريبية وفقا لاحتياجات الدول، وبالتنسيق والتعاون التام مع الأطراف المعنية بالدول العربية.

ومن مجالات التدريب وتبادل الخبرات ذات الأولوية التي يعنى بها البرنامج ما يلي:

- التوعية والإرشاد التغذوي.
- تطبيق مواصفات ومقاييس ضبط الجودة للسلع الغذائية.
- تطوير الخدمات المساندة للإنتاج النباتي والحيواني والسمكي.
- تبني ونقل وتوطين التقانات الزراعية بأنواعها.
- استخدام الأساليب المطورة للاستزراع السمكي.
- التصنيع الغذائي الريفي.
- تعزيز ورفع القدرات التسويقية.
- التمويل متناهي الصغر Micro-Finance .

5.4 مهام ونطاق ومجالات عمل البرنامج:

تتركز مهام البرنامج في التدخل لدعم الجهود التنموية للدول العربية الرامية لخفض عدد ناقصي التغذية المزمن والفقراء المعوزين، إضافة لتقديم المساعدة للمتضررين من الأزمات الغذائية والكوارث، وبخاصة الطبيعية في الدول الأكثر تضرراً.

ويتدخل البرنامج العربي للغذاء لتقديم المساعدة العينية و/ أو العون الفني و/ أو الخبرة المتخصصة للدول العربية في الحالات التالية:

أولاً: حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تستدعي الاستجابة السريعة من قبل الحكومات، وقيام البرنامج بعمليات طارئة عاجلة لمواجهة آثارها السلبية على الدول الأكثر تضرراً، وبخاصة الكوارث التي يترتب عليها نقص حاد في المتاح من الأغذية، وتشمل الحالات التالية:

- الجفاف المتكرر.
- الإصابة بالآفات والأمراض على نطاق وبائي.
- الفيضانات والأعاصير المدمرة وغيرها من الكوارث الطبيعية.
- الفشل المحصولي على نطاق شامل أو محدود جغرافياً بتأثير عوامل مناخية غير مواتية كالبرد والصقيع ونقص الأمطار وارتفاع الحرارة وغيرها.

ثانياً: الأزمات الغذائية ذات الصبغة القطرية أو الإقليمية أو العالمية، التي تؤثر على استقرار الإمدادات الغذائية وإمكانية حصول الفئات الأشد ضعفاً عليها، والناتجة عن واحد أو أكثر من الأسباب التالية:

- الارتفاع الحاد في الأسعار سواء في الأسواق المحلية أو العالمية.
- الانخفاض في المخزونات العالمية إلى المستويات التي تؤثر في المعروض من الغذاء.
- الظروف الاقتصادية غير المواتية أو الأزمات المالية الحادة الطارئة أو المزمنة ذات الانعكاسات السلبية على الأحوال المعيشية للمواطنين من الفئات الأكثر تضرراً، والذين يعانون من نقص التغذية.
- الاختلال في السياسات الغذائية ونظم توزيع وسلامة الغذاء المؤثرة على إمكانية حصول الفئات الحساسة والأشد ضعفاً على الغذاء الآمن.

ثالثا: الحالات الخاصة بفئات من المزارعين والمربين والصيادين في إطار البرامج التنموية القطرية للقضاء على و/ أو الحد من الفقر والبطالة وتوليد الدخل، وبناء القدرات وإكساب المهارات وتحسين الأوضاع التغذوية والصحية والتعليمية لهذه الفئات، وبما يساهم في استقرار المجتمعات الريفية وتحقيق الأمن الغذائي.

وبذلك، فإن عمل البرنامج المقترح لا يقتصر فقط على الحالات التي يتعرض فيها الأمن الغذائي للدول العربية بصفة طارئة ومؤقتة لحالة من الإنعدام Food Insecurity نتيجة الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية الطارئة ذات الآثار السلبية على أوضاع الأمن الغذائي، وبخاصة في الدول العربية الأقل نمواً والأكثر تضرراً من مثل هذه الحالات والأزمات، بل يمتد ليشمل المجالات ذات الصلة بتحقيق الأهداف طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين المعتمدة في قمة الرياض 2007م، كما سبقت الإشارة لذلك وهما:

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان.
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية.

وفي هذا الإطار التغذوي ـ التنموي الذي يمكن أن يميز هذا البرنامج، فإن نطاق عمله الذي ينبثق عن الحالات الثلاث المذكورة يغطي المجالات الرئيسة التالية:

- التدخل في الحالات الطارئة نتيجة الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية بتقديم المساعدات الغذائية العينية.
- نشر التوعية التغذوية، وثقافة ترشيد الاستهلاك وتعديل تفضيلات المستهلك، وبما يتواءم مع

الجهود الرامية لمعالجة حالة العجز أو الانكشاف الغذائي العربي.

- ضبط إجراءات سلامة الغذاء وحماية المستهلك، وتطبيق المواصفات والمعايير القياسية.
- الإدارة الرشيدة للموارد، مع التركيز على الموارد ذات الندرة النسبية في الدول العربية، وبخاصة المياه.
- نقل التكنولوجيات الزراعية والتصنيعية الزراعية والغذائية الحديثة والمتطورة، مع التركيز على توفير الخبرة (Know How) للمؤسسات المعنية بهذه المجالات، وبخاصة مراكز البحوث وأجهزة الإرشاد، وتنظيمات المزارعين، وبخاصة صغار المزارعين، والقطاع الخاص والشركات الكبرى المهتمة ببحوث التطوير R&D .
- الارتقاء بالتصنيع الغذائي للحد من الفاقد وتنظيم المعروض من الغذاء، وزيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي.
- تطوير معاملات ما بعد الحصاد، والبنية التحتية للتسويق والتجارة الخارجية الزراعية، وبخاصة مجالات التجهيز والتخزين والتمويل والنقل وكفاءة التجارة وغيرها، مع التركيز في هذا المجال على صغار المزارعين والمربين والصيادين للحد من نسب الفاقد والتالف، ومن ثم زيادة قيمة الناتج الزراعي للدول العربية، وفتح أسواق وفرص تصديرية للمنتجات الزراعية العربية.
- المعلوماتية والإحصاء ونظم الإنذار المبكر والاستشعار عن بعد وتطبيقاتها الحديثة، وبخاصة في مجالات صنع القرار والإدارة البيئية، بما فيها من رصد ومراقبة التغيرات المناخية، والتنبؤ وإدارة المخاطر.
- بناء القدرات البشرية والمؤسسية في القطاعات الزراعية للدول العربية، سواء للعاملين في الخدمة بالأجهزة، أو للشركات والأفراد من القطاع الخاص، بالاستفادة من الخبرة والخدمات التي يمكن أن تقدمها البرامج والوحدات المختصة التي أحدثتها المنظمة مؤخراً في هيكلها التنظيمي، وهي المكتب العربي لصحة الحيوان، البرنامج العربي للتدريب الزراعي والسمكي، البرنامج العربي للاستزراع السمكي في المياه العذبة في الوطن العربي والشبكة العربية الزراعية والسمكية للبحوث ونقل التكنولوجيا .

ولا تدخل في نطاق عمل البرنامج العربي للغذاء المقترح، وفي جميع الأحوال الكوارث والأزمات التي هي من صنع الإنسان، كالصراعات والنزاعات بمختلف أنواعها ومسبباتها، ومهما كانت تداعياتها وآثارها. الأمر الذي يضمن عدم التداخل في المهام والاختصاصات مع برامج أو مشروعات إقليمية أو عالمية قائمة، وبخاصة مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، الذي أصبح يولي اهتماماً أكبر لمثل هذه الكوارث والأزمات، ووفقاً لتقرير البرنامج لعام 2009م. فلقد تجاوزت المساهمات المؤكدة المقدمة من الجهات المانحة في عام 2008م ما قيمته 5.042 مليار دولار، وتشمل هذه القيمة المساهمات التي تم الحصول عليها استجابة للنداء الاستثنائي الذي أطلقه البرنامج لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وتمثل المساهمات المقدمة للحالات الطارئة والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش حوالي 76 % من جملة هذه المساهمات.

6.4 الفئات المستفيدة:

وفقا لأهداف وطبيعة عمل البرنامج المقترح، تضم قائمة الفئات التي يمكن أن تستفيد من المساعدات الغذائية والخدمات التنموية التي سيقدمها البرنامج بمختلف أنماطها الدول العربية، وبخاصة ذات الدخل المنخفض، و/ أو الأكثر معاناة من العجز الغذائي المزمن، والدول الأكثر تضرراً من الحالات الطارئة المحددة في نطاق عمله، الفئات التالية:

- ضحايا الكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات وأوبئة وغيرها من الذين يحتاجون إلى عمليات طوارئ واستجابة عاجلة.
- المجموعات السكانية الأكثر تضرراً من الأزمات الغذائية الطارئة، ومن التحولات والأزمات الاقتصادية أو المالية الطارئة أو المزمنة. ويتم تحديد المستفيدين من هذه المجموعات بالتشاور والتعاون والتنسيق مع الحكومات الوطنية والأجهزة القطرية بالقطاعات المعنية، ووفقاً لسياسة وإستراتيجية عمل البرنامج المقترح.
- العاجزون عن الخروج بأنفسهم من حلقة الجوع والفقر من الفقراء المعدمين، والذين يعانون من نقص حاد ومزمن في الغذاء. ويتم تحديد المستفيدين من هذه الفئة وفقا للأسس والمعايير المتعارف عليها دوليا، أو وفق معايير خاصة بالبرنامج تحدد في ضوء سياسة وإستراتيجية العمل.
- صغار المزارعين والمربين والصيادين، وأصحاب المشروعات والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة المستهدفين في برامج ومشروعات وطنية تنموية متخصصة في مجالات الإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية المساندة، إضافة للمستهدفين من هذه الفئة والأنشطة التي يقوم البرنامج بتنفيذها ضمن مكوناته التنموية الزراعية.
- العاملون في الأجهزة الحكومية ممن يحتاجون إلى اكتساب مهارات أو تدريب لتحسين أو رفع كفاءة الأداء في مجالات متخصصة، ونظراؤهم من العاملين لدى القطاع الخاص.

7.4 شركاء البرنامج:

هناك أربعة شركاء رئيسيين على مستوى المنطقة العربية يتوقع أن يعمل معهم البرنامج المقترح بطاقات وأطر مختلفة، وهم الحكومات، مؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص سواء شركات أو أفراد.

8.4 آليات التنفيذ:

بدأ عمل البرنامج كأحد البرامج الخاصة ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة، وبحيث يتم تطوير العمل به وفق الموارد المتاحة والنتائج المتحققة والخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من عملية التقييم المستمرة لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء. ويتطلب تنفيذ أنشطة ومشروعات البرنامج المقترح تبني آليات تنفيذية خاصة تتواءم مع المنهجية التي تفرضها طبيعة ومجالات العمل، والإطار المؤسسي للبرنامج ، وتتواكب في نفس الوقت مع متطلبات مصادر التمويل المحتملة. وتقتضي طبيعة ونطاق عمل البرنامج في غالبية الأحوال أن يكون هناك شركاء في التنفيذ، وبخاصة من الدول المستفيدة من خدمات البرنامج.

وبناءً عليه فإن إدارة البرنامج وتنظيم العمل في أنشطته ومشروعاته ينطوي على إحداث حزمة من الآليات الخاصة بالبرنامج ، أو تفعيل أو الاستفادة من أطر مؤسسية قائمة في الدول المستفيدة كآليات داعمة لتنفيذ البرنامج . و لعل من أهم عناصر الآليات التنفيذية المقترحة ما يلي :

أ- هيئة تسيير البرنامج فنياً وإدارياً ومالياً، برئاسة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وعضوية مجموعة من العناصر وفقاً لمناصبهم، وليس بصفتهم الشخصية، وعلى أساس العضوية المفتوحة من قبل الدول ، كما يلي:

- وكلاء وزارات الزراعة والمال والاقتصاد والتجارة في الدول الأعضاء .
- مستشار المنظمة العربية للتنمية الزراعية لشؤون الأمن الغذائي.
- رؤساء الأجهزة الفنية ذات العلاقة في الدول الأعضاء .
- كبار مسؤولين من الجهات المشاركة في التنفيذ.
- ممثلون عن الجهات المانحة المعنية فنيون وماليون.
- منسق البرنامج (من المنظمة العربية للتنمية الزراعية) .
- أمانة فنية.

ب- فرق عمل وطنية من خبرات محلية . وتتعدد الجهات الفنية المشاركة في هذه الفرق وفقاً للمجالات التي تغطيها الأنشطة أو المشروعات المنفذة في الدولة. وتعمل هذه الفرق بالتنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، باعتبارها المسؤولة إدارياً ومالياً وتنظيمياً عن البرنامج، وأيضا مع شركاء التنفيذ المعنيين.

ت- نقاط اتصال قطرية يتم تحديدها من قبل وزارات الزراعة أو المسؤولين عن الشؤون الزراعية في هذه الدول تكون بمثابة المرجعيات القطرية في الدول الأعضاء، وذلك بالتنسيق مع هذه الوزارات والجهات الأخرى المعنية بتنفيذ أنشطة ومشروعات البرنامج، وبخاصة في حالات الأزمات والطوارئ في المكون الخاص بالغذاء والتغذية.

ث- مكاتب المنظمة في الدول العربية، بما يتوافر لديها من إمكانيات مادية وبشرية يمكن تفعيلها للإستفادة منها في تقديم الدعم اللوجستي لتنفيذ أنشطة مشروعات البرنامج إدارياً وتنظيمياً، ومن المقترح تأهيل بعض هذه المكاتب فنياً لتضطلع بدورها في التنفيذ، وفقاً لمقتضيات عمل البرنامج في هذه الدول.

هـ- مجموعة من الأجهزة والمراكز والبرامج الوطنية في الدول المستفيدة من خدمات البرنامج للإستفادة من البنية التحتية القائمة في هذه الدول ، خاصة في ظل عدم توافر الموارد المالية لتحمل تكاليف اقتناء أصول أو إنشاء مرافق خدمية يحتاجها تنفيذ أنشطة ومشروعات البرنامج، وبخاصة في الحالات الطارئة. ولعل من أهم هذه الجهات والخدمات والمرافق التي يمكن اعتبارها روافد للخبرة أو البنية التحتية المطلوبة للتنفيذ في هذه الدول ما يلي:

- مراكز ومحطات البحوث الزراعية والحيوانية والسمكية الوطنية والإقليمية والدولية.
- أجهزة الإرشاد الزراعي.
- الخدمات البيطرية الوطنية.
- الهيئات والأجهزة الصحية.
- مراكز التميز في مجالات بناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- المؤسسات التعليمية الأكاديمية.
- محطات التجهيز والتعبئة والتغليف .
- مصانع الأغذية الوطنية.
- محطات الخدمة الآلية.
- المخازن بأنواعها وصوامع الحبوب ووسائل النقل والتوزيع بأنواعها الخاصة والعامة.
- وسائل الإعلام المحلية والعربية.

ملحق رقـــم (4)

التصور الشامل حول ما ورد في إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الصادر عن قمة روما ـ16
2009/11/18م

محتويـات ملحـق رقـم (4)

الموضـــوع	رقم الصفحة
1ـ التصور الشامل لتحقيق الأمن الغذائي العربي في إطار إعلان قمة روما 2009م.	269
2ـ مفهوم الأمن الغذائي	269
3ـ قضايا محورية	269
4ـ الأهداف الإستراتيجية	270
5ـ مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي	271
6ـ المحاور الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي	274
7ـ المتطلبات	280
المراجع:	284

1 ـ التصور الشامل لتحقيق الأمن الغذائي العربي في إطار إعلان قمة روما 2009م:

تمهيد:

اجتمع رؤوساء الدول والحكومات، أو ممثلوهم، وممثل الجماعة الأوروبية في إطار مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، والذي عقد في روما خلال الفترة 16ـ18 نوفمبر (تشرين الثاني) 2009م من أجل اتخاذ إجراء فوري للقضاء على الجوع في العالم، وذلك في أعقاب أزمة الغذاء التي اجتاحت دول العالم إبان عامي 2007 و 2008م. ولقد صدر بهذه المناسبة إعلان أطلق عليه (إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي) .

ولقد تضمن هذا الإعلان في فقرته الأولى اتفاقاً من جانب الحضور على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والمطلوبة من كافة الدول والحكومات لوضع حد فوري للزيادة في عدد من يعانون الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي لبلوغ غايات الهدف رقم (1) من الأهداف الإنمائية للألفية MDG's ، ومؤتمري القمة العالميين للأغذية. كما تضمنت هذه الفقرة التزاماً منهم باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الجوع بصورة مستدامة في أقرب موعد ممكن.

2 ـ مفهوم الأمن الغذائي:

حدد الإعلان مفهوم الأمن الغذائي على النحو التالي :

(يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة) .

وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي التي حددها الإعلان في توافر الأغذية، واستقرار الإمدادات منها، وإمكانية الحصول عليها، واستخدامها، كما اعتبر البعد التغذوي جزءا لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي.

3 ـ قضايا محورية:

أبرز الإعلان عدداً من القضايا المحورية ذات الصلة بالأمن الغذائي العالمي. هذه القضايا بالرغم من شموليتها العالمية، إلا أنها جديرة بالاهتمام على مستوى المنطقة العربية، باعتبارها مؤثرة على مستقبل الأمن الغذائي العربي، ولعل من أهمها :

- تزايد تفاقم تأثيرات عدم كفاية الاستثمارات في الأمن الغذائي والزراعة[1] والتنمية الريفية في الفترة الأخيرة، وذلك بفعل الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية المتعاقبة والمتزامنة أحياناً.
- زيادة مخاطر تغير المناخ على الأمن الغذائي والقطاع الزراعي. ويعتبر أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين، ولا سيما في الدول العربية الأقل نمواً، والفئات السكانية الضعيفة في الأساس، والتي تشهد تنامياً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، أكثر الفئات تعرضاً للتأثيرات السلبية المتوقعة، والتي تتزايد مخاطرها ويتسع نطاق تأثيرها.

1 يقصد بالزراعة في سياق الإعلان محل الاعتبار كل من المحاصيل النباتية والثروة الحيوانية والحراجية ومصايد الأسماك.

- استخدام الغذاء كأداة ضغط سياسي واقتصادي من قبل بعض الدول الكبرى، مما قد يقضي لتبني سياسات للاعتماد على الذات في توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية.
- أهمية توثيق التعاون الدولي والتضامن العربي للتصدي لمحاولات إتخاذ تدابير من طرف واحد تتعلق بالغذاء لا تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتهدد الأمن الغذائي العربي والعالمي.
- فتح الأسواق ، حيث إنها تشكل عنصراً رئيسياً في الاستجابة لمتطلبات تحقيق الأمن الغذائي العربي، والحاجة إلى الإسراع من اكتمال مراحل التكتل والتكامل الاقتصادي العربي.
- مواكبة الإرادة السياسية لما يصدر من قرارات أو إعلانات، وبما يكفل الانتقال من الالتزام بالهدف المنشود إلى تحقيق هذا الهدف، وضرورة اتخاذ تدابير إضافية عاجلة وحاسمة في هذا الاتجاه من خلال القمم العربية والعالمية الدورية والمتخصصة في المرحلة القادمة.
- يقتضي توفير الغذاء لسكان العالم في عام 2050م زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 % (وقت صدور الإعلان) وحتى ذلك التاريخ ، أي خلال نحو 40 عاما. وهي تعادل ضعف أجل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الذي يهدف إلى زيادة إنتاج محاصيل العجز الغذائي (الحبوب، الزيوت، السكر) بنسب تتراوح بين 57 %، 93 % بالإضافة إلى التمور والمنتجات الحيوانية، وفقاً للإمكانات والموارد المتاحة عربيا، وذلك لتوفير الغذاء للزيادات المتوقعة في السكان عام 2030م، والمقدرة بنحو 63.3 % من التعداد الحالي.

4 ـ الأهداف الإستراتيجية :

حدد الإعلان أربعة أهداف رئيسية أطلق عليها « الأهداف الإستراتيجية» ، وهي با يجاز على النحو التالي :

1. خفض نسبة وعدد من يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى النصف على التوالي، وذلك بحلول عام 2015م.
2. ضم الجهود والخبرات للعمل ضمن الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، والعمل على توطيد التنسيق على الصعيد العالمي والمستويات الإقليمية والوطنية.
3. عكس الا نخفاض في التمويل المحلي والدولي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في الدول النامية بالزيادة، وتشجيع الاستثمارات الجديدة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية على نحو مستدام، والحد من الفقر، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتمتع الجميع بفرص الحصول على الأغذية.
4. العمل بشكل استباقي على مواجهة التحديات الناشئة عن تغير المناخ بالنسبة للأمن الغذائي وضرورة مواءمة الزراعة له والحد من وطأة تأثيراته، وزيادة قدرة المنتجين الزراعيين على مجابهته.

ولا تختلف هذه الأهداف الإستراتيجية لإعلان روما في مضمونها، رغم عموميتها وشموليتها للعالم بأسره ، عن الأهداف المحددة **بإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي** اللذين أعدتهما المنظمة العربية للتنمية الزراعية واعتمدتهما جمعيتها العمومية ووافقت على الأولى القمة العربية بالرياض في عام 2007م، والآخرى أطلقته قمة الكويت الاقتصادية في عام 2009م , وبخاصة فيما يتعلق باستهداف زيادة الإنتاج والإنتاجية والحد من الفقر وتشجيع الاستثمارات الزراعية سواء الحكومية أو للقطاع الخاص، والتركيز على صغار المنتجين الزراعيين والفئات السكانية الضعيفة.

وباعتبار أن المنطقة العربية من مناطق العالم التي تعاني من سوء التغذية وليس من انتشار الجوع كما هو الحال في المناطق الأكثر فقراً والأقل نمواً في العالم، فإن الأهداف الإستراتيجية للدول العربية تتركز على تحقيق الأمن الغذائي من سلع الغذاء التي تعاني من فجوة تتسع وتتفاقم باطراد، وبخاصة في الأونة الأخيرة. وتعبر عن ذلك الأهداف الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والتي تتمثل في الآتي:

أولاً ـ الأهداف الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين:

1. انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.
2. الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة.
3. زيادة القدرة على إنتاج الغذاء الآمن للسكان.
4. تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
5. تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

ثانياً ـ الأهداف الرئيسية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي :

1. زيادة قدرة الدول المشمولة بالبرنامج في الاعتماد على الذات لتوفير إحتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت النباتية، التمور، والمنتجات الحيوانية)، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات الغذائية.
2. التخفيض من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع المذكورة، وتوفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع.
3. إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.
4. توفير فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، والتي تتزايد حدتها في بعض الدول العربية الغنية في مواردها الطبيعية والمحددة في قدرتها على استثمارها.
5. الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في المجتمعات العربية، وذلك بتحقيق الاستقرار في إمدادات الغذاء لكافة فئات السكان، وإتاحته بأسعار ملائمة.

5 ـ مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي:

تستند الالتزامات والإجراءات التي حددها إعلان روما لتحقيق الأهداف الإستراتيجية إلى خمسة مبادئ أطلق عليها (مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي) وبطبيعة الحال، فهي **مبادئ منهجية وليست تنفيذية**، باعتبارها مبادئ سوف تلتزم بها كل دول العالم رغم اختلاف وضعياتها الغذائية ومتطلباتها وإمكاناتها ومواردها وخصوصيتها الوطنية . وتنص هذه المبادئ الخمسة على الآتي :

1. **المبدأ** (1) : الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية (المملوكة للأقطار) والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة (حسنة) التصميم ومبنية (مستندة) إلى النتائج) .

هذا المبدأ تبنته الدول العربية بالفعل ، وأخذت به عملياً عند إعداد الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المعتمد في قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009م، ذلك أن كل دولة تقوم بإعداد المخطط الرئيسي للتنفيذ وفقاً لخصوصيتها القطرية، كما أن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتقها بما فيها توفير الاستثمارات اللازمة سواء محلياً أو بالاقتراض من المصادر التمويلية والمؤسسات الإنمائية سواء الوطنية أو العربية أو الاقليمية أو الدولية.

2 ـ **المبدأ** (2) : تعزيز التنسيق الإستراتيجي على المستويين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي لتحسين الحوكمة ودعم توزيع الموارد على نحو أفضل وتجنب الازدواجية في الجهود وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

3 ـ **المبدأ** (3): بذل قصارى الجهد لاتباع منهج مزدوج وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي : (1) إجراءات مباشرة للمعالجة الفورية لحدة الجوع في صفوف فئات السكان الأضعف، (2) برامج متوسطة وطويلة الآجال في مجالات الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، والتنمية الريفية لاستئصال الأسباب العميقة للجوع والفقر، من خلال الإدراك المطرد للحق في غذاء كاف.

على الرغم من أن كلاً من إستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي قد أعدا قبل صدور إعلان روما ومبادئه الخمسة، إلا أنهما يتبعان هذا المنهج المزدوج الشامل لتحقيق الأمن الغذائي العربي . فالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المنبثق عن إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي في مواجهة أزمة الغذاء العالمية يعتبر بمثابة معالجة فورية لتأمين الغذاء وزيادة إنتاجيته بمعدلات كمية محددة وفق آفاق زمنية محددة ، في محاصيل وسلع غذائية ودول بعينها. ولقد تضمنت الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج مجموعة من البرامج الداعمة لتنفيذه في مجالات محددة ومنها على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية :

- توفير وتوزيع التقاوي والبذور المحسنة والأصناف الملائمة محلياً.
- تأمين وتوزيع الأسمدة والكيماويات.
- دعم وتطوير قدرات المؤسسات البحثية ونقل التقانة وبخاصة في مجال استنباط الأصناف عالية الإنتاجية والمقاومة للجفاف والحرارة، وتحديد الحزم التقنية الملائمة.
- نشر محطات الخدمة الآلية في مناطق تنفيذ البرنامج .
- دعم وتطوير مؤسسات وتنظيمات المزارعين لتعزيز دورها في نقل التقانة لدى صغار المزارعين.
- تطوير نظم الإرشاد وتوسيع نطاق تقديم الخدمات الإرشادية المتخصصة، وبخاصة في الزراعة المطرية.
- تطوير الخدمات التسويقية في الأسواق.
- تطبيق نظم الري الحقلي الأعلى كفاءة.
- الإقراض الميسر لصغار المزارعين المشاركين في البرنامج.
- نشر استخدام نظم المعلومات الجغرافية والإنذار المبكر.

أما الإستراتيجية التي أُعتمدت بقرار من قمة الرياض في مارس من عام 2007م ، فهي تتضمن البرامج المتوسطة والطويلة الأجل في الميادين التي حددها هذا المبدأ والتي تعتمد المجالات ذات الأولويات التنموية في الدول العربية. وتغطي البرامج الرئيسية للإستراتيجية المجالات التالية :

1. البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
2. البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.

3. البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
4. البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
5. البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
6. البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف والحد من الفقر.
7. البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية.

ولقد تضمن المبدأ (3) من إعلان روما عدداً من الإجراءات والالتزامات ذات الطبيعة الشمولية والعمومية المهمة ، من بينها ما هو ضروري لتحقيق الأمن الغذائي العربي، **وكثير منها تضمنتها كل من الإستراتيجية والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي سواء في صورة برامج عاجلة أو داعمة أو تنموية متوسطة وطويلة الأجل، وكما سيرد بيان ذلك لاحقاً.**

4 - (**المبدأ** (4) : ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً أقوى من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات متعددة الأطراف وقدرتها على الاستجابة والتنسيق وفعاليتها) .

ويندرج تحت هذا المبدأ عدداً محدوداً من الالتزامات والإجراءات تركز جميعها على الالتزام بتوطيد التعاون الدولي، وتشجيع تكثيف التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية. كما تؤكد من ناحية أخرى على تعددية الأطراف المعنية بقضايا الأمن الغذائي والجوع، وتتضمن تعهداً بتعزيز قدرات وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة **للأمم المتحدة** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي)، وأيضاً المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني لكي تضطلع بدورها في فهم الأسباب العميقة لهذه القضايا، وإعداد الإجراءات المناسبة للتصدي.

وبالنظر إلى المنطقة العربية، فإن مثل هذه الالتزامات والإجراءات تنسحب على المنظمات العربية المتخصصة، ومن بينها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التي تضطلع بقضايا الأمن الغذائي وسوء التغذية والتنمية الريفية. **وعليه يكون من المناسب ، بل ومن الضروري، تعظيم الاستفادة من الالتزامات والإجراءات المدرجة تحت هذا المبدأ (4) وذلك بدعم المنظمة العربية للتنمية الزراعية لضمان التطبيق ووضع السياسات العربية المناسبة على الصعيدين القطري والعربي لمكافحة سوء التغذية قبل أن تتفاقم الأوضاع ، وبخاصة في الدول العربية الأقل نمواً التي تحتاج إلى برامج خاصة في هذا المجال تحظى باهتمام مختلف الأطراف لتوجيه الموارد اللازمة والكافية لهذه الغاية.**

5 - (**المبدأ** (5) : ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة، والأمن الغذائي ، والتغذية ، مع توفير الموارد الكافية في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة للخطط والبرامج متعددة السنوات) .

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ الخمسة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، حيث أن ما يندرج تحته من التزامات وإجراءات يتضمن تعهداً واضحاً وحاسماً بإحداث تحول حاسم وقاطع نحو زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي في الدول النامية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وهو ما تحتاجه الزراعة العربية في المقام الأول للانطلاق نحو تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على الذات وفقاً لنسب تحقق الأمان وتحد من فاتورة الغذاء التي تتضاعف قيمتها ، وتثقل كاهل الموازنات السنوية لغالبية الدول العربية، إن لم يكن جميعها بالنسبة لسلع الغذاء الأساسية . كما تتضمن الالتزامات تأكيداً على

الوفاء بالمساعدات الإنمائية الرسمية وبخاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، وبحيث تصل نسبة هذه المساعدات بحلول عام 2015م إلى النسبة المستهدفة والتي تبلغ 0.7 % من الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول، وتتضمن أيضاً التزاماً بزيادة النصيب المكرس للزراعة والأمن الغذائي من هذه المساعدات إزاء تناقص هذا النصيب إلى 3.2 % في عام 2006م بعد أن بلغ 19 % في عام 1980م ، إضافة إلى حث المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية على أن تقوم بالمثل ، ودعوة إلى الوفاء ببيان (كويلا) المشترك حول الأمن الغذائي العالمي الصادر في شهر يوليو / تموز 2009م، بما في ذلك الالتزامات بتعبئة 20 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات.

ومن الالتزامات الهامة التي يتضمنها هذا المبدأ، وتهم كثيراً الدول العربية، ذلك الالتزام الذي ينص على دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستثمارات الخاصة الخارجية والداخلية في الزراعة والأمن الغذائي وإرساء تشريعات وطنية، ذلك أن القطاع الخاص يضطلع بدور محوري وحيوي في تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال استثماراته ومشروعاته لإنتاج الغذاء وتوفير مستلزمات الإنتاج والمساهمة في تحسين البنية التحتية للخدمات الزراعية.

6 ـ المحاور الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي :

هناك إطاران إقليميان عربيان تفصيليان للعمل لتحقيق الأمن الغذائي معتمدان بقرارات صادرة من قمم عربية، أحدهما إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005ـ2025م) المعتمدة في قمة الرياض عام 2007م، والثاني البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المنبثق عن إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الصادر عن الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في إبريل / نيسان 2008م ، والذي أطلق بقرار من قمة الكويت الاقتصادية التنموية والاجتماعية في يناير / كانون الثاني 2009م. ويضيف إعلان روما الصادر عن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في نوفمبر / تشرين الثاني 2009م إطاراً عالمياً (دولياً) عاماً لتحقيق الأمن الغذائي العالمي بما يتضمنه من أهداف ومبادئ والتزامات وإجراءات ذات أبعاد وطنية وإقليمية ودولية تطرقت للعديد من القضايا والأولويات ذات الاهتمام العربي ، غير أن **الإعلان لا يتضمن برامج محددة**، ويمكن بلورة تصور شامل لتحقيق الأمن الغذائي العربي بالاستفادة من الأهداف والمبادئ والالتزامات والإجراءات الواردة في إعلان روما، وبما يكرس تعزيز التنسيق الإستراتيجي على الصعيد العالمي، ويدعم توزيع الموارد على نحو أفضل ، وتجنب الازدواجية في الجهود ، ذلك أن المنطقة العربية بحاجة إلى هذا النمط من التنسيق والدعم باعتبار أنها انطلقت في تطبيق برامج ومكونات إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، كما ستشرع في تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011 – 2016م) .

ويحدد التصور الشامل لتحقيق الأمن الغذائي العربي مجموعة التدابير والإجراءات الواردة في إعلان روما المقترح التأكيد على الالتزام بها من قبل الدول العربية وذلك في إطار منظومة العمل العربي المشترك،يعكس هذا التأكيد حرص هذه الدول على توطيد التعاون الدولي وتنسيق الدعم الذي يمكن تقديمه للزراعة والأمن الغذائي العربي وفق إطار إستراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية، في إطار تبنيها لبرنامج عمل طارئ في إطار إستراتيجية إقليمية ذات خصوصية عربية .

وتقع مجموعة التدابير والإجراءات الشمولية ضمن خمسة محاور مصنفة وفقا لطبيعة مجالات العمل بها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصور الشامل يعتبر متعدد الأطراف تمشيا مع المبدأ رقم (4) من إعلان روما، ومع مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ذلك أنه يأخذ بعين الاعتبار ما ورد من

ملاحظات وأفكار ومقترحات من الدول العربية ومن المنظمات العربية المتخصصة وبعض المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية[1]، وبما يعزز توجيه الموارد وتشجيع السياسات المخصصة لمكافحة سوء التغذية في العالم العربي.

ونتيجة للجهود التي بذلتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الدول العربية في إعداد المقترحات العربية لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الجوع، تم تضمين إعلان القمة العالمي حول الأمن الغذائي **إقرار وتأييد قادة دول العالم لإعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، وتضمين تصور الجانب العربي حول هذا الإعلان وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ وتأثيراته المتوقعة، وضرورة التعاون لإتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من وطأتها والتكييف معها، وأهمية تشجيع الاستثمار الزراعي لزيادة إنتاج الغذاء، وتشجيع تنفيذ الإستراتيجيات الإقليمية للتنمية الزراعية المستدامة مثل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، هذا بجانب أهمية عدم استخدام الغذاء كسلاح وعدم تسييس قضية الأمن الغذائي**، وتتمثل المحاور الخمسة فيما يلي :

أولاً: المحور الإنتاجي التقني:

ويندرج تحت هذا المحور المجالات ذات الطبيعة التقنية المتعلقة بالجوانب الإنتاجية، والالتزامات والإجراءات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، والتي تشتمل على الآتي:

1. تهيئة الأوضاع المناسبة لزيادة الإنتاج، بما في ذلك فرص الحصول على بذور ومدخلات محسنة، ومواءمة الزراعة لتغير المناخ، وأيضا فرص الحصول على الأراضي والمياه، والموارد الوراثية.
2. دعم زيادة إنتاج القطاع الزراعي وتحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة في القطاعين المروي والمطري، وتنفيذ الممارسات المستدامة، شاملة الآتي:
   - تحسين استخدام الموارد، وبخاصة الأراضي والمياه.
   - حماية البيئة.
   - صون (صيانة) قاعدة الموارد الطبيعية والموارد الوراثية.
   - تعزيز استخدام خدمات النظام الأيكولوجي.
   - تحسين إدارة التنوع البيولوجي المرتبطة بالأغذية والزراعة.
   - المحافظة على سلامة جميع النظم الأيكولوجية وإنتاجيتها.
   - الصيد الرشيد.
3. تشجيع البحوث الخاصة بالأغذية والزراعة، بما فيها البحوث المتصلة بتوفير المياه والتطبيقات التكنولوجية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره، وتنشيط نظم البحوث الوطنية، وتيسير نشر النتائج والإطلاع عليها.
4. قيام المنظمة بتطوير أو إنشاء برنامج يعمل بشكل استباقي لمواجهة التحديات والمستجدات الناجمة عن التغيرات المناخية وارتفاع أسعار السلع الزراعية العالمية والأزمات المالية العالمية [2]
5. حشد الموارد الفنية والمالية لزيادة الإنتاجية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا البيولوجية، وغيرها من أنواع التكنولوجيا الجديدة والابتكارات المأمونة والفعالة والمستدامة من الناحية البيئية، والملائمة لظروف الزراعة المروية والمطرية العربية.
6. دراسة الفرص والتحديات الناشئة عن استخدام الوقود الحيوي (البيولوجي) في ضوء الاحتياجات

1 تسلمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ردودا ومقترحات من (12) دولة عربية و من كل من البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، منظمة المرأة العربية ومنظمة العمل العربية، أخذت جميعها في الاعتبار عند إعداد هذا التصور.

2مقترح من وزارة الزراعة بالمملكة العربية السعودية.

العربية على صعيد الأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة، وتبادل الخبرات في هذا الشأن، وفتح المجال أمام الحوار البناء بمشاركة الحكومات الوطنية والشراكات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

7- إيلاء اهتمام خاص لنظم إنتاج المحاصيل والتربية الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع التركيز على قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة .

8- العمل على توحيد المفاهيم والمصطلحات البيئية، والمؤشرات الخاصة بجمع ورصد البيانات ذات الصلة فيما بين الدول العربية.

9- النهوض بنوعية الإحصاءات الزراعية الوطنية، ونظم التنبؤ والإنذار المبكر بانعدام الأمن الغذائي والتعرض للمخاطر والاستفادة من التعاون والخبرات العربية والدولية في هذا المجال.

10- وضع البرامج الكفيلة برفع إنتاجية العمال الزراعيين، وبخاصة فئة صغار الزراع، لمواكبة التطورات المتلاحقة في التقانات والآليات والمعدات والأجهزة المستخدمة في مختلف المجالات الزراعية.

ثانياً: المحور المؤسسي/ التنسيقي:

يختص هذا المحور بالجوانب المؤسسية، وبخاصة ذات الطبيعة التنسيقية، والتي تشتمل على ما يلي:

1- تعزيز القدرات المؤسسية للأجهزة الزراعية المعنية من أجل رسم وتنفيذ سياسات فعالة تكفل فرص الحصول على الغذاء للمواطنين، وتعالج قضية سوء التغذية، وتمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من التمتع بفرص الحصول على كل من:

- التكنولوجيا الزراعية بأنواعها (آلية، كيمائية، حيوية).
- المدخلات (بذور وتقاوي، أسمدة، مبيدات أعلاف، أدوية بيطرية، ... إلخ).
- السلع الرأسمالية (مبيدات، آلات، تجهيزات، ... إلخ).
- القروض الائتمانية، مع تخصيص خطوط لتمويل المدخلات الزراعية.

2- دعم قدرات مؤسسات البحث العلمي البشرية والمادية في مختلف المجالات الزراعية، مع إعطاء أولوية متقدمة للبحوث في الزراعة المطرية التي تسود الزراعة العربية، وتخصيص الاعتمادات المالية الكافية للنهوض بالقطاع البحثي الزراعي.

3- إعداد وتنفيذ برامج بحثية عربية مشتركة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، من خلال الروابط العلمية القائمة، أو تلك الجاري استحداثها في إطار اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

4- تطوير وتفعيل أجهزة الإرشاد الزراعي من خلال إعداد حزم إرشادية متخصصة وموجهة.

5- حث المؤسسات والصناديق الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية على تكثيف العون الفني والمنح لدعم البحث الزراعي والإرشاد من أجل تحسين وزيادة الإنتاجية كماً ونوعاً.

6- التنسيق بين المؤسسات المتخصصة في القطاع الزراعي لبلورة مشاريع تعني بكل جوانب التنمية الزراعية العربية، وبخاصة تحسين التكنولوجيات الزراعية، مع التركيز على المجالات التالية:

- البنية الأساسية.
- الري.
- البذور المحسنة.
- الميكنة الزراعية.
- التسويق الزراعي.
- التصنيع الزراعي.

7- تعزيز قدرات المزارعين ومنظماتهم، وفقاً للخصوصية القطرية، وتشجيع العمل مع المجتمعات المحلية، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتحفيز الإنتاج الزراعي.

8- تدعيم التعاون بين القطاع العام والخاص والاستثمارات الخاصة، الخارجية والداخلية في الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، وإرساء تشريعات وطنية، وفقاً للخصوصية القطرية، لتيسير دعم الاستثمارات الخاصة في هذه المجالات.

9- توفير مخزون إستراتيجي للأمن الغذائي العربي، ودراسة جدوى وفعالية وجود نظام قائم على تكوين مخزونات للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، أو كأداة للحد من تقلب الأسعار للسلع الغذائية.

10- تحسين سلامة الغذاء وصحة الحيوان والنبات، بما في ذلك الوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود ومكافحتها، وتشجيع قيام نظم وتنظيمات وطنية فعالة لسلامة الغذاء يشارك فيها جميع الأطراف.

11- تعزيز وتوطيد التعاون الدولي لتوجيه الموارد لمكافحة سوء التغذية في المنطقة العربية، والعمل على إقامة وتوثيق الروابط والعلاقات بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالزراعة والغذاء، ونظيرتها العربية ليتواصل التنسيق فيما بينهما للعمل سوياً كمنظومة واحدة كل حسب ولايته (اختصاصاته ومهامه الموكلة إليه) من أجل زيادة كفاءة كل منها لكي تقوم بالأدوار المسندة إليها وفقاً لما يتطلبه الدوران العالمي والإقليمي لمسألة الأمن الغذائي والتغذية.

12- تعزيز التنسيق بين المؤسسات والصناديق الإنمائية والتمويلية العربية لتكثيف الجهود مع مؤسسات تمويل التنمية على المستويين الإقليمي والدولي لاستقطاب الدعم المالي العالمي المتاح للمساهمة في تمويل برامج ومشروعات التنمية ا لزراعية والأمن الغذائي العربي، وبخاصة المنبثقة عن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

ثالثاً: المحور الاستثماري/ المالي:

ويأتي في إطار هذا المحور القضايا المتعلقة بالاستثمار والموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات العربية في المجالات الزراعية، والتي تشتمل على ما يلي:

1- زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي،وبخاصة في الدول ذات الموارد والبيئات الزراعية الملائمة، في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة،وبنسبة لا تقل عن 10% أسوة بإعلان مابوتو الصادر عن القادة الأفارقة، والالتزام القاضي بزيادة نصيب الزراعة والتنمية الريفية في مصروفات ميزانيات دولهم.

2- زيادة النصيب المخصص للزراعة والأمن الغذائي من المساعدات الانمائية الرسمية بما لا يقل عن 20%، وحث المؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية، ومصارف التنمية على الالتزام بهذه النسبة.

3- زيادة الاستثمارات العامة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في إطار الخطط التي تعدها الدول العربية بأنفسها للبنى الأساسية الريفية وخدمات الدعم، شاملة الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

- الري.

- مرافق التخزين.
- الطرق.
- التعليم.
- الصحة.
- البنى الأساسية للاتصالات.

4- تحسين واستحداث آليات التمويل وغيرها من التدابير الملائمة لمساندة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، وبحيث تكون ميسرة سهلة المنال بالنسبة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

5- بلورة فرص استثمارية زراعية لإنتاج الغذاء، ودعم وتشجيع المبادرات العامة والخاصة بالاستثمار في هذا المجال، وتنظيم مؤتمرات للترويج للمشروعات الزراعية التي يتم إعدادها في هذا الإطار، مع العمل على تأمين شراكات مع القطاع الخاص في الدول العربية الواعدة وخارجها للاستثمار في مجالات الأمن الغذائي، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات البينية العربية.

6- قيام المنظمة بتطوير آلية لإعداد المشاريع الإقليمية التي يمكن أن تمول من البنوك، وتطور أو تنشيء آلية قطرية إذ دعا الحال لإعداد مشاريع الأمن الغذائي القطرية أو إعداد مشاريع للاستثمار الخارجي، على أن تدعم المنظمة ذلك بتقديم التدريب والمشورة لتعزيز القدرات الفنية والأجهزة المعنية العاملة في هذا المجال[1].

رابعاً: المحور التشريعي/ القانوني:

ويشتمل هذا المحور على الإجراءات والتدابير والالتزامات ذات الصلة بالجوانب التشريعية والقانونية المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي، ولعل من أهمها ما يلي:

1- إزالة القيود المفروضة على تصدير الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية وبخاصة التي تشترى للأغراض الإنسانية غير التجارية، وعدم فرض أي قيود جديدة بدون التشاور بين الدول.

2- الامتناع عن اتخاذ التدابير التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، والتي تخلف تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي، سواء الإقليمي أو الوطني.

3- توفير الحماية الاجتماعية والتشريعية المناسبة للعمالة الزراعية، وبخاصة فئات صغار المزارعين، والتي تشكل عامل جذب لاستمرار العمل في القطاع الزراعي الذي أصبح طارداً للعمالة، ويعاني من البطالة.

4- العمل على تطوير أطر تشريعية وقانونية لتحسين فرص المرأة في الاستفادة من الموارد الطبيعية، وأخرى لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار المرأة والطفل.

5- تدعيم مبادرة المعونة من أجل التجارة لتمكين المزارعين والمنتجين من التغلب على القيود الواردة عليهم في مجال الزراعة على مستوى العرض، وزيادة قدرتهم على إنتاج المنتجات الزراعية، وتجهيزها، والاتجار بها.

6- صيانة الموارد الوراثية وفرص الحصول عليها والاقتسام العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدامها، وفقاً للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

1 مقترح من وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية

7ـ ضمان امتثال المنتجات الغذائية للمعايير والمواصفات العربية والدولية، بما يؤدي إلى تحسين سلامة الأغذية وجودتها لصالح المواطنين.

8ـ إرساء تشريعات وطنية، وفقاً للخصوصية القطرية، لتيسير ودعم الاستثمارات الخاصة في الزراعة والتغذية والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

خامساً: المحور الاقتصادي/ الاجتماعي:

ويضم هذا المحور أهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التنموية المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي العربي، والتي تشتمل على ما يلي:

1ـ كفالة تمتع المواطنين، ولا سيما الفئات الأشد ضعفاً بفرص الحصول على الأغذية الآمنة والكافية والمغذية بأسعار محتملة، وتعزيز تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية، ويشمل ذلك شبكات الأمان التي تحمي استهلاك الغذاء.

2ـ التشجيع على اتخاذ إجراءات لإدارة آثار التقلب المفرط في الأسعار، والظروف المناخية القاسية.

3ـ الالتزام بتوفير الإمدادات الغذائية الآمنة والمساعدات الإنسانية الطارئة، وتقديم الدعم للفئات السكانية الأشد ضعفاً، وشراء الإمدادات الغذائية (في حال توافرها) لتدعيم الأسواق محلياً.

4ـ تمكين كل المزارعين، وأصحاب الحيازات الصغيرة في الدول الأشد تعرضاً لتغير المناخ، من التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته باستخدام التكنولوجيات والممارسات الملائمة التي تزيد من مرونة النظم الزراعية.

5ـ العمل على رفع قدرة المرأة على التكيف مع التغيرات البيئية، وما لها من آثار على الأمن الغذائي، وتزويدها بالمعلومات وإكسابها المهارات التي تساعدها على توسيع خياراتها الاقتصادية، وتنويع مصادر دخلها من تلك الخيارات.

6ـ توفير بيانات ومعلومات عن أوضاع الأمن الغذائي والتغذية، تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، وبما يوفر أساسا علمياً لتخطيط ورسم السياسات المعنية بسوء التغذية والفقر وتوفير الغذاء الآمن للمواطنين من النوعين (رجال ونساء).

7ـ العمل على إشراك المرأة في وضع السياسات والبرامج والتشريعات الخاصة بتوعية النساء بالمخاطر الزراعية المختلفة، والناتجة على الأخص من السلوكيات اليومية المرتبطة بالأطر الثقافية السائدة في الدول العربية.

7 ـ المتطلبات:

لعله من الواضح من إعلان روما الصادر عن قمة الغذاء العالمي أن الجهود الإجمالية (وطنية، إقليمية، دولية) لم تنجح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التزامات مؤتمري قمة الغذاء العالميين لعام 1996م وعام 2003م والتي ازدادت بعدها أعداد ناقصي التغذية حتى تجاوز ربع المليار نسمة في عام 2010م، ويمكن أن يعزى هذا الإخفاق لضعف أو لغياب عنصرين رئيسيين أحدهما يتعلق بعدم تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مقررات الإعلانين، أما الآخر فيختص بالمتابعة الدقيقة للتنفيذ على مختلف المستويات، ومن ثم جاء هذا الإعلان الأخير عام 2009م للتأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة إضافية لما سبق ، وليؤكد بشكل واضح وصريح على أنه لابد أن تواكب التدابير الإرادة السياسية اللازمة للانتقال من الالتزام بالهدف المنشود إلى تحقيق هذا الهدف.

ولا نفصل الوضع العربي عن نظيره على الصعيد العالمي، بل لا يختلف معه فيما يتعلق بتوفير الاعتمادات المالية لما يصدر من قرارات، حيث يكتفي في معظم الأحيان، كما هو بالنسبة لإستراتيجية

التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، بمطالبة المؤسسات والصناديق الانمائية العربية والإقليمية والدولية بالمساهمة في المتطلبات المالية للتنفيذ، على الرغم من اتجاه الفجوة الغذائية العربية نحو التزايد، حيث تتجاوز 35 مليار دولار لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية فقط.

ويقترح هذا التصور الشامل اتخاذ القرارات والتدابير المناسبة العاملة والحاسمة لكل من المسألة المالية، ومسألة المتابعة لتنفيذ قرارات القمة، ويتضمن هذا المقترح الآتي:

أولاً: التمويل:

تنطلق المقترحات في هذا الشأن مما ورد في إعلان روما الصادر عن القمة العالمية الأخيرة للغذاء 2009م، ذلك أن الأمر أصبح يتعلق بمكافحة الجوع وسوء التغذية، إضافة لدفع مسارات التنمية الزراعية على مختلف الأصعدة.

وبالنسبة للمنطقة العربية، فإن الأمر يتعلق بالفجوة الغذائية المتفاقمة، وتزايد أعداد ناقصي التغذية، إضافة إلى عدم قدرة القطاع الزراعي العربي التقليدي على مواكبة التزايد المطرد في الاحتياجات الغذائية العربية بتأثير تنامي عدد السكان بمعدلات مرتفعة، وكذلك التحسن الملحوظ في مستويات الدخول والتحضر.

ولقد تباينت الآراء حول الحاجة إلى إحداث آليات تمويلية متخصصة لتمويل التنمية الزراعية العربية كعملية مستمرة، كما أن هناك اتفاقاً حول ضرورة التمويل العاجل المطلوب للبرامج التي أفرزتها أزمات الغذاء.

تستند وجهة النظر الأولى إلى كفاية وكفاءة المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية، ومن ثم فلا حاجة للحديث عن إحداث آليات تمويلية متخصصة لتمويل التنمية الزراعية العربية وبرامجها ومشروعاتها العاجلة، فقط المطلوب أن توجه هذه الجهات ما يكفي للقطاع الزراعي،من خلال إعادة الهيكلة للأولويات التنموية بناء على طلب من الدول المستفيدة.

أما وجهة النظر المخالفة، أي الثانية، فتركز على الدروس المستفادة من التجارب السابقة للممارسة العملية لتمويل التنمية الزراعية، وبما يشير إلى عدم كفاية ما تقدمه هذه المؤسسات والصناديق بالرغم من كفاءتها في إدارة الموارد المالية المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية للدول العربية في مختلف القطاعات.

هذا التباين يقضي بأن يخضع الموضوع للدراسة العلمية المحايدة للتوصل إلى التصور الأمثل والأنسب في هذا الشأن، وذلك لحسم الأمر والفصل بين وجهتي النظر المتعارضتين لصالح الأمن الغذائي العربي، وليست لأي من الفريقين.

إن التقديرات العلمية والعملية للاحتياجات التمويلية المستمرة والمطلوبة في السنوات القادمة للتنمية الزراعية قد تفوق كثيراً ما تستطيع أن تقدمه المؤسسات والصناديق الإنمائية القائمة، فنصيب قطاع الزراعة لا يتجاوز 15 % مما تقدمه، وهو ما لا يتناسب مع هذه التقديرات، وعلى أية حال، ودون الدخول في التفصيلات التي قد تعطي الانطباع بالتحيز إلى وجهة نظر ما في هذه المرحلة، فإنه قد يكون من الأنسب اتخاذ التدابير اللازمة لإعداد دراسة تفصيلية معمقة حول تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. ويمكن أن تكلف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد هذه الدراسة بالتعاون أو التنسيق مع جهات متخصصة ذات علاقة، لإثراء هذه الدراسة[1].

1 وافقت (5) دول هي : الجزائر، السعودية، السودان، سلطنة عمان وفلسطين على أهمية قيام المنظمة بإعداد دراسة تفصيلية حول تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي، كما وافقت كل من قطر وموريتانيا على ما جاء بالتصور الشامل الذي أعدته المنظمة.

ومن المتوقع أن تنتهي هذه الدراسة إلى تقديم الحلول الناجحة للتمويل، مع تقدير الاحتياجات المتوقعة من الإئتمان والإقراض والتأمين الزراعي والتسهيلات والعون الفني وغيرها من القضايا الفنية المتعلقة بتمويل التنمية الزراعية العربية وبرامجها ومشروعاتها على الصعيدين القطري والمشترك. كما يتوقع أن تقدم الدراسة مقترحات محددة عن آليات قابلة للتطبيق لتوفير هذه الاحتياجات، والسياسات والإجراءات والقرارات الممكنة القابلة للتنفيذ، بما في ذلك إحداث آليات جديدة متخصصة زراعياً و/ أو ريفياً للأمن الغذائي العربي، في أية صيغة قابلة للاتفاق بشأنها سواء صندوقاً أو برنامجاً تمويلياً خاصاً أو طارئاً أو غيرها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للشعوب العربية التي ما زالت على حافة الجوع وفي مرحلة سوء التغذية.

وأما فيما يتصل بالتمويل العاجل المطلوب للبرامج التي أفرزتها أزمات الغذاء، فإنه يعتبر ضرورة ملحة لتمكين الدول العربية من المضي قدماً في تنفيذ تلك البرامج وفي مقدمتها البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي يشكل أحد التدابير التي تضمنها إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمجابهة أزمة الغذاء العالمية.

ففي مجالات الأنشطة والمشروعات المضمنة في المكونات الفنية الرئيسية للبرنامج، فإن المتطلبات المالية للبرنامج تتوزع أعباؤها فيما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص الاستثماري، كما تتوزع كل منها وفقاً لطبيعتها، إلى متطلبات ذات طبيعة استثمارية، وأخرى ذات طبيعة جارية سنوية.

وتقدر جملة المتطلبات المالية للبرنامج خلال مرحلته الأولى (2011-2016م) بحوالي 28.7 مليار دولار، منها حوالي 15.1 مليار التزامات حكومية (52.6 %)، وحوالي 13.6 مليار مساهمات مطلوبة من القطاع الخاص (47.4 %)، ويبلغ حجم الاستثمارات خلال المرحلة الأولى حوالي 26.8 مليار دولار تمثل حوالي 93.2 % من جملة المتطلبات التمويلية لهذه المرحلة، أما جملة المتطلبات المالية الجارية فتبلغ 1.95 مليار دولار تمثل حوالي 6.8 % من جملة التمويل المطلوب للمرحلة الأولى.

أما جملة المتطلبات المالية التراكمية للبرنامج فتقدر في نهاية الفترة المحددة للبرنامج المقترح، أي عام 2031م بحوالي 70.5 مليار دولار، منها حوالي 32.9 مليار التزامات حكومية (46.7 %)، وحوالي 37.6 مليار مساهمات مطلوبة من القطاع الخاص (53.3 %). ويبلغ حجم الاستثمارات حوالي 66.5 مليار دولار تمثل حوالي 94.3 % من جملة المتطلبات التمويلية، أما جملة المتطلبات المالية الجارية فتبلغ 4 مليارات دولار تمثل حوالي 5.7 % من جملة التمويل المطلوب للبرنامج.

ثانياً: المتابعة:

تعتبر المتابعة والتقييم لما تم إنجازه أو تنفيذه من تكليفات أو التزامات عملية ضرورية على مختلف المستويات، وهذه المتابعة يجب أن تكون مقننة ومحددة المسؤوليات خاصة عند تعدد الأطراف.

وتدرك المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذه الحقيقة شأنها في ذلك شأن الأمانة العامة للجامعة، وأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية والدول في حد ذاتها باعتبارها إما جهات مكلفة بمتابعة التنفيذ، أو معنية بالتنفيذ بذاتها . وكلما تعددت الأطراف المعنية ازدادت عملية المتابعة والتقييم تنفيذاً.

وبالنسبة للتكليفات والقرارات الصادرة عن الجامعة بمختلف أجهزتها ومجالسها الوزارية، فقد أصبحت تتضمن آليات المتابعة، وتولي الأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية المتخصصة اهتماماً كبيراً بها، حيث تحدد هذه بقرارات الأطراف المشاركة أو المعنية بالتنفيذ ودور كل منها. ولقد اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها الأخيرة التي عقدت في الجزائر في إبريل / نيسان

2010م الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011 – 2016م)، كما أقرت القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في شرم الشيخ في يناير 2011م المرحلة الأولى للخطة، وكلفت المنظمة بمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي .

ولقد أفردت هذه الخطة جزءاً خاصاً لشركاء التنفيذ والمتابعة والتقييم، وهم الأطراف المشاركون في تنفيذه، أو ذو الصلة بتنفيذه والتي تتمثل في الآتي :

- حكومات الدول العربية.
- القطاع الخاص.
- المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ووفقاً لتعميم البرنامج الطارئ تضطلع الحكومات والقطاع الخاص بالتنفيذ المباشر، أما بقية الجهات فحددت الخطة التنفيذية أدوارها .

ولأغراض متابعة ما يخص الدول العربية فيما ورد في إعلان القمة العالمي حول الأمن الغذائي، فقد يكون من المناسب تبني منهجية مماثلة لتلك التي اعتمدتها الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لمتابعة وتقييم تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، تناط بها المنظمات العربية المتخصصة الأخرى، وبخاصة التي وافت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمقترحاتها لإعداد التصور الشامل محل الاعتبار وهي منظمة العمل العربية، منظمة المرأة العربية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية، وبطبيعية الحال، يضاف إلى هذه القائمة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الغذاء العالمي باعتبارها جهات اختصاص. ومن المقترح في ظل هذه التعددية ، وعلى غرار الآلية المعتمدة من الجمعية العامة للمنظمة ، أن يسند إليها ثلاث مهام رئيسية تتعلق بالآتي :

- تقديم العون الفني العيني للدول.
- التنسيق مع مختلف الأطراف، أي التنسيق الشمولي التجميعي المتكامل في الأدوار مع هذه الأطراف.
- المتابعة والتقييم لما يتم إحرازه من تقدم في سير العمل دوريا، ووفقاً للآلية التي اتفق بشأنها بين شركاء تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، واعتمدت من الجمعية العامة، وعناصرها وفعالياتها المحددة في الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية :

1- الصندوق الكويتي للتنمية، التقرير السنوي (48)، 2009 ـ 2010م

2- الأمم المتحدة ، «الأولويات الإقليمية والعالمية: الأزمة المالية، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اللجنة الفنية، الاجتماع الثالث، بيروت، 21ـ22 تموز/ يوليو 2009م.

3- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1431هـ (2010م)، جده، 2011م.

4- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الحادي والستون، العدد الأول 2008، القاهرة .

5- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2008م.

6- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت)، يناير/ كانون ثانٍ 2012م.

7- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، من 1997 إلى 2010م.

8- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2010، (الفاو)روما 2011م.

9- الصندوق السعودي للتنمية ، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت)، 2012/2/14م.

10- الصندوق السعودي للتنمية ،التقرير السنوي 1431/1432هـ (2010م) الرياض.

11- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي ، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت) يناير/ كانون ثاني 2012م.

12- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي ، التقرير السنوي 2010م الكويت 2011م.

13- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية(الإنترنت) بتاريخ 2012/1/9م.

14- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (49)، 2010ـ2011م.

15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية «التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005ـ2025» ، أغسطس 2007م.

16- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات 13 ، 22 ، 23 ، 30.

17- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ، التقرير السنوي 2009م.

18- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ، التقرير السنوي 2010م.

19- بهجت محمد أبو النصر (دكتور)، (دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية) ، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن، أكتوبر 2003م.

20- جاسم المناعي (دكتور) ، « الأزمة المالية العالمية.... وقفة مراجعة» ، صندوق النقد العربي، 2008م.

21- جاسم المناعي (دكتور) ،« التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية ـ الفرص

والتحديات»، صندوق النقد العربي ، مايو 2008م.

22ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية « أوضاع الأمن الغذائى العربي» ، 2010م.

23ـ صبحي القاسم (دكتور)، (تحديات الأمن الغذائي العربي» ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت 2009م).

24ـ صندوق النقد العربي ، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، 2005م.

25ـ صندوق الأوبك للتنمية الدولية : لمحة عامة 1976 – 2011م، فيينا، النمسا، ديسمبر/ كانون أول 2011م.

26ـ صندوق الأوبك للتنمية الدولية : الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت)، يناير/ كانون ثانٍ 2012م.

27ـ صندوق أبوظبي للتنمية ، التقرير السنوي 2010م، أبوظبي، 2011م.

28ـ صندوق أبوظبي للتنمية ، الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية (الإنترنت).

29ـ عمر عبد الله كامل (دكتور) ، "برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية ـ الإيجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية" ، الندوة العربية حول التجارة والاستثمار، جامعة الدول العربية، مايو 1997م.

30ـ كريستينا برنت، طارق الحق ، نورا كامل، "آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية" ، منظمة العمل الدولية ، المكتب الإقليمي للدول العربية، مذكرة سياسات، نيسان/ إبريل 2009م.

31ـ مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2010م، تونس، 2011م.

32ـ محمد السيد عبد السلام (دكتور) ، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، مجلة عالم المعرفة، رقم 230، فبراير 1998م.

33ـ محمد السيد عبد السلام (دكتور) ، "الغذاء لسبعين مليون ـ تحدي الزراعة المصرية عام 2000م" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. 1991م.

34ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ـ كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي"، روما 2011م.

35ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية " تحسين الأمن الغذائي فى البلدان العربية" ، يناير 2009م.

36ـ وحيد على مجاهد (دكتور)، الأمن الغذائي من منظور الإتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى، الخرطوم ،2007م.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

37. FAO (1989). "Sustainable Agricultural Production: Implications for International Agricultural Research". Tech. Advis. Com., Consultative Group on Int. Agric. Res., Rome.
38. Jacinto Fabiosa, High commodity prices: Are they here to say? Food and Agricultural Policy Research institute, 2008.
39. Janet Larsen, Growth food Insecurity, Food-to-Fuel and other challenges, Earth Policy Institute, 2008.
40. World Commission on Environment and Development (1987) "Our Common Future", New York,

ثالثاً: المواقع الإلكترونية :

41. www.imf.org/extemal/data.htm
42. www.earth-policy.org
43. www.fao.org
44. www.oecd.org
45. www.imf.org/extemal/data.htm
46. www.earth-policy.org
47. www.fao.org
48. www.oecd.org
49. www.nodhoob.com/index.php/food
50. www. IFPRI.org
51. http://data.albankaldawli.org/topic/agriculture-and-rural-development